رسالة المحاماة

رجائى عطيه

تقديـم

المحاماة صوت الحق فى هذه الأمة ، وفى كل أمة .. هى رسالة ينهض بها المحامون فرسان الحق والكلمة ، يخوضون فيها الغمار ، ويسبحون ضد التيار ! .. يحملون راية العدل فى صدق وأمانة وذمة ووقار .. يناصرون الحق ، ويدرأون الظلم .. يناضل المحامى فى القيام بأمانته نضالاً قد تتعرض فيه مصالحه وحريته للخطر وربما حياته نفسها !

سيبقى رائعاً وعظيماً ومنشوداً ، أن يكون العدل مهجة وضمير وغاية ولسان وقلم القاضى فيما به يحكم ، بيد أنه ليس يكفى المحامى أن يكون العدل مهجته وضميره وغايته ، وإنما عليه أن يكون مفطورا على النضال من أجله ، وأن يسترخص كل عناء ومجاهدة وخطر فى سبيل الوصول إليه ـ القاضى حسبه أن يقتنع بالعدل فيحكم به ، فالكلمة به صادرة من لسانه وقلبه ، ثم هو محصن بالاستقلال وبالحصانة القضائية وبالمنصة العالية التى إليها يجلس ، أما المحامى فيخوض غماراً عليه أن يقف فيه شامخا منتصبا رغم أنه بلا حماية ولا حصانة ، يكافح من أجل الحق الذى ينشده ويستصغر فى سبيله مصالحه ويستهين بما قد يصيبه فى شخصه وحريته ، وربما فى حياته نفسها ، وتاريخ المحاماة شاهد على ذلك فى كل العصور !

المحاماة رسالة ، تستمد هذا المعنى الجليل من غايتها ونهجها .. فالمحامى يكرس موهبته وعلمه ومعارفه وقدراته لحماية " الغير " والدفاع عنه .. قد يكفى المهندس أو الطبيب أو الصيدلى أو المحاسب أو المهنى بعامة أن يملك العلم والخبرة ، والجد والإخلاص والتفانى ، وعطاؤه مردود إليه .. معنى " الغير " والتصدى لحمايته والدفاع عنه ليس حاضراً فى ذهن المهنى أو الحرفى ، ولكنه كل معنى المحاماة وصفحة وعى المحامى .. الداعية الدينى ـ مسلماً كان أو مسيحياً ـ يجلس إلى جمهور المتلقين المحبين المقبلين الراغبين فى الاستماع إليه ، لا يقاومون الداعية ولا يناهضونه ولا يناصبونه عداء ولا منافسة ، أما المحامى فإنه يؤدى رسالته فى ظروف غير مواتية ، ما بين خصم يناوئه ، ورول مزحوم قد يدفع إلى العجلة أو ضيق الصدر ، ومتلقٍ نادراً ما يحب سماعه وغالبا ما يضيق به وقد يصادر عليه ويرى أنه يستغنى بعلمه عن الاستماع إليه !! لذلك كانت المحاماة رسالة ، الكلمة والحجة أداتها ، والفروسية خلقها وسجيتها ...

يستطيع المهنى أن يؤدى مهمته متى دان له العلم والخبرة بتخصصه ـ بالطب إذا كان طبيباً ، فذلك يكفيه للتشخيص وتحديد العلاج ، وبالهندسة إذا كان مهندسا ، فذلك يكفيه لإفراغ التصميم ومتابعة التنفيذ ـ وهكذا ، أما المحامى ـ فلا يكفيه العلم بالقانون وفروعه ، ولا تكفيه الموهبة ـ وهى شرط لازم ، وإنما يتوجب عليه أن يكون موسوعى الثقافة والمعرفة ، لأن رسالته قائمة على " الإقناع " ، يتغيّا به التأثير فى وجدان غيره ، والوصول إلى غاية معقودة بعقل وفهم وضمير سواه ، وهذه الغاية حصاد ما توفره الموهبة ويدلى به العلم وتضافره الثقافة والمعرفة ـ مجدول ذلك كله فى عبارة مسبوكة وشحنة محسوبة لإقناع المتلقى . وما لم يصل المحامى إلى هذا الإقناع ، فإن مهمته تخفق فى الوصول إلى غايتها .. لذلك فإن المحامى لا يمكن أن يكون من الأوساط أو الخاملين ، وإنما هو شعلة نابهة متوقدة متيقظة ، موهوبة ملهمة ، مزودة بزاد من العلوم والمعارف لا ينفد ، مستعدة على الدوام لخوض الصعب وتحقيق الغاية مهما بذلت فى سبيلها ما دامت تستهدف الحق والعدل والإنصاف .

رجائى عطيه

الباب الأول

* الدور
* الفن
* الأداء

رسالة المحاماة

المحاماة ـ بغض النظر عن المسمى الاصطلاحى ـ هى نيابة عن الغير فى حمايته أو الدفاع عنه ، قوامها الحجة والبيان والإقناع ، لدى متلق ما أو متلقين ، فى دائرة ما ، فى مكان وزمان ما .. وهى بذلك فرع على أصل عام عرفته البشرية منذ كانت .. نجد هذه النيابة فى أقاصيص وروايات وحكاوى البشر ، ونجدها فى صفحات التاريخ مثلما نجدها فى كتب ومدونات الأديان .. هذه النيابة الإنسانية فيما بين الناس بعضهم بعضا ، تورى بقدرات خاصة فى المختار لهذه النيابة ، تؤهله للاختيار من ناحية ، وترشحه للنجاح فى مهمته من ناحية أخرى .. لذلك كان معنى " الغير " حاضراً على الدوام فى المحاماة وفى كل نيابة صادقة ينوب بها الآدمى عن سواه ، إلاّ الأنبياء وأصحاب الرسالات فإن " معنى الغير " هو كل الموجود فى صفحة وعيهم حيث تذوب ذواتهم ذوبانا كاملا وتتلاشى فى المعنى الكلى وفى اتجاههم التام إلى الله !

الكلمة هى روح وعدة ومهجة وسلاح المحاماة .. هذه الكلمة ليست محض حروف أو صيغ أو تراكيب ، وإنما هى حجة وبرهان وبيان .. ريادة الكلمة قاسم مشترك فى رسائل الرسل ودعوات الأنبياء ، وفى مؤلفات الحكماء والمفكرين والعلماء ، وفى ممارسات الصحافة وكتابات الصحفيين ، وفى كتابة المقالات والبحوث ، وفى رصف الشعر وصياغة الأعمال الأدبية ، وفى مدونات أحكام القضاء ، وفى مصنفات الإذاعة والتليفزيون والمسرح والسينما ، وفيما يتغنى به المغنون والشعراء والمنشدون ، وفيما يلقيه الخطباء والدعاة ، بل فيما يتحدث به الناس فى حواراتهم وشئون معاشهم وحياتهم ، كلنا شركاء فى استعمال الكلمة ، تختلف درجات إتقانها وصناعتها وسبكها وصياغتها ، وتصل إلى أوجها السامق حين تتغيا الارتفاع بالتعبير بها لتؤدى وظيفتها فى التواصل الإنسانى وإنارة الألباب والعقول .

يحق لأى آدمى يتقن صناعة الكلمة ، ويربطها بالفعل والسلوك ـ أن يفاخر بأنه أديب أو شاعر أو صحفى أوكاتب أو مؤلف أو حكيم أو روائى ، وأن يباهى الدنيا بأنه من صناع الكلمة الموهوبين فى نحتها وتراكيبها ومعرفة أسرار معانيها وإيماءاتها وجرسها ومعمارها ، المتمكنين فى التوليف وسبك مترادفاتها فى صياغة تجلى المعنى وتحفظ الجرس وتستقر شحنتها فى وجدان المتلقى .. بيد أن " فروسية " الكلمة تجاوز ذلك كله وتتخطاه ، وتستوجب تحلى صانع الكلمة ـ فوق ذلك ـ بشمائل وخصال وسجايا الفروسية .. والفروسية ليست محض امتطاء جواد ، ولكنها شجاعة ،

وبسالة ، وإقدام ، ومروءة ، وشهامة ، ونجدة ، وصدق ، وعزم ، ومضاء ، وبذل ، وفداء .. قالوا فى الأمثال " ليس كل من ركب الحصان خيال " .. كذلك الكلمة ، فهى ليست محض ظاهرة صوتية أو قدرة بيانية ، وإنما هى موصولة ويجب أن تكون موصولة بغاية وهدف ، لا تتردد أو تحجم عن إبداء ما يستوجبه تخوفاً أو توجساً أو جبناً أو احتياطاً أو اتقاءً أو طلباً للأمان الشخصى !! .. لذلك كانت خاصية " الفروسية " ميزة لا تتحقق لصانع الكلمة ما لم يتحل بأخلاق الفروسية وتقترن كلمته وحجته بهذه الباقة التى يتخلق بها الفرسان ..

لذلك فإن فروسية الكلمة لاتتحقق ما لم تكن التزاما بقضية ومبدأ ، وما لم تكن تعبيراً عن حاصل واقع وقائم فى وجدان وحنايا ملقيها ، مقرونا باستعداد للبذل والنضال والكفاح من أجل تحقيق معانيها : فى عالم الواقع لا فى عالم الخيال ، فى عالم الفعل لا فى عالم التفاخر والتباهى والتيه بالكلمات ، بغض النظر عن قيمتها وما تترجم عنه فى عالم الواقع والفعل والعمل والسلوك .. لم يكن الأنبياء والرسل فرسانا للكلمة لمجرد أن حملوا بها الأمانة وألقوها للناس ، وإنما لأنهم صدقوا وكابدوا فى حمل ما حملوه من أمانات .. ولم يكن نبى القرآن فارسا للكلمة لمجرد أنه قال : " أنا النبى لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب " . - ولا لمجرد أنه قال لعمه أبى طالب فى شأن كبار قريش الذين جاءوا يساومونه على دينه ويعرضون عليه العروض ليصرف النظر عما يدعو إليه ، فقال : " والله ياعم لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى يسارى على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه ما تركته " ! .. ولم يكن عليه السلام فارساً للكلمة لمجرد أن ختم دعاءه الشهير بالطائف قائلاً فى مناجاته لربه : " إن لم يكن بك غضب علىّ فلا أبالى " ! .. وإنما كان نبى القرآن فارسا للكلمة لأنه كان يعنى ما يقول ، ولأنه ترجم الكلمات إلى واقع احتمل فيه العذاب والتنكيل والإساءة والإهانة والإيذاء .. جاهد ما وسعته وفوق ما تسعه طاقة أشداء المجاهدين ، واحتمل جمرات قذائف وطعنات الكفار والمشركين ، ولم يضق بما كان فيه من مكابدة ونصب ، بل مضى لأداء رسالته يحول الكلمات إلى واقع غيّر وجه الحياة وحمل النور والضياء إلى الإنسانية عبر المكان والزمان !!

لا تفترق المحاماة عن أداتها وهى الكلمة ، فى أنها يمكن أن تعلو وأن تهبط ، تصيب وتخيب ، تستقيم وتجنح ، تطفو وتغرق .. كانت الكلمة هى أداة الرسالات والنبوات ومادة الكتب السماوية ، مثلما هى عدة المؤلفات والمصنفات والكتب والأسفار ، وصائغة الفكر الإنسانى منذ فجر التاريخ إلى ما شاء الله .. لم يزر أحد بالكلمة ولا بدورها الهائل العظيم لمجرد هبوط أو

جنوح فى استخدام الكلمة فى غير أغراضها السامية .. لم تفقد الكلمة قيمتها لأنها أداة الشاتم أو القاذف أوالمسف ، ولا لأنها عدة التزييف والمزيفين والمضلين والمرائين ، ولا لكونها مجالا للخداع والغش والمخاتلة والنصب والضلال والتدليس .. هذه كلها وغيرها عيوب استعمال وممارسة وليست عيبا فى الكلمة ذاتها .. ستبقى الكلمة هى هى حاملة أغلى أفكار الإنسانية ، وهى هى مادة الكتب السماوية والبيان المعجز فى آيات القرآن المجيد !

والمحاماة التى تتغياها هذه الكلمات ، هى المحاماة كما هى وكما يجب أن تكون ! . فليست المحاماة جنوح جانح أو خطأ مخالف أو شرود شارد ، وإنما هى رسالة الحق ونصيره وصوته .. ترتفع بالكلمة لتكون " حياة " تدافع وتدرأ بها الشرور والمظالم ، وتصد التغول والجبروت والطغيان !

لم يكن صدفة أن تعانقت الكلمة والمحاماة ، فبينهما علاقة حميمة وتأثير متبادل يصل حد الاندماج ، كلاهما يأخذ من الآخر ويصب فيه ، لذلك ظلت المحاماة على صلة دائمة لم تنقطع أبدا بالأدب والفكر والثقافة ، وارتفع إلى قمة الأدب قمم فى المحاماة ، وسطر عمالقة فى المحاماة صفحات رائعة فى الآداب والفكر والثقافة ، حتى بات عسيرا أن ترد أحدهم إلى هذه دون تلك .. عرف الأدب والفكر الدكتور محمد حسين هيكل فى زينب أول رواية مصرية وفى حياة محمد والفاروق عمر ومنزل الوحى وجان جاك روسو وغيرها ، مثلما عرفته ساحات المحاكم محامياً لامعاً ووزيراً بارعاً ورئيساً شامخاً لمجلس الشيوخ المصرى .. وعرفت الحياة الأدبية توفيق الحكيم الذى كان أول إلهاماته فى عالم الأدب مستوحى من تجربته فى ساحة القضاء برائعته : يوميات نائب فى الأرياف ، وكتابه : عدالة وفن ، إلى آخر العنقود المؤلفات الأدبية والفكرية الرائعة الذى مثل به الحكيم أحد أضلاع التنوير فى القرن العشرين .. وعرفت الحياة الأدبية يحيى حقى خريج دفعة والدى ذاتها ـ رحمه الله ـ وتوفيق الحكيم سنة 1925 بمدرسة الحقوق الملكية آنذاك ، وعاينت دوره الذى امتزجت فيه رؤيته بالمحاماة وتجربته كمعاون إدارة ، مع تراب مصر ، وعبق تاريخها ، ورحلاته بالخارجية ، وسياحاته فى الفكر والأدب الإنسانى ، ليقدم مزيجا رائعا لأديب مفكر فذ التقت فيه هذه الروافد فى عطاء متبادل : عشق الكلمة ، خليها على الله ، صح النوم ، قنديل أم هاشم ، دماء وطين ، أم العواجز ، وباقة من أميز ما قدم إلى المكتبة العربية فى القرن العشرين .. قليلون من يعرفون أن الدكتور محمد مندور أستاذ النقد والنقاد ، وصاحب كتاب النقد المنهجى عند العرب وتصانيف نقد الشعر والمسرح والأدب ، خريج حقوق القاهرة دفعة 1930 التى كان أولها المحامى الأشهر والمفكر والأديب والشاعر الفذ الدكتور محمد عبد الله محمد .. لا أحسب أحدا

بلغ القمة التى ارتقاها محمد عبد الله محمد فى صمت جليل وتواضع لافت ، وقليلون من اطلعوا على عالم هذا الرجل الذى قدم سوامق الفكر وروائع الأدب والأشعار .. فكما ظلمت رواية : قنديل أم هاشم ، يحيى حقى ، فتغولت على باقى أعماله ، فإن كتاب محمد عبد الله محمد : " فى جرائم النشر " ، شد انتباه الجميع فلم يعد أحد يدرك أن لهذا المحامى العالم الأديب ـ إلى جوار جرائم النشر وبسائط علم العقاب ـ كتاب فذ فى " معالم التقريب " ، وأشعار بالغة الإتقان والجزالة والعمق قمت بجمعها له بعد لأيٍ فى ديوانيه " العارف " و " الطريق " .. وقليلون ــ بعد مضى الزمن ! ــ من بقوا يتذكرون كيف اجتمع الأدب والمحاماة فى الأفذاذ إبراهيم الهلباوى وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد أستاذ الجيل وصاحب كتاب أرسطو ورئيس تحرير الجريدة وأول رئيس لمجمع اللغة العربية ، وقاسم أمين صاحب كتابى : تحرير المرأة والمرأة الجديدة ، ومصطفى مرعى وفكرى أباظة ومحمد التابعى وأحمد حسين والمحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى وفتحى رضوان وغيرهم من حبات هذا العقد الذين ازدانت بهم صفحات الفكر والأدب مثلما ازدانت صفحات المحاماة !

ويبدو أن فنون المرافعات ، الشفوية والمكتوبة ، هى التى " أقامت صلة متينة " بين الأدب والمحاماة ، فجوهر المحاماة أنها رسالة إقناع .. شحنة من الحجج والبراهين ، يعرضها المحامى على قضاته .. شفاهة فى الأصل ، وكتابة إذا لزم الأمر .. دور المحامى فيها أشبه بدور الداعية ، ولعله أعوص ، فالداعية يجلس إلى جمهور من المتلقين الراغبين فى السماع عنه والأخذ منه ، أما المحامى ، فهو يخاطب محكمة قد تكون فكرتها ـ إن لم تكن عقيدتها ـ قد سبقت إلى نقيض ما يسعى المحامى للإقناع به .. ثم هو مناوأ بالنيابة العامة من ناحية ، وبطرف الخصومة الآخر من ناحية أخرى .. وهو مطالب وسط هذه الظروف بالغة العسر أن يصل بحديثه وبيانه وحججه إلى وجدان وعقيدة المحكمة .. أن يشكل لديها رؤية قد تستلزم أن يزيل لديها رؤية سبقت .. وأداة المحامى فى هذه الرسالة الرفيعة ـ فضلا عن علمه ودراسته ـ لغته وبيانه وحجته .. ولذلك لم تكن المصنفات الأدبية الصرفة هى المظهر الوحيد لالتحام أدب الكلمة بالمحاماة ، وإنما راجت أصداء هذا الالتحام فى المرافعات والمذكرات والمقالات ، مثلما راجت فى خطب من اشتغل منهم ـ وهم كثر ـ بالعمل الوطنى والسياسى .. لا تزال خطب مصطفى كامل وسعد زغلول التى أيقظت وألهبت الشعور الوطنى ـ قطعاً أدبية تدرس للآن كنموذج للخطب الوطنية ، ولا تزال أجيال إلى الآن تستشهد بمكرميات مكرم عبيد وتشدو بقطع من مرافعاته البليغة ، يذكرون فيما يذكرون له مقالته حين وقف

يدافع عن حسن النحاس : " إن السياسة والعدالة ضدان لا يجتمعان ، وإذا اجتمعا لا يتمازجان . والواقع أنهما مختلفان فى الطبيعة والوسيلة والغرض . العدالة من روح الله والسياسة من صنع الناس ، والسياسة توازن والعدالة تزن بالقسطاس ، وكذلك يختلف الغرض منهما : فالعدالة تطلب حقاً والسياسة تبغى مصلحة " ! .. ويذكرون فيما يذكرون من روائعه ، مرافعته المجيدة عن مصطفى النحاس وويصا واصف اللذين سولت السياسة الزج بهما متهمين أمام مجلس تأديب المحامين !! ..

من فاته من الأجيال الحالية الاستماع إلى مرافعات فارس المحاماة مصطفى مرعى الأديب بالسليقة ، يلمون بطرف من موهبته وأدبه فى خطاب استقالته الشهير إلى رئيس الوزراء حسين سرى ، وفيما حملته مضابط مجلس الشيوخ مما ألقاه فى استجواباته الشهيرة عن الأسلحة الفاسدة ومستشفى المواساة ، أو فى كتابه : " الصحافة بين السلطة والسلطان " الذى نهض لكتابته وقد جاوز الثمانين حين أحس بالأخطار تتهدد حرية الصحافة ، فيما يبدو معه أن هناك مصاهرة موصولة بين المحاماة والصحافة ، فإلى جوار هيكل ولطفى السيد والحكيم وحقى ـ خاض غمار الصحافة محمد التابعى مؤسس الصحافة المصرية الحديثة ، وفكرى أباظة ، وإحسان عبد القدوس الذى جمع فى منظومة رائعة بين الكتابة الأدبية والروائية وبين الكتابة السياسية ، وعبد القادر حمزة ، وأحمد بهاء الدين ، وثروت أباظة ، وأحمد رجب ، فضلاً عن الكاتب المؤرخ عبد الرحمن الرافعى الذى كان نقيبا للمحامين .

ومع أن الناس لم تنس للهلباوى سقطة دنشواى ، وإن نسيت لفتحى زغلول (شقيق سعد زغلول) أنه كان عضو المحكمة المخصوصة التى حكمت بأحكامها الغليظة على الفلاحين المصريين !! ، إلاّ أن ذكر الهلباوى صاحب الصيت العريض لا يزال ـ رغم سقطة دنشواى ـ خالدا فى المحاماة ، يتحاكى الناس بصولاته وجولاته ، وبروائع مرافعاته ، يذكر له المحامون أنه وقف يهيب بهم " أن يعلموا أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى ، وأن يتحملوا معه شطرا مما يقاسيه فتلك هى حقيقة المحاماة " . ويذكر له المحامون وغير المحامين كلماته الأدبية البليغة التى طفق يودع بها إبراهيم الوردانى فى ختام مرافعته فى قضية بطرس غالى بكلمات استدرت الدموع والآهات وقد سكنت القاعة فى صمت مهيب : " اذهب إلى لقاء الله الذى لا يرتبط إلاّ بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعاً بالقلوب والعبرات . اذهب فقد

يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك . اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك ، فرحمة الله واسعة " !

رسالة المحاماة ، والأديان

معنى الرسالة فى المحاماة ، مستمد من طبيعتها وغايتها ونهجها وأسلوب أدائها ، لأنها حماية ومحاماة عن " الغير " ، ومكابدة ومجاهدة ومناضلة من أجل " الغير " يتلاشى أمامها ـ ويجب أن يتلاشى ـ إحساس المحامى بذاته ، أو انحيازه لذاته أو مصالحها أو رغابها ، فيكرس كل علمه وفكره ومعارفه وثقافته وقدراته وأدبه وموهبته لينهض بأمانة وضعها " الغير " فى عنقه .. هذا الاهتمام العميق بالغير ، الذى تتلاشى أو تكاد تتلاشى إزاءه الذات ، يقترب من معانى الرسالات التى تتجه أولاً وأخيراً إلى الأغيار ، يقدمهم أصحاب الرسالات على ذواتهم فلا يعنون إلاّ بحمل الدعوة وبث مابها إلى الناس ، دون أن يطلبوا مجداً ولا هيلماناً ، أو يتغيوا سلطة أو سلطاناً ، لا هم لهم بأنفسهم ولا بذريتهم من بعدهم ، ياء الملكية معدومة لا وجود لها لديهم ، عبر عن ذلك نبى القرآن فقال : " نحن معشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة " .

المحاماة كنيابة إقناعية عن الغير ، عرفت ـ بغض النظر عن المسميات ، من قديم ، وصاحبت دعوات النبوات مثلما لازمت ما يفصل فيه من أقضيات .. عن قوة الحجة وأثرها فى المتلقى ، أومأ نبى القرآن حين قال لمتخاصمين لجآ إليه فى قضية مواريث قدم العهد بها واستعصى حل النزاع فيها : " إنكم تختصمون إلىّ ، وإنما أنا بشر مثلكم ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " (أى أقدر على الإقناع بها) " فأقضى على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه بشىءٍ فلا يأخذْه ، فإنما أقطع له قطعة من نار " ! .. لذلك فإن هذه القدرة الإقناعية لا ينبغى ولا يجوز أن تنفصل عن الحق ومناصرته وأن تشايع الباطل وتمالئه .

يروى لنا القرآن المجيد صورا من هذه النيابة الإقناعية ، لجأ إليها النبى موسى كليم الله ، فدعا ربه أن يحلل عقدة لسانه ، وأن ييسر له أمره ، وأن يعينه بأخيه هارون .. " قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي " (طه 25 ـ 32) .. لا يتحرج موسى عليه السلام أن يبدى لربه تعالى أنه يخاف إزاء تكذيب المخاطبين ألا ينطلق لسانه ، ويسأله سبحانه أن يرسل إليه هارون أخاه .. " قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ " (الشعراء 12 ، 13) .. ولا يتحرج موسى ، كليم الله ، من الإقرار بأن أخاه هارون أفصح منه لسانا وأقوى بيانا ، وأنه كفيل بذلك أن يشد أزره .. "

وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ * قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ " (القصص 34 ، 35) .

وأصداء قيمة الكلمة - وهى حجة المحاماة ـ فى البيان والإقناع ، وفى حمل دعوة الحق ، موجودة أيضا فى الأناجيل المسيحية ، فى صدر إنجيل يوحنا (1/1) : " فى البدء كان الكلمة " .. وفى إنجيل مرقس أن " الزارع يزرع كلمة الله " .. وأن " الذين تزرع أو توجه إليهم الكلمة فى الأرض الجيدة هم الذين يثمرون " (مرقس 4 / 14) ـ لذلك كانت " الكلمة " هى أداة المسيح ، فجاء بإنجيل مرقس (33/4) : " كان يسوع يكلمه الجمع بالكلمة " .. بل كان السيد المسيح ـ عليه السلام ـ هو " المحامى " الذى دافع عن مريم المجدلية حين رأى الشر مستشرياً فى الناس ، والعقل غائبا ، فوقف يدافع عن البائسة ويقول للمتجمهرين المتعطشين للإيذاء " من كان منكم بلا خطيئة فليرمها أولا بحجر " ، فنكلوا وانصرفوا عنه ! .. ويروى إنجيل يوحنا " دفاع " السيد المسيح عن هذه المرأة التى اتهمها جمهور الناس ومعلمو الشريعة والفريسيون بالزنى ، وذهبوا إليه ليحرجوه على جبل الزيتون قائلين له : " يا معلم ، هذه المرأة ضبطت وهى تزنى . وقد أوصانا موسى فى شريعته بإعدام أمثالها رجما بالحجارة ، فما قولك أنت ؟ " (يوحنا 4/8 ، 5) ـ فلما لم يجبهم عليه السلام إلى ما يريدونه وقد أرادوا إحراجه ، عادوا يلحون بالسؤال ، فاعتدل عليه السلام وقال لهم : " من كان منكم بلا خطيئة فليرمها أولا بحجر " . فلما سمعوا هذا الكلام انسحبوا جميعا واحداً تلو الآخر " !!! (يوحنا 8 / 5 - 9) .

وفى تقديس حق الدفاع يروى إنجيل يوحنا ، أن واحداً من حراس الهيكل الذين أرسلهم الفريسيون ورؤساء الكهنة لإحضار السيد المسيح ولم يحضروه - وهو " نيقو ديموس " قال لرفاقه الذين يرددون كالببغاوات ماقاله رؤساء كهانة اليهود : " أتسمح شريعتنا بأن يحكم على أحد دون سماع دفاعه أولا لمعرفة ذنبه " ؟! (يوحنا 7 /45 - 53) .

وصف السيد المسيح عليه السلام ـ القاضى الظالم الذى لا يخاف الله وأحجم ردحاً عن إنصاف أرملة من خصمها ، ثم قبل أخيرا لا لشىء إلاّ تحاشى أن تصدع رأسه !! ، هذا القاضى وصفه السيد المسيح نقلا عن الرب : " اسمعوا مايقوله القاضى الظالم : أفلا ينصف الله مختاريه الذين يصرخون إليها نهارا وليلا ؟ ـ أما يسرع فى الاستجابة لهم ـ أقول لكم إنه ـ أى يسوع ـ ينصفهم سريعا ـ ولكن عندما يعود دين الإنسان ، أيجد إيماناً على الأرض ؟!! (لوقا 18 / 6 - 8) .

وفى سيرة نبى القرآن عليه السلام ، العديد من المواقف والمشاهد التى ناب فيها للدفاع عن أصحاب الحق ، وجاوز الدفاع بالكلمات إلى الدفاع بالأعمال والمواقف ، لم يصرفه عن ذلك صارف أو يحجزه عن القيام بهذه الرسالة حاجز ، ولم ترده أو تخيفه بطشات الطغاة الذين اعتادوا الظلم ولا يرضيهم أن ينتصر أحد للحق والعدل ورد المظالم .. هذا الطغيان وعدم سواء الموازين هو الذى جعل المحاماة فرض كفاية ، وهو هو الذى صدر عنه رسول القرآن حين تصدى للدفاع عن الأراشى وانتصر له من أبى جهل زعيم الطغيان والطغاة واستخلص له حقه منه .. فقد ذهب الأراشى إلى منتدى قريش يستعين بكبارها على أبى جهل الذى ابتاع منه إبلاً ويماطله فى الوفاء بثمنها ، فهزأ طواغيت قريش بالرجل ، وانتصف له النبى عليه السلام وذهب به إلى أبى جهل واستخلص للرجل حقه منه وأجبره راغماً على الوفاء به إليه .

إن المحاماة ـ حتى بتعبيرها المعاصر ـ فرض كفاية ينتسب فى الإسلام إلى شجرة وارفة هى مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، الذى فيه يقول الحق تبارك وتعالى : " وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " (آل عمران/104)

* * *

ليس يكفى فى بيان مرجعية المحاماة فى الإسلام أن تنسب إلى قاعدة أن الأصل فى الأشياء الإباحة ، وهى قاعدة أصولية مستمدة من مبدأ أن كل مالم يقم دليل شرعى على نقضه أو تغييره يبقى على حكم الأصل ، إباحة أو حظراً ، ولا أن تعزى إلى " الاستصحاب " كمصدر من مصادر الشرع الإسلامى الذى سن أن الأصل فى الأشياء الإباحة ما لم ينهض دليل ينقضها ، ذلك أن مرجعية المحاماة فى الإسلام تتجاوز مجرد الإباحة إلى الواجب الذى يجعل منها فرض كفاية ينتسب فى الإسلام إلى شجرة وارفة عميقة الجذور ممدودة الفرع ، هى مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .. وهو مبدأ مستمد من نصوص صريحة بالقرآن والسنة ، ومستمد أيضا من جوهر الإسلام الذى أراده الله دينا هادياً للعالمين يتغيا صالح الحياة والأحياء ، ويحض كل حى ـ بمنظومة قيمه ومبادئه وأحكامه ـ أن يكون قوة فاعلة ، موجبة ومعطاءة ، تنشد بقصارى مستطاعها تجميل الحياة بسيادة الحق ونصره ، ومقاومة الباطل ودرئه !!

التنافس بين الناس حقيقة أبدية تذهب بهم أشتاتا قد تصل حد التناحر والتصارع ، وضرب الناس بعضهم بعضاً ، واختلاف مصالحهم ونوازعهم

، يجعل من الجنوح واقعاً حادثاً لا مناص من التسليم بحصوله ، ولا مندوحة أيضا عن السعى الواجب إلى مقاومته .. فليس كل آدمى يحتكم فى منافسته أو مصالحه أو أغراضه أو رغابه أو أمانيه إلى سنن الحق والعدل والانصاف ، وليس كل آدمى يلتزم فى تحقيق مراده بمنظومة القيم والأخلاق ، أو يتوسل إلى هدفه بالوسائل القويمة .. نعم قد لا يتبع الكل مقولة إن الغاية تبرر الوسيلة ، وقد يستنكفها البعض ، ولكن الأثرة حاكمة لطبائع البشر ، متحكمة فى الكثير من نوازع وخطط وسلوك الناس .. وما لم تردع هذه النوازع قوة من دين ، وزاجر من سلطان ، فإن جنوح الجانحين أو المستقربين له لا يقف عند حد ، ويودى بحياة الكل إلى اضطراب وفساد وشرور ومظالم !!

هذا الرادع أو الوازع ، ليس موفورا فى كل الأحوال ، فليس كل الناس على هداية واحدة أو نصفة واحدة ، وليست عيون أو أدوات السلطان قادرة فى كل الأحوال على تتبع جموحات وانفلاتات وشطحات وغرور ومفاسد الجانحين ، فكان مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ركنا واجباً لرتق وجبر الثغرات التى ينفذ منها ذوو النفوس الضعيفة والوسائل الملتوية .. يلاحق هذا المبدأ جنوح الجانح الذى لم يوقفه وازع من دينه ونفسه ، وخطيئة الجامح الذى يستتر بخطيئته وجرمه عن عيون السلطة !

هذه القاعدة التى يقول الإمام الغزالى إنها القطب الأعظم فى الدين ، أوردها القرآن المجيد فى آيات صريحة آمرة دلت على وجوب ومكانة وجدوى وثمار الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى إصلاح حياة الناس .. فى وجوبها يورد القرآن المجيد : " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون . " (آل عمران 104) .. والإيجاب ظاهر فى قوله تعالى : " ولتكن " .. وظاهر أيضا فى الحديث النبوى الذى فيه يقول نبى القرآن : " والذى نفسى بيده لتأمرنّ بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً من عنده ثم لتدعنّ فلا يستجيب لكم " . أو فى حديث : " الساكت عن الحق شيطان أخرس " !! والأفضلية أو الخيرية غير معقودة فى القرآن لجنس أو عرق أو جاه ، وإنما هى بفضيلة الإيمان الذى إليه مناط العناية بالاستباق إلى الخيرات واعتناق المعروف والدعوة إليه ومقاومة المنكرات .. يقول العليم الحكيم : " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر .. " (آل عمران 110) - ووصف المؤمنين بأنهم الذين : " يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون فى الخيرات وأولئك من الصالحين " . (آل عمران 114) .. " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ... " (التوبة 71) .. والمؤمنون

مأمورون بأن يتساندوا فى البر والتقوى دون الإثم والعدوان : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان . " (المائدة 2) ..

واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض كفاية ، ينهض به الأكفاء ويسقط بقيامهم به عن الآخرين ، والكفاية فى المحاماة كفاية مفترضة من معنى المحاماة ذاتها ، لأنها نيابة تختار الأقدر والأعلم والأبلغ والأصلح للدفاع عن الأصيل ، ولولا هذه الكفاية والمقدرة لما كانت المحاماة .. قديما وقت بساطة الحياة وبساطة الأقضيات ويسر الإلمام بالحقائق واستيجاد حلول المنازعات أو تعقب الجناة ـ كان اللجوء للمحاماة أو لفكرة النيابة فى الدفاع ـ لجوءاً محدوداً ، ثم أخذت محدوديته تكسر الطوق وتتحول إلى ما يكاد أن يكون ضرورة لمواجهة تعقيدات الحياة وصعوبة القضايا وهبوط الخامة البشرية وصعوبة الاهتداء إلى الحقيقة وسط غابة من الأشواك الساعية لطمسها أو محاصرتها أو تغييبها أو المخادعة عنها ، وما يستتبعه ذلك ويستلزمه من إحاطة بمنظومة واسعة من العلوم والمعارف ، لا يستغنى عنها المبحر فى هذا العالم المخيف ليستخلص الحقيقة ويضىء شمعة تهدى العدالة إلى الغاية التى تنشدها .. هذا السعى الذى تسعاه ويجب أن تسعاه المحاماة ، هو سعى للإصلاح المأمور به فى القرآن : " لا خير فى كثير من نجواهم إلاَّ من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس " . (النساء 114) .. هذا الإصلاح مهجته العدل الذى إليه يسعى المحامى مع القاضى وعليه أقام الله السموات والأرض ووضع الميزان (الرحمن 7 ـ 9) ، وأرسل به سبحانه وتعالى الأنبياء والرسالات ليقوم الناس بالقسط (الحديد 25) .. إقامة صرح العدل الذى يسعى ويجب أن يسعى إليه المحامى ـ هو إقامة للحياة ذاتها على أسس آمنة صحيحة تستقيم وتستوى بها وعليها حياة الناس ليحيوا فى طمأنينة وأمن وسلام ، لا يتغول أحد على آخر ولا يفتئت عليه أو يجور على حقوقه !

المحاماة رسالة ينهض بها المحامون لإحقاق الحق ، ودرء المظالم .. من المهم للناس ، وللمحامى قبل الناس الذين قد تحركهم مطامعهم وأغراضهم ورغابهم ، أن يدركوا أن المحاماة ليست وسيلة لتزيين الباطل أو تزييف الحقائق أو طمس الحق وتشجيع المظالم .. المحاماة فى صحيح رسالتها استباق للخيرات ، وتعاون على البر ، ومناصرة للمعروف ، ودحض للباطل ، وإعانة للضعيف ، وإغاثة للملهوف ، ونصير للمقهورين فى بحر خضم ملئ بالظلمات ، وفروسية همامة لنجدة المغبونين الذين تتحرق أشواقهم إلى العدل !

رسالة المحاماة ـ لماذا ؟

رب سائل يسأل : لماذا المحاماة والقاضى مؤهل بذات المؤهل الذى يحمله المحامى ، ثم هو محايد جامع بحكم طبيعة عمله وما يمر عليه كل يوم لخبرات عديدة متنوعة ، يصادفها وتصادفه منذ يبدأ عمله من أول السلم القضائى ، وتضيف إليه كل يوم جديدا يتنوع بتنوع الحياة والمشاكل والأقضيات ، وبتنوع المواقع التى يتقلب عليها بين النيابة والقضاء ، وما يعرض فيها من منازعات لا تقع بمتغيراتها تحت حصر ، ثم إن القاضى ممسك بالميزان لا ينحاز إلى خصم ولا يمالئ أحداً أو يميل إلى غير الحق والعدل الذى ينشده فى تجرد وحياد تام دون مأرب أو غرض أو هوى !

هذه الحقائق لا تغنى عن المحاماة ، ولا يغنى عنها انصراف القاضى التام إلى عمله ، واخلاصه فيه ، وسعة صدره فى الاستماع إلى حجج وبراهين وطلبات الخصوم ، ذلك أن المحاماة لا تنبع الحاجة إليها من تشكك أو افتراض عدم اكتمال منظومة عدل القاضى وحياده وسعة صدره ، فهذه المفترضات ذاتها توجب المحاماة ولا تستغنى عنها ، فالقاضى بمبدأ الحيدة محكوم مقيد بحدود لا يجيز القانون له أن يتخطاها وإلا فقد الصلاحية لنظر الدعوى ، فهو لا يقضى بعلمه ، بل يتوجب عليه التنحى عن نظر الدعوى إن سبق إلى علمه ما يتصل بها إيجابا أو سلبا ، والقاضى مقيد بإطار الخصومة المعروضة عليه ، ليس متاحا له أن يعرف ما قد يدور حولها وفيها مما ليس معروضا عليه ، وغير متاح له أن يتجاوز المعروض للتنقيب والبحث وسبر وكشف أغوار ما هو مطروح أمامه ، وإنما هو إلى منصته يمسك بالميزان وقد يتحرج ـ توكيداً لحياده ـ من أن يفتش عما عساه يكون محجوباً وراء الأستار ، أو أن يتدارك قصور خصم فى بيان حجته ودليلها رغم أنه صاحب حق قد يستشعره القاضى ولكنه لا يملك أن يحل نفسه محله اتباعا لمبدأ الحياد والمساواة فى مجلس قضائه ، وقد يحول زحام القضايا دون الالتفات إلى الفروع والجذور والأعماق وما يستوجبه من بحث وتنقيب وتفتيش وتحقيق !

لزوم المحاماة ينبع ـ فضلا عن شجرة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ من أن المحامى محلق متخفف مما يتقيد به القاضى ، فعلم المحامى ـ حتى بدقائق وخلفيات النزاع ـ هو زاد المحامى وسند وجوب المحاماة ، وليس داعيا لعدم الصلاحية الذى يعرض للقاضى إن كان عالما بما هو معروض عليه ! .. من هذا الزاد يغترف المحامى ليضفره مع منظومة علمه وثقافته ومعارفه وموهبته وقدرته الإقناعية وليجدل من هذا كله ما يجلى الحقيقة إلى القاضى ويعينه على بلوغ غايته ، كذلك فإن المحامى يتاح له

بحكم عكوفه على قضية واحدة ـ وليس مئات القضايا ! ـ أن يتفرغ تفرغ عبادة إلى واقع القضية وخلفياتها وجذورها وأعماقها ووقائعها ودوافعها وبيناتها وشهودها وأهواء ومشارب أصحاب الكلمة فيها ـ شهادة أو خبرة ـ ليكشف للقاضى المقاصد والنوايا ، والأغراض والأهواء .. لا يستطيع القاضى بموقف الحياد الذى يلتزمه أن يحل نفسه محل الخصم ليرتب له دفاعه أو يصنف ما من مصلحته إبداؤه أو حجبه أو إغفاله ، فتقارع الحقوق أو المواقف فى ساحة العدالة يوجب على كل طرف فى الخصومة أن يرتب دفاعه بما يجلى حقه ، وأن يتلافى ما قد يستغله خصمه لطمس الحقائق أو التشويش عليها ، من أجل ذلك كان حق " الصمت " من وسائل دفاع المتهم ، دون أن يحسب قرينة على ضعف موقفه ، وكان تعليق استجواب المتهم أمام المحكمة رهيناً بموافقته وموافقة محاميه ، لأنه الأقدر على حساب مصلحته فى معترك التقاضى وهجوم الأطراف الأخرى التى قد تتحين الفرصة لتمسك بهنة أو أخرى قد لا يدرك الأصيل كنهها أو احتمالاتها ، وذلك كله وغيره مما يدور فى فلك الخصومة لا يملكه القاضى ولا يبيح لنفسه أو يبيح له القانون أن يحل نفسه محل هذا أو ذاك من أطراف الخصومة أو ينوب عنه فى تستيف وعرض دفاعه ، ففضلاً عن أن هذه النيابة غير قائمة ، فإن الفضالة فيها ربما تأتى بنقيض مقصودها فتضر ولا تنفع ، ثم هى تفقد القاضى " الحياد " الذى يلتزم به وربما ساقت دون أن يقصد إلى زعزعة طمأنينة الطرف الآخر إلى حياده أو دعت إلى الظن فى ميله ! وهنا تتجلى رسالة المحاماة التى تتحرك بغير حواجز أو حوائل ، وتستخرج كنوز الحقيقة وتبسطها واضحة جلية فتساعد على إرساء العدل .. هذا السعى المتاح للمحامى المحلق ـ إذا استقام قصده وعمله ـ لا يتاح للقاضى ولا يملك ظروفه أو أدواته ! فليس فى مكنة القاضى أن ينقب حول كل شاهد ليتعرف على عدالة ومعادن وخلفيات الشهود ليستوثق من أنهم من ذوى العدل الذين يصدق عليهم ما أمر به القرآن المجيد : " وأشهدوا ذوى عدل منكم " (الطلاق/2) .. المحامى المحلق يستطيع أن يجمع المعلومات الصحيحة وأن ينشدها فى مظانها ، ومن أى موطن يريد ، وأن يلملم أطرافها ليقدمها إلى قاضى الدعوى لتنير له طريقه ، والمحامى يعوض بعلمه ومعارفه وخبرته ـ قصور الأصيل الموكل الذى قد لا تتيح له معارفه أو وقته وشواغله الإلمام بجوانب النزاع ، والإمساك بدقائقه وبراهينه وأدواته ـ وكلها عوالم مفتوحة لعلم المحامى وخبرته ، ومفتوحة لموهبته وحجته وقدرته على الإقناع من واقع هذا كله بما يتغياه !

هذه " القدرة " و" الأستاذية " هى أساس مشروعية ولزوم ووجوب المحاماة ، فهى علة لجوء الأصيل إلى المحامى الوكيل ، ولو استطاع أن يحل محله ويقوم هو بعمله ما وكله ! فلا يستوى الناس فى مثل هذه القدرات , يقول القرآن المجيد : " وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لاَ يَقْدِرُ عَلَىَ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لاَ يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ " (النحل /76) هذه القدرة هى أيضا حكمة دور المحاماة أمام القضاء ، فلم تفرض التشريعات دور المحاماة ترفاً ولا عبثا ، وإنما صدرت فى ذلك عن اقتناع موضوعى بأن المحاماة تضيف وتكشف وتضىء ، وأن هذه الإضافة والكشف والإنارة لا تتأتى إلاّ لذوى الكفاية والقدرة والأستاذية ، ويفقد المحامى سند رسالته حين يفرط فى هذا المعنى أو يقعد عن جمع العلم والمعارف والخبرات التى تجعله أستاذا بحق قادراً بأستاذيته على هذه الإنارة والإضافة !

ما يتغياه المحامى فرع على شجرة وارفة ، دينية وقانونية وعقلية وفكرية وأخلاقية تجعل من دوره رسالة ينبغى أن يصدر فى القيام بها عن هذه المعانى ، وأن يتقدم بعلمه لينهض بها مرشدا هاديا ساعيا إلى الحق فيمن قال القرآن فيهم : " وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ " (الأعراف 181) .

* * *

ماكانت رسالة المحاماة إذن ، ولا ينبغى أن تكون ، تزيينا للباطل أو دفاعاً عن ظلم أو مناصرة فى غرض ، وإنما هى وسيلة للهداية إلى الحق والصواب والإنصاف ، لا يخرجها عن ذلك جنوح جانح لا يعى أو لا يلتزم بعميق رسالتها ، ولا يدرك أنها طاقة نور ترشد وتهدى وتسعى إلى الحق فيمن قال القرآن الحكيم فيهم : " وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون " (الأعراف 181) .. كان هذا هو دور " المحاماة " كنيابة فى الدفاع عن الغير قبل نحت اللفظ الحالى ، وهو هو دور " المحاماة " فى زماننا وفى الزمن القابل .. نرى صورة من هذه النيابة للدفاع عن الغير فى قصة الرجل الصالح الذى تصدى للراغبين فى قتل موسى عليه السلام ، فوقف يقول لهم فيما روى القرآن المجيد : " أتقتلون رجلا أن يقول ربى الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم .. " (غافر /28) ـ ثم يمضى فى دفاعه مقرعاً الظالمين فيقول لهم ما يردعهم ويثنيهم به : " ياقوم لكم الملك اليوم ظاهرين فى الأرض فمن ينصرنا من بأس الله إن جاءنا " (غافر/29) .. ونرى هذه "

النجدة " التى تنبع منها المحاماة فى وقفة الصديق أبى بكر رضى الله عنه ، حين وقف لكفار وطواغيت قريش يردهم ويصد أذاهم عن رسول الله عليه السلام .. فقد انتهز الطغاة والسفهاء موت أبى طالب ثم خديجة ، ونكول أبى لهب عن الحماية المدفوعة بالنعرة القبلية ، واجتمعوا على النبى عليه السلام بالكعبة وهو يصلى إلى ربه .. هذا يجأه وهذا يدفعه بعنف ، والبعض يقول له ساخرا : أنت الذى جعلت الآلهة إلها واحداً ؟! .. ويتجرأ عليه عقبة بن أبى معيط فيحاول خنقه بثوبه ! .. فما إن يرى أبو بكر هذا المشهد المفزع حتى يطير إلى الرسول ولا يبالى بتجمهر الطغاة ، ويدفعهم دفعا شديداً عن رسول الله وهو ينتهر المعتدين بمقولة القرآن : " أتقتلون رجلاً أن يقول ربى الله وقد جاءكم بالبينات " .

من قديم أيضا اقترنت النيابة عن الغير بالعقل والحجة ، مثلما اقترنت بالمروءة والنجدة .. ففى قصة يوسف مع امرأة العزيز آية على " نباهة " النيابة و" فصاحة " الحجة و "براعة " الاستدلال .. وكلها الأدوات اللازمة للمحاماة بتعبير العصر .. يروى لنا القرآن المجيد كيف احتالت امرأة العزيز بعد أن خاب سعيها وجفل يوسف من دعوتها له وإقبالها عليه حين رأى برهان ربه ، فاستبقت إلى زوجها العزيز تتشكى كاذبة مضللة وهى الجانية تريد أن تستعديه على من اعتصم بربه وعصى رغبتها ، فتفترى عليه كذباً ـ أنه أراد بها سوءاً ، وتحرض زوجها أن يسجنه ويذيقه العذاب الأليم ، وقد كان يمكن لهذا البهتان أن يصل إلى مأربه لولا قُيض ليوسف ـ حكيم من أهلها كان من المؤمنين بالنجدة الهادين بالحق ، القادرين على الاستخلاص والاستنباط والاستدلال بالدليل المادى ليشهد على صدق أو كذب الادعاء القولى : هل يوسف ـ كما تقول ـ هو الذى أراد بها سوءاً ، أم أنها هى التى راودته عن نفسه كما يقول يوسف ؟! ..فإذا بالحكيم يحل للعزيز هذه المعضلة المعقدة إزاء قولين متناقضين ، فيشير عليه فيما رواه القرآن المجيد أن ينظر فى قميصها وقميص يوسف : إن كان قميصه قد قُدَّ من قبل فصدقت وهو من الكاذبين . وإن كان قميصه قد قُدَّ من دبر فكذبت وهو من الصادقين .. " (يوسف 26 ، 27) .. هذا الاستدلال هو الذى أتاح للعزيز الترجيح بين القولين ، وأبرأ ساحة يوسف الصديق من تهمة المرأة الباطلة ، فقد أسفرت المعاينة أن قميصه قُدَّ من دبر وهى تطارده تحاول الإمساك به ، فكانت قالة العزيز لامرأته : " إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم " . " واستغفرى لذنبك إنك كنت من الخاطئين " . (يوسف 28 ، 29)

لم يكن يوسف هو صاحب الحجة التى برهنت على براءته ، وإنما هيأت له المقادير من يبدى عنه حجة درأت عنه اتهاما باطلا .. هذه النيابة

عن الفرد والدفاع عنه ، قد تتسع فتكون دفاعا عن المجموع ، فتصل إلى غاية الغايات فى التعبير عن شجرة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ يحكى لنا القرآن بعضا من ذلك فى قصة شعيب عليه السلام الذى أرسله ربه إلى قومه مدين ، فوجدهم يغشون الناس ، ويطففون فى الكيل والميزان ، ويتخذون الخداع والغش دستورا لهم فى المعاملات يتغولون به على الضعفاء ، ويغتالون حقوق البسطاء ، فوقف شعيب نائبا عن هؤلاء وأولاء يهدى بالحق ويصد عنهم بلا وكالة ، ويقول لقومه فيما رواه القرآن : " يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ " (الأعراف /85) .

النيابة للدفاع عن الغير بعامة ، ليست تحدياً لعلم الوالى أو القاضى ، وإنما هى عون له على الاهتداء إلى الحق الذى يبغيه وينشده .. فلا يستغنى عاقل ـ واليا أو قاضيا ـ عن المشورة الصادقة ، فلم يكن الفاروق عمر على نباهته وفطنته وعدله ، يستغنى عن الرأى والمشورة ، وهو القائل فى سداد فتاوى الإمام على : " لولا على لهلك عمر " .. أتته وهو أمير للمؤمنين امرأة مدفوعة بخشية على دينها وخوف من الوقوع فى الإثم أو الفتنة لعلة فى زوجها ، فبدأت عرض قضيتها بالثناء على عفة زوجها ودينه وكرمه وتقواه ، ثم حال الحياء بينها وبين الإفصاح عن علة شكواها فأحجمت وانصرفت وهى مودعة بثناء الفاروق على تنويهها بكريم خصال زوجها ، بيد أن محاميا أريبا بتعبير العصر ، هو كعب بن سور الأزدى ـ كان بمجلس أمير المؤمنين، فلم يغب عنه ما غاب عن الفاروق، فراجعه قائلا : " يا أمير المؤمنين ، لقد أبلغت فى الشكوى إليك " .. فسأله عمر : وما اشتكت ؟ .. فأجابه : زوجها !.. وأمام حجة كعب وما ألمح إليه ، نادى عمر أن يردوا عليه المرأة ، فلما عادت واستنطقها مشجعا ، باحت بما منعها الحياء من البوح به أنها شابة تبتغى ما تبتغى النساء !

هذا المشهد لا يورى فقط ببراعة الاستنباط وعراضة الاستدلال ـ وهما مجال إبداع المحامى فيما يعرضه على القضاء ، وإنما يورى أيضا بمصدر آخر من مصادر وجوب المحاماة ، حين تحول الحواجز الشخصية بين الأصيل وبين الإفصاح عما يريد ، ناهيك بالإفصاح عنه بكفاءة واقتدار وإقناع ، وذلك جعل ولا يزال يجعل من المحاماة رسالة ينبغى أن تبذل بمعانيها السامية وبأستاذيتها الواجبة لتعين على سواء الموازين بين الأحياء .

رسالة المحاماة : المخاطر والضمان !

فيما عدا رجال الجيوش وقوات الأمن ، فى حالة الاشتباك ـ لا تجد أبناء مهنة يتعرضون لما يتعرض له فرسان المحاماة من محاذير وأخطار تأتيهم فى مباشرتهم لرسالتهم من كل جانب ، ما بين خصم يناوئ وينتظر فلتة لسان ، ونيابة تنظر بغير عين الرضا وتحشد إمكانياتها لمحاصرة ودرء ما يسعى المحامى إليه ، وما بين موازين عديدة يعملها القاضى يغدو إزاءها المحامى كالقافز فوق الأشواك أو الباحث عن موطئ أمان لقومه فى حقل ألغام !! .. ويجرى المحامى حسابات هذا كله على عجل فى صفحة وجدانه ، محتملاً فيه مخاطر وضغوط وفلتات الارتجال ـ وهو قوام المرافعات الشفوية التى يحشد فيها حصاد فكره ودراسته للقضية ومداخل وطرق الاقتراب منها والإقناع بها ، مراقباً فى الجلسة من محيط موزع المشارب تحتشد بهم ساحات الجلسات ما بين راضٍ وكاره وضائق ورافض ومتربص ، مطالباً وسط هذه الأعاصير بأن يحسن تقديم " مسرحيته " الإقناعية ـ إن جاز التعبير ، والتى ينهض وحده بأدوارها الثلاثة : فهو مؤلف النص والمخرج ، والمؤدى أيضاً .. وكثيراً ما ينزل أداؤه على آخرين منازل الصاعقة محدثاً الرفض وربما الكره والعداوة ، بل كثيراً ما يدفع المحامى ثمن مناضلته لأداء رسالته من مصالحه وحريته وأحياناً حياته نفسها !!

فى عام 1793/1792 ــ ومقصلة الثورة الفرنسية تحصد الرقاب والأرواح ، لا تفرق أو لا تفرق كثيراً بين مذنب وبرىء ، وتتلوث بالدماء صفحتها مع الحرية التى انفجرت من أجلها ، لا تتهيب المحاماة من أن تقف مؤدية رسالتها فى الدفاع حتى عن الملك لويس السادس عشر الذى أجمعت الثورة على استئصاله فى محاكمة أرادت أن تكون شكلية وتمسك فرسان المحاماة بأداء واجبهم العظيم فيها أياً كانت المخاطر !

وقف " برييه " الكبير يصرخ فى وجه محكمة الثورة الفرنسية والمقصلة فى عنفوان عملها تحصد عشرات الرءوس كل يوم ليقول للمحكمة عبارته الشهيرة : " إننى أتقدم إليكم بالحقيقة ، وبرأسى أيضاً .. فتصرفوا فى إحداهما بعد أن تستمعوا للأخرى !! " .. بينما " ماليزيرب " العظيم وقد جاوز السبعين يتقدم من تلقاء نفسه إلى رئيس الجمعية العمومية التى اعتزمت محاكمة لويس السادس عشر ـ بخطاب يقول فيه : " لا أدرى هل المجلس سيعين للويس السادس عشر محامياً يدافع عنه ؟ أم أنه سيترك له حرية الاختيار . فإن كانت الثانية ، فإننى أحب أن يصل إلى علم لويس السادس عشر أنه إذا وقع اختياره علىّ لأداء هذه المهمة فإننى على استعداد لأن أبذل

فى أدائها كامل جهدى . لقد دعانى مرتين لأكون وزيراً وقت أن كان ذلك المركز مطمع أنظار الطامعين ، لذلك أعتقد أننى مدين بالوقوف إلى جواره فى الوقت الذى يرى الكثيرون ما ينطوى عليه ذلك من تضحية ومجازفة !!

لم يكن " ماليزيرب " العظيم من أنصار ما كان يجرى إبان الملكية الآفلة ، فهو حبيب للشعب محب للعلم مغرم بالأدب ، ورفض فى المرتين دعوته للاشتراك فى مجلس الحكم ، وتخلى عن المنصب مرتين أخريين ، وكان من أشد المهاجمين لإساءة استخدام السلطة ، المنتصرين لكرامة واستقلال المحاماة ، وعلى رأس المطالبين بإلغاء " خطابات السجن بغير محاكمة " .. وإلى ذات هذا النظر السامق فى احترام حق الإنسان فى الدفاع عن نفسه ـ صدر " ماليزيرب " فى إقدامه ومعه مساعده على الدفاع عن الملك المخلوع !!

لم تمنعه ظروف المحاكمة ، ولا القاعة الغاصة بأعداء الملك والملكية ، والجماهير الصاخبة ، ولا شبح المقصلة المخيم ، ولا سطوة هيئة المحكمة ـ من أن يخاطب الملك المخلوع بالأدب اللائق بمنصبه الذى كان ، فعيل صبر المحكمة فقال له رئيسها فى غلظة وجفاء : " من أين لك تلك السلطة التى تخولك أن تدعو لويس كأبيه باللقب الذى ألغيناه " ؟! .. لم يهب " ماليزيرب " أن يقول : " من ازدرائى لما يجرى هنا ، ومن حياتى كلها ! " .. إلى جواره وقف " دى سيز " يقول لمن نصبوا من أنفسهم قضاة ـ خارج الشرعية ـ لمحاكمة لويس السادس عشر : " إننى أجول ببصرى أبحث عن قضاة فلا أجد إلاَّ خصوماً " !! .. لم ترهب فارسى المحاماة ـ المقاصل المنصوبة فى كل مكان ، ولا أنهار الدماء الجارية بغير عقل ، فوقف " دى سيز " ينادى بأعلى صوته " إن الخصم لا يجوز أن يكون حكماً ، وإن القاضى إذا أبدى نظره فى القضية المعروضة أمامه لم يعد جائزاً له أن ينظرها أو يحكم فيها " !! .. كان الفارسان يعلمان النتيجة المحتومة لهذه الجرأة فى أداء رسالة الدفاع ، ولا يستبعدان أن تحصد المقصلة رأسيهما كما حصدت رءوساً غيرهما ـ وقد للأسف كان !!! فلم يمض عام على إعدام لويس السادس عشر حتى أعدم " ماليزيرب " وأفراد أسرته ، ولحق به " دى سيز " جزاء قيامهما بواجب المحاماة وقرباناً لحريتها واستقلالها وفروسيتها !

بغض النظر ـ وهو لا يغض ! ـ عن سقطة الهلباوى فى دنشواى التى ظل يدفع ثمنها ما بقى من عمره ، وبعد رحيله ، وسقطة بطرس باشا غالى وفتحى بك زغلول اللذين قبلا رئاسة وعضوية المحكمة المخصوصة التى أحالوا إليها 59 متهماً ، وحكمت حكماً ظالماً نص فيه على أنه لا يقبل

الطعن ـ قضت فيه بإعدام أربعة ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين ، وبالأشغال الشاقة 15 سنة على واحد ، وبالأشغال الشاقة سبع سنين على ستة ، وبالحبس سنة مع الشغل على ثلاثة مع جلدهم خمسين جلدة ، وبجلد خمسة خمسين جلدة ، على أن يتم الإعدام والجلد على الملأ بقرية دنشواى ـ مقابل ضابط لم يقتله أحد وإنما قتلته ضربة شمس !! .. يومها وقفت مصر كلها دامعة محزونة إزاء بطش وجبروت الاحتلال !

بينما نهض أربعة من فرسان المحاماة فلفتوا بدفاعهم أنظار العالم وهزوا الدنيا وأدموا الضمائر !! : أحمد لطفى السيد ، ومحمد يوسف ، وعثمان يوسف ، وإسماعيل عاصم .. لم يوقف دفاعهم الحكم المزمع ، ولكنه كشف للعالم زيف الاتهام ، ويومها وقف محمد بك يوسف يتساءل قائلاً : " كيف يزعم الزاعم أن فكرة القتل كانت مقصودة من قبل الأهالى الذين يسكنون بلداً مؤلفاً من ثلاثة آلاف نفس اجتمعوا على خمس أرواح بقصد قتلهم ثم ينجون بأنفسهم أحياء ؟! فأى قوة كان عليها هؤلاء الضباط الخمسة حتى حفظوا حياتهم من غائلة المتهمين ؟! .. إن تجمهر الأهالى كان شيئاً طبيعياً للاستغاثة ومواجهة الحريق الذى تسبب الضباط فى إشعاله " !!

* * *

لا تصل الحقيقة إلى القاضى سهلة ميسورة ، بل قد لا تصل إليه على الإطلاق ، وقد يقيض لها من طلاب الزيف والبهتان من يحجبونها حجباً كثيفاً ، وأن يطمسوا عليها ويطمسوا أدلتها ، وقد يصطنعون أدلة كاذبة للإيحاء بغير الحقيقة ، بينما القاضى على منصته العالية ـ مع تقيده بحدود الخصومة ـ غير متاح له أن يطلع على ما جرى ويجرى وراء أستار الخفاء !

حُجُب الخفاء لطمس الحقيقة وإدخال الزيف عليها ـ تصاحب الخصومة ربما من منبتها ـ فيحتال رجل الضبط لإهدار الشرعية الإجرائية ، والافتئات بغير سند مشروع على حريات ومستودعات أسرار الناس ، وكثيرا ما يلازم ذلك قبض وتفتيش باطلان ، أو انتزاع اعتراف بالقسر والضغط والتعذيب والإرغام ، وهى وسائل من المحال معها أن تطمئن عدالة عادل إلى صدق الاعتراف ومطابقته للواقع ، سيما وهو كريه إلى النفس ، لا تقبل عليه ـ إن أقبلت ! ـ إلاّ مضطرة ، وتغدو صعوبة إثبات الإكراه للحمل على الاعتراف ، فى أنه قد يقف عند حد الإكراه المعنوى ولا يتعداه إلى إكراه مادى يمكن أن يترك علامات ، وقد تعددت فنون الإكراه المادى وابتدعت فيه أساليب شيطانية يتأبى أن تترك أثراً يدل عليها ، فتغدو مهمة القاضى فى جميع هذه الأحوال مهمة بالغة العسر بل والاستحالة ، لأن التعذيب فضلاً عن فنونه

المستحدثة ـ يجرى على " أرض " أو " ملعب " فاعليه ، محدود بحدود يتحكمون فيها مكاناً وزماناً وشهوداً ، حتى ليكاد القاضى يحسه ويلمسه ولكنه لا يمسك دليلاً عليه !! .. هنالك تبدو وتتجلى إبداعات المحاماة التى تستطيع أن تهدى إلى الحقيقة بجمع الأدلة من مظانها ، واستخراج الدلالات والقرائن ، واستنباط المجهول من واقع معلوم يدل عليه ـ على أن هذه المهمة التى يجاهد المحامى مجاهدة صعبة فيها ، محفوفة بأخطار الوقوع فيما قد يمسكه عليه رجل الضبط الذى من مصلحته أن يتصيد زلة لسان أو جموح عبارة أو سخونة وصف ـ ليدمغه بالسب والقذف أو البلاغ الكاذب !! ومن ثمّ يعرض المحامى الباذل فى إخلاص لمغبة المساءلة الجنائية عما عساه يمسكه عليه فى سعيه الدءوب لكشف الحقيقة للقاضى !!

وليس حال شهود الدعوى بأيسر حالاً أو أهون مكابدة فى المعالجة من إجراءات الضبط ، فليس كل الشهود على شاكلة واحدة ، أو من معدن واحد .. منهم الصادق والكاذب ، ومنهم المستقيم والملتوى ، ومنهم المتجرد والمغرض ، ومنهم المحايد والمنحاز ، ومنهم الأمين والخائن ، ومنهم البرىء والخبيث ، وهم على أشكال شتى ، وأغراض شتى ، ومعادن شتى .. بل إن أكثر الناس للحق والإنصاف كارهون ، وبذلك وصفهم القرآن المجيد فقال : " وأكثرهم للحق كارهون " (المؤمنون 70) .. " ولكن أكثرهم للحق كارهون " (الزخرف 78) .. ومنهم كثمود من يستحبون العمى على الهدى (فصلت 17) ، ومنهم من يجادل فى الباطل ولا يستحى من الحق كالذين وصفهم القرآن الحكيم فقال : " يجادلونك فى الحق بعد ما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون " (الأنفال 6) .. ومنهم من لا يريد إلاّ خداعا (البقرة 9 والأنفال 62) .. " ومنهم من يجترئون على الكذب والزور ، ولا يقولون إلاّ منكرا من القول وزوراً " (الحج 30 ، الفرقان 72 ، المجادلة 2) .. فماذا يفعل القاضى إزاء هذه النوعيات بينما أوصاه القرآن ألاّ يقبل إلاّ شهادة ذوى العدل والصدق والاستقامة والأمانة ، فقال عز من قائل : " وأشهدوا ذوى عدل منكم " (الطلاق 2) .. على أن حرص القاضى على الاستشهاد بذوى العدل تقابله ظلال كثيفة على المحامى بحكم تخففه وتحليقه بعيداً عن القيود الشكلية أن يجليها ، وجلاؤها يمض ويوجع من يكشف الدفاع ستر كذبه أو خداعه أو ميله أو هواه أو بهتانه أو تزييفه أو تزويره أو انحيازه أو حنثه بيمينه ، وإزاحة الستار عن هذا وذاك محفوفة هى الأخرى بالمخاطر ، يغدو أمامها المحامى كالقافز فوق الأشواك ، سواء فيما يجب أن يستقصيه ويحصله ويفسره ويكيفه ، أم فيما يلقيه أمام النيابة أو القضاء من قول وحجة وبرهان لإثبات ما يمسكه على الشاهد ويعريه به .. وهذا بدوره باب ملىء

بالمخاطر والألغام ، فلن يرضى الشاهد أن ينعته المحامى بما كشفه من ستره ، ولن يوافقه أن يفضح أمره ويعرى كذبه وزوره والتواءه ، وما أيسر أن ينازل المحامى أو ينازله دفاعه بالنيابة عنه ـ بأنه وقع فى وهدة السب أو القذف أو البلاغ الكاذب ، فيغدو سيف الخطر مشهراً عليه فى جميع أحواله : محققاً أو مستقصياً أو باحثاً أو مترافعاً !!

بل إن خطاب المحامى للنيابة أو للمحكمة ، لا يخلو من مخاطر زلل اللفظ أو تجاوز العبارة التى ربما عرضته للمسئولية ـ لأنه وهو يسعى للإقناع بما اقتنع به ووقر فى خلده ، لا يتحدث حديث المحاضر الهادئ ، وإنما يتكلم بحماس وتأثر وانفعال المدافع المندمج فى قضيته المتفاعل معها الشاعر بأوجاع موكله وبالمخاطر التى يمكن أن تحدق به ، والحانق أيضاً على تراكمات الزيف والزور والحجب والطمس والالتواء التى يسلكها أعداء الحق الرامون لتزييف الحقيقة والافتئات على الأبرياء أو الكيل لهم بمكاييل بعيدة عن سنن العدل والإنصاف ـ هذه المهمة الدقيقة لا يؤديها المحامى ساكن النفس هادئ الخاطر أو متبلد الفؤاد ، وإنما هى شحنة من المشاعر تموج فى صفحة وجدانه وتصاحبه فيما يقول ويومئ ويفعل .. وليس يدرك هذه المكابدة إلاّ من يعانيها ، وهى مكابدة تفتح على المحامى أبواباً هائلة من المحاذير والأخطار ، كم أوذى بها ومنها محامون ، وكم انتهت الحيوات المهنية لمحامين ، وكم دخل بسببها محامون فى أقضيات انتقلوا فيها من موقع المحاماة إلى موقف الاتهام ، فبذلوا من مصالحهم ومهنتهم وحاضرهم ومستقبلهم ما ترويه مجلدات حكت سير المحامين العظام ـ لعل من أكثرها دلالة سيرة المحامى الفذ مارشال هول ، وأسلاف عظام تحمل سيرهم مدونات سير المحامين المصريين . خاض الأسلاف العظام معارك ضارية استرخصوا فيها مصالحهم وحيواتهم قبل أن تلتفت المدونات التشريعية لإقامة سياج من الضمانات لحماية المحامى وحق الدفاع ـ هذا السياج هو فى حقيقته حماية للعدالة قبل أن يكون حماية لشخص المحامى ، لأن المحامى المرتجف لن يقدر على حمل هموم البشر ناهيك بالمناضلة الصادقة من أجلها ـ وهذه هى رسالة المحاماة !

* * *

يتفق الدستور المصرى الحالى ، والدساتير المصرية السابقة ، مع دساتير العالم المتحضر ، فى إعلاء كفالة حق الدفاع ، فتجرى نصوص الدساتير ، ومواثيق حقوق الإنسان ، على اختلاف يسير فى الصياغات ،

على أن حق الدفاع بالأصالة والوكالة مكفول ، ويجرى بذلك نص المادة / 69 من دستورنا الحالى (1971) فيقول : " حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول . " ، وهذه الكفالة ترتفع إلى التزام على عاتق الدولة لا ترخص فيه ، يوجب أن يكون لكل متهم بجناية " محام " يدافع عنه (المادة / 67 من الدستور) ، فإن ضاقت إمكانياته المادية عن توكيل محام التزمت الدولة بانتداب محام على نفقتها للدفاع عنه .. وهذا الإيجاب لوجود المحامى للدفاع عن المتهمين فى جنايات ، يصدر عن إقرار بحقيقتين : الأولى : خطر الاتهام بجناية وما يستوجبه هذا الخطر من وجوب الارتفاع بكفالة حق الدفاع إلى درجة الإلزام ، والثانية : التسليم بأهمية وجلال رسالة المحاماة ، وبأن المحامى حامل هذه الرسالة يملك من العلم والمعرفة والمقدرة ما لا يملكه سواه حتى قدمه الدستور على الأصيل ، فلم يبح للأصيل أن ينفرد بالدفاع عن نفسه فى جناية ، بل ولم يجز القانون للأصيل أن ينفرد بقبول استجوابه أمام المحكمة ، فحظر استجوابه إلاّ بشرط موافقة محاميه ومهما وافق الأصيل !! .. يملك المحامى بمفرده ، بل ورغم رغبة موكله المتهم ، أن يعترض على استجوابه وأن يقول للمحكمة : " لا " ، فلا تملك إلاّ النزول على اعتراضه والامتناع عن استجواب المتهم ! .. وهذا الحق الخطير المعطى للمحامى يصدر عن تسليم والتفات بما لدور المحامى ومكناته وقدراته من أهمية بالغة تجعل وجوده فى قضايا الجنايات لازما لزوم وجوب ، وتجعل موافقته شرطاً لجواز استجواب المتهم فى القضايا الجنائية بعامة .. هذا الوجوب الملزم " ضمانة " قدرها الدستور ومن ورائه القانون لحماية المتهم من مخاطر ومزالق الاتهام واحتمالات ما قد يرد عليه من اصطناع أو تجديف أو إرجاف أو تزييف ، ومن ثم فتح أبواب الافتئات والظلم والجور والحكم بغير الحق !

هذا التقديس الدستورى للدفاع بالوكالة عن طريق المحامين سدنة العدالة وحملة راية الحق ، لم يتحقق بيسر أو بين يوم وليلة ، وإنما جاء عبر طريق طويل طويل محفوف بالأخطار والمظالم ، وعبر واقعات هزت ضمير الإنسانية لأخطاء جسيمة حصدت فيها أرواح بريئة من أى ذنب أو جريرة !! ربما لم تكن تحدث أو بذات البشاعة لو قدر للمظاليم محامون ـ أو محامون جادون أكفاء ـ يدرءون عنهم الالتباس الذى أصاب الحقيقة فى أقضيات ضاعت فيها أرواح بريئة !!!

إبان القرن السابع عشر ، أدان القضاء الإنجليزى وحكم بإعدام جون وريتشارد ـ بيرى ، ووالدتهما جوان بيرى بتهمة أنهم قتلوا من يدعى " وليم هاريسون " عمداً مع سبق الإصرار والترصد ، وبعد أكثر من سنتين من تنفيذ حكم الإعدام شنقاً ـ ظهر المجنى عليه حيا يرزق لم يمسسه سوء !!!

.. وفى إيطاليا، روع الرأى العام بأنه بعد تسع سنوات من الحكم بالإعدام الذى تخفف لحسن الحظ إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ـ .. روّع بظهور(القتيل) حيا يرزق بعد أن أدين أخوه المتهم بقتله من تسع سنوات !! .. وفى فرنسا ، وفى قضية غريبة صاحبتها ملابسات خادعة ، عرفت بقضية مدام بولين ، روعت الأمة الفرنسية فى أواخر القرن قبل الماضى بأنه استبان بعد عشر سنوات أن زوج وشقيق المرأة المسكينة ـ التى حكم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة ـ لم يموتا قتلا بالسم كما اعتقدت المحكمة ، وإنما توفيا متأثرين بغاز أول أكسيد الكربون السام المتسرب عفوا إلى داخل الدار من قمينة جير حى كانت موقدة بالخلف يوم الوفاة .. يومها أعيد التحقيق فى القضية ، وتكشفت الحقائق تباعا ، ووقف لو فافريه le faverais : الأفوكاتو العمومى يدافع بنفسه عن هذه المسكينة التى أمضت بالسجن عشر سنوات ظلما ، ويطلب لها البراءة تكفيرا عن الخطأ الجسيم الذى وقع فى حقها نتيجة عدم إقساط دفاعها حقه !! .. بيد أن المحامى الحاضر فى إعادة المحاكمة مع الظليمة البائسة لم يشأ أن يترك منصة الدفاع قبل أن يشير إلى أن ابنتها التى تركتها فى مهد طفولتها قد ظلت هذه السنوات العشر تعتقد أن أمها آثمة بقتل أبيها وخالها !

وفى مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة ، فى أوليات القرن الماضى ، وبعد استجواب ثقيل لجأ فيه المحققون إلى جميع وسائل العنف والتعذيب لحمل متهم على الاعتراف باغتصاب وقتل فتاة عثر على جثتها فى 1906/1/12 ، فاعترف المتهم ـ فى غيبة دفاع حقيقى يحميه ـ بأنه القاتل ، ونسج رواية طويلة تفصيلية لظروف الاغتصاب والقتل ، فقضى بإعدامه وأعدم قبل أن تكتشف السلطات القضائية أن رواية الاغتصاب والقتل من نسج الخيال تحت وطأة التعذيب والإكراه ، الذى تواكب مع إصابة المتهم البرىء بفصام عقلى تحول مع الخيالات والأوهام إلى حقائق (وهمية) أدت إلى الاعتراف الكاذب بتأثير الإيحاء الذاتى الذى صاحب الإكراه فى غيبة دفاع يرد عن هذا التعس غائلة العنف والضغط والإرهاب !!! .. شبيه بهذه المأساة مأساة إعدام " جون ايفانز " فى بريطانيا بمنتصف القرن الماضى بتهمة قتل زوجته وابنته استنادا إلى اعترافات كاذبة لم يفتضح كذبها إلاّ بعد ثلاث سنوات من صدور وتنفيذ الحكم بإعدامه !!

وقد قيض للأمة الفرنسية ألاّ تنسى قط عقوبة خاطئة بالإعدام حصدت روحاً بريئة حرقاً بالنار، فلم تكد تمضى عشرون عاما على تنفيذ حكم الإعدام فى " جان دارك " حرقا يوم 30 مايو 1431 ـ حتى مكنت والدتها من استئناف الحكم أمام البابا لرد شرف واعتبار جان دارك التى أعدمت ظلماً بتهمة الهرطقة ، حيث عقدت المحكمة الدينية فى كنيسة " نوتر دام "

بباريس لتصدر حكمها بعدم شرعية المحاكمة السابقة ، وباعتبار المحكوم عليها فى عداد " الشهيدات " وبإلغاء اتهامات الشعوذة والهرطقة التى أدينت بها ، ثم بعد قرون أعلنت الكنيسة فى 16 مايو 1920 على لسان البابا " بنديت الخامس عشر " منح جان دارك لقب قديسة ! .. أما " جاليليو " الفلكى الإيطالى الشهير ، فلم يستطع أن ينجو بحياته إزاء تهمة الهرطقة فى محاكمة غاشمة لأنه يقول : " إن الأرض تدور حول نفسها وحول الشمس " ـ إلاّ بأن يساير محاكميه ويعترف علانية ـ فى غيبة دفاع يحميه ، بأنه مخطئ فيما صدر عنه ، وأنه يعلن توبته عنه ! .. يومها وقد أطلقت المحكمة سراحه لم تسمع عبارة أخذ يتمتم بها لنفسه وهو خارج من القاعة : " ومع ذلك فإنها تدور ! "

هذه الحادثات والمآسى التى أقضت ضمير الإنسانية ، كانت وراء رفع وإعلاء وتقديس حق الدفاع والإيمان برسالة المحاماة .. هذه الرسالة لا ينهض بها الخائفون ولا المرتعدون ولا المرتجفون أو المهددون فى حرياتهم ومصائرهم .. من أجل ذلك ، ورعاية للإنسانية والعدالة ذاتها ، كانت الضمانات التى قررتها الدساتير والقوانين للمحامين كفالة لأداء حق الدفاع أداءً جديا يحقق الغاية المعقودة عليه والمنشودة منه !

* * *

لا تنطوى الحصانة المطلوبة للمحامين فى أدائهم لأعمالهم على أدنى مبالغة ، بل هى ضمانة حقيقية ولازمة وواجبه لحمايتهم حماية تحمى العدالة ذاتها ، لأن فروسية المحاماة وشجاعتها ونجدتها وقدرتها على المناضلة من أجل الحق الذى تسعى إليه أو لدرء الخطر الذى تتحاشاه ـ رهينة بما يتوفر للمحامى من سعة فى الأداء وحماية تسبغ عليه فيها ، لأن المرتجف الخائف المتوجس لا يقدر على الأداء ناهيك عن أن يقدر على خوض الصعب ، ويدل تاريخ المحاماة وما تعرض ويتعرض له المحامون قديما وحديثا ، على أن هذه الحصانة لازمة لزوما يجاوز فى ضرورته الحصانة المسبغة على القاضى .. فالقاضى متحصن على منصته العالية ، متوج الهامة بمنصبه المرموق وبنصوص عقابية تحميه من أى تجاوز أو إهانة ، وبحصانة تقيه من أى إجراء إلاّ بإذن مجلس القضاء الأعلى ، آمن بالاستقلال المتوفر له ، وبالسلطة التى تؤمنه وتردع كل من تسول له نفسه أن يتطاول على مقامه أو على قدسية رسالته !

بينما المحامى فى مناضلته أعزل ، إلا من علمه وثقافته وملكاته وموهبته وقدرته ورغبته الصادقة فى أداء رسالته ، بيد أن هذه السمات والقدرات ذاتها هى هى التى يمكن أن تجر على المحامى المشاكل وتجلب إليه الأخطار وتعرضه فى حريته ومصيره بل وحياته إلى ما لا تحمد عقباه !! وأخطر مما يحل بالمحامى إذا اغتيل دوره وتعرض للخطر أو أصابه الأذى وهو يؤدى رسالته ، أن ذلك ينعكس بالضرورة وحتما على موكله الذى ينهض بعبئه ، ومن هنا يغدو التجنى على المحامى تجنيا على العدالة ذاتها !

كان " فوكيه " المدعى العام الفرنسى يمثل الاتهام فى محاكمة مارى أنطوانيت إبان الثورة الفرنسية قبل أن تلتهمه هو ذاته مقصلة الثورة ! .. فى المحاكمة كان يصب جام غضبه على القصر وأهله ، وعلى الملكة التى أخذ يتهمها بنهر سيال من المخازى ، بيد أنه فوجئ بمحاميها " لاغارد " يبدى مرافعة رائعة ، تفند وتدحض كل المزاعم والافتراءات ، ولم يكتف بذلك وإنما ختم مرافعته بمآثر أخذ يحصيها للملكة فى حصول الشعب على حريته .. لم يطق فوكيه الصبر ، ولم يستطع التحكم فى أعصابه أو الالتفات إلى الاحترام الواجب للدفاع ، فنهض محموما ليأمر الحرس بإلقاء القبض على المحامى الذى ترافع وأجاد ولم ترهبه يد الثورة الباطشة !

قد كان ذلك كفيلا بأن يردع " ترونسون " المحامى التالى للدفاع عن الملكة ، وأن يستمد الحذر والحكمة من رأس الذئب الطائر ، إلاّ أن رسالة المحاماة المالئة لصفحة وجدانه المتغلغلة فى أعماق ضميره ، قد دعته لأن يبذل ويبدى دفاعه ، ولا يجفل أو يخاف العاقبة ، فمضى فى مرافعته يرد اتهامات فوكيه بقوة وعنف ، فما إن انتهى حتى كان الحرس يطبق عليه بأمر فوكيه أسوة بزميله الذى سبق !!

حدث هذا التغول والافتئات على المحاميين ، مع أن أحداً منهما لم يرتكب جريمة تأديبية أو جنائية ، أو يسب خصما أو مدعيا أو شاهدا ، أو يقذف فى حق أحد من هؤلاء .. كانت المرافعتان محض تفنيد بالحجة والمنطق والبيان لما قاله المدعى العام ، ومع ذلك لم يتسع الصدر لمقارعة حجة وبيان الدفاع ، فأمر المدعى العام ـ تحت نظر المحكمة ـ بالقبض تباعاً على المحاميين فى صلف بالغ .. كان قد سبق إلى المقصلة " مالزيرب " وأسرته و" دى سيز " لأنهما اجترآ على الدفاع بجدية عن الملك لويس السادس عشر الذى أعدم بالمقصلة منذ تسعة أشهر !!

معظم حادثات التجنى على المحامين ، تحدث كما رأينا فى المحاكم الاستثنائية التى لا يباشرها قضاة ولا يحدها دستور أو قانون ، ومع ذلك فليس

ينـدر أن تحـدث فـى سـواها مـن المحـاكم العاديـة ، لأن ظـروف الـدعاوى والمرافعات وما يلابسها من سخونة واحتدام فضلا عن بشرية رجل السلطة أو النيابة أو القضاء ، واعتياده ـ وهو بشر ! ـ على ممارسة السلطة اعتياداً قد يقلل فى صفحة وجدانـه إحساسه بوطأتها على الآخرين ! .. أما فى المحاكم الاستثنائية فإن شوكة السلطة تغدو هى كل وجدان قاضيها المتحكمة فى سلوكه وتعامله مع الخصوم ومع دفاعهم .. لا يكاد ينجو أحد من رذاذ هذه الممارسة بصورة أو بأخرى !!

فى محاكمة إبراهيم عبد الهادى باشا المحامى والوزير ورئيس الوزراء ، الذى قضى بإعدامه مرتين ونجا منهما .. الأولى خلال ثورة 1919 بتهمه قتله ضباط وجنود الاحتلال ـ والثانية فى محاكمته فى سبتمبر 1953 أمام محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح آنذاك عبد اللطيف البغدادى .. حضر معه الأستاذان الكبيران الجليلان مصطفى مرعى وعلى أيوب .. بيد أن قائد الجناح رئيس المحكمة فاجأ المتهم ـ رغم جسامة التهم المسندة إليه ، بأنه لا يجوز أن يحضر معه إلا محام واحد ، ثم يصد الأستاذ على أيوب المحامى صداً عنيفا غليظا حين حاول أن يبدى وجهة نظره ، فيضطر إبراهيم عبد الهادى اضطراراً إلى الاكتفاء بالأستاذ مصطفى مرعى ، وتصرف المحكمة الأستاذ على أيوب رغم اعتراضه واعتراض زميله مصطفى مرعى ورغبة المتهم الذى بدا بلا حول ولا قوة أمام ما يجرى فى محاكمة غاب فيها القانون !!

ذهب المحامى الجليل على أيوب ، ولكنه لم يتردد فى أن يرسل إلى محكمة الثورة برقية نصها : " أرجو أن ينال إبراهيم عبد الهادى فى محاكمته أمام محكمة الثورة نفس العدالة التى لقيها من المحكمة العسكرية البريطانية عندما حاكمته فى ثورة 1919 " !!

بيد أن مفاجآت المحكمة لم تتوقف عند صرف أحد المحاميين ، فتعنتت تعنتا لافتا مع الأستاذ مصطفى مرعى وأفسحت المجال على الواسع لاعتراض سقيم واضح التهافت على وكالته وحضوره مع المتهم .. وتتصاعد المناوءات فيوجه رئيس المحكمة نظر مصطفى مرعى فارس المحاماة حين أثار أن الدعوى أحيلت بلا أى تحقيق ـ إلى أنه يبدو أنه غائب عن ذهنه أنه أمام محكمة ثورة ، ثم يقفى فيقول له فى جفاء وغلظة : " اختصر وأوجز فى كلامك ، لا بد أن تفهم أن هذه هى محكمة ثورة ولا بد أن نبسط الإجراءات والمسألة مش مسألة مماطلة " !! .. وأنه سوف يعقد الجلسة سرية ، وعبثا تذهب كل محاولات مصطفى مرعى لإيضاح أن الدعاوى لا تحال إلى المحكمة بغير تحقيق ، فيمضى رئيس الجلسة فى تعنته حتى اضطر مصطفى

مرعى للتنحى مقروناً بعبارات بليغة أبان فيها وهو يلمح إلى علم الثورة المرفرف على المحكمة ، أنه قد صار عاجزا تماما عن تأدية واجبه وعمله ، وأنه مضطر للتنحى والأسى يمزق قلبه ، فلا يتمهل رئيس الجلسة لحظة ، ويبادره فورا دون أن يتداول مع عضويه : " قررت المحكمة قبول تنحى الأستاذ مصطفى مرعى وللمتهم أن يختار من يرى للدفاع عنه " !! .. ولكن لم يتح للمتهم قط من يدافع عنه !!

* * *

لم يكن مقصودى ، ولا كان هدف السطور السابقة ـ تقييم الثورة الفرنسية ، أو تقييم الثورة المصرية ـ ولا رواية أحداث قضية محاكمة مارى انطوانيت ، أو مآل محاكمة إبراهيم عبد الهادى ـ فموضوع البحث محدود بحدوده وهى المكابدات والمخاطرات التى يتعرض لها المحامون ، أما المحاكمة ذاتها ونتيجتها ومآلها فشىء آخر يخرج عن حدود البحث .. ومن المعروف أن حكم المحكمة صدر بإعدام إبراهيم عبد الهادى ، ولكن قائد الثورة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وقف بقوة ضد هذه العقوبة ، وتمكن حين عَرْض الحكم على مجلس قيادة الثورة من كسر الإجماع المطلوب للمصادقة على الإعدام ، فصوت ضد حكم الإعدام وكسر الإجماع اللازم وحمى الرجل من الإعدام ، وذكر للرجل سابقة بلائه والحكم بإعدامه فى ثورة 1919 ، بل إن الرئيس السادات الذى كان عضو يمين ذات المحكمة التى قضت بالإعدام ، عاد بعد ربع قرن وإبان فترة رئاسته فكرم إبراهيم عبد الهادى تكريما خاصا طيره إلى مصر والعالم .. أعود فأقول إن هذا خارج نطاق ما أنقب فيه حول رسالة المحاماة ولكننى أردت فقط الإيماء إلى المخاطر التى يتعرض لها المحامون ، والمكابدات التى يكابدونها ، فليس مرامى هنا ولا يتسع المجال لتقييم نظم حكم أو تقييم ثورات أو حتى رواية تفاصيل وتضاعيف المحاكمات !

يروى عبد العزيز باشا فهمى شيخ المحامين والقضاة ، وأحد الثلاثة الذين قابلوا المعتمد البريطانى مطالبين بحق مصر فى إيفاد وفد إلى مؤتمر الصلح للمطالبة باستقلالها ، وأحد زعماء الوفد الكبار قبل أن يختلف وآخرون مع سعد زغلول ، وأول رئيس لمحكمة النقض المصرية عام 1931 وزير الحقانية الأسبق ، والوزير عدة مرات ، وثانى رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، وعضو مجمع اللغة العربية ، وإحدى فلتات زمانه .. ـ يروى فى " هذه حياتى " فصلا عن صداقته الحميمة وزمالة عمره لأحمد

لطفى السيد أستاذ الجيل ، ويروى فيما يرويه وقد تزاملا معاً بمكتب واحد فى المحامـاة ـ " لماذا ترك أحمد لطفى السيد المحاماة كارها ، واشتغل بالسياسة والصحافة راغبا .. وكيف شكا إليه أنه يسمع من بعض المحتكين بالعمل فحش القول وهجره ، وأنه يجد من بعض القضاة غلظة " !!

فى ذلك الزمن بمصر ـ فى أواخر القرن 19 وأوائل القرن العشرين ، كانت الهوة واسعة بين المحامين والقضاة ، أو قل بين بعض المحامين وبعض القضاة ، فلم يكن كل المحامين على شاكلة واحدة وتأهيل واحد ، ولا كان القضاة كذلك .. فحين أنشئت المحاكم الأهلية سنة 1884 التى وافقت أحكام قوانينها فى مجملها أحكام القوانين بالمحاكم المختلطة التى أنشئت سنة 1875 ـ لم يكن الفقه القانونى قد بلغ بعد مبلغاً ملائما فى مصر ، إذ لم يكن فيها من متخرجى الحقوق ما يكفى لمناصب القضاء والنيابة ناهيك بالمحاماة . ولهذا قضت الضرورة بأخذ كثير من القضاة بطريق الاستثناء، كما أن المحامين أمام المحاكم الأهلية كانوا فى جملتهم من النبهاء الذين لم يدرسوا القوانين الحديثة ، بل إن إبراهيم الهلباوى أشهر المحامين طرا لم يكن حاملا لإجازة الحقوق ، وبقى الأمر على ذلك حتى صدر قانون المحاماة الذى اشترط فيه أن يكون المحامى حاصلا على ليسانس الحقوق أو شهادة عالية معادلة من مدرسة أجنبية ! .. منذ ذلك الحين بدأ تيار ذوى الشهادات القانونية يغمر القضاء والمحاماة ، مما ترتب عليه تقارب العقليات بين القضاة والمحامين !

على أن هذا التقارب ، والانتماء إلى معهد واحد ، لم يحل دون سخونة مواجهات وقعت ، تتناقلها الألسن والروايات ، وأوردتها بعض المدونات .. يصب معظمها فيما يمكن أن يتعرض له المحامى من مكابدة وخطر وهو يؤدى رسالته ، عبر عن ذلك فارس المحاماة الأستاذ الجليل مصطفى مرعى فى عبارته الشهيرة : " غصص هى المحاماة " !! .. كان ذلك إثر موقف محتدم بينه وبين المستشار الجليل محمود عبد اللطيف رئيس استئناف القاهرة فيما بعد ، ويفصل بينهما فى التخرج عامان .. فمصطفى مرعى خريج 1923 ومحمود عبد اللطيف خريج 1925 .. فلما أن أعيدت الجلسة إلى الانعقاد ـ بعد هدوء النفوس ـ أبى مصطفى مرعى إلاّ أن يبدأ حديثه بقوله : " غصص هى المحاماة " !!

قد بلغ الجموح أحيانا مايورى بنذير شؤم لوجود المحاماة ذاتها ، وتدخلت الحكمة فى أحيان أخرى لاحتواء مايمكن أن يحدث من تداعيات تؤثر سلبا على العدالة نفسها .. ففى واقعة شهيرة تداعت فى سبتمبر 1946 ، حدث اعتداء من جانب الأستاذ رئيس محكمة مصر الابتدائية على

الأساتذة المحامين : أحمد حسين المحامى رئيس حزب مصر الفتاة ، وعزيز فهمى المحامى وابن عبد السلام فهمى جمعة باشا وأحد زعماء الطليعة الوفدية ، وعبد الحميد عبد المقصود المحامى المعروف ، فتفجر الموقف فى نقابة المحامين واجتمعت الجمعية العمومية فى اجتماع حاشد ، بيد أن الأستاذ رئيس المحكمة ومعه كبار رجال القضاء والنيابة بادروا إلى دار نقابة المحامين حيث أظهر الأستاذ رئيس المحكمة أسفه وإعرابه عن تقديره واحترامه لحضرات الزملاء المحامين .. وفى قرار الجمعية العمومية أوردت أن " المحاماة عنصر أساسى فى النظام القضائى ، وأن العدالة لا يمكن أن تتحقق تماماً إلاّ بتعاون عناصر النظام القضائى كله وتبادل الاحترام والتقدير بين القضاء والمحاماة ، وأن كل اعتداء على كرامة المحامين أو حقوقهم وكل حد من قيامهم بواجب الدفاع فيه إخلال خطير بالعدالة لن تقبله الجمعية العمومية " !

إزاء المخاطر التى يتعرض لها المحامون ، وما يمكن أن يصيب العدالة ذاتها إذا قعدت المحاماة ـ خوفاً أو اتقاءً ـ عن أداء واجب الدفاع بالجدية والذمة والشجاعة والأمانة ، عنيت المدونات التشريعية تباعاً ، سواء فى قوانين المحاماة المتعاقبة ، أو فى قوانين المرافعات والإجراءات الجنائية والعقوبات ، بإقامة حواجز صد تقى المحامين من غائلة أى تجاوز أو جموح فى ممارسة السلطة ، وتوفر لهم الأمان اللازم لأداء رسالة المحاماة التى هى أحد أضلاع العدالة وأركانها الركينة ! .

* * *

تضافرت تشريعات عديدة فى سعيها لتوفير الضمانة الواجبة للمحامين حتى يستطيعوا أن يؤدوا رسالتهم فى أمان ، ويسهموا فى إرساء العدالة على موازينها الصحيحة ... هذه الضمانة ليست محاباة لمهنة دون مهنة ، وإنما هى ضرورة لا محيص عنها ، وهى رعاية وحماية للعدالة ذاتها ..

يستطيع المهنى أن يؤدى مهمته متى دان له العلم والخبرة بتخصصه ـ بالطب إذا كان طبيبا فذلك يكفيه للتشخيص وتحديد العلاج ، وبالهندسة إذا كان مهندسا فذلك يكفيه لإفراغ التصميم ومتابعة التنفيذ ـ وهكذا ، أما المحامى ـ فلا يكفيه العلم بالقانون وفروعه ، ولا تكفيه الموهبة ـ وهى شرط لازم ، وإنما يتوجب عليه أن يكون موسوعى الثقافة والمعرفة ، لأن رسالته قائمة على " الإقناع " ، يتغيّا به التأثير فى وجدان ، والوصول إلى غاية معقودة بعقل وفهم وضمير سواه ، وهذه الغاية حصاد ما توفره الموهبة ويدلى به

العلم وتضافره الثقافة والمعرفة ـ مجدول ذلك كله فى عبارة مسبوكة وشحنة محسوبة لإقناع المتلقى . وما لم يصل المحامى إلى هذا الإقناع ، فإن مهمته تخفق فى الوصول إلى غايتها .. لذلك فإن المحامى لا يمكن أن يكون من الأوساط أو الخاملين ، وإنما هو شعلة نابهة متوقدة متيقظة ، موهوبة ملهمة ، مزودة بزاد من العلوم والمعارف لا ينفد ، مستعدة على الدوام لخوض الصعب وتحقيق الغاية مهما بذلت فى سبيلها ما دامت تستهدف الحق والعدل والإنصاف .

لذلك فإن فروسية الكلمة ، ليست محض رصف لحروف ، أو عبارات ، ولا هى محض مباهاة أو طنطنة .. لا تتحقق للكلمة هذه الفروسية ما لم تكن تعبيراً عن حاصل واقع وقائم فى وجدان وحنايا ملقيها ، مقروناً باستعداد للبذل والنضال والكفاح من أجل تحقيق معانيها : فى عالم الواقع لا فى عالم الخيال ، فى عالم الفعل لا فى عالم التفاخر والتباهى والتيه بالكلمات بغض النظر عن قيمتها وما تترجم عنه فى عالم الواقع والفعل والعمل والسلوك .

لا مغالاة إذن فى أن المحاماة رسالة الحق ونصيره وصوته ، والمحامون هم فرسان هذه الرسالة ، الحاملون لأمانتها ، الناهضون بها ، الباذلون بصدق وأمانة ومضاء وإخلاص فى محرابها .. يحتضنون فى ضمائرهم أوجاع وآلام وهموم الناس ، يخوضون الغمار ويجتازون الصعاب للقيام برسالتهم النبيلة .. قوامها الحجة والبيان والبرهان ، ورايتها الحق والعدل والحرية .

هذه الرسالة الضخمة ، تستلزم استلزام وجوب أن توفر للمحامى وللمحاماة الحصانة والحماية الكافية ، حصانة المحامى وحمايته فى أداء رسالته وحمل أمانته ، هى حصانة وحماية للعدالة ذاتها ، لأن النهوض بها عبء جسيم ، ولأن غايتها غاية سامقة يجب أن يتوفر لحملة رايتها ما يقدرون به أن يؤدوا الرسالة فى أمان بلا وجل ولا خوف ولا إعاقة ولا مصادرة !!

ومع ذلك فإن الباحث عن الضمانات المقررة فى القانون للمحاماة ، مضطر للبحث والتفتيش فى كثير من المدونات التشريعية لجمع ما تفرق فى هذه التشريعات المختلفة .. هذا التفرق أو الشتات يورى بأن المشرع لم يصدر فى هذه القضية الخطيرة عن نظرة كلية شاملة ، وإنما صدرت النصوص فرادى ، وبعضها ربما صدر فى ولادة عسرة لأن الوعى بقيمة وأثر المحاماة على العدالة ذاتها لم يصل بعد إلى النضج الكافى ، وربما قاومته عقول قصيرة النظر تحسب الأمر محض مكاسب تعطى لفئة فيغلب

من ثم على هذا النظر القصير منطق " المنح " دون أن يعى أو يدرك الأخطار الهائلة التى تحيط بالعدالة إذا ما افتقد المحامى سياجا يحميه لينهض برسالته ويؤدى أمانته الثقيلة بلا وجل ولا خوف !

فى تاريخ طويل بدأه الأسلاف ، حملت قوانين المحاماة المتعاقبة ما يلفت الانتباه إلى ما توجبه مساهمة المحاماة فى تحقيق العدالة ، وأورد نص المادة /1 من قانون المحاماة 1983/17 ـ أن المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم ، وأوردت ذات المادة ، أن مهنة المحاماة يمارسها المحامون وحدهم فى استقلال لا سلطان عليهم فى ذلك إلاّ ضمائرهم وأحكام القانون .

فماذا أوردت المدونة التشريعية المصرية ضمانا لذلك ؟!

نصت المادة / 49 من قانون المحاماة 1983/17 على أن " يعامل المحامى من المحاكم وسائر الجهات التى يحضر أمامها بالاحترام الواجب للمهنة " .

وهذا الاحترام الواجب ، لا يصل إلى غايته مالم تتضافر معه حماية تسبغ على المحامى حال قيامه بواجبه وأمانته ، فلا جدوى من ترك واجب الاحترام للآخرين يبذلونه متى شاءوا أويضنون به متى أرادوا .. يزيد هذه المخاطر احتمالا ، أن المحامى يتعامل مع سلطات درج شاغلوها على ممارسة السلطة بما تعطيه هذه الممارسة من اعتياد الخلود والارتياح إليها وحب ممارستها بما قد يؤدى إلى تجاوزات ينبغى أن يؤمن المحامى من غائلتها إذا تجاوزت أو اشتطت !

لذلك نصت الفقرة الثانية من المادة /49 سالفة الذكر ، على أنه : ـ " واستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التى تقع فيها المنصوص عليها فى قانون المرافعات والإجراءات الجنائية إذا وقع من المحامى أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إخلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسبته نقابيا أو جنائيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك " .

فلا تجيز هذه المادة ـ ونقلتها بنصها المادة /590 من تعليمات النيابة العامة (الكتاب الأول) ـ لا تجيز للقاضى أن يعامل المحامى الحاضر أمامه بما قد تعامل به جرائم الجلسات ، وكل ما له هو أن يحرر مذكرة تحال إلى النيابة العامة مع إخطار نقابة المحامين الفرعية بذلك .

ويقتضينا الإنصاف أن نشير إلى أن قانون الإجراءات الجنائية رقم 1950/150 لم يهمل هذه الحصانة ، فبعد أن تحدثت المادتان 243 ، 244

عن جرائم الجلسات والسلطات المعطاة للمحاكم فيها برفع الدعوى والحكم فيها فوراً فى الجلسة ، استثناءً من مبدأ عدم جواز الجمع بين سلطة الاتهام وسلطة الحكم ، أوردت المادة /245 من ذلك القانون أنه : " استثناءً من الأحكام المنصوص عليها فى المادتين السابقتين إذا وقع من المحامى أثناء قيامه بواجبه فى الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشاً مخلاً بالنظام ، أو ما يستدعى مؤاخذته جنائيا يحرر رئيس الجلسة محضراً بما حدث . وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامى إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته جنائيا وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته تأديبيا . وفى الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التى وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا فى الهيئة التى تنظر الدعوى .

وتأمينا للمحامى من أى جنوح فى معاملته ، نصت المادة / 50 من قانون المحاماة على أنه : " فى الحالات المبينة بالمادة السابقة (المادة/49 محاماة) لا يجوز القبض على المحامى أو حبسه احتياطياً ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلاّ بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول . " (*)

بهذه النصوص أخرج المشرع ما عساه يصدر من المحامى مخالفاً لقانون وتقاليد المحاماة أو المدونة الجنائية ـ من عداد الاختصاص المقرر للمحاكم فى جرائم الجلسات .

وجوهر هذا الاستثناء الذى قرره الشارع فى شأن جرائم الجلسة التى قد تقع أو تنسب إلى محام ـ أنه لم يخول المحكمة سلطة التحقيق أو الحكم فيها ، وإنما قصر سلطتها على مجرد الإحالة إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق ، فلا يجوز للمحكمة أن تحقق مع المحامى الحاضر أمامها أو تتخذ إزاءه أى إجراء من الإجراءات التحفظية ، وغاية هذا واضحة هى توفير مظلة الأمان الواجب للمحامى وهو ينهض برسالته بالجلسة ، ومع ذلك فإنه رغم وضوح وصراحة النصوص لا تزال بعض النفوس قاصرة عن بلوغ الغاية وعن إعطاء هذه النصوص حقها الواجب من الاحترام والإعمال ، فتنفجر من وقت لآخر تصرفات شاردة تخلخل العدالة ذاتها وتصيب الأداء فى محرابها بما يستوجب أن تقرن القاعدة التى أوردتها النصوص بجزاء واجب الإعمال على مخالفتها .

---

* كتب هذا الفصل قبل التعديل الأخير الذى جرى بليلٍ دون أخذ رأى المحامين ودون إرادتهم وبتصدير لا يخلو من الغرض .

* * *

حصانة المحامى التى بدأنا فى السطور السابقة تتبع خيوطها فى المدونات التشريعية المصرية ، هى حصانة تتغيا كفالة حق الدفاع ورعاية العدالة قبل أن تكون مزية شخصية .. لذلك فوجوبها وجوب عام ينهض على اعتبارات موضوعية لا فئوية !

فالمحامى يحتل فى النظام القضائى مركزاً قانونيا ، وهو يعين ممثل العدالة على الفهم الصحيح لواقع الدعوى أو النزاع ، وينير أمامه السبيل لإنزال أحكام القانون وتطبيقه التطبيق السليم على الوقائع ، ومن مصلحة العدالة أن تتاح الظروف الملائمة للمحامى ليتمكن من أداء واجبه فى سعةٍ وحريةٍ ودون أن يخشى اجراءً تعسفيا أو عقوبة فورية !!

وفيما يبدو أنه استجابة واجبة لهذه القاعدة المقررة بقانون المحاماة وقانون الإجراءات الجنائية وتعليمات النيابة العامة ـ نصت المادة / 592 من تعليمات النيابة العامة على أنه : ـ

" لا يجوز القبض على محام أو حبسه احتياطيا لما نسب إليه فى الجلسة من جرائم القذف والسب والإهانة بسبب أقوال أو كتابات صدرت منه أثناء أو بسبب ممارسته المهنة ، وعلى عضو النيابة تحرير محضر بما حدث فى هذه الحالة وإبلاغ صورته عن طريق المحامى العام أو رئيس النيابة الكلية إلى مجلس النقابة . وذلك دون إخلال بسلطة النيابة فى تحقيق هذه الجرائم " .

هذه الحماية المقررة للمحامى ، اقتضت لاعتباراتها الموضوعية التى تصب فى العدالة ذاتها ، أن يصان مقام المحامى والمحاماة وأن يحمى المحامى من أى تجاوزات قد تمسه أو تمس اعتباره أثناء نهوضه بأمانة الدفاع . لذلك فإن قانون المحاماة لم يكتف بسياج الحماية المقرر فى القانون العام إزاء ما يقع من جرائم السب أو القذف أو التعدى أو الإساءة للاعتبار ، فخص المحامى وهو يحمل رسالته المقدسة بحماية خاصة تتناسب مع ثقل الأمانة التى يحملها من ناحية ، وتعبر فى ذات الوقت عن " مركزه القانونى " فى النظام القضائى ذاته . فنصت المادة /54 من قانون المحاماة 1983/17 على أنه : ـ

" يعاقب كل من تعدى على محام أو أهانه بالإشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة . " هذا بينما تعاقب الفقرة الثانية من المادة /133 عقوبات ـ تعاقب على إهانة هيئة قضائية بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ومن يعرف المحاماة يعرف أن مهمة الدفاع واسعة المنابع ، متنوعة المصادر ، يعد المحامى عدته لها فى مكتبه الذى يحوى بالضرورة ملفات القضايا بما تشمله من أسرار الناس وتضاعيف ومصادر وأسانيد الدفاع ، مما يشكل فى جملته منظومة متكاملة أساسية ومكملة لمهمة الدفاع وتعد كفالتها وصيانتها جزءا لا يتجزأ من حماية المحاماة وحصانة المحامى . لذلك فرضت قيود صارمة على تفتيش مكاتب المحامين ، فنصت المادة/51 من قانون المحاماة على أنه : ـ

" لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبة إلاً بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة " ، وأوجبت المادة ذاتها على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامى متهماً بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينيبه من المحامين ، التحقيق . والتقت تعليمات النيابة العامة (الكتاب الأول) مع هذه المنظومة فأكدت على هذه القاعدة وزادت عليها ضوابط إضافية فى المواد 587 ، 588 ، 589 .. وأعادت المادة /593 من تعليمات النيابة التأكيد على ذلك فنصت على أنه : " لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلاً بمعرفة أحد أعضاء النيابة ويجب على عضو النيابة أن يخطر مجلس نقابة المحامين أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أى شكوى ضد أحد المحامين بوقت مناسب " . ـ واشتراط ألا يكون تفتيش مكتب المحامى إلاّ بمعرفة أحد أعضاء النيابة ، تعنى أن الإنابة فى ذلك غير جائزة ، ويتعين أن يتم بحضوره هو وبمعرفته ، وهذه ضمانة بالغة الأهمية ، تتبدى أهميتها فى إغلاق أى أبواب للاختلاق أو التلفيق ، وتكفل فى الوقت ذاته ألاّ يتخطى التفتيش غرضه ، وأن يبقى محصوراً فيه لا يتعداه .. فالتجاوز هنا لا يقتصر أثره على المحامى أو شخصه أو ممتلكاته ، وإنما يمس حقوق ومستودعات أسرار أغيار هم أرباب القضايا ولا يجوز أن يتطرق التفتيش إلى ملفاتهم مادامت خارج نطاق وهدف التفتيش ، وهذه الجزئية بالذات لا يكفلها ولا يضمنها إلاّ وجود عضو النيابة شخصيا أثناء التفتيش وإشرافه على الالتزام فى تنفيذه بحدوده وغايته .

فتقييد تفتيش مكتب المحامى هو فرع على ما يجب توفيره له من ظروف وضمانات لتوفير الحماية الواجبة له ليستطيع أن ينهض بمهامه ويؤدى رسالته فى حرية وطمأنينة وأمان ، يفرض هذا أيضاً أن المحامى عرضة بالأدوار التى يؤديها فى الخصومات أن يكون هدفاً لانتقام هذا أو ذاك من أطراف الخصومة ببلاغ كيدى أو بعمل ثأرى ، فضلاً عما يجب

أن يتوفر للمكتب وأوراقه ومستنداته من سياج تأمن به من أى عبث أو تهديد قد يتستر شكلاً بشكاوى وإجراءات ظاهرها برىء وباطنها الرغبة فى الكيد للمحامى أو الوصول إلى النيل منه أو مما لديه من مستندات وأوراق تتعلق بها أسرار ومصالح الخصوم الذين يتولى قضاياهم .

* * *

عن نَصَب ومكابدة المحامين ، عبر المرحوم الأستاذ الكبير مرقص فهمى المحامى أصدق تعبير حين وقف يدافع قائلا : " نحن المحامين نعالج آلام الناس ونرافقهم فى شقائهم . ولذلك نرتدى الثوب الأسود ونقف فى هذا المكان المنخفض .. فإذا ما أعيانا التعب جلسنا على هذا الخشب . فنحن حقيقة بؤساء . رفقاء بؤساء ! ولكن رغم هذه المظاهر الخداعة فإن الذى فى قلبه إيمان بالحق يرتفع من هذا المركز إلى السمو الذى لا حد له . لأن عماده كله الحق ، ولأن مأمورية المحامى تمثل حق الدفاع المقدس . والقداسة لا تحتاج لسلطة ولا تحتاج لمظهر قوة بل هى جميلة . جميلة بنفسها مهما خالط مظاهرها من مظاهر التعس والتواضع . لأن المحامى مأموريته التى تسمو به إلى أقصى معانى السموَ هى أن يوجه ضمير القاضى وأن يحدثه فيما يصح أن يتجه إليه عدله . حقيقة لا يوجد سمو آخر يدانى هذا السمو " !

يورى تاريخ المحاماة ، أن أسلافها العظام لم ينتظروا ضمانة أو حصانة لأداء رسالتهم التى كثيرا ما جرَّت عليهم المتاعب ، وأغضبت منهم قضاة وأعضاء نيابة ، ودفع بعضهم ثمنا لهذا الغضب ، لكنهم لم يتراجعوا عن إبداء ما آمنوا به أن الصواب واجب الإبداء لإظهار الحق !

وضع النقيب الكبير " دى بوى " حدود العلاقة بين النيابة والمحاماة ، فى رده على الاتهام الذى أقامته النيابة ضده بأنه " تجاوز الحدود المسموح بها " ! يومها وقف "دى بوى " مترافعا يقول : " لقد شكا المحامى العام من حدة الكلام الذى وجهته إليه ، بل أضاف أن ما أبديته جزء من ترتيبات موكلى المسيو " بونتو " كما لو كان من واجباتى أن أخضع لترتيبات وتنظيمات موكلى ؟!.. ليس مطلوباً منى أن أبرر حدتى فى المرافعة ، فإننى أعتقد أنها كانت فى الحدود الضيقة لواجبى وحقى كمحام . ومع ذلك فلا بأس وقد أساء المحامى العام فهم عواطفى ـ أن أقدم له تفسيرا أرجو أن يرضيه : إننى أحترم وظيفة النيابة احتراما أصيلا عميقا . وأفضل أنواع الاحترام ذلك الذى يصدر حرا ومن تلقاء ضميرى للرسالة السامية التى نؤديها ولضرورتها للهيئة الاجتماعية . وإذا كان لى أن أضيف شيئا ـ فإننى أقول إنْ تقديرى لأخلاقه وكفايته كبير ، وإنْ كان السيد المحامى العام لا يطلب منى ذلك وقد لايأبه له . أما وقد قلت ذلك فهو لا يستطيع أن يطلب منى احترامى وتقديرى

إلى مرافعته وحججه . فلست مطالبا بالنسبة إليها لا بالاحترام ولا بالتقدير بل ولا بالرعاية ! . إنما جئت إلى هنا لأحاربها وأهاجمها وأقضى عليها ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، ولا أستبعد من بينها الحدة إن كانت لازمة لتوضيح بيانى ونجاح قضيتى ! إن المتهمين إنما جاءوا إلى هنا ليدافعوا عن أنفسهم (لا ليصادقوا على ما يقال عنهم) .. إن شرفهم وحريتهم فى خطر يجب إزاءه التساهل مع من يتكلم باسمهم حتى ولو تخطى الحدود جدلا .. فيجب أن يكون عندكم من الكرم والسماحة ما يجعلكم تغضون النظر عن ذلك " !

فى ذلك الزمن الجميل ، اتسعت حجج المحامين ، ولازمها الأدب الرفيع ، والمنطق النافذ ، وقابلتها سماحة نيابة وسماحة وحكمة قضاء .. لم يصادر على هذا الاحترام المتبادل تحوصل فى السلطة أو تلويح أو استعمال لشوكتها !

أثناء محاكمة الأديب الأشهر " اميل زولا " عن مقال مشهور كتبه فى قضية " دريفوس " تحت عنوان : " إنى أتهم ! " .. وقف المحامى العام يلمز على محاميه النقيب الشهير : " لا بورى " فقال للمحكمة ساخرا : " إن الذين يسبون الجيش جاءوا أمامكم يشيدون به " ! .. وفى غضب جريح لم يفقد جمال وإتقان العبارة ، وقف " لا بورى " معاتبا فى أدب لم يفقد فصاحة ونفاذ سهم الحجة .. " إننى لم أتعود أن أتلقى فى حرم العدالة طعنات شخصية من هذا النوع !! لست ممن يتوارون وراء أى إنسان ، ولست ممن يقبلون مثل هذا الهجوم ولو صدر من مقعد الاتهام ، أو يقبلون هجوما وغمزا لا يمكن أن يصعد إلىّ برغم ارتفاع المنصة التى صدر عنها " !! .. ثم يستأنف " لا بورى " عاتبا ومقرعا : " إن المحامى العام قد أثرت فيه على ما يبدو.. مظاهر السلطة التى جاء بعضهم يتظاهر بها هنا ، وتصور أن من حقه أن يلقى علينا دروسا ؟!!.. لكننى أرفض الدرس بإباء وشمم ، وأضيف أننى أعرف لماذا اختار كلمات رنانة طنانة لينطق بها .. إنها قصيرة لا يمكن أن تحدث أثرا بذاتها ! ، ولكنه أعدّها وألقاها ليثير بها مظاهرة ـ كان واجبا عليه أن يتوقعها ـ من قاعة حشدت وأعدت خصيصاً ضدنا " !! . ثم يتجه " لا بورى " إلى المحلفين قائلا : ان صيحات هؤلاء الذين لا يدركون الاحترام الواجب للعدالة يجب أن تملى عليكم الصلابة المطلوبة منكم .. إنكم سادة ، فقولوا ــ إن استطعتم !! هذا الرجل مذنب لأنه اجترأ على الجهاد ضد الشهوات والأحقاد ، ولأنه غضب غضبته من أجل العدالة ومن أجل الحق والحرية " !

اتسع صدر النائب العام " شيه دى ستانج " للمحاماة ومقتضياتها ، لأنه أمضى الشطر الأكبر من حياته محاميا ، يكابد مكابداتها ، ويشعر بهمومها وعوارضها ، ويقدر صعوبة السابح ضد التيار فيها .. فوضع فى قضية الأستاذ " أوليفييه " المشهورة ـ تحديدا دقيقا لحرية المحامى واستقلاله وحدود علاقته بالنيابة العامة ، فطفق يقول : " لا أحد ينكر حرية المحاماة ، إن هذه الحرية حق للمحاماة ، ويجب أن تبقى لها حقوقها . إنها ليست مكسبا للمحاماة ، وهى ملك لها . فإن المحاماة لا تتمتع بها من أجل المحامين ، ولكن من أجل الصالح العام : صالح المتقاضين وصالح جميع المحامين " ... " من حق المحامى حين يهاجم الدعوى العمومية ـ أن يهاجم نظرياتها ، ويقول ويكشف فسادها ، ويهاجم الأساس الذى أقيمت عليه تلك النظريات ويعرى خطأها ويهاجم الوقائع التى أسست عليها ، وأن يثبت عكسها . من حقه أن يبدى مايريد فى اندفاع وحرارة لا يخلوان من الحماسة . فإن الارتجال موهبة يعلم موهوبوها أكثر من سواهم أنها تتطلب حماسة واندفاعا ، قد تشوبه أغلاط لغوية أو نحوية أو غيرها ـ ولكنها تدل كلها على جريان ماء الحياة فى شرايين المحامى المترافع " !

قد حمل المحامون على مدار التاريخ نصيبهم من المسئولية عن مخاطر الارتجال ، وهو عدة وعماد المرافعات ، فلم تستطع العدالة أن تنظر إلى ذلك بعين الإشاحة أو الإهمال ، فكان ما أوردته التشريعات عن حصانة المحامى فى مرافعته الشفوية والمكتوبة !

* * *

الصعوبة التى يلقاها المحامى فى النهوض برسالته ، أنه فى مشيه فوق الأشواك لدحض أو تجريح شهادة الشهود أو تقارير الخبراء أو حجج الخصوم أو إجراءات الشرطة أو تحقيقات النيابة وقراراتها ، صعوبة مضاعفة ، لأن القضاء الجنائى يقوم أساساً على المرافعة الشفوية قبل المكتوبة ، وللارتجال مخاطره ومحاذيره ، لأن عباراته تأتى عفو الخاطر ، ولا تتاح لقائلها الفرصة الزمنية الكافية لإعمال التأمل والفحص والموازنة فيها ، وإنما تنساب من عقله إلى لسانه انسيابا فوريا ، وإلاّ صارت كحصة " مطالعة " يملها السامعون ، ولا تحمل ذات السخونة ذاتها التى تصاحب المرافعة النابعة من وجدان منفعل مشحون بما يقول .. إذا فقدت المرافعة هذه " الحيوية الدافقة " ، وتحولت إلى تلاوة ــ فقدت شحنتها التأثيرية فى وجدانات المتلقين . من أجل هذا كانت المحاماة موهبة تنمى بالدربة والممارسة ، ولا يصلح لأدائها ـ فى المجال الجنائى على التخصيص

ـ إلاّ من امتلك هذه المقدرة التى تقترب منها مواهب الخطباء ، ولكن تزيد عليها أنها لا يمكن أن تكتفى بما يثير المشاعر أو العواطف والأحاسيس ، وإنما يجب أن تكون مجدولة بالحجج والبراهين العقلية التى تجعل من العبارة قوة تأثيرية حقيقية قادرة على تغيير الفكر أو الاقتناع أو العقيدة . ومع احتياج المرافعة المرتجلة إلى هذه الملكات ، فإنها تحتاج من المتلقين إلى سعة صدر فى السماع ، وإلى سعة صدر فى الإسماح .. إذ بدون السماع والإسماح تفقد المرافعات وهجها ويعقد لسان الخوف انطلاقها ، فتتعثر الكلمات مخافة تسقط أخطاء الارتجال أو تصيد لفظ أو عبارة لعل القائل نفسه لم يقصد بها إساءة بقدر ما قصد تجلية معنى أو إيضاح حجة أو التأثير بفكرة .. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أمان مخاطر الإرتجال لا يغنى المترافع ـ شفاهة أو كتابة ـ عن تجريح الأدلة قولية أو فنية أو شرطية أو تحقيقية ، وهذا التجريح قد يمس الأشخاص المنسوب إليهم القول أو الدليل أو الإجراء .. هذا المساس لا بد حادث مهما اجتهد المحامى فى صرف كلامه إلى العمل دون الشخص ، فلن يعدم صاحب العمل أن يقول إن المساس بعمله يمس شخصه مهما تأدبت العبارات ومهما التزمت الموضوعية ، وإغفال تحرير المحاماة من هذه المخاوف لا يقتصر فقط على فلتات المرافعة الشفوية أو المكتوبة ، وإنما يجب أن يمتد إلى مضمون حججه وبراهينه وانتقاده ، ليتسع الدفاع لإبداء ما يجب أن يقال انصافا للعدل والحق دون مخاوف أو محاذير . فقد يتضمن التجريح اللازم للتدليل أو الإجراء مساساً بالتبعية لصاحبه أو مصدره ، وقد يحسب هذا المساس فى باب القذف أو السب أو إساءة الاعتبار ، وهى جميعا محل للتجريم والعقاب ، لذلك كان حكيما وعادلا ، وسياجا للعدالة ذاتها ، أن تميل التشريعات إلى إعفاء دفاع الخصوم ـ شفويا أو مكتوبا ـ من مخاطر العقاب عن السب أو القذف أو إساءة الاعتبار . لذلك فقد نصت المادة 309 من قانون العقوبات المصرى على أنه :

" لا تسرى أحكام المواد 302 ، 303 ، 305 ، 306 ، 308 (وهى تعاقب على السب والقذف والبلاغ الكاذب والإهانة وخدش الاعتبار) على ما يسنده أحد الأخصام فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلاّ المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية " . ونصت المادة /47 من قانون المحاماة 1983/17 (المادتان 91 ، 134 من قانون المحاماة 68/61) على أنه : ـ " للمحامى أن يسلك الطريقة التى يراها ناجحة طبقاً لأصول المهنة فى الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولاً عما يورده فى مرافعته الشفوية أو فى مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع " .

وعبرت محكمة النقض المصرية فى الكثرة الكثيرة من أحكامها ، عن أن حكم المادة 309 عقوبات وما يجرى مجراها ـ ليس إلاّ تطبيقاً (واجباً) لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، سواء صدرت عبارات الدفاع أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو فى محاضر الشرطة ، وأن هذا الحق فى الدفاع أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، فقضت محكمة النقض : بأن حكم المادة 309 ع ليس إلاً تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأنه يستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو فى محاضر البوليس ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، حتى أنه قضى بدخول إنكار بنوة الطفل واتهام أمه بأنها حملته سفاحاً فى دائرة أفعال القذف المباحة لأنها من مستلزمات الدفاع ، ونسبة الاختلاس والارتشاء إلى الموظف لإثبات مبررات فصله ، أو نسبة اختلاس ريع الوقف إلى ناظر الوقف فى دعوى عزله من النظارة . أو نسبة الإقراض بالربا الفاحش إلى الخصم فى معرض بيان مقدرته المالية ـ تعتبر متعلقة بدعوى النفقة المرفوعة عليه ، وقضت فى أحكام كثيرة بأنه من المباح ـ لأنه من مستلزمات الدفاع ـ إسناد المتهم شهادة الزور والرشوة إلى رجل البوليس الذى حرر ضده محضر جمع الاستدلالات .

فقد توسعت محكمة النقض المصرية توسعا محموداً فيما يبيحه حق الدفاع طالما التزم بالضرورة الداعية إليه ، وبسلامة وأدب العبارة ، ولم يتخذ سبيلا للإساءة المقصودة لذاتها دون أن تستلزمها ضرورة الدفاع . هذا الدفاع المتمتع بهذه الإباحة إما يبديه الخصوم بأنفسهم ، وإما من خلال وكلائهم المحامين . فالمحامى يحمل أمانة وهموم موكله ، وينوب عنه فى الدفاع ، ويستلزم منه هذا الدفاع ما يستلزمه من الأصيل ذاته ، بل ويستلزم من المحامى ـ بحكم علمه وخبرته ـ ما قد لا يعرفه أو يجيده الأصيل ، لذلك لم تتردد محكمة النقض المصرية ـ ومن قبل إصدار نصوص قانون المحاماة ـ فى مد هذه الحصانة إلى المحامين عن الخصوم ، فقضت بأن المحامين يدخلون فى معنى الخصم الذى يعفى من القذف والسب والإهانة والبلاغ الكاذب ـ فيما يبدونه من دفاع طبقا للمادة 309 عقوبات ، ثم زاد قانون المحاماة هذه القاعدة وكادة حين نص فى المادة /47 من القانون 1983/17 المعادلة للمادتين 19 ، 134من قانون المحاماة السابق 1968/61 ـ على أن للمحامى أن يسلك الطريقة التى يراها ناجحة طبقا لأصول المهنة فى الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولا عما يورده فى مرافعته الشفوية أو فى مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع .

هذه الحماية هى روح المحاماة ، وروح الدفاع والعدالة أيضا .. بغيرها تموت المحاماة وتتعثر العدالة فى نشدانها لغايتها .. فلن يصل الحق إلى منصة القضاء بكلمات تتوقف فى الحلوق ، أو تتعثر خوفاً وتوجساً على الشفاه . المحاماة فارسة الحق ، وفرسان الحق والعدل والحرية لا ينبغى أن يروعوا أو يرهبوا أو يخافوا ، مادام الحق مهجتهم ، والعدالة المثلى غايتهم .

* * *

لم يخلد فرسان المحاماة إلى الضمانة أو الحصانة التى نصت عليها المادة 309 من قانون العقوبات ، ففيها ثغرة يمكن الدلوف إلى المحامين منها ، فاستعاضوا بأدب المحاماة الرفيع ، وفكرها الراقى ، ومنطقها الناصع ، على إيراد ما يشاءون من حجج وبراهين فى موضوعية تقيهم ثأر أو انتقام من يضايقهم منطق الحق ، ويضيقون بالعدل والإنصاف !

للمحامين على مدار تاريخ المحاماة ، مواقف مبهرة ، منها ما حفظته المدونات ، ومنها ما عاش فى ذاكرة المحامين ، يتناقلونه بالرواية جيلا بعد جيل .. صادف المرحوم الأستاذ الكبير مكرم عبيد سكرتير الوفد والوزير عدة مرات ورئيس حزب الكتلة الوفدية ـ صادفه فيما تتناقله الروايات ـ موقف بالغ الصعوبة إزاء مدعية ادعت على موكله أنه اعتدى عليها ، واغتصبها كرها ، ومحاذير السقوط فى وهدة القذف شديدة وخطيرة إذا انفلت الدفاع إلى إبداء أن المواقعة كانت بكامل إرادتها ورضاها ، فإطلاق ذلك سوف يعوزه الدليل ، ولم تكن الواقعة إلاّ بين اثنين لا ثالث لهما ، المدعية التى انتصرت النيابة لقولها ، وحجتها غالبة حسب المجرى العادى للأمور ، لأن بنت حواء لن تنزلق إلى مثل ذلك مع ما يصاحبه من مساس بسمعتها ، إزاء المتهم الذى لم تسمع النيابة لدفاعه ، ولم تصدقه ، وأخذته بقول المدعية ، وقدمته إلى محكمة الجنايات بهذه التهمة الخطيرة التى يمكن أن تصل عقوبتها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة !! .. ماذا يفعل فارس المحاماة مكرم عبيد إزاء هذا الخطر الداهم ، ومحاذير السقوط فى هاوية جريمة القذف إن بنى دفاعه بغير دليل على " رضاء " المدعية ؟!! هنا تجلت ألمعية وفراسة وبديهة المحامى الفذ .. ففاجأ المدعية ومعها هيئة المحكمة بطلب غريب استهل به حديثه هو مطالبة المدعية بتعويض ما أتلفته من الفراش بصعودها إليه محتذية حذاءها ، ومع وقع المفاجأة انفلت لسان المدعية بالحقيقة ، فتعجلت قائلة ـ دون أن تتنبه ـ أنها خلعت حذاءها قبل أن تصعد إلى الفراش !!

كانت سقطة المدعية مدوية ، وأثرها مفجرا فاضحا لزيف وكذب ادعائها !!؟؟ كان يسيرا على الأديب المفوه مكرم عبيد أن ينهى مرافعته بالقرآن ، وكان على مسيحيته من الحافظين له كثيرى الاستشهاد بآياته .. طفق مكرم عبيد يروى للمحكمة قصة امرأة العزيز مع يوسف الصديق ، حين اتهمته كذبا بأنه أراد بها سوءا ، وقالت لزوجها العزيز فيما رواه القرآن المجيد : " وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاء مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوَءًا إِلاَّ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادِقِينَ * فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ * يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ " (يوسف 25 - 29) .. ومع الجلال الذى شمل الموقف ، والانبهار بذكاء وحيلة مكرم عبيد ، صدر حكم البراءة الذى كان فى الواقع ثمرة لعظمة هذا المحامى الفذ !

يقول الكارهون للمحاماة ، أو المتجنون عليها أو الجاهلون بحقيقة دورها ورسالتها : " إن المحامى أجير صناعته الكلام .. يتساوى لديه أن يدافع عن الحق أو الباطل مادام يتلقى أجراً !! " .

ويقول العارفون المنصفون ، إن المحامى هو حامل الشعلة التى تبدد غياهب الشك ، وتنير الطريق إلى الحق والعدل والإنصاف .. الذين يتوقفون عند مدافعة المحامى عن متهم أو متهمين يرونهم أو يراهم المجتمع مذنبين ، لا يدركون كم من مظالم يهتز لها عرش السموات لو ساء ظن هؤلاء وأدين برىء على ذنب لم تقارفه يداه !!

لولا حرية وبراعة الدفاع لضاعت الحقيقة وفشا الظلم بين الناس ، ولولا براعة المحاماة لما استطاع المحامون أن يكسروا حاجز الخوف من أن يساءلوا عن القذف أو إساءة الاعتبار لو ساقوا دفاعهم كما يجب أن يُبدى ويقال !

انظر إلى براعة " شيه دى استانج " حين وقف يترافع عن زميله " فيليكس دى لامارتنيير " محامى جريدة " لوبوفوار " أمام المجلس الوطنى ، وكأنه ينتش عن قالة المتنبى لسيف الدولة : يا أعدل الناس إلاّ فى معاملتى 0^0 فيك الخصام وأنت الخصم والحكم " .. كيف يلقى المحامى بهذا المعنى إلى المحكمة دون أن تعدها إهانة أو تطاولاً على مقامها الرفيع ، فيقع بدوره فى وهدة جاء يقيل زميله منها .. لقد وقف المحامى الأديب يقول للمحكمة فى منطق ناصع وأدب رفيع : " إننى مطالب بأن أثبت لكم ـ أنتم الذين اعتقدتم أن

إهانة لحقت بكم أنتم القضاة والخصوم فى هذه الدعوى ـ أن الكاتب حين هاجمكم لم يتجاوز الدفاع المشروع " !

فى براعة لافتة للمحامى الفرنسى الشهير " دورانتو " كسر النظام الذى كان معمولاً به أمام برلمان باريس .. هذا النظام الذى يفرض أن الأفوكاتو العمومى (المحامى العام) هو آخر من يتكلم باعتباره ممثل الملك . ولكن مرافعة الأفوكاتو العمومى تضمنت ـ فى ذلك اليوم ! ـ ما يستوجب عدالة أن يعقب عليها الدفاع وإلاّ اختل السواء والميزان ، فوقف المحامى " دورانتو " يريد التعقيب ، ولكن المحامى العام انطلق بحدة متغطرسة يقول : " لايجوز لأحد أن يتكلم بعد ممثل الملك " !

المحامى الأريب لا تنفد حيله ، ولا تنضب قريحته ، ولا ينعقد لسانه .. وقف لحظتها المحامى " دورانتو" يرد على الحدة بحدة ، وعلى المنطق المتغطرس بمنطق العدل والإنصاف ، فطفق يقول : " إنما يتكلم (المحامى) بعد ممثل الملك إذا شوه الحقيقة المعروضة للحكم . إنما يتكلم (المحامى) بعد رجال الملك إذا أرادوا تحويل قضية مدنية إلى قضية جنائية . إنما يترافع (المحامى) بعد ممثلى الملك عندما يحاولون تسوىء سمعة إبن سامحه أبوه " . لم يتهيب المحامى العجوز أن يقول للمحامى العام فى أبوّة حانية مهذبة : " أنت لا تزال شابا ياسيدى المحامى العام ، فاجلس واستمع لما سأقوله " !

يومها جلس المحامى العام ، واستمر " دورانتو " فى تعقيبه ، وانتهت المرافعة ولكن لم تنته التداعيات التى اتخذت من هذه الواقعة معولا ساعد على سن قاعدة أن المتهم ـ أو المدعى عليه ـ هو آخر من يتكلم .. هذه القاعدة التى تسود الآن جميع تشريعات المعمورة !

* * *

من أقوى الضمانات القضائية للخصوم ، بعامة ، وللمحاماة بخاصة ـ محاضر الجلسات ، سواء كانت محاضر لتحقيقات النيابة العامة ، أو محاضر لجلسات المحاكمات أمام المحاكم المختلفة .. هذه المحاضر جعلت لتكون مرآة ناقلة وبالنص والحرف واللفظ ـ لما يجرى فى جلسات التحقيقات أو المحاكمات ، وما يبدى فيها من أقوال أو دفوع أو طلبات ، وما يجرى بالجلسات من سماع شهود أو خبراء أو اتخاذ قرارات أو تصرفات .. إفراغ هذا كله فى محضر الجلسة ، بتفاصيله ودقائقه ، وبلفظه وحرفه ومعناه ينطوى على ضمانة بالغة الأهمية ، هذه الضمانة لم يقررها القانون للنيابة أو

للقاضـى بعامـة ، وإنمـا قررهـا للخصـوم ووكلائهـم .. فالقاضـى متتـرس باستقلاله وحصانته ، ثم هو على منصته يمارس سلطته .. أقصى ما يرجـوه القاضى من محضر الجلسة أن يذكره ـ محض تذكير أمين ـ بما حصل ودار ، أما الضمانة المستمدة من المحضر فهى للخصوم ووكلائهم الذين تتعلق حقوقهم ـ بضماناتها ـ بما يثبت أو لا يثبت فى المحضر .. فالمحضر هو الضمان الوحيد لهم ، وهو الدليل القوى الذى منحهم إياه القانون لإثبات ما أبدوه من دفاع ، وما سجلوه من طلبات ، وما عساه يكون قد وقع عليهم أو فى حقهم من مساس أو تجاوز عن حقوقهم التى فرضها لهم القانون 0

فحكمة وعلة وغاية تدوين الإجراءات فى محاضر ، هى إثبات حصولها كيما يمكن لكل ذى مصلحة أن يحتج بذلك ، فضلاً عن إثبات كيفية حصولها ، كيما يمكن التحقق سواء للخصوم أو لجهة الطعن ـ من مدى مطابقتها للواقع والقانون ـ ويعنى هذا أن هذه المحاضر تتعلق بها حقوق عديدة بالغة التنوع والأهمية ، حق عضو النيابة أو القاضى فى الرجوع إليها للتذكرة أو للتساند على ما هو مسجل فيها ، وحق أطراف الخصومة فى إثبات ما أبدوه أو سجلوه من دفاع أو طلبات أو ما قد يقع مخالفاً للإجراءات ، سواء فى حقهم أو حقوق الأغيار أو حق القانون ذاته فى الاحترام الواجب له وتنفيذه وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً يوافق نصه وروحه ، ثم حق جهة الطعن فى معرفة الحقيقة ، سواء كانت نيابة أعلى إذا كان الطعن فى تصرف أو قرار نيابة أدنى ، أم كانت محكمة أعلى ، إذا كان الطعن فى حكم محكمة أقل درجة ، أم كان حق الجمهور أو الدارسين فى المتابعة أو المراقبة أو الدراسة من خلال محضر افترض القانون أنه عنوان الحقيقة فيما حمله وسجل فيه 0

هذه القيمة والأهمية التى لمحاضر جلسات المحاكمات أو التحقيقات ، حدت المشرع إلى التعامل معها باحترام بالغ يكاد يصل حد القداسة التى تفرض لها حجية قوية يصعب التصادم بها أو الالتفاف حولها أو المساس بقدرها ، فلم يجعل القانون سبيلاً لأحد لإثبات عكس أو غير أو خلاف ما دون بها إلاّ بطريق الطعن عليها بالتزوير ، بل بلغت هذه الحماية حد " الافتراض " الذى يؤمن المحاضر ويقيم لها سياجاً عالياً يحميها ، فنصت المادة /30 من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه إذا " ذكر فى الحكم أو فى محضر الجلسة أن الإجراءات قد اتبعت ، فلا يجوز إثبات عدم اتباعها إلاّ بطريق الطعن بالتزوير " فإذا دون مثلا فى محضر الجلسة أنه قد تمت تلاوة أقوال الشهود بالتحقيقات ، فإنه لا يجوز ـ مهما كان الواقع الحاصل أمام الكافة وعلى رءوس الأشهاد ـ إثبات أن التلاوة لم تتم إلاّ بالطعن على المحضر بالتزوير .. وهذا الطريق بالغ الصعوبة يكاد

يصطدم باستحالة مطلقة تكاد أن ترد على المشرع قصده الذى تغياه من القداسة التى فرضها لمحاضر الجلسات تأميناً وحماية لحقوق المتخاصمين ودفاعهم .. فهذا هو الأصل والأساس فى حكمة وغاية محاضر الجلسات والتحقيقات ، لأن غيرها من الغايات ـ كتذكير المحقق أو القاضى بما حدث ، يمكن أن يعتمد فيه على ملاحظاته الشخصية التى يدونها لنفسه ، ولكن هذه الملاحظات ليست فى متناول الخصوم ، ولا يمكن أن تكون حجة أو ضماناً لهم ، وليس يغنيهم فى تحقيق الضمان أو الحماية إلاّ المحاضر التى يدونها كاتب الجلسة الذى أوجب القانون حضوره وأوكل إليه مهمة كتابة كل ما يحدث أو يبدى أو يقال فى الجلسة0

معظم الالتباسات التى تحدث فى ساحة القضاء بين المنصة وبين المحامين ، ترجع إلى اختلاف مفاهيم التعامل فى التطبيق مع المحاضر التى لا ينازع أحد فى أنها تدون تحت إشراف المحقق أو القاضى ، بيد أن الإشراف هو إشراف على " التدوين " وليس سلطة على " التدوين " ذاته تباشر " المنح " أو " المنع " ، وإلاّ تبددت وضاعت الغاية من تحرير المحاضر وتاهت " الضمانة " التى يلوذ بها الحضور وأصحاب الحقوق ووكلاؤهم من المحامين . فاختلاف الرؤى والتوجهات وارد ، واحتمالات " التجاوز " لا يعز عليها أحد مهما كان مقامه .. فجميع أطراف الخصومة بشر ، يرد عليهم ما يرد على كل بشر من خطأ أو صواب ، وكلاهما ـ ومهما كانت رغاب الآخر ـ واجب الإثبات فى المحضر الذى يتعين أن يكون مرآة حقيقية لما يجرى ، وهذه البديهية لا تجرى ميسورة فى جميع الأحوال ، فقد يضيق عن تدوينها الصدر ، ولا يجد صاحب المصلحة مندوحة عن التمسك بالإثبات ، وقد يصطدم تمسكه المشروع بإصرار المنصة على المنع أو المصادرة ، فتتهدد الضمانة ، ويتعذر وربما استحال إثبات ما صودر عليه ، فتضيع الحقوق .. هذا المحظور الوارد حصوله قد دعا الدول المتقدمة إلى التسجيل الآلى لما يجرى فى الجلسات حفاظا على حقوق الأطراف ، لكن ذلك لا يتأتى لكل الدول ، فيركن الاعتماد كله على سواء الميزان فى يد القاضى ذاته الذى يعطى الحق من نفسه .. أذكر هذا وأذكر معه موقفا عظيما للمستشار الجليل عاصم الجوهرى حينما أحس جفاف عبارة أفلتت منه إلى زميل ، فبادر من تلقاء نفسه إلى التنحى لاستشعاره حرجا دعاه لاستشعاره ضمير مرهف وعزم صادق وعدل يقاس بموازين الذهب !

رسالة المحاماة : أسرار وواجبات الوكالة !

علاقة المحامى بموكله ، علاقة بالغة الخصوصية ، شديدة العمق والعراضة ، فيها يفضى الموكل إلى وكيله المحامى بخلجات نفسه ، وبأدق أسرار حياته ، وبأمور ربما ضن بها على أقرب المقربين إليه ، وربما احتبسها عن الناس كافة ولا يعلم سرها ومكنونها إلاّ الله سبحانه وتعالى الذى وحده يعلم السر وما يخفى . على قدر ما يتخفف الأصيل من أحماله وأثقاله حين يفضى بهمومه وأسراره إلى محاميه ، على قدر ما تبدأ مع المحامى رحلة من المعاناة تملأ صفحة وجدانه وضميره ووعيه ، وتشغله فى نهاره وليله ، ويحمل همها فى ذهابه وإيابه ، حريصا مع كل ما يبذله فى القيام بأمانته ، أن يكون حفيظا على السر الذى أفضى به إليه موكله ، راعيا لواجب صيانته وعدم البوح به ، مدركا أن إفشاءه إخلال بالأمانة التى يحملها ، وإخلال بالثقة التى توسمها فيه موكله حين أفشى إليه ما جبل الإنسان بفطرته على احتباسه وعدم البوح به إلاّ لمن وثق به واطمأن إليه وارتضاه حافظاً أمينا على أسراره !

يكاد ما يحمله المحامى من أسرار موكله ، أن يكون شبيها بما يتلقاه رجل الدين من اعتراف لا يمكن له أن يفشيه أو يبوح به أو يطلع أحداً عليه !! .. هذا الالتزام الخلقى ـ والمهنى بالنسبة للمحاماة وبعض أصحاب المهن الأخرى الذين يطلعون بحكم عملهم على أسرار الناس ـ هو التزام أصيل نابع من قيم أخلاقية وسلوكية ، وقائم أيضا على التزامات قانونية .. لأن العلاقة التى أسلست إلى الإفضاء بالسر ، دينية كانت أو مهنية أو حرفية ، تنطوى على مراكز قانونية تلقى بواجبات على متلقى السر لا يتجاهلها القانون ، وماكان له أن يتجاهلها وهى نتاج هذا المركز القانونى الذى ينبغى أن يواكبه القانون بما يستحقه من رعاية وأحكام تكفل قمع أى جنوح ورده إلى الجادة والمساءلة عنه إن وقع الإفشاء !! ..

إن القانون يعاقب على خيانة الأمانة المادية ، ويجرم كل فعل يؤدى إلى اختلاس الأمانة أو خيانتها أو تبديدها ، والأمانة المعنوية أعز وأخطر من الأمانة المادية .. الخسارة فى المال تجبر أو تكون قابلة للجبر ، أما الخسارة المعنوية ـ بإفشاء السر ـ فأثرها أبعد وأمضى ، ولعلها تستعصى على الجبر، وتورد المفشى سره فى مهالك ربما أخفق فى النجاة منها أو أمضى باقى عمره فى التخفيف من وطأتها وتداعياتها !!

كان هذا فى عين المشرع المصرى حينما نص على قاعدة عامة فى المادة 310 عقوبات التى جرت على أنه : " كل من كان من الأطباء أو

الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعاً لديه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى أئتُمن عليه فأفشاه فى غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى " .

" ولا تسرى أحكام هذه المادة فى الأحوال التى لم يرخص فيها قانوناً بإفشاء أمور معينة كالمقرر فى المواد 202 ، 203 ، 204 ، 205 من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية " .

وواضح أن النص وإن تمثل فى حظر الإفشاء بالأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل ، فإنه عنى بإطلاق القاعدة بصريح اللفظ لتمتد إلى غيرهم ممن تقتضى مهنهم الاطلاع على الأسرار ، وفى مقدمتهم المحامون ، وعلى ذلك جرى قضاء محكمة النقض ، وهو الذى أكده نص المادة 66 من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، والتى نصت على أنه : " لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صنعته بواقعة أو معلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها مقصوداً به ارتكاب جناية أو جنحة " .

وكان من الطبيعى أن يواكب قانون المحاماة هذا النظر ، فنصت المادة 65 من القانون 1983/17 على أنه : " على المحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التى علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه ، إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية او جنحة "

احترام علاقة المحامى بموكله ، وقدسية حق الدفاع وما يقتضيه ، اقتضت ألاّ يكتفى القانون بفرض الواجب على المحامى بحفظ سر موكله ، فأمنه أولا بقاعدة عدم جواز الإفشاء (مادة 66 إثبات) ، وزاد الأمان وكادة وحصانة بأن سوغ للمحامى الامتناع عن أداء الشهادة عن الوقائع والمعلومات التى أسرّ بها إليه موكله إلاّ إذا طلب هو ذلك .

فرع على هذه الحرمة ، حماية مراسلات المحامى مع موكله ، والمحادثات الهاتفية التى تجرى بينهما ، فالمراسلات المتبادلة بين المحامى وموكله والأوراق والمستندات التى يسلمها أو يودعها الموكل لدى محاميه تتضمن بطبيعة الحال أسرارا لا يجوز إجبار المحامى على إفشائها أو اطلاع الغير عليها أو تسليمها إليهم حتى ولو كانت صوراً ضوئية منها . ولذلك فقد نصت مادة 96 من قانون الإجراءات الجنائية والمادة 328 من التعليمات العامة للنيابات على أنه : " لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التى عهد إليهما بها ، ولا المراسلات المتبادلة

بينهما فى القضية " . ويتسق ذلك مع المبدأ الذى قررته المادة 141 من قانون الإجراءات الجنائية من حيث "عدم جواز الاخلال بحق المتهم فى الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد " : فإذا كان من حق المتهم أن يتحدث شفويا مع المدافع عنه بدون أن يستمع المحقق لحديثه ، فإنه يرتبط بذلك حقه فى أن يراسله دون أن يطلع المحقق على رسائله ، إذ الرسالة حديث مكتوب . والعلّة العامة التى تجمع بين هذه المبادئ هى الحاجة إلى تمكين المتهم والمدافع عنه من أن يضعا خطة الدفاع معا ، دون أن يفسد تدبيرهما اطلاع المحقق على ما يدور بينهما ، ومن مصلحة المجتمع أن توضع خطة الدفاع التى تكفل اطلاع القضاء على وجهة نظر المتهم الذى لا يرضى الشرع والقانون أن يحرم من حقه الدستورى والمقدس فى الدفاع عن نفسه ، أو أن يحيق به ظلم وجور نتيجة التعجل والحكم فى حقه بغير تبصر !

رسالة المحاماة : وأمانة الوكالة

عناية قوانين المحاماة ، ومدونات القوانين بعامة ، بإسباغ مظلة من الأمان على علاقة المحامى بموكله ، وحفظ ما يتلقاه المحامى من أسرار فى إطار هذه الرسالة ، وحمايته من ألاَّ يجبر على إفشاء ما لديه ، بل وتقرير عقوبة على هذا الإفشاء ، يستطيع المحامى أن يستند إليها فى درء أى سعى يستهدف " إجباره " على إفشاء ما ائتمن عليه !! ـ هذه العناية الملموسة فى تشريعات الدول ، قد انتقلت إلى المواثيق الدولية ، فجاء فيما جاء بقرارات الأمم المتحدة 166/45 الصادرة فى ديسمبر 1990 ، أنه يجب أن تكفل الدول الأعضاء احترام " سرية " جميع الاتصالات والمشاورات التى بين المحامين وموكليهم فى إطار علاقتهم المهنية .

على أن الكفالة الحقيقية لاحترام السر ، إنما تنبع ويجب أن تنبع من ضمير ووجدان المحامى ، ومن إيمانه بأنه حامل رسالة ، وأن هذه الرسالة هى التى أفسحت له ـ ضمن غاياتها السامقة ـ أن يلم بمكنون أسرار موكله التى باح بها إليه ، وأنه من لحظة تلقيها قد قبل بإرادته أن يحمل " أمانة " تلزمه بها تقاليد وأعراف وشرف مهنته ، قبل أن تدعوه إليها ـ أو تحميه فى حملها ـ مدونات القوانين والتشريعات أو نصوص المواثيق الدولية .

هذه الأمانة التى يحملها المحامى عن موكله ، أمانة ثقيلة ، يضاعف ثقلها أن القانون قد أوكل إليه هو مطلق اختيار خطة الدفاع التى يراها فى مصلحة موكله ، وجرى قضاء محكمة النقض المصرية على أن وجود محام بجانب المتهم فى المواد الجنائية للدفاع عنه ـ لا يقتضى أن يلتزم المحامى خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه ، وأن خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده ، وله أن يرتب الدفاع كما يراه هو فى مصلحة المتهم ، بل وقضت بأن للمحامى إذا رأى التهمة ثابتة على المتهم سواء باعترافه أو بقيام أدلة أخرى ـ فإن له أن يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة إليه مكتفيا ببيان أوجه الرأفة التى يطلبها له ، وفى بيان حكمة ذلك تقول محكمة النقض إن القانون لم يشأ أن يوجب على المحامى أن يسلك فى كل ظرف خطة مرسومة ، بل ترك له ـ اعتمادا على شرف مهنة المحاماة وتقاليدها واطمئنانا إلى نبل أغراضها ـ أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته ، بل وله أن يبنى دفاعه على طلب الرأفة فقط .

هذا العبء ثقيل لا يدركه إلاَّ المفطور على حب وفهم رسالة المحاماة ، وعلى استيعاب معنى الأمانة التى عرضها الله عز وجل على الجبال فأبين أن

يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ، حتى قال نبى القرآن عليه السلام إنه لا إيمان لمن لا أمانة له ، وحذر من كونها يوم القيامة خزى وندامة إلاَّ لمن أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها .. هذه الأمانة أثقل حملا وأشد رزءاً حينما يحمل الإنسان على كتفيه حياة أو حرية أو مصير إنسان !!.. وإدراكا من القضاء لثقل هذا الحمل ، علق الاستناد فى الأحكام مما يبديه المحامى ، على ما يكون فى جانب الدفاع عن موكله ، فتستطيع الأحكام أن تستند إلى ما تشاء مما يبديه المحامى ما دامت لا تتخذ مما قاله سنداً تأخذ أو تؤاخذ أو تدين به المتهم .. فإذا طلب المحامى استعمال الرأفة ، فإن المحكمة وشأنها فيما تقبله أو ترفضه من دواعى أو مبررات الرأفة ، ولكنها لا تستطيع أن تبنى قضاء الإدانة على إعتراف المتهم بلسان محاميه بقالة إنه طلب الرأفة وأن هذا الطلب ينطوى ضمنا على تسليم بإرتكاب الجريمة .. فالمحامى لايعترف ولا يجوز أن يعترف بالتهمة بدلاً من موكله ، ولا يجوز أن يؤخذ المتهم فى مقام الدليل إلاّ بما يصدر منه هو .. وقدر القضاء فى هذا النظر الحكيم أن حرية المحامى فى رسم خطته إنما هى لغاية " الدفاع " ، واستهدافا لعلته وحكمته ، وأنه لذلك لايجوز للمحكمة أن تستند إلى شئ من أقوال المحامى لإدانة المتهم ، وفى ذلك تقول محكمة النقض إنه لا يصح فى مقام الإدانة أن يؤخذ المتهم بأقوال محاميه !

وإدراك مقتضيات أمانة الدفاع ، إدراك واسع عميق ، يشغل على الدوام صفحة وجدان المحامى ، ترى هذا ناصعا لافتا فى عبقرية وعراضة أفق فارس المحاماة مصطفى مرعى عندما وقف إلى جوار الأديبة " مى زيادة " حين أطبق عليها جحود أقارب استغلوا مرضها وعزلتها فى شتاء الأحزان الذى أحاطها برحيل الأب ثم الأم ، فسولت لهم أنفسهم أن يحجروا عليها ، واستدرجها أحدهم للسفر إلى لبنان حيث أودعوها ـ بقالة الجون ! ـ مستشفى " العصفورية " ، ولم تخرج إلاّ بنجدة إحدى العائلات اللبنانية ، لتعود إلى مصر محملةً بجراح نفسية غائرة ظلت تطاردها مع دعوى الحجر التى لاحقتها فى مصر ! .. يومها وقد إنفض السامر الذى كان على الدوام من حولها من كبار الأدباء والمفكرين ، وقف إلى جوارها فارس المحاماة مصطفى مرعى .. لا يقيد نفسه بالأداء التقليدى ولا بالحدود الضيقة ، وإنما ينطلق إلى الميدان الرحب ، ويتفتق ذهن الفارس الحامل للأمانة المدرك لمقتضياتها ، عن حيلة عبقرية لم تتقيد بحدود المحكمة وقاعتها ، فأشار على المتحدثين معه باسم الكاتبة الجريحة ، بأن تلقى محاضرة بقاعة " إيوارت " التذكارية بالجامعة الأمريكية .. ودون أن تعرف الآنسة " مى" خلفية التدبير الذى غُلف بدعوة وجهت إليها من الجامعة لالقاء المحاضرة ، اختارت الأديبة

موضـوعا لهـا مـن أعقـد وأعـوص موضـوعات فلسـفة " نيتشـة " ، فبهـرت الحاضرين ، وانتشر نبؤها على صفحات الصحف مشفوعا بمؤلفاتها : باحثة البادية ـ وعائشة التيمورية ـ وسو انح فتاة ـ والصحائف ـ وابتسامات ودموع المترجمة عن شارل ومارى لام ـ وأزهار الحلم بالفرنسية ، وتصادف أن سمع أحد شيوخ القضاء هذه المحاضرة التى تسامعت بها مصر ، فحملت أثرها ودلالتها إلى ساحة العدالة ، وجاء فى أسباب قضاء المجلس الحسبى الأعلى برفع الحجر : إنها أعقل من أكبر العقلاء .. هذه القضية كسبها مصطفى مرعى قبل أن يدخل بأوراقه إلى ساحة المحكمة ، لأنه أدرك موجبات الأمانة التى يحملها ، وعرف بثقافته العريضة أن السهم الذى يدق به نعش هذا " الحجر " أن يعيد صورة الأديبة المفكرة " مى زيادة " إلى أذهان الناس ، وقد كان !..

رسالة المحاماه : فى محراب العدالة

مهمة العدالة مهمة بالغة السمو ، بالغة الخطر أيضاً .. إلى إقامتها تعزى استقامة الأحـوال ، وإلـى غيابهـا يرتد كل جنوح وانحـراف ، وكل غضـب وانفعال ، وجموح وثورة .. لن يخطئك حين تراجع سيرة فـرد ، أو جماعـة ، أو دراسة حدث ، أن تدرك أن الانفعال الذى قدم له أو أسلس إليه ، هـو غياب عدل ، قد يرده البعض إلى قصور القانون ، أو إلـى غلبـة القوة والأقويـاء ، أو إلـى إختلال الميـزان أو المـوازين ، أو إلـى ضـياع البوصـلة ، أو إلـى قصـور رسـالة العدالـة عن القيـام بواجباتهـا وتحقيـق غاياتهـا ، وقد يـرد البعض هـذا القصـور إلـى قصـور أفـراد أو جماعـات أو فئـات ، وقـد يـرده آخـرون إلـى اختلاف الحظـوظ والمقـادير وهـى إلـى العشـوائية أقرب ، وقد يجمح آخـرون كأنهم ـ فى جموحهم ـ يعاتبون السماء علـى عدالـة غائبـة تركت الإنسـان نهبـاً لجنوح الجانحين وطغيان الشر والأشرار ، وغلبة الأثرة على الإيثار، وانعدام أو تواضع الحظوظ إزاء أخرى مفتوحة على الواسع ، أو إلى نـازلات لا يفهم عجز الإنسان لها حكمة أو غاية ، فيسوقه هذا وذاك إلى مضاضة وضيق ، ثم إلى اعتراض وشرود ، ثم إلى جنوح وغضب ، ثم إلى التهاب وثورة وجموح ! هـذه كلهـا مظـاهر يلمسـها المراقـب المتأمـل المتـدبر ، ويلمـس معهـا تفاوتـاً صعوداً وهبوطاً ، كماً وكيفاً ، تبعاً لأسباب الاعتـراض من ناحيـة ، وتكوين نسيج الجانح من ناحية أخرى . لذلك فغيـاب العدل هو مقدمـة لتداعيات بالغـة الجسامة بالغة الخطر لا يُعلم متـى وكيف تتراجـع وتنحسر إلاّ أن يـدركها الله عز وجل بلطفه ورحمته !

وخطير على العدالة ، ليس فقط أن تضيع موازينها بين النـاس ، وإنمـا أيضـاً أن تهتـز بوصـلتها بـين أركـان الثلاثـى القـائم علـى تحقيقهـا ورعايتهـا والعناية بها وبذل قصارى المستطاع للنهوض برسالتها .. تختلف الأدوار فـى محاريب القضاء ـ نعم ، تنشد النيابة غير ما تنشده المحاماة ، وتفترق بكليهمـا السبل بين سـعى إلـى الإثبـات ، وسـعى آخـر إلـى الـدرء والإبـراء ، وبـين هـذه وتلك يقف القضـاء ممسكاً بـالميزان ، سـاعياً إلـى العـدل الـذى يُرمـز إليـه بفتـاة معصـوبة العينـين ، لا تميـز ولا تفـرق ولا تسـتهدف إلاّ غايتهـا الكبـرى فـى إحقاق الحق .. هذه الغاية لا يسـع النيابـة ولا يسـع المحامـاة ، إلاّ أن تقرّا أنهـا هـى غايتهمـا أوغاية كل منهما ، وأن الاختلاف الواسع أحياناً ـ فيما بين أدائهما ، هو اختلاف فى النظر والرؤيـة ، وفـى الطريـق والوسيلة ، ولكنهمـا يجتمعان فى النهاية على طلب الحق .. هذا الذى ينشده القضـاء ويسـعى إلـى إقراره !

هذا الاتفاق النظرى تعترضه ولا شك عوارض ، يرجع بعضها إلى اختلاف المواقف ، بيد أن هناك عوامل مضافة بالإيجاب أو بالسلب تؤثر بالضرورة على قدرة أركان هذا الثلاثى على " التناغم " المحقق للتعاون الحقيقى للوصول إلى الغاية .. لن يستطيع أى ركن من أركان هذا المثلث أن ينصف من نفسه ، وأن يودى بروح التعاون لا التنافر ناهيك بالتعادى ، ما لم يستطع أن يقدر تقديراً ما رؤية ونظر الآخرين ، وما لم يتسع صدره وفهمه إلى إدراك أن مهمة الأركان الثلاثة لازمة لزوم وجوب لرسالة القضاء ، وأن أداء هذه المهمة وإن نهض أساساً على قدرة كل ركن على بذل ما عليه من جانبه ، إلاّ أنها رهينة أيضاً بواجب كل منها فى الإقرار بحق باقى الأركان الثلاثة فى ممارسة دوره وإبراز رأيه من وجهة نظره التى يقر النظام القضائى نفسه بجدواها ولزومها ، وإلاَ ما قامت الخصومة القضائية على هذا الثلاثى الذى لا يغنى أحدهم عن الآخر !

تضيع البوصلة من المحامى إذا ضاق بالنيابة ودورها ، أو سارع إليه سوء الظن أو سوء الفهم ، فيحسبها ضده ولا يدرك أن مهمتها لا تتعلق بشخصه ، ولا تترصده عنية ، وإنما هى تدافع ـ وبوجهة نظرها ـ عن حق المجتمع فى أن يُصَان له أمانه ، وفى أن تكون جادة أمينة على فاعليات منتجة لمحاصرة الجريمة وإثبات أدلتها والوصول إلى معاقبة الجانى أو الجناة فيها !

وتضيع البوصلة من النيابة ، إذا عدت المحاماة تطفلاً على الدعوى أو عليها ، أو صنفتها على أنها مجرد تعطيل للإجراءات أو تسويغ للباطل وإنكار للحق ومن ثمّ حماية أو تشجيع على الانحراف والفساد .. وتضيع البوصلة من النيابة أكثر ، حين تصرفها السلطة التى تملك مقاليدها عن تقدير المحامى كزميل معهد وحامل رسالة وصاحب دور عليها أن تنظر إليه باحترام ، وأن تعينه على القيام بمهمته الثقيلة وهو يقف إلى جوار متهم أحاطت به وحاصرته ظروف صعبة لا قدرة له على مواجهتها بغير متخصص عالم عارف بعلمه جامع لخبراته مالك لنواصيه مخلص لرسالته .. وأن تدرك أن هذه الملكات الواجبة فى المحامى ـ ليست تحدياً للنيابة ولا لقدرات النيابة أو القضاء ، وإنما هى أقدار ومهام وأنصبة موزعة فى محراب العدالة على كل أن ينهض بنصيبه منها دون أن يتبرم بأداء وسعى الآخرين !

وتضيع البوصلة من القضاء إذا لم يستوعب بسعة صدر وتمام ثقة وقوة يقين ، أنه فوق هذه وتلك بالمنصة العالية التى يرتقيها وبالعدالة السامقة التى يتغياها ويسعى إليها ولا يصرفها عنه صارف .. فإذا كانت " الندية " هى

قوام تقارع الحجج بين النيابة والمحاماة ، باعتبارهما يمثلان الاتهام والدفاع ، فإن السمو السامق هو عدة ومهجة القاضى والقضاء باعتباره سلطة الحكم الموكول إليها الموازنة " العاقلة " " الواعية " " الفاهمة " " المعتدلة " "المتجردة " " المنصفة " بين هؤلاء وأولاء .. وأنها تفقد دورها السامق إذا صنفت نفسها بين الأخصام ، ولم تدرك أنها عالية على القمة هناك .. إليها " الحكم " و " الفصل " ـ وأن هذا لم يُجعل لها إلاّ لكونها أسمق وأعلى وأكثر تجرداً وآمن حرصاً على العدل ممن قد يصرفهم تقارع الحجج وزهو النجاح عن إدراك غاية ومكنون وجوهر العدالة .. لا يستطيع القاضى ـ وهو الموكول إليه الحكم بالعدل ـ أن يسير بدعواه إلى مرساها إذا ضاق صدره مهما اشتط أو طال الأداء ، أو إذا ضاق صبره عن الإستماع ، أو إذا ظن أنه يستغنى بعلمه عن الإنصات ، أو إذا سمح بترك أى انطباع يسرى ـ خطأ أو صواباً ـ بأنه صاحب ميل أو أنه طرف من أطراف الخصومة ، أو أنه يعتبر سعى النيابة أو اجتهاد المحاماة انتقاصا من وقته أو من قدرته على الفهم والتقدير والموازنة .. هذه قدرات مفترضة فيه ، وإلاّ ما ولى المنصة العالية ، ودورها آت لا ريب فيه حين ينطق حكمه فاصلاً بالعدل بين ما سمعه من حجج وأدلة وبراهين الخصوم .. هذا هو فصل الخطاب الذى انعقد وينعقد للقضاء ، أما ميزان الذهب فى بيان وتقدير دور ومكانة كل ضلع من أضلاع هذا المثلث الذهبى ، فدعونا نلتقى وإياه مع عبد العزيز باشا فهمى شيخ القضاة والمحامين ، فى كلمته الضافية التى افتتح بها حفل إنشاء محكمة النقض والإبرام المصرية فى 5 نوفمبر 1931 .

* * *

فى تأبينه للراحل العظيم عبد العزيز باشا فهمى ، قطب المحاماة ، وقطب القضاء ، وقطب السياسة والوطنية ، وقطب الفكر والأدب والثقافة ، وقطب الإصلاح ، وقطب مجمع اللغة العربية ، وقف الأستاذ الكبير عبد الرزاق السنهورى يقول : " إن الرجل الذى نؤبنه كان يمثل جيلا كاملا ، بما ينطوى عليه هذا الجيل من علم ووطنية وأدب وثقافة وتفكيرٍ ! .

هذا الاتساع الذى جعل عبد العزيز فهمى ممثلا لجيل بأكمله ، مرده إلى تعددية وموسوعية فى نسيجه بوأته الصدارة فى كل ما تولاه أو اضطلع به ، تقلب حياته بين المحاماة فعرفته محاميا جليلا وثانيا للنقباء العظام فى زمن العلم والجلال والوقار ، وبين القضاء فصار أول رئيس لمحكمة النقض لدى إنشائها عام 1931 ، وبين السياسة والوطنية فرأته مصر أحد ثلاثة يقابلون المعتمد البريطانى يطالبون باستقلال مصر ويفجرون ثورة 1919 ،

وفى الـوزارة والسلطة التشريعية ومجمع الخالدين ، فعرفتـه مصر والعالم مناضلاً لإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وعضواً بارزاً فى لجنة وضع الدستور ، وقاضياً عظيماً لم يجاره أحد فى صياغته الرائعة للأحكام والمبادئ ، ونصيراً للحرية فقدم استقالته كوزير للحقانية انتصاراً لحق على عبد الرازق فى التعبير عما يراه فى كتابه الإسلام وأصول الحكم ، ومساهماً لافتاً فى مجمع اللغة العربية لا يثنيه شىء عن إبداء ما يراه كفيلا بالتحديث أو التجديد مهما اختلف معه الناس !

هذه التعددية مع توحد الشخصية ، ومع الثقافة العريضة ، والأفق الأعرض ، هى التى تحدث بها عبد العزيز فهمى يوم افتتاح أعمال محكمة النقض فى نوفمبر 1931 ، فجمع فيها جمع العارف المقدر لكل من المحاماة والنيابة والقضاء ، فى عمق فكر واتساع أفق لا انحياز فيه ، حتى استطاع وهو يتبوأ موقع قاضى القضاة ، ويترأس أول رئاسة لمحكمة النقض أن يطرى المحاماة بأكثر مما أطراها به أعظم المحامين ، ويبدأ كلمته بدرس للقضاة لا يتصدى لإلقائه إلاَّ مثل هذا الأب الموسوعى العريض .. لا يستنكف من الإشارة إلى أن الخطأ فى القضاء وارد ، لا يعز عليه بشر ، فيقول للسامعين من كبار رجال القضاء ..

" هذه المحكمة التى أنشئت لتلافى الأخطاء القانونية فى الأحكام النهائية ، كان وجودها أمرا ضروريا جدا ، فإنه لا يوجد أى قاض يستطيع أن يدعى لنفسه العصمة من الخطأ ، ولقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما قد كان يقع من الخطأ فى المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجتمعة ، ولكنه كما تعلمون حضراتكم ، كان قاصراً جداً ، لا يتعرض للأحكام النهائية بشىء ، ولا يمسها أدنى مساس ، بل كان مقصورا على ناحية من نواحى التقويم والإرشاد فى المبادئ القانونية دون أن يصلح من الأحكام ذاتها ، وقد سارت محكمة استئناف مصر الأهلية زمنا طويلا على هذا النظام ، حتى أنشئت محكمة استئناف أسيوط فأصبح غير وافٍ بالغرض وأصبح من الضرورات القصوى إيجاد نظام النقص والإبرام الذى هو وحده الكفيل بتحرى أوجه الصواب فيما يتعلق بالأحكام النهائية وإصلاح الخطأ فيها ، لأنه يؤثر فى تلك الأحكام ويبين ما بها من الأغلاط القانونية ، ويدعو إلى إعادة الإجراءات فى القضايا الصادرة فيها ، فنحن مغتبطون بهذا النظام ، ونحمد الله تعالى على أنه أُنشئ الآن " .

ثم لا ينسى هذا الموسوعى العريض ، وهو يبدى فخره بعظماء القضاء ، أن يقرن قوله بالتأكيد على عظمة المحاماة وإجلاله واحترامه العميق

للمحامين ، فيقول : " وإن سرورى يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعدله إلا إعجابى وافتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذين أعتبرهم كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده . أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحييه ؟ ولئن كان على القضاة مشقة فى البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث للإبداع والتأسيس ، وليت شعرى أية المشقتين أبلغ عناءً وأشد نصبا ؟ لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء بالغ جدا لا يقل البتة عن عناء القضاة فى عملهم . بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى ـ ولا ينبئك مثل خبير ـ أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى ، لأن المبدع غير المرجح " ! .

لا يترك الموسوعى العريض ، هذا التكريم للمحاماة مجدولا بتكريم القضاء ، إلاّ ويركز على أواصر العلاقة والتعاون الذى ينبغى أن يكون بينهم ، فيقول " هذا يا إخوانى المحامين نظرنا إليكم ، ورجاؤنا فيكم أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم ، وإن تقديرنا لمجهوداتكم الشاقة جعلنا جميعاً ، نحن القضاة ، نأخذ على أنفسنا أن نيسر عليكم سبيل السير فى عملكم ، وإن أية فرصة تمكننا من تيسير السير عليكم لا نتركها إلا انتهزناها فى حدود القانون ومصلحة المتقاضين . ذلك بأن هذا التيسير عليكم تيسير على القضاة أيضا ، إذ القاضى قد تشغله الفكرة القانونية فيبيت لها ليالى موخوزا مؤرقا مثل شوك القتاد ، يتمنى لو يجد من يعينه على حل مُشْكلها ، وإن له لخير معين فى المحامى المكمل الذى لا يخلط بين واجب مهنته الشريفة وبين نزوات الهوى ونزعاته ولا يشوب عمله بما ليس من شأنه ـ إذا كان هذا ظناً بكم ورجاءنا فيكم فأرجو أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم ، وتقدّروا تلك المسئولية التى عليكم ، كما يقدر القضاة مسئوليتهم ! .. وأظننى إذ ذكرت إخوانى القضاة والإعجاب بهم ، أنى أدمج مع القضاة حضرات إخوانى وزملائى النائب العمومى ورجاله ، فإنهم هم أيضا سيكون لهم إن شاء الله القدح المعلى فيما يتعلق بإحقاق الحق فى المبادئ القانونية .. نحن إذن نفتخر بالمحامين وبالنيابة وبالقضاة جميعاً " !

هذه الكلمات العميقة المضيئة ظلت تعبر دهورا عن العلاقة المتينة القائمة على الاحترام والتقدير المتبادل لأضلاع المثلث الذهبى فى أداء كلٍ لدوره الواجب فى محراب العدالة .. هذه العدالة التى أنيطت برسل القضاء الذين فى كنفهم وكنف عدلهم وسعة صدرهم وعقلهم تسعى النيابة وتسعى المحاماة .. وفى رحابهم ترجو العدالة أن يأتى الانتصار لها بكلمة الحق التى بها تنطق ألسنة القضاة ومهجهم وضمائرهم ! لقد كان عبد العزيز فهمى تعبيراً حياً نابضاً صادقاً عن جيله فى عصر جميل مضى ، فهل نتقدم إليه ؟!

* * *

لا يملك المطلع على الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية من عام 1883 حتى 1933 والمطبوع بمجلديه الكبيرين سنة 1937 ـ لا يملك أن يفارقه إعجابه بهذا العمل العظيم اللافت ، بدءاً بالطباعة الفاخرة على الورق المصقول الفاخر ، وفنون الخط العربى البديعة ، وانتهاءً بكل ما حواه وحفظه للأجيال بتسجيله المميز الدقيق والمشفوع بالصور النفيسة لصفحات وأعلام القضاء المصرى فى ذلك الزمان .. هؤلاء الذين تسلموا الأمانة فى زمن مثخن بآفات كثيرة ليضعوا لبنات أساس عريض ويثابروا فى جد وإخلاص على استكمال البناء ليسلموا للأجيال التالية راية للقضاء جديرة به وبمصر فى تطلعها إلى مستقبل مزهر .. فلا يكاد المطالع للكتاب يمضى مع آيات عديدة جديرة فيه بالإعجاب ، حتى يلفته بقوة ماكانت عليه العلاقة القائمة على التقدير المتبادل البالغ بين القضاء وبين المحاماة .. كلاهما متجاوران سواء فى الاحتفال بافتتاح محكمة استئناف أسيوط فى 1926/3/10 الذى خطب فيه من رجال المحاماة حضرة صاحب العزة الأستاذ إبراهيم الهلباوى المحامى الكبير وحضرة الأستاذ ناشد حنا نقيب محامى أسيوط وحضره المحامون مع القضاة ، أم فى الإحتفال بإنشاء محكمة النقض فى 1931/11/5 والذى فيه أطرى قاضى القضاة عبد العزيز باشا فهمى المحاماة إطراء العارف المقدر الحفيظ على هذه الصلة القائمة على التقدير المتبادل .. ثم لا يكاد يفرغ المتأمل من الالتفات إلى هذه الملحوظة ـ حتى يدرك أن الأمر لم ينحصر فى مجاملات أو تشارك فى احتفالات ، وإنما صارا فيه ـ القضاء والمحاماة ـ شريكين قسيمين أو يكادان فى تدبيج الكتاب الذهبى نفسه عن المحاكم الأهلية ، فيكتب ـ إلى جوار القضاة ـ صاحب العزة عزيز خانكى بك المحامى عن التشريع والقضاء قبل وبعد إنشاء المحاكم الأهلية ، مثلما يكتب عن المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، ويكتب عنها بعد إنشائها صاحب العزة توفيق دوس باشا المحامى ، ثم يكتب صاحب العزة إبراهيم الهلباوى المحامى عن أعلام القضاء الأستاذ الإمام محمد عبده الذى أمضى فى القضاء سبع سنوات من عام 1888 حتى عين مفتيا للديار المصرية فى 1899/6/5 ، وعن الأستاذين القاضيين الكبيرين حسن باشا عاصم وقاسم أمين صاحب " تحرير المرأة " و " المرأة الجديد " ، وكما يكتب صاحب العزة مصطفى بك محمد عن المجالس الحسبية وصاحب السعادة أمين أنيس باشا عن محكمة النقض والإبرام ، وصاحب العزة كامل مرسى بك (باشا فيما بعد) عميد كلية الحقوق عن الكلية ، وصاحب العزة صليب سامى بك (باشا فيما

بعد) عن إدارة قضايا الحكومة التى يرأسها ـ نرى الأستاذ زكى عريبى المحامى يكتب عن لغة الأحكام ـ نعم الأحكام ـ إلى جوار كتابته عن لغة المرافعات .. هذا التجاور يحس القارئ بمنابعه ورسوخه حين يرى كثيرا من رجال القانون قد تقلبوا ذهابا وإيابا بين القضاء والمحاماة كسعد زغلول ومحمد لبيب عطيه وحامد فهمى وسيد مصطفى وسليمان حافظ وأحمد نشأت ومصطفى مرعى وغيرهم ، وحين يرى أن منصب وزير العدل أو الحقانية فيما سلف ـ لم يكن قصرا على رجال القضاء ، فشغله محامون قضاة وقضاة محامون قبل كثير من تعيين الرئيس جمال عبد الناصر للمحامى فتحى الشرقاوى وزيرا للعدل فى الستينيات .. لم يكن ذلك التعانق رضوخا أو استجابة لنص ـ قائم الآن ولكنه معطل ـ يخصص نسبة للمحامين فى تعيينات القضاء ، وإنما صدى لاقتناع عميق متغلغل فى نسيج رجال ذلك الزمان الذين آمنوا بأن رسالة العدالة تضم الجميع فى حناياها بتآخٍ وتقدير متبادل .

إذن لم يكن حديث عبد العزيز باشا فهمى فى حفل إنشاء محكمة النقض ـ مجرد كلمات طلية لزوم الاحتفال والمجاملات ، وإنما كان تعبيرا صادقا عن حالة حقيقية نجح بها هؤلاء الأسلاف العظام فى الخروج من " زقاق " " الانحياز " الفئوى إلى باحة الرؤية الشاملة التى تدرك أن رسالة العدالة جديرة بأن تؤلف بين الساعين فى محرابها وأن تجمعهم ـ مهما اختلفت مواقفهم وأطروحاتهم ـ على غاية واحدة ، وأن لا يخل اختلاف المواقع أو الأدوار بإحساس الجميع بأنهم ينتمون إلى أسرة واحدة وتجمعهم ـ رغم اختلاف الرؤى ـ غاية واحدة .. فنرى فى مجلدى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ـ كيف أن رجال القضاء ورجال المحاماة قد انصرفوا جميعا إلى همهم فى خدمة العدالة بلا تحوصل أو تمحور أو انحياز ، ونعجب لهم وبهم وهم يتبادلون المواقع بلا حساسية ، فيتحدث قاضى القضاة والقضاة عن المحاماة والمحامين ، ويتحدث المحامون عن القضاء والقضاة والمحاكم الأهلية والحسبية .

ومع أن الكتاب الضافى هو للمحاكم الأهلية وعنها ، بما يغرى بأن يقتصر التناول والحديث فيه على المحاكم والقضاء والقضاة ، إلاّ أننا نرى أن الكتاب الذهبى يفسح المجال ـ راغباً مرحباً بالمحاماة وقضاياها وبنائها وسبلها .. يكتب الأستاذ زكى عريبى المحامى عن لغة المرافعات ، ويفسح الكتاب للمحامى النابغة أحمد رشدى ليتحدث عن " المحاماة كما يعرفها " .. فيورد ـ فيما يورد ـ عن دراسة المحامى وثقافته الواجبة " إن من التزيد فى الكلام أن يقال إن على المحامى أن يتفقه فى القوانين فهما واستذكارا ، فما

ينبغى أن يكون المحامى شيئا إذا لم يكن كذلك . أما أن يصبح محاميا حقا فذلك يوم لايفوته النصيب المسعف من كل علم بينه وبين عمله صلة تكاد لا تنقطع . إنه لا محيص له من أن يصيب حظا وافرا من الفقه الشرعى والتاريخ والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وآداب البحث والمناظرة ، إلى حظ مؤات من مبادئ العلوم الطبية والميكانيكية ، وليس ذلك بعجيب ولا هو بمستكثر .. إن ضرورة العمل وحسن أدائه أصبحا يقتضيان من المحامى أن يختزن فى وعاء قلبه من المعارف ما لا يتأدى التوفيق فى المرافعة وبحث القضايا إلا به . أليس مما يشين المحامى أن يكون لقضيته اتصال بفن من الفنون ، وأن تنضاف إلى أسانيدها تقارير خبراء فنيين ثم يقف هنالك زائغ البصر عاجزاً عن تفلية هذه التقارير ليميط ما فيها من باطل أو ليقيم ما بها من حق ؟! " .. ثم فى سلاسة حانية ، وبصيرة نافذة ، يوصى المحامين بوصاياه النفيسة وبفنون المرافعة من حصاد تجربته الطويلة المتميزة .

ومن اللافت أن هؤلاء الأسلاف قد بنوا هذا البناء قبل أن يدين لهم ما دان لنا اليوم من المعارف والعلوم والثقافة مما كان محل سعى وطلب ومجاهدة للتحصيل فى زمن هؤلاء الأسلاف الذين وضعوا الأساس ، فلم يكن فى قبضتهم ومتناولهم ما صار سهل المنال ميسور التحصيل فى مصادر عديدة تزايدت فى زماننا مبوبة ومفهرسة فى المجموعات والمراجع وشبكات الانترنت .. وتراكمت إلى جوار المعارف ـ التقاليد التى صارت دستوراً مكتوبا وغير مكتوب ، ومع ذلك فإن جعبة اليوم خلت من كثير مما ضربه الأسلاف من أمثال وخطوه وحفروه من قيم وتقاليد ومبادئ .. كانت جعبة الماضى فى هذا الجانب أكثر ثراء و بعداً عن الكبوات .. وربما كان مرجع هذا إلى موجة الإنشاء والتأسيس وما يصاحب هذا عادة من همم ماضيه وجد أخلص تستلزمه الآمال الكبار فى البناء !! وهذا قريب من دورات الحضارات التى تصاحبها إيجابيات فى مرحلة البناء والتكوين والاندفاع ، ثم سرعان ما يصيبها التراخى ثم الوهن والتحلل والتفكك بما يصاحبه من ميل كل فئة إلى " التمحور " الذى يسلس ـ وربما باللا وعى ـ إلى الانحيازات الفئوية التى تعطل فى الواقع رسالة العدالة ، وتحل سلبيات ناحرة محل إيجابيات ثرية معطاءة كان حريا بالحاضر أن يضيف إليها لا أن ينحر منها !!

المحاماة : وفنون الإلقاء

الكلمة المنطوقة هى جسر المحامى إلى القاضى أو القضاة فى محراب العدالة ، وكونها كلمة يستوجب أن يكون لها معنى ، وأن توظف فى عبارة تحمل وتعطى مضمونا ، وأن تأتى فسياق يجعل لها غاية .. أما كونها منطوقة ـ فإنه يستوجب أن يكون لها معمار ، وأن تكون لها موسيقيتها الذاتية وموسيقاها فى سياق عبارتها المتجاوبة مع المعنى الذى تنشد بيانه وجلاءه .. قد قيض لى أن أنتبه إلى منابع هذا كله قبل أن تتاح لى فرصة الاطلاع والدراسة .. كان أبى رحمه الله محاميا من الجيل الذهبى ، وعيت من الطفولة اهتمامه بالقرآن الكريم ، يرتله ويختمه فى كل رمضان خمس أو ست مرات ، ويرتب مقرئاً يتلو شيئا منه كل صباح فى المكتب وفى السكن حتى صار فرداً من الأسرة .. على أن الذى أدهشنى ، أننى عثرت فى غرفة المتروكات بالمكتب على " عود " قديم علاه التراب ، فأبيت إلاّ أن أبحث عن تفسير يحل ما رأيته آنذاك تناقضا بين قراءة القرآن وترتيله ، وبين أهازيج العود وموسيقاه .. لم يشف غليلى إلا كلمات الأب الأستاذ أن للقرآن الكريم موسيقى ومعماراً ، وأن فنون القراءة والترتيل والتجويد قائمة على الإمساك بقواعد تجد بغيتها فى الموسيقى ، وأن عالمها عالم واسع ، وأن الأغانى للأصفهانى محيط زاخر فى البحور والأوزان والطبقات الصوتية ، وبفنون الشعر والنثر ـ وأن هذه وتلك لازمة من لوازم فنون الالقاء فى المحاماة ، وأن المحامى ليس حسبه أن يلم بالقانون ويبحر فى عوالم الثقافة والمعرفة ليمتلئ رأسه ويتفتح عقله ويربو حصاده ، وإنما عليه أن يمسك زمام وسائل الإقناع وأن يدرك أن فرصة الكلام والحجة فى بلوغ الغاية تتفاوت صعودا وهبوطاً ، أو إيجابا وسلبا ـ على قدر ما يستطيع المحامى أن يجدل المعانى فى عبارة محبوكة ، وأن يلقى بها بفن يحفظ له جسرا حيًّا وواجبا بينه وبين منصة القضاء ..

الحديث فى محراب العدالة حديث خاصة إلى خاصة ، وهكذا ينبغى أن تكون .. لا يغنى المحامى فيه قاعدته المعرفية مهما اتسعت ، وإنما عليه استعداداً لما يروم ـ أن يسكب روحه فى دعواه ، وأن يستكنه أسرارها وأن يستنطق وقائعها ويستنبط طريق أو طرق العلاج فيها ..هذا الاستعداد يلتئم مع فنون الالقاء والأداء .. هذا الفن موهبة . نعم ، ولكنه إلى جوار ذلك علم ودراسة .. الدربة تأتى من الممارسة ، ولكن الدراسة بحورها عميقة لاينبغى للمحامى أن يكف عن الخوض فيها ..

" البيان والتبيين " ـ اسم على مسمى لكتاب وضعه عبقرى العربية أبو عثمان الجاحظ .. قد ظل منذ القرن الثالث الهجرى عمدة المراجع فى إرشاد الراغبين فى امتلاك ناصية البيان والقدرة على التعبير وتبيين المشكل ليصير جليا .. لايمكن لمحامٍ عاشق للمحاماة أن يدع قراءة وتحصيل هذا الكتاب ضميماً إليه كتاب " فن الإلقاء " .. كتبه الأستاذ الفنان القدير المُبدع عبد الوارث عسر عبقرى التمثيل وأستاذ الإلقاء الذى علم فنونه إلى الكثيرين من طلاب بل وأساتذة فنون التمثيل المسرحى والسينمائى .. الفارق بين الكتابين يكمن فى فاصل أكثر من ألف عام ، ثم فيما حصله القدير عبد الوارث عسر من تجربته المسرحية على التخصيص .

فى البيان والتبيين يقول الجاحظ : ـ " ينبغى للمتكلم أن يعرف أقدار المعانى .. ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين .. وبين أقدار الحالات .. فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما . ولكل حالة من ذلك مقاما . حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعانى .. ويقسم أقدار المعانى على أقدار المقامات .. وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات " .

لم يلق الجاحظ بحكمته ويمضى ، وإنما تعهدها بالتخديم ليصل مع قارئه إلى غايته ..البيان والتبيين لهما قواعد تجمع بين العلم والمعرفة من ناحية ، وبين مجدولة تتكاتف فيها الكلمة بفنون القائها ، مع الاشارة والإيماءة التى تتناغم مع الكلمة والقائها من ناحية أخرى !.. يصير ذلك سهلاً لينا مع المرتجل ما لم تعترضه عيوب للسان تحتاج إلى التفات وربما تقويم : اللثغة : وهى تعرض لحرف " القاف " فينطقه صاحبها " طاءً " ، وقد تقع فى اللام فينطقه صاحبها " ياء " ، وقد تقع فى حرف " السين " فيصير على اللسان " ثاءً " ، أو فى حرف " الراء " فيصير على اللسان " ياءً " أو " غينا " ..

ومن عيوب اللسان غير " اللثغة " : " التمتمة " و " الفأفأة " و " اللفف " و" العقلة " و " اللكنة " و " الحكة " و " النحنة " و " السّعلة " .. والحديث فى ذلك يطول يبسطه الجاحظ فى غير إملال ، ولكنه يتوقف وقفة دالة على أن الارادة كفيلة ـ مع التقويم والدربة والتصميم ـ على تجاوز عيوب أو آفات السان ، فيروى من شأن واصل بن عطاء المعتزلى ، وكان به " لثغة " شديدة ـ أنه بلغ به من طول الرياضة مع زيادة محصوله من المفردات ـ أن يتفادى فى حديثه حرف " الراء " حتى وإن تكلم لساعات ! .. عند الجاحظ أن رأس الخطابة الطبع ، وعمودها الدربة ، وجناحاها رواية الكلام ، وحَلْيها الإعراب ، وبهاؤها تخير الألفاظ . والمحبة مقرونة بقلة الاستكراه .. يتساند مع هذا كله عناصر مجدولة أساسية لا غناء عنها هى : "

اللفظ " ثم " الإشارة " ثم " العقد " (الحساب بأصابع اليد) ثم " الخط " ثم الحال الدالة التى تسمى " نُصبة " !

لم يكن الجاحظ ببيانه وتبيينه ولا بإحصائه المتمكن لأدوات ووسائل إخراج الكلام ، ولا لعيوب اللسان ـ لم يكن بعيدا عن ذاكرتى حين وقعت على كتاب " فن الالقاء " للأستاذ القنان القدير عبد الوارث عسر ..! هذا الكتاب تحفة عصرية لا يستغنى عنها كل عامل مهتم بفنون الالقاء ، خطيبا كان أو ممثلا أو محاضراً أو محاميا .. الإلقاء فن لأنه مزاوجة بين العلم والذوق والجمال والموهبة .. فدارس الموسيقى يستطيع أن يلم " بالمقامات " و " الإيقاعات " وأن يعزف بمقتضى دراسته " مقاما " مضبوطا و " إيقاعا " سليما ، ولكن الضبط والسلامة لا تكفل بذاتها جمال اللحن الذى قد يخرج كصوت الآلات فى وابور الطحين !!

الالمام بعلم " العروض " لازم للشاعر ، ولكنه لا يكفل بذاته حسن أو جمال نظمه ، ودراسة علوم " النطق " أو " علوم التجويد " واجبة لضبط النطق ومخارج الحروف وصفاتها وأحوالها ، ، ولكنها لا تحقق بذاتها جمال الترتيل أو طلاوة التلاوة أو الإلقاء .

للنطق قواعد تستوجب إتقان مخارج الحروف وصفاتها ، وأدوات النطق مخارج خمسة للأحرف والكلمات : " الجوف " ، " الحلق " ، و" اللسان " و " الشفتان " و " الخيشوم " (داخل الأنف من أعلاه) .. ولكل مخرج من هذه المخارج حروفه الأقدر من غيره على إخراجها ، ولكل أداء وإيقاع المخرج الأنسب له تبعا للمراد .. يعرف المتقن لفن الالقاء متى يعلو بصوته ومتى ينخفض به ومتى يهمس .. متى يقترب من المتلقى ومتى يبتعد .. متى يقف ومتى يبدأ .. إن القارئ للقرآن ليعرف من مفتاح المصحف علامات الوقف والإبتداء : "م" و " لا " و " صلى " و " قلى " و " ج " و " $0^{0}0$ " .. لا يجيد التلاوة ولا يحصل المعنى من لا يعرف متى يكون الوقف لازما ومتى يكون مستحسنا ومتى يكون ممنوعا .. كذلك الالقاء .. يتعانق الفن فيه مع المضمون ليقدما " شحنة " صالحة للبيان قادرة على التبيين والتأثير والإقناع !

مهمة المحامى فى المرافعة أصعب من مهمة أى مرتجل يقف متحدثا إلى فرد أو مجموع .. الداعية الدينى يتحدث إلى مريدين تواقين إلى سماعه والتلقى منه والاهتداء به ، والخطيب الوطنى أو السياسى يخطب فى جمهور يواليه وقد يتعصب له ويتشوق إلى الإنصات إليه والأخذ منه واتباعه حتى النخاع .. أما المحامى فأحسن الفروض بالنسبة له هو رغبة القاضى أو القضاة فى أداء الواجب ، وهذه الرغبة تقابلها عوارض وقد تصادفها

منغصات ، ما بين رول مزدحم بالقضايا ، أو سخونات فى تضاعيف الأداء وظروف الجلسة ، فضلا عن ضيق المكان ـ ربما ، وعن الزحام ، وعن إلحاح الوقت والرغبة فى الإنجاز ـ ولذلك فإن المحامى مطالب بأن يعبر مع قاضيه فوق هذا كله ، وأن يعطيه من الجدية والعمق ورفعة وفن الأداء ما يعينه على الإنصات ويفتح فى حناياه أشواقاً إلى المعرفة تجعله مقبلا على الاستماع لا صادفاً أو مشيحاً عنه .. لذلك ففن الإلقاء ، مع كمال وعراضة العلم ، أساس لا غنى عنه للمحامى والمحاماة ..

المحاماة : والمرافعة الشفوية

المرافعة الشفوية ، وقوامها الإرتجال والإلقاء الذى تمتزج فيهما فنونه بناصية الحجة وقوة البيان ـ هى روح القضاء الجنائى على التخصيص .. حتى صارت " الشفوية " ركناً ركيناً ومبدأ أصيلاً تحيد الإجراءات عن شاطئ السلامة إذا تجاهلتها أو صادرتها أو أشاحت عنها . فى ذلك تقول محكمة النقض برئاسة أحد الكبار العظام المستشار محمد وجدى عبد الصمد الرئيس الأسبق لمحكمة النقض : " الأصل فى الدعاوى الجنائية بعامة وفى مواد الجنايات بخاصة أن يكون الدفاع شفاها . إلاّ إذا طلب الدفاع أن يكون مسطوراً . اعتباراً بأن القضاء الجنائى يتعلق فى صميمه بالأرواح والحريات ومبنى على إقناع القاضى وما يدور فى وجدانه " .

حكمة ذلك أن القضاء الجنائى قضاء اقتناع ووجدان ، يقصد بذلك أن القاضى الجنائى متخفف مما يتقيد به القاضى المدنى فى الأقضيات المدنية المحكومة بضوابط قد لا يستطيع القاضى ذاته أن يتحاشاها حتى وإن وجد الحق والعدل فى تحاشيها .. لذلك قالوا إن الحقيقة القضائية التى يتوسدها حكم القضاء ـ قد تختلف عن الحقيقة الواقعية التى ربما يراها القاضى أو يحسها ولكنه محكوم ـ أماناً لنفسه وللحق ـ بقواعد وقيود للأدلة فى المجال المدنى لا يستطيع أن يهدرها .. فما يجاوز ـ مثلاً ـ نصاب البينة لا يجوز إثباته بشهادة الشهود ، ولا يجزئ فيه إلاّ الدليل الكتابى ، وما هو ثابت بالكتابة لا يجوز إثبات عكسه إلاّ بالكتابة .. هذه المنظومة استقرت فى الشرائع والقوانين وحكمت ولا تزال تحكم الأقضيات المدنية التى تتنازع وتتصارع أو تتقارع فيها حقوق ، بيد أن القضاء الجنائى يقضى فى الحريات والمصائر بل وفى الحيوات ، فإذا احتملت العدالة أن تختلف الحقيقة القضائية عن الحقيقة الواقعية فى المجال المدنى ، فإن الضمير الإنسانى وضمير العدل ـ يأبيانها فى المسائل الجنائية التى تمس مصائر وحيوات وحريات الناس !

لذلك كان مبدأ " الاقتناع " هو أساس القضاء الجنائى ، فى رحابه يحلق القاضى فوق السحاب ناشداً الحقيقة الفعلية الواقعية لأن المصائر والحريات والحيوات لا تحتمل هنة مهما صغرت .. ومن هنا دلفت المرافعة الشفوية لتكون هى روح القضاء الجنائى ، فالمنطق الجنائى لا يقوم على منطق الحساب والتقييد ، وإنما على سنة الغوص والتعمق والاستشراف والتحليل .. وكلها مجالات عميقة عريضة لسبر النفس الإنسانية التى تطل إطلالاً حاضراً فى الدعاوى الجنائية بعامة ، وحكمة ذلك واضحة ، فاشتراط الدليل الكتابى على واقعة السرقة أو النصب أو الاختلاس أو إهدار المال العام ـ

قصور سقيم لأن الجانى لا يقدم " كتابة " صك إدانته ، كما أن اشتراطه سقم أخطر فى جرائم القتل والبلطجة والعدوان والضرب المفضى إلى الموت أو إلى عاهة ، وفى الجاسوسية أو الحرابة أو الخيانة وما إلى ذلك من صور عديدة ومتباينة للجرائم .. فليس يعقل أن يقترن ارتكاب الجرائم بتقديم الجانى دليلا كتابياً على فعلته ، بل إن الفرض فى عالم الجريمة أن الجانى ـ فيما عدا جرائم التزوير فى محررات ـ يسعى لطمس الأدلة كتابية كانت أو مادية أو فنية ، لأن ضبط هذه الأدلة فيها هلاكه الذى يريد أن يتحاشاه ليفر بجريرته أو بجريمته .. ولكن شهادة الشهود ، والأدلة المادية والفنية بعامة ، وعلم الأدلة الجنائية من بصمات وتحاليل وأطياف ، هى عدة القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته التى يأبى ـ ويأبى العدل ـ أن تقوده أو تسلسه لغير الحقيقة " الفعلية " " الواقعية " التى لا يرضى عنها بديلاً .. وسماع الشهود واستعراض الأدلة يتم شفاهة بتحقيق المحكمة ، وتتناولها تحليلات ومرافعات كل من النيابة والدفاع فى ساحة القضاء .. هذا العلم الواسع يتنادى بالغوص والتحليق والتحليل .. هذه هى بضاعة الاتهام والدفاع ، وهى عالم القاضى الذى ينشد الحقيقة ويستخرج فى الوصول إليها كل ما لديه من أدوات الاقتناع من نباهة وفطانة وذكاء وتحليل وعلم واستقراء واستكناه وإبحار فى عوالم شتى تلتئم فيها منظومة قدراته لهدايته إلى الحق الذى يريد ويريده المجتمع منه .

من أجل هذا وغيره كانت " المرافعات " هى الشغل الشاغل للمحامين والمحاماة ، كيف تكون ، وبأى أسلوب ، وبأى لغة ، وبأى صيغة ، وبأى إيقاع .. هذه كلها خواطر تثيرها المرافعات وتستلزم الاختيار والانتقاء والاتباع .. لا يعدم فرسان المحاماة نصائح يلقيها شيوخ المهنة والسابقون من كبار أساتذتها ..

نسمع فيما نسمع لنجم المحاماة الأستاذ الكبير أحمد رشدى يتحدث عن المرافعة فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية الصادر 1937 فيقول : ـ " المرافعة رسالة يؤديها المحامى عن صاحب الحق إلى من يملك إقرار الحق أو إنشاءه ؟ إذن لا مناص من أن يتزود المحامى ـ لتبليغ هذه الرسالة ـ صدق اليقين وقوة البرهان ، وأن يرى كيف يمهد سبيلها إلى الأسماع ثم إلى القلوب بلطف الأداء ورفق العبارة وحسن الخطاب .. فالمرافعة ليست بذلك هى الفصاحة وحدها ، ولا هى العلم بالقانون وحده ، ولكنها قبل أن تكون غزارة علم وزخرف كلام ، يجب أن تكون حول الدعوى سياسة ويقظة واستبصاراً ، وحول الدليل حذقا فى الأداء ولباقة فى إيراد الأمر وإصداره " هكذا تكون المحاماة لمن أراد ! .

هـذه المبـادى العامــة لا خـلاف عليهــا ، ولكــن المحامـاة نفسـها ـ ومنهـا المرافعات ـ قد مرت عبر مدارس مختلفة ، ابتداءً بمدرسة الخطابة اللغوية البيانية المعتمدة ـ فقط ـ على الجزالة والبديع والمحسنات اللفظية من جناس وطباق ... إلخ ، وكان ذلك هو الطابع الغالب فى بواكير المحاماة حين كان لا يشترط فى المحامى ـ بل والقاضى ـ ان يكون حاصلاً على إجازة الحقوق ، ومع تقدم الفكر القانونى وتوافر الأعداد المناسبة لإمداد القضاء والمحاماة بحاصلين على دراسات قانونية ، إنتقلت المرافعات ومعها المذكرات والأحكام نقلة نوعية احتل فيها القانون مكانه ، ووجدت الحجة القارعة والبرهان الفنى مكانهما فى المرافعات وفيما تقره وتأخذ به الأحكام .. هذه المرحلة لم تكن مرحلة واحدة ، وإنما تداخلت فيها حلقات مثلتها أجيال تبعاً لابتعادها التدريجى عن المحسنات اللفظية البحتة واقترابها من القانون وعناصره وحججه وأسانيده مع أسس الاستدلال وقواعده وفنونه .

على أن هذا لم يكن حسب " المرافعات " وأدائها من التطور ، فالوقت المتاح الآن للمترافع أضيق يقيناً من الوقت الذى كان متاحاً له فى الزمن الفائت ، ولغة الخطاب الآن ـ ومفردات اللغة ـ ليست كلغة الخطاب ومفرداته فى الزمن الغابر ، وظروف الآداء التى تمارس فيها المرافعات اليوم ليست كالظروف التى كانت .. والمحامى الذى لا يدرك التطورات التى تزحف على " المرافعة " يفصل نفسه عن الأداء الواجب الذى هو غايته فى محراب العدالة .. فليست المرافعة محض خطابة .. هى فرع عليها : نعم ، يجزئ فيها الإطلال على كتاب " الخطابة " لأرسطو طاليس ، وعلى مؤلفات سير ومواطن الفن والإتقان فيمن اشتهروا بالخطابة بدءاً من شيشرون ومرورا بنماذج عديدة فى الغرب والشرق .. ذلك أن المرافعة خطاب " خاصة " إلى " خاصة " ، فيها من الخطابة ولكن بمعناها العصرى الذى يلائم روح وظروف العصر ، وطبيعة المحاكمات وظروفها ولغة الخطاب فيها وما تستلزمه .

رسالة المحاماة : واللغة

اللغة هى لسان وعى الآدمى ، وهى وعاء أفكاره وخواطره ، وأداة تعبيره وبيانه .. هذه اللغة هى حياة المحاماة ووسيلتها فى أداء رسالتها .. هى جسرها فى مخاطبة العقل والوجدان ، وفى جلاء الفكر وصياغة الحجة وتقديم البرهان ..

قيمة اللغة تكمن فى قدرتها على " التوصيل " وهى قدرة مستمدة من ألفاظها وعباراتها ، ومن موافقتها لأوانها ولمقتضى الحال الذى تستخدم فيه .

واللغات بعامة تواجه تحديات فى كل عصر ، وفى كل مجال .. هذه التحديات واجهتها العربية فى الماضى والحاضر .. واجهت من قديم استشراء الزخارف اللفظية والسجع والجناس والطباق وأمراض مذهب البديع .. وواجهت عبر العصور ـ ومع الامتداد المكانى ـ تعدد اللهجات المحلية ، وتسرب العامية المحلية إلى استعمالات الناس قراءة ثم كتابة ، واستشرى الداء حتى وصل إلى المصنفات الأدبية الروائية التمثيلية والشعرية ، وشاع صداه فى الأداء الإذاعى والتليفزيونى والصحفى .. فغابت الفصحى أو تكاد ، وتفشت العامية تفشيا يهدد الفصحى ، وهى مشكلة أضنت ولا تزال تضنى الغيورين على لغة القرآن !

قضية اللغة قضية عامة مطروحة بشدة هذه الأيام ، تستحضر أول ما تستحضر ـ أزمة غياب اللغة الفصحى باعتبارها الأساس المعتمد فى صياغة ونقل المعانى والتعبير عنها .. وعلى مدار تاريخ اللغة بعامة ، وهى كائن حى يرد عليها ما يرد على كل حى من تطور ، تعرضت الفصحى لعاملين متنافرين : أولهما الإسراف فى الزخارف اللفظية ومذهب البديع الذى عانى منه الأدب العربى معاناة مرضية كانت تأتى فى معظم الأحيان على حساب الفكرة وتحديد وضبط المعانى ، حتى وجدنا فى مقامات الهمذانى ثم الحريرى صوراً غريبة للإغراق فى رصف الكلمات بغض النظر عن المعانى والأفكار ، فنرى فى المقامة الثعلبية نسقا يلتزم بحرف منقوط ثم حرف غير منقوط وهكذا إلى آخر المقامة ، وحتى رأينا مقامة كالمقامة القهقرية تقرأها من آخرها إلى أولها فتجدها بنفس الحروف والكلمات إذا قرأتها من أولها إلى آخرها .. على أن هذا المرض الذى عانى منه الأدب العربى طويلا ، بقى بعيداً عن لغة الفقه والقانون ، فلم يجد فيها مجالاً للنمو والاستشراء ، لأن الضبط والتحديد هما قوام التعبير فى لغة وعالم القانون ، وذلك استلزم ولا يزال يستلزم ضبط الألفاظ وضبط المعانى ، فيما عدا تسلل الجناس والطباق البديع للمرافعات وغيرها فى مرحلة سرعان ما انحسرت إزاء تقدم علم

القانون وفروعه وتوابعه وما اقتضته من طغيان الفكرة والمعنى والحجة والبرهان على الزخارف الجوفاء !

لم تطل إذن مخاطر الجناس والطباق والبديع ، وإنما زحف محلهما تسرب العامية وتفشيها إزاء الغياب المتزايد للفصحى ـ هذا الغياب الذى استشرى فطال حتى مجالات الأدب وانتقل إلى ساحات المحاكم ..

الخطر الذى يواجه العربية فى محراب العدالة الآن ، لم يعد خطر الزخارف اللفظية أو أمراض مذهب البديع والجناس والطباق والسجع اللفظى والعقلى ـ وإنما الخطر الحقيقى يهب من التآكل العام للغة الفصحى وغياب الإلمام بها وبمفرداتها وترادفاتها وتراكيبها ومعانيها ونحوها وصرفها .. هذا التآكل العام ـ مقرونا بطغيان العامية التى لا تلتزم بقواعد ولا بضوابط ـ هو الخطر الحقيقى الذى يهدد محاريب العدالة مثلما هو يهدد حياتنا بعامة وحياتنا الأدبية والفكرية على التخصيص !!

أخطر من عامية اللفظ عامية الفكر.. ذلك أن عامية اللغة قد تصيب الفكر ذاته بالسطحية .. نعم ، هناك من قدموا فكراً عميقا بالعامية ، مثلما فعل صلاح جاهين ، أو بيرم التونسى وغيرهما ، بيد أن عامية أمثال هؤلاء عوضتها أعماقهم وعراضة معارفهم وثقافتهم وإبحارهم فى عمق المعانى والأفكار .

على أن الحياة القانونية بالذات لا تحتمل غياب الفصحى ، ولا تحتمل طغيان العامية .. لا اعتراض فى المرافعات بالذات على استخدام العامية أحيانا وبحدود ، حين يكون اللفظ العامى أو العبارة العامية أقدر على توصيل المعنى المراد ، بيد أن " الفصحى " هى قوام الأحكام وأساس صياغة الفكر القانونى بعامة .. هذا الفكر الذى منه تأخذ وفيه تصب المرافعات والمذكرات للنيابة كانت أو للدفاع ..

رياح غياب الفصحى وطغيان العامية لفظا ومعنى ، لا تهب من محاريب القانون والعدالة ، وإنما تهب عليها وتؤثر فيها ـ كما تهب وتؤثر على غيرها ، فهى قطعة من المجتمع ، وعناصرها مستمدة منه ، وتتأثر بالضرورة بما يتأثر به .. ومع ذلك يبقى للقانون والعدالة " درقة " تحفظها وتستطيع أن تحتمى فيها ، كما احتمى الفقه والأدب والدين ـ من مخاطر تآكل الفصحى وتسلل العامية !

ومع أن أسلافنا لم يعانوا ما نعانيه الآن من تآكل الإلمام بالفصحى أو طغيان العامية ، واقتصرت المعاناة على التخلص من المبالغات والزخارف اللفظية ــ إلاّ أنهم فطنوا لأهمية الحفاظ على اللغة الخاصة للأحكام والمرافعات ، واعتنوا بلفت نظر الأجيال إليها ، وتقديم قواعدها وأنماطها

ونماذجها .. رأينا الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية (1937) يكل إلى المحامى زكى عريبى مهمة الكتابة فى لغة الأحكام ولغة المرافعات ، ويحرص على أن يقدم نماذج وقطعا أدبية ناطقة لهذه وتلك ، فيها عمق الفكرة مقرونة بعراضة المعنى ودقة الصياغة وجمال العبارة .. كانت المرافعات المتاحة فى ذلك الأوان وحتى عهد قريب قبل أن يصيبها ضيق الوقت أو ضيق الصدر ، مدرسة هائلة للتواصل بين أضلاع المثلث الذهبى للقضاء وبين الأجيال المتعاقبة ، التى ظلت تتأسى وتتعلم بالتلقى وبالمحاكاة من بحر هذا المعين الزاخر الذى لا ينضب !

* * *

واللغة التى بين أيدينا الآن ، ليست اللغة التى كانت بأيدى وتناول وتداول أسلافنا من قرن من الزمان ! .. نعم هى هى اللغة العربية ، ولكن اللغة مفردات وتراكيب ، وكلاهما خاضع لسنة الحياة التى لا تبقى شيئا على حاله .. اللغات بعامة فى حالة تطور دائم ، تستجد فيها مفردات وتتوارى أو تتباعد أخرى ، وتستجد فيها تراكيب وتهجر فى الاستعمال تراكيب أخرى ..

وليس المحامى أو غيره من أرباب الكلمة بمستطيع أن يعى لغته وعيا متفطنا ، ولا أن يستخدمها استخداماً صحيحاً مؤثرا ، ما لم يلتفت إلى هذا ويدرك أسرار اللغة وتاريخها وتطورها وصيغ أساليبها ومواطن الجمال فيها .. من عظمة أسلافنا من الجيل الذهبى أنهم كانوا بنائين عَبَّدوا طريقا بالغ القفر والجفاف .. حينما شقوا طريقهم كانت العربية مهجورة مهيضة فى بلدها ، وكانت الغلبة للتركية و الإنجليزية والفرنسية والإيطالية !! وتوارت العربية فى بلدها بين ناسها ، حتى عدا الكرد والشركس والأرناءوط وأسرى إبراهيم باشا من بلاد " المورة " و" كريت " و " الأناضول " ـ على أهل البلاد ، فصاروا حكاما يترفعون على أهل مصر وعلى لغتها ، فتراجعت اللغة العربية فى المرافعات والأحكام ، ومن يرجع إلى سجلات وأحكام المحاكم فى ذلك الزمان يجد العجب العجاب فى تردى لغة الأحكام ومصطلحاتها وسيادة التركية التى كانت لغة البلاد الرسمية ، وتشويه النقل إلى اللغة العربية ، مع تواضع وضعف وركاكة كتابة المذكرات والأحكام !

ولعل بداية نهضة اللغة العربية فى المحررات القضائية الرسمية يرجع إلى البنائين العظام فى باقة رائعة كان منها الأستاذ شفيق بك منصور واسماعيل باشا صبرى والأستاذ الإمام محمد عبده وسعد باشا زغلول وأمين باشا فكرى وعبد العزيز باشا فهمى ومحمد باشا فخرى وأحمد فتحى باشا زغلول وقاسم بك أمين ومحمد بك صالح وحفنى بك ناصف وغيرهم ..

هؤلاء الذين حملوا الشعلة ، وانتقلوا نقلة ملحوظة بأسلوب كتابة الأحكام وتطعيمها بمبادئ الشرع والقانون .

حتى النقل إلى العربية ، كان نقلا ركيكا متأثرا بأفول اللغة كتابة واستعمالا ، وامتلاء الساحة بهؤلاء الأجانب وأسمائهم ولغاتهم .. ومن يراجع أوراق المحاكم فى ذلك الزمان يجد " الموره لى " ـ و" الكريتلى" . و " القونية لى " .. والسلحدار ، والمهردار ، والدقتدار ، وكخيا ، وكتخدا ... إلخ . وساعد على سيادة الأجانب ولغاتهم وغياب العربية ، تفشى الأميّة تفشيا مريعاً ، وأن أكثر من 99% من الأهالى كانوا لا يقرأون ولا يكتبون ، وغلبة الحكام الأجانب على المصريين ، فكان أن أصابت الركاكة اللغة العربية حتى بلسان أبنائها والناقلين إليها .. كان المتداول فى المرافعات والمذكرات والأحكام ألفاظا وعبارات مثل : ينجمل ـ موكلينى ـ منمدة ثلاثة شهور ـ عنهذه المادة ـ والآن رغبت انفصالى منه واستولاى على ما تركه والدى من تاريخ وفات ـ فى ماه جا سنه 1268 ـ وردة إفادتها ـ وعبارات لا علاقة لها بالعربية لفظا أو نحوا وصرفا !!

ولعل هذا " الغياب " المؤلم للعربية ، سبب المغالاة فى رد الفعل الذى أخذ لدى الأسلاف صورة الإسراف فى عبادة اللفظ واستخدام الزخارف اللفظية والطباق والجناس والبديع ، تعويضا ـ فيما يبدو ـ عما أمض النفوس وأوجع القلوب من غياب العربية فى بلدها وبين أهلها !!

أدرك أسلافنا البناءون العظام أن قضية اللغة قضية القضايا ، وأن استرداد العربية مكانتها الواجبة فى وطنها وبساحات المحاكم تدوينا ومرافعة وأحكاما ، يستوجب جهوداً كبيرة ، فاهمة وواعية ومتفطنة ، ومدركة فى الوقت نفسه مطالب الأداء القانونى وما يستوجبه من ضبط وتحديد المعانى تحاشيا للميوعة والهلامية التى تضيع معها المعانى أو تشيع بين تفسيرات متعددة يكرهها القانون وتأباها العدالة !

حين ندرك هذا ، ننظر بعين الفهم والعرفان والتقدير لما اهتم به أسلافنا العظام ، وفيما كلفوا به الأستاذ زكى عريبى المحامى ليكتب للكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ـ بحثا ضافيا مستفيضا فى لغة الأحكام وفى لغة المرافعات . كان ذلك فى ثلاثينيات القرن الماضى ، وكانت اللغة العربية قد جاوزت الأفول الطويل ، وتعددت الركاكة والضعف ، واغتنت استعمالات الألفاظ والتراكيب ، وحلت الصياغة الأدبية فى الكتابة وفى المشافهة محل ما كان من ضعف ووهن ، وبدأت الأنظار تلتفت إلى عيوب مذهب البديع وسلبيات الإفراط فيه على ضبط المعانى والألفاظ .. ومع ذلك لم يهمل هؤلاء الأسلاف الكبار أن لغة الأحكام والمرافعات لا تزال تحتاج إلى التفات خاص

وإلـى عنايـة خاصـة ، لـيس حسـبها أن تعطـى السـارى أو الجـارى ، وإنمـا طموحها أن تواكب المستحدثات والمستجدات وأن تكون متهيأة لما يأتى بـه المستقبل ، قادرة على الأداء والتعبير طبقا لمعطياته ولوازمه !

أدرك هؤلاء البناءون العظام أن الإلمام العام باللغة العربية بياناً وبلاغةً ونحواً وصرفاً ـ لا يغنى الكاتب أو المترافع فى محراب العدالة عن قواعد وقيود تلزمه ليتحقق فى مرافعته أصل البلاغة : " موافقة الكلام لمقتضى الحال " .. هذه الموافقة تقتضى إدراك متاعب اللغة التى تستوجب ملاحقة الجديد فى المعانى والمستحدثات وفروع العلوم التى شملتها وتشملها النهضة بما استدعى ويستدعى الإلمام بالجديد لتستبقى اللغة قدرتها على التعبير . ومن هذه الموافقة لمقتضى الحال الالتفات إلى عدم تجاوز القصد بالوقوع فى الاستطرادات والسجع والإرداف ـ كمن إذا قال الظلم ألحق به الإستبداد ، أو إذا تكلم عن الرحمة أردفها بالإشفاق .. ثروة اللغة بالمترادفات ـ وهذا شأن العربية ـ يغرى بهذا الاستطراد والسجع ، وهو داء يجب على الأدب بعامة أن يتخلص منه وأن يدرك أهمية نحت اللفظ وصياغة العبارة على قدر المعنى المراد .. أن يدرك الفروق الدقيقة بين معانى الألفاظ مثل الفارق بين " الإقدام " أو " الشجاعة " أو " الجرأة " أو " الهمة " ـ أو الفارق بين " اللين " و " الجلد " و " الاحتمال " ، وأن يعرف أن صياغة القانون وفروعه من مؤلفات وبحوث وأحكام ومذكرات ومرافعات تستوجب الدقة والضبط والتحديد .. المعانى المترهلة قد تفوت فى لغة الخطاب العادية أو الأدبية ، ولكنها لا تسعف فى صياغة الفقه والقانون والمرافعة. ومن متطلبات الموافقة ـ لبلاغة المرافعة ـ البعد عن التكرار وعن الإملال وعن اللجوء إلى المأثورات التى ماعت وأملت من كثرة ترديدها فيما يحسن ومالا يحسن حتى ملت الأسماع من سماعها من كثرة ترديدها وفقدت القدرة على التأثير المرجو منها !

رسالة المحاماة : واللغة والتفكير

حين رأيت أستاذى وأبى بالروح والعقل ، الدكتور محمد عبد الله محمد ـ مدافعا فى قضية رشوة أمام محكمة جنايات القاهرة برئاسة المرحوم المستشار صلاح عبد المجيد فى أبريل 1977 ، كانت كل معلوماتى عنه من أحاديث متفرقة لأبى رحمه الله ، يذكره بالخير والتقدير والإعجاب ، ويصنفه ضمن عباقرة المحاماة ، وأنه علامة متميزة فى جيلهم .. ولكنى لم أكن رأيته حتى ذلك اليوم من ابريل 1977 . سبقه فى المرافعة بالقضية وزير سابق للعدل ، أصغر سناً وتخرجا ، ولكنه لم يجد بأسا فى أن يسبق الأستاذ الأكبر فى المرافعة .. مادام سيادته كان وزيرا ، ولا وجد الأستاذ الكبير غضاضة فى ذلك .. كان الوزير السابق مترافعا ملحوظا ، طلق اللسان ، متدفق العبارة ، ولكن لاحظت أن الخيط بينه وبين المنصة مقطوع ، وأن الغفوة فى خفقة سريعة ربما اخذت أحد عضوى المحكمة ، حتى إذا ما أنهى الوزير السابق مرافعته فى ساعة ونصف .. شدنى رجل قصير ممتلئ أصلع الرأس ، وقف بخفة ظل يستأذن المحكمة فى أنه لا بد لمشيخته أن يقول شيئا بعد مرافعة زميله الفخيمة ، ويستأذن فى سبع دقائق ليس إلاّ .. رأيت الوجوه على المنصة قد أقبلت وأشرقت ، ولمحت احتفالاً بالرجل دعانى أن أسأل من يكون ، فقال جارى إنه الأستاذ محمد عبد الله محمد .. راقبته فى شغف بانبهارى السابق الذى زرعه أبى رحمه الله فى صفحة وجدانى من أيام الدراسة ، فلفتنى أنه حريص على ألا ينقطع الحبل والانتباه بينه وبين المنصة ، لا يتقيد بألفاظ متقعرة ، أو يحرص على فخامة متعمدة ، إنما ينساب فى سهولة ويسر ، ولكنها قد أخذت على المحكمة ـ هكذا لاحظت ـ كل انتباهها .. فرغ من مرافعته القصيرة ، ولكنه ضرب فيها الاتهام ببراعة وسهولة ممتنعة فى ثلاثة مقاتل لم أرها فى مرافعة الساعة ونصف للمترافع السابق ، ثم انسحب من أمام المنصة وهو ينظر فى ساعته ويعتذر ضاحكا بأنه سرق ثلاث دقائق زيادة عن السبعة التى وعد بالالتزام بها .. كانت الوجوه متبسمة محتفية ، ثم بعد المداولة صدر الحكم بالبراءة وأنا أرقب هذا الدرس فى شغف وإعجاب .. يومها لم أجد فرصةً للحديث إليه ، ولا لتعريفه بنفسى .. ثم مضت شهور ، فوجدتنى من موافقات المقادير إلى جواره والأستاذ أحمد الخواجة فى جناية عرض رشوة متهم فيها زميل منظورة فى صيف 1977 أمام محكمة عسكرية عليا فى العباسية ، وكانت القضية مشدودة ، والجو فيها متوترا ، لأن الرشوة المعروضة كانت على أحد أمناء

السر لإحدى دوائر المحاكم العسكرية العليا .. على قدر قلقى على الزميل من التوترات المحيطة مع أملى فى تجنيبه مخاطر رأيت نذرها قادمة ، على قدر ما تمتعت بصحبة الأستاذ الجليل محمد عبد الله محمد على مدار أسابيع امتدت إليها المحاكمة .. لاحظت فيما لاحظت أن الأستاذ أحمد الخواجة ، شديد الأحترام والتوقير للأستاذ محمد عبد الله ، يبذل له من الإجلال ما يبذله التلميذ لأستاذه .. أسرّ إلى أحمد الخواجة ، وكانت هذه بداية صداقة عريضة عميقة جمعتنا ، أن محمد عبد الله محمد من فلتات المحاماة ، وأنه حدوته تكاد تكون بلا نظير .. راقبت الرجل بحب وانبهار على مدى الأسابيع الثلاثة ، وتمتعت بصحبته بفترات الإستراحة ـ الطويلة أحيانا ـ التى كانت تتخلل الجلسات .. جالسته واستمعت إليه ، وكانت الحياة مليئة فى ذلك الوقت بقضايا لافتة كان من الطبيعى أن تدور حولها أحاديثنا .. الذى لفتنى فى البداية وأدهشنى ، أنى لاحظت أن الأستاذ الكبير ربما عّزّ عليه اللفظ فى الحديث فيتوقف لثوان يبدو فيها باحثا عن لفظ ، فأقترح كلمة فلا يحفل ، وثانية فلا أراه يقبلها .. ثم لاحظت أن ما تصورته " لألأة " فى البحث عن اللفظ ، ليس عيًّا فى اللسان ، وليس نضوبا فى معين المفردات لدى هذا الأستاذ الكبير ، الذى عرفته من بعد يجلس إلى قاموس المحكمة المخصص لابن سيده يزجى بقراءته وقته كأنما يقرأ رواية مسلية ، وعرفت أن حصاده فى اللغة العربية ـ فضلا عن الفرنسية والإنجليزية وبعض الإيطالية ـ حصاد هائل ، وأدركت بجلساتنا الممتدة إبان المحاكمة أن تمهل الرجل الذى ظننته يحتاج إلى نجدتى بما تصورت ـ ساذجا ـ أننى أمتلكه من محصول المفردات ـ إنما هو تمهل عالم مفكر ، يبحث عن لفظ بعينه ـ لأنه كصانع الأرابيسك ، سبق زمانه وفطر نفسه على ألا يختار إلاّ اللفظ المحكم المحدد العميق الدقيق المحدد الذى قصده .. تابعت هذا بشغف واجف ، لأن ثقتى فى تدفقى تحولت إلى إشفاق من أن أكون سطحى التعبير ، منصرف للفصاحة اللفظية عن الفكرة العميقة ، وظل هذا الإشفاق يتزايد ، حتى انصرمت المحاكمة وأوصلته بسيارتى فى اليوم الأخير إلى بيته بشارع النور بقرب نادى الصيد .. كنت أقود السيارة وهو إلى جوارى ، فما دريت إلاّ والرجل يقول لى بحنو إنه سمعنى مترافعا ، محام واعد ، وأنه لا يعنى بذلك أننى الآن لست محامياً كبيرا ولكنه يقصد أنه يتوسم أن أحقق المزيد فى خطواتى فى المحاماة .. لازلت أذكر عباراته الحانية : " يا رجائى ، لدى ما أعطيه لك ، فإذا وجدت لديك وقتا فلا تتردد فى زيارتى " .. قلت أين ؟ قال : فى المكتب إن شئت ، وفى البيت إذا أردت ، مر أسبوع على هذا الحديث وأثر الرجل يزداد عراضة فى وجدانى ، وإشفاقى يربو ويتمكن منى أن يكون تدفقى محض

فصاحة لفظية لا تتعمق تحت السطح كما رأيت الأستاذ الكبير يتعمق .. ظل هذا الهاجس يربو ويزداد حتى تمكن منى ، وبدأ يؤثر فى قدرتى على التدفق ، لأن صورة محمد عبد الله محمد لا تفارقنى .. حاضرة فى ذهنى وصفحة وعيى فى كل عبارة أحاول صياغتها فى مرافعتى !!

أصابنى ما يشبه الصدمة من أسلوب محمد عبدالله محمد ، مع أننى لم أكن يوما من المنتمين لمدرسة البديع ، بل وتأثرت باكراً بكتابات الأستاذ الكبير يحيى حقى وحرصه الواضح على التدقيق فى اختيار ونحت الألفاظ ، وبكتابات الأستاذ الدكتور محمد مندور عن جرس العين البديل عن جرس الأذن الذى أصاب الصياغة العربية ، وعما أسماه بالشعر المهموس الذى تتغلغل معانيه وينساب أثره كأنه الهمس تتلقاه العيون وبلا ضجيج يقرع الآذان .. إلاّ أن محمد عبد الله محمد فَجَّر أمامى عوالم هائلة ، لفتنى فيه علم هائل غزير لا يستعرضه وإنما يتضح فى كل ما يتناوله ، وإلمام هائل باللغة العربية فى القواعد والأصول ، وفى الصرف والنحو ، وفى المفردات والصيغ والتراكيب ، بيد أنه يوارى هذا كله عن قصد لأنه منصرف إلى الغاية وهى التوصيل ، وهو يتحقق بجعل الكلمة والعبارة فى خدمة الفكرة لا العكس .. لفتتنى هذه القدرة الهائلة على تقديم الموضوع على الذات ، وعلى مجافاة " اللستعراض " الذى يستهوى أنصاف المتعلمين بينما صاحب هذا العلم الغزير يشفق عليك من استعراضه ، ويسرب مراده إلى السامعين فى سلاسة وبساطة وتواضع لطيف لا إفتعال فيه .. انشغلت منبهرا بالنموذج العظيم فانحبس لسانى إشفاقاً من الوقوع فى هوى : " الفصاحة " أو " الاستعراض " ، وخوفاً من أن تكون الفكرة قعيدة عن التحليق الواجب الذى رأيت فيه الأستاذ وكأنه طائر بفكره وحجته فوق السحاب !

* * *

متحرجاً متردداً ، قصدته فى مكتبه بعمارة يعقوبيان على غير موعد ، بيد أن حفاوة الأب الأستاذ أزالت للفور حرجى وترددى ، فانسبت أشكو إليه حالى وأننى منذ سمعته شككت فيما لدى وفقدت تدفقى ، وهذا أخطر ما يتعرض له مرتجل الكلمة !!.. يا لعظمة الأستاذ ، بحنان الأب هدأ روعى ، وفرغ نفسه لى ، ولا زلت أذكر عبارته لا أنساها قط وكأنه لا يزال ماثلا أمامى : " لا تخف .. إن معنى توقفك أن شجرتك طيبة وستورق " .. لمح الدهشة صامتة فى عينى ، فتابع يقول إن معظم الناس يخرجون من الدنيا كما دخلوها ، لا يتوقفون فى اندفاعهم المعتاد ، ولا يتأملون ولا يراجعون ، مثل هؤلاء يجافيهم النمو .. لأن النمو هو حصاد التوقف والمراجعة والتأمل .. وأن الوقفة التى أزعجتنى هى هى التى يجب أن تشحذنى ، لأنها دالة على

رغبة صادقة فى مراجعة النفس ، و لاخوف بتاتا من مراجعة النفس ، لأنها تهيئه لمزيد من الفهم والتعمق ، وسبيل إلى النمو والتطور !

منذ ذلك اليوم لم افارق هذا الأب العظيم .. على مدى ربع قرن وحتى وداعه الدنيا سنة 2000 بعد أن جاوز التسعين بعامين ، جاورته ولازمته ، لأتلقى منه نبعاً فياضاً من الأبوة لعلها جاوزت أبوة الدم .. انقطعت عنى أبوة الدم بالرحيل المبكر لأبى رحمه الله وأنا فى الثالثة والعشرين قبل أن تتسع الفرصة للتلقى الفاهم الناضج الواعى وبعيدا عن شواغل رحلة الدراسة أو بمأمن من استهلاكات لعب الصبا وأول الشباب ، كانت أبوة محمد عبد الله أبوة صادقة خالصة ، جاءت فى أوان النضج والعقل والإخصاب ولم ينقطع عطاؤها يوما على مدى ربع قرن ، بل ولا يزال عطاؤها حاضرا فى حياتى بعد رحيله .. أذكر على الدوام أننى " صنعة يدى محمد عبد الله محمد " .. لم يكن الدرس الأول الذى تلقيته منه إلاّ نقطة من محيط زاخر ظللت أغترف منه طوال ربع قرن التصقت بالأب الأستاذ .. لا يشغلنى إلاّ أن أستثيره بفكرة أو بسؤال أو بمعضلة ، إلاّ وأتلقى منه رطبا جنّية لا تفيض بها إلا شجرة طيبة مورقة ، وقلب عامر بالمحبة والإيثار وبأبوة حقيقية تجاوز الأعراق إلى فهم شامل للكون والحياة وإلى إدراك عميق بدور الآدمى فى الحياة .. عطاء محمد عبد الله محمد الزاخر الفياض فرع على عطائه للحياة التى أمضى عمره مخلصا لفهمه العميق أن الحياة ذاتها نعمة ربانية ينبغى للحى العاقل أن يحافظ مخلصا على معناها .

* * *

اخترت الحديث عن الأستاذ الجليل محمد عبدالله محمد ، ليس فقط لكونه صاحب الأفضال التى لا تعد ولا تحصى ، ولكن لأنه المثل الواضح للنقلة الكبيرة التى قطعتها المرافعات والمحاماة بعامة للخروج من الإنحصار اللفظى واللغوى إلى عالم الفكر والتأمل وبراعة الاستدلال والاستنباط من قاعدة معلوماتية ومعرفية واسعة وعميقة .. كان الأستاذ الجليل هو معلم المعلمين فى عمق الاغتراف من زادها الذى وفره لنفسه عراضة وعمقا وكثافة على مدى عمره ، فكان رجل الفقه ، والقانون ، والأدب ، والشعر ، والفن ، والفلك ، وكماً من المعارف فى بحورها العديدة المتنوعة .. كان رحمه الله كالملاح والغواص ، يسبح ويغوص فى هذه العوالم ليستخرج اللؤلؤ والمرجان ، وليعطى المثل الأعلى على جوهر المحاماة كرسالة إقناعية أداتها اللغة نعم ، ولكن مادتها العلم والفكر ، وبوصلتها العقل .. يتجلى ذلك فى مقالاته وغالبية مؤلفاته القانونية : " فى جرائم النشر " و " بسائط علم العقاب " ، مثلما يتجلى فى كتابه الرائع " معالم التقريب بين

المذاهب الإسلامية " ، أو فى ديوانيه " العارف " و " الطريق " اللذين يحتويان دررا من الشعر العمودى فى الفكر والكون والحكمة والحياة !

لم يكن غريبا أن يكون محمد عبد الله محمد قبلة العلماء والكبار ، كان من المترددين عليه طلبا لعلمه وفضله ، الأستاذ الكبير الدكتور على راشد ، والأستاذ الكبير الدكتور عز الدين عبد الله ، والسياسى الكبير فؤاد سراج الدين ، والأستاذ الدكتور حسن الابراشى ، والأستاذ الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ، ولا كان غريبا أن يكون نسيج وحده بين المحامين وأهل الفكر والأدب بعامة ..

كان محمد عبد الله محمد التجسيد الحى للالتفات الواعى لجوهر المحاماة ومعطيات المرافعة وأن المخاطر على اللغة تأتى فى معظم الأحوال من الإلقاء المسموع ، أو ما يسمى بالخطابة ، والمرافعة فرع منه فهى لغة حديث لا لغة كتابة .. ذلك لأن الإلقاء المسموع يغرى بجرس الأذن ، مثلما يغرى بالتنغيم الذى يؤثر فى الوجدان .. بيد أن مشكلة المرافعة أنها ليست خطابة إلى عاديين ، وإنما هى خطاب عقل ـ وينبغى أن تكون ـ إلى عقلاء علماء عارفين .. حسن السبك والصياغة ومعمار العبارة وشحنتها وأثرها مطلوب ، ولكنه فى النهاية يتجه إلى عقول .. هذه المخاطبة للعقول لها قانون خاص ، قاعدته العلم والمعرفة ، وأسلوبه الإستخلاص والإستنباط والإستدلال وتوظيف العلم وفنونه المختلفة ليكون فى خدمة وجلاء وتقوية الحجة وتجليه ودعم البرهان .. وليس معنى هذا أن مشكلة المترافع مع اللغة قد إنتهت ، فهو لا يزال وسيبقى مطالباً بإحسان التعبير ـ وأولى مقوماته فى المرافعة " بساطة " التعبير وبعده عن التقعر والتركيب .. القارئ يستطيع فى تأنية أن يتابع الجمل والعبارات ـ الاعتراضية ، ولكن السامع ليس فى مقدوره ملاحقتها ..

ليس معنى خطاب العقل مجافاة خطاب العاطفة ، فالمرافعة لا غناء لها عنها فى البيان المؤثر المنشود لأسباب الرأفة ، ثم لا غناء لها عنها فى تصوير " الظروف " ـ ومجالها وارد ومطروح ، سواء فى أثر البواعث ، أو فى انطباعات الناس عن الخطر المحدق الذى يبرر ـ أو لا يبرر ـ الدفاع الشرعى .. معطيات المرافعات معطيات متنوعة ، وهى لذلك تستلزم قاعدة حقيقية عريضة تنطلق منها وتبنى عليها ، لذلك لم يكن مصادفة أن تأتى المرافعات تعبيرا عن امتلاء أو خواء صاحبها ، وأن تترجم عن علمه وثقافته ولغته ، وعن عقله وفكره وفهمه وعمقه ونباهته وفطنته وبصيرته وإحساسه .. هذه كلها ملكات وقدرات يتفاوت فيها المحامون كما يتفاوت الناس ، ولكن مشكلة المحامى أو همه الكبير أنه فى تحد دائم وانشغال واجب بتنمية هذه

الملكات والقدرات وإلاّ فقد مشروعية دوره فى المحاماة التى هى فى جوهرها حمل لأمانات الحقوق والمناضلة للدفاع عنها .. هذه المناضلة ليست محض كلمة للتباهى ، وإنما هى معنى عميق له مستلزمات أعمق يجب على المحامى المدرك للمحاماة أن يصرف همه وعمره كله لتحصيلها والاستزادة منها !

كان أمثال محمد عبد الله محمد ، فى المحاماة وغير المحاماة ـ ولذلك حديث آخر ـ بمثابة القاطرة التى نقلت جبلا بأكمله من عصر إلى عصر ، وهم لا يزالون رغم الفراق ـ شعلة الضياء التى تنير الطريق وسط هجير الحياة وعتمة الأيام !

الإقناع : بين المرافعة الشفوية والمكتوبة

تشترك المرافعة الشفوية مع المكتوبة ، فى أنهما تسعيان إلى هدف واحد ، وترميان إلى غاية واحدة ، كما تشتركان فى أن " الإقناع " هو حجتهما ووسيلتهما .. إلاّ أن الأسلوب فيهما قد يفترق وقد يختلف أشد الاختلاف .. سواء فى المادة ، أو فى الصياغة ، أو فى الجرس .. فاحتياج المرافعة الشفوية والمكتوبة إلى خطاب العقل والوجدان ، لا يعنى أن الجريمة هنا كالجريمة هناك ، ولا يعنى أن الأسلوب هنا كالأسلوب هناك .. المرافعة الشفوية أساسها الإلقاء والارتجال ، وهو فن يكمله " الحضور " النابع من مقومات الشخصية ومواهبها وقدراتها ، والمتوقف على امتلاكها ناصية التواصل مع المتلقين ، وفنها فى قياس مقدار المعمار وجرس الأذن الذى يحرك الوجدان موصولا فى ذات الوقت بخطاب وحجة وبرهان العقل .. هذا المزيج يطرح حال الارتجال والإلقاء شكلا من أشكال الأداء المسرحى الجاد ، فيه يقوم المحامى بدور مؤلف النص وبدور المخرج والمؤدى أساسا .. وربما أتاح له هذا الجمع بين الأدوار الثلاثة أن يوفق بينها من واقع ما يستمده من طبيعته وقدراته وما فطر عليه .. قد روينا فيما سلف كيف كان إمام المعتزلة قادرا على أن يتكلم بالساعات متفاديا " الحرف " الذى يظهر لثغته ، وهذه المقدرة المستمدة من علمه الواسع باللغة وحضور بديهته وسرعة خاطره ، والتى بها يصوغ العبارات ـ (كشأن مؤلف النص) ، هى التى كانت تمكنه من أن يحسن " الأداء " بتفادى ما يهزه أو يعكره أو يفسد " الجرس " على آذان المستمعين .. كذلك المحامى ، فلا كمال لأحد ، وكلنا محصلة إيجابياته وسلبياته ، ما يحسنه وما لا يحسنه ، واجتماع " الصياغة " و " الأداء " له ، يمكنه من أن يختار فى المعالجة وفى السبك والصياغة ما يتفق مع قدراته فى الأداء وما يحسنه منه .. يجرى ذلك كله ، ويجب أن يجرى ، من خلال سيناريو يحسن اختيار المقدمة مع براعة الاستهلال ، ويتقن سبل الاستنباط والاستخلاص مع براعة الإستدلال وقوة البيان ومنطق واستقامة البرهان ، ليخلص ذلك كله فى إيقاع محسوب إلى " الخاتمة " التى لها هى الأخرى موازين فى المرافعة الشفوية التى تشكل قوام الدفاع فى القضايا الجنائية بخاصة .

والمرافعة المكتوبة ، أو ما اصطلح على تسميته بالمذكرات ، تتفق مع الشفوية فيما أسلفناه ، ولكنها تختلف فى غير ذلك ، فتستخدم ما قد يعز استخدامه فى الإرتجال ، وتسقط أيضا مالا لزوم لاستعماله فيما تقرأه وتتابعه العيون ، فجرعة العاطفة أقل بالضرورة والطبيعة فى المذكرات عنها فى

المرافعات ، ومعمار وجرس الصياغة يختلف فيها وهى تخاطب جرس العين عن المرافعات التى هى كلام منطوق لا غناء فيه عن جرس الأذن .. على أن المذكرات تتميز بأنها تأمن مخاطر ومنزلقات الارتجال ، وتفسح الفرصة للكاتب بأكثر مما يتاح للمرتجل ، فهو إلى نفسه ومراجعه وأوراقه جالس ، ثم هو يختار للكتابة أنسب الأوقات لصفاء ذهنه وخلو باله وامتلاك قدرته على إحسان التفكير وصياغة مايريد فى مهل وأناة ، وفى تمعن وتدبر وتأمل .. فى متناوله الوقت ، وفى متناوله مع الوقت أن يعود إلى ما يشاء من الكتب والمراجع والمؤلفات مهما تعددت ، وفى أن يعمل فيها النظر والترجيح والانتقاء ، وأن يأخذ عنها ومنها ـ فى أمان ـ ما يريد أن يحتج أو يقوى حجته به .. لا ينشغل وهو يسبك عبارته بما يطبق من ظروف على المرتجل ، فيعمل الاختيار والتبديل والتوفيق بين الألفاظ والعبارات ، ولا يضيره أن يلجأ إلى الجمل الاعتراضية ، فلا بأس عليها فيما تطالعه العيون المتاح لها أن تعاود قراءة ما فاتها تحصيله من العبارة ، لذلك كله كانت المذكرات مجالاً لابداع من نوع آخر ، تحتل المقدمة فى القضايا المدنية والتجارية والمالية والإدارية والدستورية والشرعية ، ويتاح لها فى الاحتجاج والتأثير الممتد ما لا يتاح للمرافعات الشفوية .. المرافعات الشفوية معرضة للبخر ، بل هو يرد عليها بالحتم والضرورة ، سواء فيما يتبخر أثناء التدوين الذى لا يمكن أن يلاحق سرعة الكلام والإلقاء ، أم فيما يصيبها من انطمار فى صفحة وجدان المتلقى الذى هو فى النهاية بشر مشدود بشواغله العامة والشخصية ، وبتلاحقات القضايا والأعمال ، وبتزاحم الصور التى يستقبلها كل يوم بل كل ساعة ولحظة ، دون أن تتاح له فرصة " استرجاع " ما استمع إليه بأمس أو من زمن مَرّ طال أم قصر وزحفت عليه المستجدات وتبخر ما قيل بدداً لا سبيل إلى استعادته أو استعادة الاستماع إليه ، بينما " المذكرة " كالكتاب .. محفوظة يستطيع طالبها أن يعود إليها فى أى وقت يشاء ، فتذكره بما تعرض للنسيان أو البخر أو الانطمار ، ومن أجل ذلك كان اسمها الإصطلاحى المشتق من " الذاكرة " و " التذكر " و " التذكار " !

فالمذكرات كما تمثل بحبوحة وسعة للكاتب ، تمثل " تذكيرا " متاحا على الدوام للمخاطب .. ثم هى فرصة أوسع بغير مراء ـ من فرصة المرافعة ـ فى الإجادة والإتقان وغلبة الفكر والتأمل والتدبر ودقة المعالجة وكمال البيان !

قد يندر بين المحامين من يتقن المرافعة والكتابة معاً ، فلكل منهما عناصر ومكنات يختلف امتلاكها من شخص إلى آخر .. على أن هذه القدرة لم تحل دون أن تشهد محاريب القضاء والمحاماة ، محامين برعوا فى

المرافعة وبرعوا فى الكتابة ، وبلغوا القمة فى هذه وتلك .. قد ترجح البراعة هنا على البراعة هناك ، فيكون الرجحان فى المرافعة الشفوية أكثر من المذكرات المكتوبة رغم البراعة فيها أيضا والإقتدار ، والعكس ، على أنى لست أنسى براعة الأستاذ الجليل محمد عبد الله محمد فى المرافعة وفى الكتابة على السواء ، ولست أنسى أن امتلاكه الفكر والتعمق قد مزج مرافعاته الشفوية بما يعز على غيره .. ولست أنسى الأستاذ الجليل مصطفى مرعى الذى ترافع فأبدع ، وكتب فأجاد وأتقن ، ولست أنسى مرافعات الأستاذ المبدع مكرم عبيد الذى تقرأ مرافعاته الشفوية فتحس بنبضها منطوقة كأنك استمعت إليها من لسانه ، وتجترها كأنك مع " سبك " صيغ بمهل واتقان فبلغ الغاية وقمة المراد !

هؤلاء وأترابهم ـ كانوا قاطرة المحاماة ، وسدنة العدالة والفكر والقانون ، الاقتداء بهم وبعلمهم ومثلهم واجب ليتقدم الحاضر إلى الماضى الذى كان !

رسالة المحاماة : أمانة وحرية الكلمة !

كمال النضج أن يتسع أفق الآدمى ليرى كل موضوع من شتى نواحيه .. أن لا ينغلق على نظر فيسقط أو يتجاهل أو يشيح عن آخر أو لا يراه !!.. وظنى أن أمانة الكلمة والحرية الواجبة لها والحق من ثم فى إبدائها ، من القضايا التى تتماس مع حقوق أخرى أو آخرين جديرة هى الأخرى بالنظر والرعاية .. فحق القول وحريته قد يصطدم بشرف وعرض واعتبار آخرين ، وحق االقائل فى ابداء ما يريد قد يدمر آخرين ، وربما يجمح القول فيجافى الحق والصواب فيأتى التدمير إجحافا بحقوق أخرى يضطرب أمر المجتمع إذا عجز عن صيانتها بإيجاد توازن فاهم واع ومتفطن إلى أن كل حق قد تقابله حقوق أخرى ، وأن كل حرية قد تمس حريات آخرين ، فحق الاستماع إلى ما يشاء المرء ، يصطدم بحق الجار فى ألا يقطع عليه جموح الصوت سكينته أو يشوش على هدوئه أو على ما عساه يختاره للإستماع إليه فى حدود " مقره " ، وحق صاحب البناء فى تعلية حدوده أو تجنيحها إلى آخر المدى الذى يتيح له ما يريد من التوسعة على نفسه ، يصطدم بحق جاره الموازى لهذا الحق ، فالحدود المشتركة المتماسة حدود للطرفين ، وحق كل طرف على الآخر ألاّ يسرف أو يتعسف فى استعمال حقه فيجور على حق جاره !.. وحق النظر والمشاهدة والاستمتاع بالتوسع أو الاختراق بهما ، يقابله حق الآخر فى أن تصان له خصوصيته من الفضول وحب الاستطلاع أو التلصص أو الاستراق أو التنصت أو التجسس !! .. وحق الفرد فى اعتناق العقيدة التى يؤمن بها ، يقابله حق مواز لكل آخر فى أن يعتنق العقيدة التى أنس إليها واعتقد أنها الصواب ! .. وحق ممارس الألعاب الرياضية فى إباحة ما تقتضيه الممارسة يقابله حق اللاعب الآخر فى وجوب الالتزام بحدودها وإلاّ غادرت الإباحة إلى التأثيم !.. وقوامة رب الأسرة على أسرته ، يقابلها حق أفرادها فى حدودٍ لممارسة هذه القوامة حتى لا تشتط فتؤذى وتضر ! .. وحق المحامى والخصم بعامة فى أن يدلى من الحجج فى ساحة الخصومة القضائية بما يكفل إظهار حقه يقابله وجوب إلتزام مستلزمات ومقتضيات الدفاع ! .. وحق الطبيب والجراح فى الإباحة الطبية ، يقابله حق المريض فى إلتزام الطبيب بالأمانة وبالأصول والقواعد الطبية !

الحق المطلق لا وجود له ، والحرية المطلقة قد تعدم حقوق وحريات الآخرين !.. إلى ذلك التفتت كل دساتير العالم المتحضر !.. فتبنت منظومة متكاملة للحقوق تراعى إقرارها وحمايتها من ناحية ، وتراعى محاذير التصادم أو التعارض أو التزاحم أو التبارى أو التقابل وتمايز وإختلاف

اعتبارات ومبررات وتوجهات كل حق بحيث لا يجور على الحقوق الأخرى التى رآها الدستور ، ورآها المجتمع قبل الدستور ، جديرة بالحماية الدستورية ، مما ألزم ويلزم بالالتفات إلى أن كل حق يقابله واجب الالتزام باحترام حقوق الآخرين !

الدستور المصرى يحمى العديد من الحقوق المتقابلة .. يحمى حق الدفاع بالأصالة وبالوكالة ، ويحمى حق اللجوء إلى القضاء ، ويحمى حرية الرأى والتعبير ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر والإعلام ، ويحمى حرية البحث العلمى والإبداع الفنى والأدبى والثقافى ، ويحمى استقلال ودور السلطة القضائية ويحصن أعضاءها من العزل .. إلخ ، بيد أن الدستور فى المقابل قرر وشمل بالحماية الحريات التى يمكن أن تمسها ممارسة هذه الحقوق .. حَمَى المقبوض عليه ووضع ضوابط معاملته فى المادة 42 ، وقرر بالمادة 43 عدم جواز اجراء تجربة طبية أو علمية على انسان بغير رضائه الحر ، وحمى فى المادة 45 الحياة الخاصة للمواطنين ومراسلاتهم ومحادثاتهم .. الخ ، وحمى فى المادة 44 حرمة المساكن ، وكفل فى المادة 46 حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، ووصل فى المادة 57 إلى حدم تقريرعدم تقادم كل اعتداء يقع على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة التى يكفلها الدستور والقانون بل وجعل الدولة كافلة التعويض العادل لمن وقع عليه الاعتداء !

التفات الفرد ، والتفات المجتمع ، إلى هذا التقابل بين الحقوق والحريات ، هو علامة نضج وفهم ، والإشاحة أو الاعراض عنه أو عدم النظر إليه أو العجز عن رؤيته ـ آية مراهقة وضيق نظر وانكفاء وسطحية قد تصل إلى العمى الضرير !

من العوامل التى تعين المحامى ـ إذا أراد ـ على الرؤية الشاملة ، أن مواقفه فى القضايا والخصومات بعامة ، مواقف متعددة متغيرة متنوعة .. يقف اليوم إلى جوار صاحب رأى أو نقد أو طعن أبداه وله فيه حجة قوية أو متوسطة أو ضعيفة ، أو إلى جوار متهم بسب أو قذف أو إساءة وخدش للإعتبارللمتهم به ذريعة من إباحة أو حسن نية أو دفاع إزاء اعتداء عليه لا يقره القانون ، بيد أن المحامى قد يقف غدا إلى جانب مجنى عليه فى طعن أو قذف أو سب أو خدش للشرف أو العرض أو الاعتبار .. هذه المواقف المتباينة التى تسلس إليها الحياة تستدعى ـ ويجب أن تستدعى ـ كل معارف وعلم وملكات المحامى لتشكل رؤيته ولتبدو حجته هنا وهناك ـ مقنعة محققة لمرادها ، وهى لن تكون مقنعة إلا إذا صدرت عن رؤية متكاملة ترى الأمور بإتساعها وبجوانبها المتقابلة .. فليس يجدى فى الاحتجاج ، ناهيك بالاقناع ،

أن ترصف العبارات انتصاراً ضريراً لحق القول والقائل ـ إذا كان واضحاً من الظروف أن القائل قد أسرف واشتط ناهيك بأن يكون قد حرف أو كذب أو تجنى ، وليس يجدى المجنى عليه التذرع بخصوصية وحرمة حياته إذا كان الطعن أو القذف قد انصرف إلى " أعمال " موظف أو مستخدم عام أو مكلف بخدمة عامة باشرها المقذوف من واقع نهوضه أو تكليفه بأعباء هذه الوظيفة أو الخدمة العامة .. قد يجدى دفاعه إثبات عدم ملاءمة العبارات أو تركها الأعمال إلى الطعن الشخصى أو الإيذاء الشخصى دون الغاية العامة ، ولكن لن يجديه أن يتجاهل حق نقد الأعمال العامة أو أن يشيح عن الحقوق المتقابلة وما تفرضه من قواعد وضوابط يجب على اللبيب أن يلتفت وأن يتفطن إليها !

أمانة وحرية الكلمة ، قضية بالغة الخطر بالغة الأهمية ، يقابلها ويجب أن يقابلها حق الآخر فى أن تصان له كرامته وأن يصان عرضه وأن يحمى من الكذب أو الافتراء أو الجموح أو الإساءة المقصودة !

رسالة المحاماة تقتضى من المحامى أن يرى ذلك كله بعين النضج والفهم والوعى والعقل والإنصاف .. ذلك ما تركه لنا المحامى الفذ والعلامة الجليل محمد عبد الله محمد فى درته الخالدة " فى جرائم النشر : حرية الفكر والأصول العامة " .

رسالة المحاماة : حرية الفكر والتعبير

لا معنى لحرية الفكر بغير رأى يملكه المفكر لايُصادر ولا يُحجر عليه فيه ، ولا معنى لحرية الفكر والرأى بغير الحق والحرية فى التعبير عمّا اهتدى إليه العقل واستقر عليه الفكر والرأى .. هذا التعبير متعدد الصور والأشكال والوسائل .. يباشره الآدمى فى كلامه وفى حديثه .. فى مشافهته وفى مكاتباته .. قد يسر به إلى صديق أو جليس أو رفيق ، وقد يبثه فى اجتماع أو محفل ، وقد يضمنه رسالة خاصة إلى واحد أو أكثر من أصدقائه أو معارفه أو من يعنى بالتواصل معهم .. وقد يختار بثه وتعميمه ويتخذ من النشر فى مطبوعة أو أخرى وسيلة لهذا البث والنشر والتعميم .. هذه الممارسات المتنوعة ، يحفل بها الآدمى العادى فى خاصة وعامة شئونه ، ولكنه مهنة الكاتب والمؤلف والصحفى بعامة ، لأن " التعبير " هو همّه وشجنه وغاية عمله ورسالته .. المحامى يشارك هؤلاء فى كل هذه الهموم والشجون ، ولكن حمله أثقل !

حرية الفكر والرأى والتعبير، يحتاجها المحامى كما يحتاجها المبدع والمؤلف والكاتب والصحفى ، ولكن مشكلة ممارسة هذه الحرية لدى المحامى أعوص وأعضل .. المبدع والمؤلف والكاتب والصحفى ، يستطيع فى سهولة ويسر ، أن يكون وراء ما يعتقده أو حتى يظنه ويتبناه .. لا تذهب نفسه أشتاتا بين اليمين واليسار ، أو بين الشمال والجنوب .. هو قد أعمل فكره وحصل منه ما يرى أو يعتقد أو يظن أويتبنى أنه الصواب ، وليس مطالباً بفصام يدع فيها ما اعتقده إلى ما لا يعتقده .. بيد أن المحامى يوظف ملكاته لآخرين ، فهو ليس الأصيل وإنما هو نائب أو وكيل فى قضاياه ، وهذه النيابة أو الوكالة تضعه على امتداد الحياة فى مواقف قد تكون متباينة .. لست أقصد التقابل بين العدل والظلم أو بين الحق والباطل ، فالوقوف إلى جوار الحق والعدل واجب ، والإبتعاد عن مناصرة الباطل والظلم أوجب .. ما أقصده هو اختلاف زوايا الرؤية تبعا لتقابل المواقف أو اختلافها .. تتقابل المواقف ـ بغض النظر عمن هو صاحب الحق ـ بين الإدعاء والإتهام ، أو بين المتهم والمجنى عليه ، وتتقابل ـ وتختلف تبعاً لذلك زوايا الرؤية ـ بين البائع والمشترى ، والمؤجر والمستأجر ، والراهن والمرتهن ، والمودع والأمين ، والمقرض والمقترض ، ورب العمل والعامل ، والمخدوم والمستخدم ، وقد تختلف فى المسئولية الطبية بين الطبيب والمريض ، وتختلف وتتباين بالقطع بين المزور والمزور عليه ، وبين المدعى والمدعى عليه ، وبين الكفيل والمكفول ، وبين الطاعن بعامة والمطعون فيه أو عليه ..

صور التقابل والتباين لا تنتهى ، ولكل موقف من هذه المواقف رؤية .. تغدو مهمة المحامى بشأنها أيسر فيما يتعلق بجانب الواقع أو الوقائع .. فالمجادلة فى الواقعة مردها إلى الدليل وقوته من ضعفه ، واستقامته من اهتزازه ، وصحته من بطلانه .. وميدان الحركة والاستنباط والاستدلال والتخريج والإقناع فى ذلك كله واسع ، لا يصطدم فيه المحامى بفكره ومعتقده مادام قد اختار الجانب الذى يعتقد بصدق أنه الحق والصواب .. بيد أن الدفاع بعامة لايجرى بمعزل عن " التكييف " وهذا التكييف ثمرة علم وفكر ورؤية ونظر .. وهذا هو الجانب المعضل فى المسألة ، هى لا تثار بقوة فى القضايا التى بطبيعتها تتسع المعالجة فيها لجانب الواقع أو الوقائع وتضيق أو تقل مساحة الفكر .. بيد أن هناك من القضايا ما تضيق فيه مساحة المجادلة فى الوقائع ، لأنها ثابتة ثبوتا لاجدوى من المنازعة فيه ، كالدليل المستمد من صحيفة دعوى إساءة حق التقاضى ، أو صحيفة الدعوى أو المذكرة التى تضمنت سباً وقذفاً أو بلاغاً كاذبا ، أو الدليل المستمد من " المطبوعة " فى جرائم النشر ، مثل هذه القضايا التى تستمد الوقائع فيها برهانها فى الإسناد من دليل كتابى يتمثل فى صحيفة دعوى أو مذكرة أو مطبوعة ، تضيق فيها مساحة تناول الواقع لتتسع وربما بلا حدود مساحة الرأى والتكييف والفكر .. وهذا هو الإمتحان الصعب للمحامى ، لأن ما سوف يقوله اليوم فى إطار الرأى والفكر والتكييف ، قد يصطدم به غداً إن لم يكن قد إلتزم الموضوعية والرؤية الشاملة المتأملة المتمعنة المنصفة .. يفقد المحامى وقاره ومكانته واحترامه الواجب إذا تحول إلى محض " مأجور " يعطى عقله وفكره لكل موقف !! .. لا يستطيع المحامى حامل رسالة المحاماة أن يقسم الفكر إلى " جزر " شتى متفرقة يختار منها كل يوم مايريد حسب الطلب !! .. يبتعد الممارس عن رسالة وجوهر المحاماة إذا وظف ملكاته وقدراته وفكره للتخديم الملوى على موقف موكل ابتعد بفعله عن الحق والعدل والإنصاف !!

فى قضايا الفكر والرأى ، سواء كانت قضايا نشر ، أو إساءة حق التقاضى الذى اقتحمته قضايا التكفير وطلب التفريق وإشفاء الغليل بالطعن والرجم والإساءة !! .. لا مناص للمحامى عن معتقد فكرى ينطلق منه للدفاع ، وعن رؤية يجب أن تكون شاملة حتى لا تختلط الأمور والأفكار فى صفحة وجدانه ، وحتى يحافظ على احترامه لنفسه ، وهو أولى وأجدر بالرعاية من احترام المخدوعين المعجبين .. فى أثيرته كان عباس العقاد يقول : " إننى أحرص على احترامى لنفسى قبل أن أحرص على احترام الناس لى .. إذا أحبك الناس مخدوعين فلا تفرح ، وإذا كرهك الناس مخدوعين فلا تحزن ، بعض الكراهات خير لك من بعض المحبات " !!

كثيرون هم الذين أكلوا على مائدة رائعة محمد عبد الله محمد : " فى جرائم النشر : حرية الفكر والأصول العامة " ، ولكن قليلون من أشاروا فى حواشى مؤلفاتهم إلى مرجعه الذى أخذو منه أو نقلوا عنه ، وقليلون جدا ـ وللأسف ـ من تأملوا بروية وانتفعوا انتفاعاً شاملاً بما ورد فيه .. من عاداتنا السيئة ، أننا نلجأ إلى المراجع فى عجلة نتغيا البحث فيها عما نستشهد به فى قضية ، بيد أن هذه " النتف " المقتطعة تحت ضغط الظروف والقضايا لا تكوّن القاعدة المعرفية والنظر الشامل الواجب لحرية الفكر .. فى بداية رائعة محمد عبد الله محمد مائة وأربعون صفحة فى حرية الفكر : مضمونها ونشأتها وتطورها وصراعاتها ووسائل الإعراب عنها وما واجهته وتواجهه .. هذه الصفحات قد تبدو غير مسعفة للمتعجل الباحث عن " عبارة " تفيده أو " حكم " يسنده ، ولكنها تكون قاعدة الكتاب وأساس الفهم الشامل والرؤية المتكاملة والتى لاغناء للمحامى وللقاضى عنها .. لايمكن لراغب الفهم أن يعى الجزئيات والفروع إذا لم يدرك مضمون الأصول والقواعد العامة .. لا يستطيع طالب الحقيقة أن يرى حقائق الأشياء إلاّ إذا نظر إليها من بعيد .. لا يتعاطى الحكمة إلاّ ذلك الذى أعطى العين التى ترى الأشياء فى جملتها لا من جزء منها !! .

* * *

حرية الفكر والرأى والتعبير ، هى روح المحاماة ، مثلما هى روح الإبداع والتأليف والكتابة والصحافة .. بغير هذه الحرية ينطفئ هذا كله ويصيبه الفقر والإجداب ثم الموت ! .. وعلى قدر أهمية هذه الحرية ولزومها لزوم الحياة نفسها ، على قدر ما يتعين الإلمام بمعناها .. كثيرون هم من يتحدثون عن حرية الرأى ، ولكن قليلون هم من وقفوا ليتأملوا ما معنى كلمة " الرأى " ، ولو تأملوا لعرفوا أن هذه الكلمة تحمل على أوسع معانيها ، ولعرفوا أنها تشمل ما يعلمه الفرد ويعتقد صحته أو جديته مما يهم المصلحة العامة ، وأن هذا يبين ويجلى ويوضح أنه ليس مجرد متنفس لبث الأحقاد والضغائن والمآرب ، لأنه لا يكون رأيا مالم يكن صاحبه معتقدا " صحته " أو " جديته " .. بغير هذا الاعتقاد بالصحة والجدية فى أمر يهم المصلحة العامة لا يكون هناك رأى وإنما الميل أو الهوى أو الغرض الذى لايدخل فى دائرة الرأى !! وكثيرون هم من يتشدقون بحرية الفكر والرأى ، دون أن يعرفوا أو يدركوا أن حرية الفكر " عقيدة أخلاقية " لأنها تقوم على حسن نيه العقل الذى ينشد الحقيقة ويستهدف الخير ويرفض الكذب ويعاف الوضيع من الأخلاق ، وأنه بدون حسن النية والإخلاص ، لا توجد حرية الفكر التى ناضلت الإنسانية من أجلها ، بل يوجد الغرض أو الهوى الذى تستعبده الشهوة

أو المصلحة ينطلق مدفوعاً بهما لا ينشر إلاّ الشر والفساد والإيذاء أينما إتجه ! .. حرية الفكر ليست حرية الكذب والغش ، ويكون الشخص كاذبا حين يتعمد تغيير الحقيقة أو ذكر ما يخالفها أو يغايرها ويتعمد إخفاء حقيقة موقفه ورأيه فيما يقوله لغرض سئ ، ويكون الغرض سيئاً حين يستهدف المرء هدفاً قريبا أو بعيداً تمقته الجماعة وتزدريه .. فالكذب بهذا المعنى ولهذا الغرض لايدخل البتة فى إطار حسن النية أو حرية الفكر التى ترفض مثل هذا وتأباه !! .. وكثيرون هم من يتحدثون عن قضايا أو جرائم النشر ، وقليلون هم من توقفوا ليفهموا ماهى جرائم النشر ، بل ويسميها بعضهم : " جرائم الرأى " ، مع أنه لا يوجد ما يسمى " جرائم الرأى " .. فالرأى لا إثم فيه ولا جرم عليه ، ولا يؤثمه القانون أيا ما كانت المبالغة أو الشدة فيه ، طالما استقامت له مقدماته من اعتقاد مبديه بصدقه أو بجديته وابتعاده عن وهدة الأغراض والمآرب التى تتحرك لإشفاء الغليل بالإيذاء المقصود لذاته على غير اعتقاد بصدق أو جدية ! .. جرائم النشر ليست جرائم رأى ، وإنما هى مسمى للقذف أو السب أو العيب أو الإهانة أو طعن الأعراض الذى وقع بسوء نية بطريق النشر فى مطبوعة سواء وقع من صحفى أو غير صحفى .. وهذه الخاصية قد أثارت ولا تزال تثير رؤى متقابلة ، مردها كفالة الحرية الواجب تهيئتها للصحافة لتباشر رسالتها الحقيقية الصحيحة من ناحية ، والوقاية الواجبة أيضا للناس من أثر استخدام المطبعة بعامة فى زيادة نطاق تأثيرها ومضاعفة خطرها وصعوبة استدراك أضرارها إذا خرجت المطبوعة عن حدود الرأى والنقد ـ وهو مباح ـ إلى السب والقذف والإهانة والعيب والطعن فى الأعراض .. فدائرة تأثير المطبعة تمتد إلى ملايين بدل الآحاد ، وتمتد عبر الزمان ما بقيت المطبوعة فى متناول الناس ، وقد يمتد هذا لآماد وآماد يطالعها فيها من فاته مطالعتها من عام أو مائة أو ألف عام ، وهذا يجعل انتشار السب والقذف والطعن والعيب والإهانة فى دائرة بالغة الاتساع بغير حد !! .. وهذا سلطان هائل للمطبعة ، يضاعف من أثره الخطير أنه لايمكن قمعه مسبقا مهما اشتط وتجنّى ، إذ لا سبيل لمعرفة الجرم ـ إن كان ـ إلاّ بعد وقوع النشر بالفعل واتصال مضمونه بالجمهور حاملاً أثره الضار أو المؤذى أو الناسف أو المدمر لمن وقعت عليه الجريمة .. لذلك كانت جرائم النشر أشد من جرائم السب والقذف التى تقع فى دائرة محدودة بغير طريق النشر ، الأمر الذى حدا بالمشرع الإيطالى ـ مثلاً ـ إلى تشديد العقاب عليها فى المادة 595 من قانون العقوبات الإيطالى .. هذا العقاب ليس عقابا على رأى أو فكر أو نقد ، وإنما على السب والقذف بسوء نية بطريق النشر ! .. تجريم السب والقذف الواقع بطريق النشر ليس ترصدا للصحافة أو

للصحفى ، فالمحامى يعاقب ـ وقد يحبس ـ إذا تجاوز الإباحة المقررة فى المادة 309 عقوبات إذا صدر عنه سب وقذف ليس من مستلزمات الدفاع ، والطبيب قد يعاقب ويحبس رغم سمو رسالة الطب ونبل غرض الطبيب ـ إذا ما وقع منه خطأ مهنى جسيم مس مريضه فى حياته أو فى سلامة بدنه ، والمهندس قد يعاقب ويحبس رغم أن صناعته وهدفه العمار ـ إذا ما تسبب البناء الذى أخطأ فى إقامته فى المساس بالأرواح أو الممتلكات ! .. لم يستثن المشرع أحدا من هؤلاء المهنيين من قواعد المسئولية لأنه لو فعل لخرج عن مبدأ المساواة وهو مبدأ دستورى يفارق التشريع إذا خرج عن هذه الدستورية الواجبة له إذا خالفه أو خرج عن مقتضياته .. العقاب عن جريمة النشر ليس مصادرة على حرية القول أو حرية الصحافة أو الكتابة أو التأليف أو التعبير .. قد يميل الرأى أو ينحاز أو يعنف ويشتط بل وقد يخطئ دون أن يكون ذلك سببا لتجريم أو عقاب .. فحق النقد فرع هام جدا على حرية الفكر نابع من نظرية استعمال الحق التى تعطى الصحافة والصحفى مشروعية الوجود والأداء والحماية .. هذه المشروعية معطاه لنقد " الأعمال " و " الأفعال " و " التصرفات " و " السلوكيات " و " السياسات " وليست للشتم والإهانة والطعن الشخصى فى الأعراض .. ولا تضييق فى ذلك على صاحب الرأى أو النقد ، فيبقى النقد مباحا حتى ولو كان خاطئا أو اشتد أو حصل بعنف وحدّة أو قست عبارته .. الإلمام بهذا ـ وغيره كثير ، يشكل البناء الفكرى الذى وإن استغنى عنه صاحب الغرض أو الهوى ، فإنه لا غناء عنه للمبدع والمؤلف والصحفى والكاتب ، ولا غناء عنه بداهة للقاضى وللمحامى .. الخطر الذى يحيق بممارس الكلمة إذا أخطأ أو قعد عن تحصيل هذه المعانى والقواعد والأصول ، مقصور على " الواقعة " التى شرد فيها ، بيد أن الخطر الذى يحيق بالمحامى إذا أخطأ أو قعد عن تحصيل ذلك أو الالتزام به إن كان قد حصله وترخص فى إتباعه ، يعرضه لفصام داخلى موجع ، ويصوره أمام الجمهور فى صورة لا تليق به ولا بالمحاماة .. وقد يدفعه ـ مريداً أو غير مريد ـ إلى الاشتراك أو الإسهام فى مواكب الصخب والضجيج المغلوط الذى يحول المجنى عليهم إلى جناة ، ويحول الجناة إلى شهداء محاطين بالطبل والزمر تحت شعارات تستخدم فى غير موضعها وعلى خلاف معناها ومقصودها !! .. فى هذا الخلط والتخليط تتماحى الخطوط بين حرية الفكر والرأى والتعبير ، وبين أمانة الكلمة والصدق الواجب فيها ، وتنسحب الشرعية أمام الصخب ، ولا يعود أمام المظاليم إلاّ أخذ حقوقهم بأيديهم ، وتبتعد المحاماة عن الرسالة السامية التى بقيت حاملة لشعلتها منذ كانت !

رسالة المحاماة : التقاليد والآداب

من المعروف للمحامى ولغير المحامى ، أن محراب القضاء ، فى مصر وفى العالم أجمع ـ محوط بتقاليد تكاد لاتترك شيئا إلاّ شملته .. فى بعض دول العالم يرتدى القضاه ، فضلا عن " الروب " أو الوشاح ، " باروكة " على الرأس ، وكان " الطربوش " ـ فى زمن مضى ـ قسيما مشتركا كغطاء للرأس يرتديه القضاه والمحامون وأعوان القضاء .. الوشاح برسمه جزءاً لا يتجزأ من هيئة القاضى حين يجلس مجلس القضاء فى مصر ، و " الروب " لازمة حث عليها ذات قانون المحاماة توجب على المحامى ألاّ يقف فى ساحة القضاء إلاّ مرتديا روب المحاماة .. تبدأ الجلسات بالنداء المألوف من " الحاجب " : محكمة ، فيقف الجميع بمن فيهم أعضاء النيابة إن كانوا قد سبقوا إلى الساحة كما يجرى فى محكمة النقض .. لا يجلسون إلاّ إذا جلست هيئة المحكمة ، احتراماً وتوقيرا لجلال القضاء كجزء لا يتجزأ من هيبة العدالة .. مجلس القضاء ، وهيبة العدالة ، ركن أساسى من وظيفة العدل ، جذور ذلك فى العالم الإسلامى قديمة .. كان رسول القرآن عليه السلام يقول : " إذا جلس أحدكم لقضاء فلا يجلس أحد الخصمين مجلساً لا يجلسه صاحبه ، وليراع الله فى مجلسه وفى لحظة وفى إشارته . " .. هذه الرعاية توجب فيما توجب هذه الهيبة التى تعارفت عليها النظم القضائية واتخذت من " الشكل " و " المظهر " و " الرداء " سبيلا لإشعار الناس بأن حضورهم بمجالس القضاء يختلف عن اختلاطهم بالناس .. فالقاضى رسول عدالة ، ينال بعدله ـ إذا أراد ـ منازل الأبرار والصديقين والشهداء .. هو فى محراب العدالة يسأل الخصوم ، ويستجوب المتهمين ، ويناقش الشهود ، وكذلك يفعل المحامون الذين أناطت بهم القوانين دوراً بالغ الأهمية فى الخصومة القضائية .. مهابة المحامى جزء لا يتجزأ من مساحة عطائه وتأثيره ، وفرع على الإحترام الواجب له فى محراب العدالة .. يخطئ من يظنون أن " رداء " المحاماة عبء يجوز أو يحق للمحامى أن يتخلص أو يتخفف منه ، فهو عند العارفين إعلان واجب عن المحامى والمحاماة ، وتصنيف للمحامى فى مكانه ومكانته اللائقة فى ساحة العدالة ، وحماية له ألاّ يتجاوز معه أو عليه أحد بذريعة أنه لايعرف أنه محام !

مظهر المحامى ـ لباساً ورداءً وسلوكاً ، مدخل لازم لاحترامه وانتظامه فى تقاليد المحاماة ، وهو مدخل تتلوه مداخل ودروب يترجم بها المحامى عن معنى وروح ورسالة المحاماة .. التقاليد "الموضوعية " فرع جوهرى فى المحاماة على " أمانة " الكلمة ومعنى الرسالة ذاته فى المحاماة .. لم نكن

نرى أحداً يخرج فى الزمن الجميل عن قيم وتقاليد وأدب ووقار ونبل المحاماة . من أسف أنه قد زحفت على المجتمع آفات بالغة الخطر .. كانت الكلمات النابية تحذف ويطمس عليها من الحوار فى المسرحيات المذاعة ، فصارت شاشات التليفزيون مرتعا الآن لتبادل أقذع الشتائم والبذاءات على مرأى ومسمع المشاهدين فى البيوت !! ، وبتنا نرى من يصطنعون الدعاوى اصطناعا للكيد والإعنات وإشفاء الغليل ، وبتنا نرى طلاب السمعة والشهرة ومن لايحسنون شيئا فى الدين ، وقد لايحسنون قراءة القرآن أو يعرفون علامات الوقف والابتداء فيه ، ينضمون إلى المحبطين من عدم الالتفات إليهم فى رفع دعاوى التكفير والتفريق ، وللطعن الطائش فى الكبار ! .. متابعة وموالاة هؤلاء ـ ناهيك بالتخديم عليهم ـ تتردى فى " عبثية " وفى " تهريج " لايليق بالمحامى ولا يمت بصلة لرسالة المحاماة ! .. كثرت دعاوى عزل أو بطلان قرارات اختيار أو تعيين الوزراء وغير الوزراء ، ولم يجد أحد الأشاوس من محاربى طواحين الهواء ـ لم يجد بأسا ولا غضاضة ولا إهتز له جفن وهو يرفع دعوى ـ ورفع الدعاوى يسير ! ـ ببطلان تعيين الإمام الأكبر شيخا للأزهر الشريف ..! ـ واستهوى البعض رفع أمثال هذه الدعاوى المصطنعة محققة الخسران ـ بغير حجة ظاهرة أو خفية ، اللهم إلاّ الجرى اللاهث وراء الشهرة ، وهى مطلب خادع كالسراب !

الشهرة ليست ولا ينبغى أن تكون غاية فى ذاتها ، فبين المشاهير نقائض يدعو بعضها إلى الإعجاب ، ويجلب بعضها الشفقة والامتعاض .. بين المشاهير العالم الجليل ، والجاهل المغرق فى الجهالة !! . فى المشاهير نجوم لامعة فى الفكر والفن والأدب والعلم والمحاماة والصحافة، وفيهم مشاهير بالصعلكة والتفاهة والجنوح والبذاءة والبلطجة والإنحراف والإجرام !! .. لا يشتهر آدمى بغير صفة تلاحقه وتلازم شهرته ، إما إيجابية وإما سلبية .. ومن الغرور الساذج ، والحماقة الجهولة أن يسعد المرء بشهرة تلازمها صفات التفاهة أو الجهالة أو الحماقة أو البذاءة أو السفاهة او الجنوح أو التهور أو الرعونة أو البلطجة .. هذه شهرة على صاحبها كالوباء ، لأنها تحط من قدره فى نظر الناس وفى نظر نفسه لو أفاق ! .. لا يجزئ هذا الشهير ولا ينفعه ولا يغنيه صوره أو أخباره فى الصحف ، فهى مجلبة لتندر الناس عليه وسخريتهم منه وانتقاداتهم اللاذعة له فى مجالسهم التى ربما تواروا بها إتقاءً واحتياطاً من ملاحقات الشتائم والبذاءات ! . أخطر من تفشى هذا بين جمهور الناس ، أن يتسلل إلى أرباب الكلمة .. قد تعلمنا من أسلافنا العظام ، ومما جادت به تجارب الحياة ، أن من يملك العلم والأدب والحجة والبيان ، لا يحتاج إلى السباب والشتائم والبذاءات .. التقدم إلى رسالة

المحاماة ، أو إلى بلاط صاحبة الجلالة ـ قافلة قوامها وعدتها العلم والمعرفة والأدب والحكمة والوقار .. إن كلمة واحدة ، جيدة التعبير والسبك قوية الحجة ، كفيلة بأن تدك أوكار الظلم أو الباطل أو الضلال أو الإنحراف .. نبل الغاية لايبرر التفاهة ولا الإسفاف ولا البذاءة ، وإنما يستوجب أن يرتفع البيان والحجة إلى مقام هذه الغاية النبيلة المرجوة !!

أرباب الكلمة إبداعاً أو تأليفا أو كتابة أو خطابة أو محاماة أو صحافةً ، هم الحماة الحقيقيون لقيمة وأمانة ونزاهة وجديه ووقار ورسالة الكلمة .. جمْل المحامى والمحاماة فى هذا كله أثقل ،لأن المحاملايختار أداءه ولا يطلق كلماته فى الفضاء الفسيح يلتقطها من يشاء ويعزف عنها أو يجافيها من يشاء ، وإنما هو يتلامس بها ـ بكلمته ـ مع الحق والعدل والخير والجمال .. هو فى محراب العدالة يسعى ، وإلى الحق فى سموه يرنو .. متوسداً هذه الباقة من العلم والمعرفة التى يقضى حياته جامعاً لزهراتها ، وتزيدها تجربته لنصهارا وبصيرةً ورونقا تزهو بهم المحاماة وتؤدى نصيبها المقدور فى طلب الحق والعدل والكمال والإنصاف حيث كان .

الباب الثانى

المحاماة
والحركة الوظنية والحياة السياسية

رسالة المحاماة
والحركة الوطنية والحياة السياسية (*)

يلاحظ المطالع لمدونات التاريخ ، ومؤلفاته ، ومذكرات القادة والزعماء والرؤساء ، والدراسات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وما كتب عن المحاماة والمحامين ، وتصانيف الحركة الوطنية والحياة السياسية والفكرية فى مصر - يلاحظ ظاهرة جلية لا تخطئها عين .. ظاهرة حضور المحاماة والمحامين والحقوقيين بعامة ، فى مقدمة المد الوطنى ، وفى مضمار السياسة والحكم ، وفى زعامات الأحزاب وعضوية ورئاسة الوزارات ، ورئاسة وعضوية مجلسى النواب والشيوخ ، ومن بعدهما مجلسى الشعب والشورى ، وفى ريادة الفكر والأدب والثقافة والصحافة ..

(*) يعتمد هذا الفصل بصفة أساسية على المراجع الرئيسية الآتية :-

(1) تاريخ الوزارات المصرية 1878 - 1953 د . يونان لبيب رزق . الهيئة العامة للكتاب . ط 2 – 1998 .
(2) الوزارات المصرية . ثلاثة أجزاء - هيئة الكتاب - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
(3) المحامون والسياسة فى العالم العربى 1880 – 1960 - تأليف دونالد إم رد - ترجمة ناصر عفيفى - تقديم رجائىعطية . الكتاب الذهبى . روزاليوسف –2002
(4) مجموعة المؤرخ عبد الرحمن الرافعى . وعلى وجه الخصوص : مصطفى كامل - محمد فريد - ثورة 1919- جزءان : تاريخ مصر القومى 1914- 1921 ط دارالشعب ، فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة 1919) - جزءان - الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل 1921 - إلى وفاة سعد زغلول فى 8/23 /1927 ، والثانى : تاريخ مصر القومى من 1927- ط دار الشعب - باقى مجموعة تاريخ الرافعى ط دار المعارف .
(5) المحاماة قديمًا وحديثًا . عزيز خانكى بك المحامى ، جميل خانكى المحامى - المطبعة العصرية 1940 .
(6) تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918 – 1945 - د. عبد الحليم رمضان - أربعة أجزاء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط 2 – 1999 .
(7) مذكراتى فى نصف قرن . أحمد شفيق باشا - أربعة أجزاء - الهيئة العامة للكتاب . سلسلة تاريخ المصريين .
(8) الحركة السياسية فى مصر 1952/1945 - طارق البشرى - دار الشروق ط 2 – 1983 .
(9) مذكرات فى السياسة المصرية - د . محمد حسين هيكل – 3 أجزاء - الجزء الأول - مكتبة النهضة المصرية ط 1951 – والجزء الثانى – مطبعة مصر ط 1953 - والجزء الثالث - دار المعارف ط 1 – 1978 .
(10) البرلمان فى الميزان . محمد السوادى . مطبعة الاعتماد . ط 1 - يونية 1942 .
(11) مذكرات ابراهيم الهلباوى .
(12) مذكرات محمد على علوبة .
(13) مذكرات فخرى عبد النور .
(14) الموسوعة الميسرة . محمد شفيق غربال وآخرون . دار الشعب ومؤسسة فرانكلين . ط 2 - 1972

يجد منهم " الزعيم " ، و " الرئيس " ، و " الوزير" ، وزعماء الحركة الوطنية ، ورؤساء الوزارات والمجالس النيابية والأحزاب ، ونجوم الفكر والأدب والثقافة ، ورؤساء تحرير الصحف والدور الصحفية .. ذلك واقع حاصل فى مصر وفى العالم العربى ، وفى أوربا والهند ، وفى أمريكا .. فى إحصائية أوردها دونالد . إم . ريد ـ الباحث الأمريكى والأستاذ الجامعى صاحب كتاب : " المحامون والسياسة فى العالم العربى منذ 1880 ـ 1960 " ـ وقد كتبت مقدمة ترجمته لمؤسسة روز اليوسف ضمن سلسلة الكتاب الذهبى .. تقول الإحصائية إنه قد تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1960 - 25 رئيسا من المحامين والحقوقيين من بين 39 رئيساً .. يضاف إلى هذه الإحصائية الرئيس ريتشارد نيكسون المحامى الذى ترأس الولايات المتحدة فى السبعينيات بعد تاريخ هذه الإحصائية ، والرئيس الأمريكى لدورتين متتاليتين المحامى بيل كلينتون الذى استطاع أن يفوز فى الانتخابات على جورج بوش الأب صاحب القدرات الفذة والسجل العريض .. بزوغ نجم المحاماة والمحامين فى أوربا ظاهرة لافتة ، بدءاً من الحركات الاجتماعية ، ومروراً بالثورات ، ثم بمناصب الوزارة ومراكز الإصلاح .. كان المحامى روبسبير أحد ألمع وأبرز زعماء الثورة الفرنسية (1789م) ، وكذلك كان المحامى لينين الثائر وزعيم الثورة البلشفية الذى غير وجه التاريخ فى روسيا القيصرية ، بينما كان المحامى ألكسندر كيرنكلسى مصلحاً اجتماعياً صاحب نظرية خاصة فى الإصلاح .. من بين المحامين والحقوقيين فى أوربا برزت نجوم لامعة فى الحرية والوطنية والسياسة والإبداع الفكرى والأدبى والاجتماعى والاقتصادى .. منهم كالفين ، وفرنسيس بيكون ، وميكيافيللى ، وكورنياى ، وليبنتيز ، ومونتسكيو ، وفولتير ، وديدروت ، وهوم ، وبنتام وغيرهم .. بينما تطالعنا فى الهند صورة المحامى غاندى الذى صار اسمه أسطورة للمقاومة السلمية ، واستطاع بها أن يقود حركة إحياء عمت الهند ، وأن يقض مضاجع الاحتلال الإنجليزى فى شبه القارة الهندية !

فى العالم العربى المعاصر تطالعك من المحامين والحقوقيين صورة " الملك " الحسن الثانى ـ صاحب الاتجاه المحافظ ، وصورة الليبرالى الوطنى التونسى الحبيب بورقيبة ، وفارس الخورى الرئيس السورى ، ومن الاتجاه الاشتراكى ـ مع الفارق : كمال جنبلاط فى لبنان ، وصدام حسين التكريتى الذى حكم العراق أمداً حتى انتهى حكمه بالنهاية المأساوية التى صاحبت الغزو الأمريكى البريطانى للعراق وانتهت بإعدامه فى مشهد مثير أول أيام عيد الأضحى !!

مـن الشـام ، بـرزت أسـماء أخـرى عديـدة .. أمـين الجميـل المسـيحى السورى مؤسس جريدة " الحقوق " ، وهو شقيق اليسارى المعروف شبلـى جميل .. ويوسف عسـاف السـورى المسيحى محرر جريدة " المحـاكم " ثم جريـدة " الشـريعة " التـى ظهـرت 1894/1893 بمبـادرة مـن المحـامى والحقوقى المصرى أحمد لطفى السيد (أستاذ الجيل) ، وإسماعيل صدقى الذى شغل منصب الوزارة كثيرا وتولى رئاسة الوزارة المصرية عدة مرات . ومن الرعيل الأول نيقولا توما الذى توفى سنة 1905 ، وأحد معاصرى سعد زغلول والهلباوى فى مصر .. وكان مع أمين الجميل ممثلا للأنماط المهنية للمسيحيين السوريين ، وانضم للتيار المتدفق إلى مصر من الشام ، وصار واحداً من صفوة المحامين فى زمانه .. بالتوازى معه شارل دباس واسكندر عامول من لبنان ، وجميل مرادم من سوريا ، وعونى عبد الهادى من فلسطين ، وتوفيق السويدى من العراق .

زعماء مصر ورجالاتها الكبار ، فى العصر الحديث ، كانوا جميعاً ـ قبل 1952 ـ من المحامين والحقوقيين .. مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، وأحمد ماهر ، ومحمد حسين هيكل ، ومكرم عبيد وغيرهم .. عقد المحامين العظام الذين شغلوا الحياة الوطنية والفكرية والأدبية فى مصر عقد فريد وعظيم ... بدءاً من الزعيم الخالد مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، ومؤسس وزعيم الحزب الوطنى القديم ، والذى اختار دراسة " الحقوق " بالذات وانخرط فى " المحاماة " خصيصا ليؤهل نفسه للدور الرائع الذى أداه فى خدمة القضية الوطنية حتى وافته المنية وهو فى منتصف العقد الرابع من عمره .. تتابعت معه ومن بعده نماذج رائعة فى الحركة الوطنية وما يغذيها من سياسة واقتصاد وإدارة وفكر وأدب وصحافة .. محمد بك فريد ثانى زعيم للحزب الوطنى القديم ، ضاقت قيود الوظيفة بالنيابة عن تطلعاته لخدمة القضية الوطنية ، فتركها إلى رحاب المحاماة ـ غير مبالٍ بالنظرة التى كانت سائدة فى ذلك الزمان وتصنف المحامين تصنيفاً سلبيا ! .. هذا التصنيف الذى جعل أباه يبكى ويشعر بالخزى ويشكو إلى الإمام محمد عبده فى جنيف أن ابنه قد ترك النيابة إلى المحاماة ! .. سعد زغلول زعيم الأمة ، الوزير ، ورئيس الوزراء ومجلس النواب ، وعبد العزيز فهمى قطب الوفد وثورة 1919 ، ثم رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ووزير الحقانية الذى استقال احتجاجاً على موقف الحكومة من كتاب الشيخ على عبد الرازق : " الإسلام وأصول الحكم " ، وأحد كواكب مجمع اللغة العربية ، وأول رئيس مصرى لمحكمة النقض المصرية (

1931) ، وصاحب الدور البارز الطاهر الصافى النقى فى تاريخ الحركة الوطنية .. ويحيى باشا إبراهيم الوزير ورئيس الوزراء الذى ضرب أروع مثال على نزاهة الانتخابات حين أخفق شخصيا فى الانتخابات التى أجرتها وزارته ولم يوافق على طلب السلطان أحمد فؤاد أن يتراخى فى تقديم استقالته وصمم على المسارعة بتقديمها ليخلى الساحة لسعد زغلول لتشكيل وزارة الوفد الذى نجح نجاحاً ساحقاً فى الانتخابات .

حسين فخرى باشا الحقوقى صاحب الإسهام الكبير فى الحياة السياسية فى مصر ، كان أول دخوله الوزارة عام (1881/1879) وزيرا للحقانية فى وزارة مصطفى رياض باشا ، ثم وزيرا للحقانية فى وزارة شريف باشا الرابعة (1882 / 1884) ثم وزيرا للأشغال العمومية فى وزارة مصطفى رياض باشا الثانية (1891/1888) حيث أخرج من هذه الوزارة بسبب مواقفه ومعارضته لمشروعات الإنجليز القضائية ، ثم عين مرة أخرى وزيرا للحقانية فى وزارة مصطفى باشا فهمى الأولى (1892/1891) ، قبل أن يكلف فى1893/1/15 بتشكيل وزارة لم تبق فى الحكم سوى ثلاثة أيام فى أزمة يمكن القول بأن عهد الاحتلال البريطانى كله لم يشهد لها مثيلا ، فقد كان لفخرى باشا موقف سابق مشهود ضد المشروع البريطانى لإصلاح القضاء المعروف بمشروع سكوت مما أدى وقتها إلى إبعاده عن منصبه كوزير للحقانية قبل أيام قليلة من وفاة الخديو توفيق الذى تلاه الخديو عباس حلمى باشا ، وتحت ضغط سلطات الاحتلال ونزولا على " إنذار بريطانى " - استقال حسين فخرى باشا من رئاسة النظارة حيث كلف مصطفى رياض باشا مرة أخرى بتشكيل وزارته الثالثة (1894/1893) ، بينما عاد الحقوقى حسين فخرى باشا وزيرا للأشغال العمومية فى وزارة نوبار باشا الثالثة (1895/1894) وهو صاحب سجل رائع ربما عدنا إليه لاحقاً .

محمد توفيق نسيم خريج مدرسة الحقوق الخديوية 1894 ، الوزير فى عدة وزارات (الأوقاف والداخلية والمالية) ورئيس الوزراء مرتين (1923/1921 ، 1936/1934) .. ورئيس الديوان الملكى ثلاث مرات (1923/1922 ، 1927/1925، 1931/1927) .. أحد الذين اشتركوا فى وضع دستور 1923 ، وأحد الذين مهدوا لإعادته وعودة الوفد (1936/1935) .. ومحمد سعيد باشا الذى بدأ حياته بالنيابة وصار سنة 1905 مستشارا لمحكمة الاستئناف ، والوزير فى وزارة بطرس غالى الذى قاوم مع سعد زغلول ورشدى باشا ومحمود سليمان باشا وعلى شعراوى باشا

وأحمد يحيى باشا ـ قاوموا مشروع مد امتياز شركة قناة السويس 40 عاما لقاء أربعة ملايين جنيه ، واستطاع ـ أى محمد سعيد باشا ـ مع آخرين أن يقنعوا بطرس باشا غالى بالاحتكام إلى الجمعية العمومية التى كان معروفا سلفاً أنها ـ بحكم تشكيلها ـ سترفض المشروع .. ولى محمد سعيد نظارات الحقانيــة (1908) ، ورئاســة الــوزارة ومعهــا وزارة الداخليــة (1910/ 1914) ومعه فى تشكيل وزارته من المحامين والحقوقيين : سعد زغلول باشا وزيرا للحقانية ، وحسين رشدى باشا وزيرا للخارجية ، وأحمد حشمت باشا وزيرا للمعارف ، ويوسف سابا باشا وزيرا للمالية .

قد رأينا الحقوقى محمد سعيد باشا وزيرا عدة مرات ، ورأيناه رئيسا للوزراء (1914/1910) ثم رئيسا للوزراء مرة أخرى (1919) .. ورأينا المحامى سعد زغلول باشا وزيراً فى وزارته الأولى ، ولكن محمد سعيد باشا عاد ليضرب مثلا على التعاون البعيد عن التكبر ، فلم يجد غضاضة بعد أن ولى رئاسة الوزارة أن يكون وزيراً فى وزارة سعد زغلول لتأكيد أن وزارة سعد القادمة بأغلبية شعبية هائلة ، إنما تعبر عن كافة الاتجاهات الوطنية ، فقبل محمد سعيد باشا أن يكون وزيرا للمعارف فى وزارة سعد زغلول (1924) . ثم يبقى ملحوظا فى وزارة سعد باشا ، ما هو قاسم مشترك فى جميع الوزارات المصرية من اشتراك نسبة كبيرة من المحامين والحقوقيين ، منهم : محمد توفيق نسيم باشا وزيرا للمالية ، مرقص حنا بك وزيراً للأشغال العمومية ، ومصطفى النحاس بك / باشا وزيرا للمواصلات ، ومحمد نجيب الغرابلى أفندى المحامى بطنطا وزيرا للحقانية .. هذا إلى الحقوقى أحمد ماهر أفندى الذى ضمه سعد زغلول لاحقا إلى الوزارة فى أكتوبر 1924 .

من نجوم القانون والمحاماة الذين بزغوا فى الحركة الوطنية والحياة السياسية والوزارية ، عبد العزيز باشا فهمى أحد الثلاثى الذين قابلوا المعتمد البريطانى نوفمبر 1918 ، ومن مؤسسى حزب الوفد ، وثانى رئيس لحزب الأحرار الدستوريين بعد عدلى باشا يكن ، وأول رئيس لمحكمة النقض ، ووزير عدة مرات ، وإسماعيل صدقى باشا الوزير ورئيس الوزراء عدة مرات .

وحسين باشا رشدى الوزير الأول (نائب الرئيس) فى الوزارة العدلية (1921) ، حقوقى قديم ، أتم تعليمه فى السوربون ، وحصل منها على شهادة الحقوق ، وبدأ حياته بالمحاماة حيث حقق فيها شهرة طيبة ، وتولى نظارة الحقانية فى نظارة بطرس غالى (1908) ، ثم نظارة الخارجية فالحقانية فى نظارة محمد سعيد باشا (1910) .. ثم كلف ـ أى حسين

رشدى باشا ـ بتشكيل الوزارة فى 5 أبريل 1914 ، والتى استمرت حتى 1914/12/19، وكان قانونيا قديرا ، ومتحدثاً لبقاً، وضمت وزارة حسين رشدى الأولى من المحامين والحقوقيين بعامة : يوسف وهبة باشا والمعدود بحكم الممارسة من الحقوقيين للمالية ، وعبد الخالق ثروت باشا للحقانية ، وإسماعيل صدقى باشا للزراعة ، وأحمد حلمى باشا للمعارف وهو خريج مدرسة الحقوق 1883 ـ حقوق القاهرة الآن ، أما وزارة حسين رشدى باشا الثانية ، فكانت ثانى وزارات الائتلاف الوفدى ، وشكلها 19 ديسمبر 1914 واستمرت حتى 9 أكتوبر 1917 ، وتولى فيها وزارة الداخلية إلى جوار الرئاسة ، وضمت من المحامين والحقوقيين : يوسف وهبة باشا للمالية وهو والد الأستاذ مراد وهبة المحامى الذى كان نجما فى الحياة البرلمانية وتولى بدوره عدة حقائب وزارية ، وعبد الخالق ثروت باشا للحقانية ، وإسماعيل صدقى باشا للأوقاف . والتحمت وزارة حسين رشدى الثانية بوزارته الثالثة ، فشكلت وزارته الثالثة فى 10 أكتوبر 1917 واستمرت حتى 9 أبريل 1919 وبنفس تشكيل الوزارة الثانية ، ولكن حسين رشدى باشا تقدم فى 1917/12/9 بعد شهرين من تشكيل الوزارة ـ تقدم بطلب استبعاد إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف وحلمى باشا وزير الزراعة من الوزارة وتعيين سعد باشا زغلول وعبد العزيز فهمى محل الوزيرين المبعدين . إلاّ أن المعتمد البريطانى " وينجيت " اعترض عليهما لسابقة تقرير الحكومة البريطانية استبعاد زغلول من أى عمل رسمى لسياسته الهجومية مما يغدو معه إشراكه فى الوزارة تشجيعاً للآمال الوطنية المصرية ، أما عبد العزيز فهمى فتذرع المندوب السامى بأنه ليس لديه خبرة إدارية ! وانتهى الأمر على تفصيل يضيق عنه هذا المقام بإقناع إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف بالاستقالة ـ وقد فعل ، وحل محله الحقوقى أحمد زيوار باشا .

أما وزارة حسين رشدى باشا الرابعة ، فلم تستمر إلاّ بضعة أيام من شهر أبريل1919 (9ـ22 أبريل1919) ، وكان الخلاف مع سلطات الاحتلال قد دار حول صفة الوفد الرسمية فى المفاوضات ، وكشفت الوثائق البريطانية التى نشرت فيما بعد أن حسين رشدى باشا تقدم فى 20 أبريل 1919 إلى اللورد اللينبى يدعوه إلى اعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر .. هذا المطلب هو الذى قصم ظهر الوزارة الرشدية الرابعة وجعل استقالتها مجرد مسألة وقت فيما أفصح عنه اللورد اللينبى فيما بعد ـ وقد كان ، وبادر السلطان أحمد فؤاد إلى قبول الاستقالة !

عاد محمد سعيد باشا لتولى رئاسة الوزارة فشكل وزارته الثانية (20 مايو ـ 20 نوفمبر 1919) ، ومعه فى تشكيل الوزارة من المحامين والحقوقيين : محمد توفيق نسيم بك / باشا للأوقاف ، أحمد زيوار باشا للمعارف ، وأحمد ذو الفقار باشا للحقانية ، ويوسف وهبة باشا للمالية ـ وهو معدود من الحقوقيين بحكم ماتولاه وعركه فى الحياة القانونية حيث اشتغل بنظارة المالية ثم الحقانية ومستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية .

ثم ولى يوسف وهبه باشا رئاسة الوزارة التالية لوزارة محمد سعيد باشا ، والتى تشكلت 20 نوفمبر 1919 وبقيت حتى مايو1920 ، وفيها من المحامين والحقوقيين : أحمد زيوار باشا للمواصلات ، وأحمد ذو الفقار باشا للحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا للداخلية ، ويحيى باشا إبراهيم للمعارف ، وحسين درويش بك / باشا للأوقاف .

تلتها وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى (1920/5/21) ، واحتفظ فيها لنفسه بوزارة الداخلية ، وضمت من المحامين والحقوقيين : أحمد زيوار باشا للمواصلات ، وأحمد ذو الفقار باشا للحقانية ، وحسين درويش باشا للأوقاف ، ومحمد توفيق رفعت باشا النائب العام السابق للمعارف ، والمحامى محمود فخرى (باشا) ابن الرئيس الأسبق حسين فخرى باشا للمالية ، ويوسف سليمان باشا القاضى القبطى للزراعة .

ثم تلتها وزارة عدلى يكن باشا الأولى (مارس 1921 ـ ديسمبر 1921) وكان فيها من المحامين والحقوقيين : حسين رشدى باشا نائبا لرئيس الوزراء ، وعبد الخالق ثروت باشا وزيرًا للداخلية ، وإسماعيل صدقى باشا للمالية ، وعبد الفتاح باشا يحيى للحقانية ، وجعفر ولى باشا المتخرج من الحقوق سنة 1903 للمعارف ، وأحمد زيوار باشا للمواصلات .

وقد رأينا عبد الخالق ثروت باشا وزيراً عدة مرات ، ونعرف أنه ولى نقابة المحامين أكثر من مرة ، ثم كلف بتشكيل وزارته الأولى فى أول مارس 1922 واستمرت حتى نوفمبر 1922، وبشرت بداياته فى الدراسة بتفوقه فى الحياة ، فامتاز فى دراسته وتخرج فى مدرسة الحقوق بسن مبكرة ، واشتغل بالقضاء ، ثم نائباً عاماً .. ورأيناه وسوف نراه يمثل النيابة فى العديد من القضايا الهامة ، وعين وزيراً للحقانية على تعدد الوزارات ، واكتسب سمعة عريضة فى الأوساط الوطنية والسياسية ، واسمه مطلق على الشارع الموازى لشارع عدلى وشارع 26 يوليو بوسط القاهرة ، وفيه تقع نقابات المحامين والصحفيين ونادى القضاة .. ضمت وزارته الأولى (22/3/1 - 1922/11/29) من المحامين والحقوقيين : إسماعيل صدقى باشا للمالية ،

ومصطفى فتحى باشا للحقانية ، واحتفظ عبد الخالق ثروت لنفسه ـ فضلا عن الرئاسة ـ بوزارتى الداخلية والخارجية ، وقد شكلت هذه الوزارة فى أعقاب تصريح 28 فبراير 1922 والذى وصفه سعد زغلول بأنه " أكبر نكبة للبلاد " ، مما انسحب على موقفه من الحكومة التى شكلت على أساسه ، بينما اتخذ عدلى يكن وحزب الأحرار الدستوريين موقفا معتدلا من التصريح معتبرينه أساسا طيبا للاستقلال المصرى ، ومما يذكر أنه شبت أزمة بين هذه الوزارة والملك فؤاد فى أعقاب نشر مقال بالأهرام تحت عنوان : " أوصلونا للدستور لنرتاح " ، متضمنا تلميحات واضحة أن القصر الملكى هو الذى يسعى لتعطيل استكمال لجنة الدستور عملها ، مما أغضب الملك غضبا صمم معه على إغلاق صحيفة " الأهرام " ، إلاّ أن عبد الخالق ثروت باشا رفض تنفيذ هذه الرغبة الملكية ، مما دعا القصر الملكى إلى مطالبة بريطانيا بالتصريح له بالتخلص من هذه الوزارة ، ولكن المندوب السامى البريطانى نجح فى تسوية الأمر وإطالة عمر الوزارة عدة شهور !

جاءت وزارة الحقوقى محمد توفيق نسيم باشا الثانية فى أعقاب وزارة عبد الخالق ثروت الأولى ، واستمرت وزارة نسيم باشا أقل من عام (22/11/30 - 1923/2/9) وضمت من المحامين والحقوقيين ـ إضافةً إليه : ـ أحمد ذو الفقار للحقانية ، ويحيى باشا ابراهيم للمعارف ، ومحمد توفيق رفعت النائب العام السابق للمواصلات ، والأستاذ محمود فخرى باشا (فيما بعد) وزيرا للخارجية ، وهو نجل حسين فخرى باشا صاحب الإسهام العريض الذى مر بنا حاملاً من القرن التاسع عشر لعدة حقائب وزارية وترأس الوزارة عام 1893 ، وقد قدم حسين فخرى باشا للمحاماة وللحياة السياسية نجليه جعفر فخرى المحامى ومحمود فخرى المحامى الذى انخرط من بعد فى السلك الدبلوماسى وصار قنصلا عاماً فى فرنسا قبل أن يكل إليه نسيم باشا حقيبة وزارة الخارجية (مذكرات فخرى عبد النور ص 25 ، 382 - 387) ، كما ضمت وزارة نسيم باشا من المحامين والحقوقيين أيضا أحمد على وزيرا للزراعة ، ويوسف سليمان (القاضى القبطى السابق) وزيرا للمالية ، ولاقت هذه الوزارة عقبات كثيرة ومعارضة شديدة شارك فيها الوفد والأحرار الدستوريون ، وانبرى العقاد للهجوم عليها معلنا قسمه الشهير أنها ستسقط قبل أن ينتهى قلمه الرصاص الذى يدبج به مقالاته ، وشهدت الإنذار البريطانى الذى وجه إلى الملك بشأن ما ارتأت الحكومة البريطانية أنه فقرات فى مشروع الدستور لا تتفق مع اتفاقية 19 يناير 1899 ولا نصوص تصريح 28 فبراير 1922- وفى النهاية لم تجد الوزارة النسيمية بداً من الاستقالة !

حلت محل الوزارة السابقة ـ وزارة يحيى باشا إبراهيم الأولى (1923/3/15 - 1924/1/27) ، وهو حقوقى عمل قاضيا ثم رئيسا لمحكمة بنى سويف ثم مستشاراً بمحكمة الاستئناف ثم رئيساً لها عام 1907 ، وقد رأيناه وزيرا للمعارف فى وزارة يوسف وهبه باشا ، وولى ذات وزارة المعارف فى وزارة نسيم باشا الثانية ، وقد شكل وزارته الأولى فى 15 مارس 1923 ، وضمت غيره من المحامين والحقوقيين : أحمد حشمت باشا للخارجية ، وأحمد زيوار باشا للمواصلات ، وأحمد ذو الفقار باشا للحقانية ، ومحمد توفيق رفعت باشا للمعارف العمومية ، وحافظ حسن باشا للأشغال ، وكانت أهم الأعمال التى أنجزتها هذه الوزارة إصدارها للدستور فى 19 أبريل 1923 فيما عرف بأنه دستور 1923 .

وجدير بالذكر أن يحيى باشا إبراهيم الذى اشتهر بأنه مضرب الأمثال فى نزاهة الانتخابات التى أجريت فى عهده وسقط فيها ـ خيب رجاء القصر والإنجليز معاً ، وفاجأهما بما لم يقدراه ، فلا هو طوع بنان الملك كما اعتقد ، ولا وزارته محض وزارة إدارية لمرحلة مؤقتة كما رأى الإنجليز ، فلم يلبث يحيى باشا أن أثبت للجميع أنه ليس الرجل الذى عرفوه أو تصوروه ، حتى أن اللورد لويد وصفه بقوله : " إنه كان حصانا أسود مجهولاً سواء من جانب الرأى العام أو دار المندوب السامى ، وأن أهم ميزاته أنه لم يكن معروفاً سياسياً أو حزبيا ولم تكن له أى ضغائن يمكن أن تقيد حركته " .

أعلن يحيى إبراهيم أنه غير قانع بمجرد إدارة الأعمال ، وأنه ينوى إعلان الدستور بإصدار قانون الانتخابات وقانون التضمينات ، وتزامن فى وزارته إفراج الحكومة البريطانية عن سعد زغلول ، وأتبع ذلك الإفراج عن المعتقلين فى مصر ، ثم عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشيل ، ثم فى 5 يوليو 1923 أصدر اللورد اللينبى أمراً بإلغاء الأحكام العرفية ، وبالعفو عن بعض المحكوم عليهم . (للتفصيل د . يونان رزق - المرجع السابق ـ ص 253 وما بعدها)

إبان وزارة يحيى باشا إبراهيم ، أجريت أول انتخابات برلمانية حقيقية ، انتهت بأغلبية وفدية كاسحة ، بلغت ما يزيد على 90% من مجموع مقاعد مجلس النواب ،على أن اللافت الذى سيبقى " علامة " تحسب ليحيى باشا إبراهيم ، أنه رسب فى هذه الانتخابات وهو رئيس للوزراء ، ثم يحسب له أنه لم يساير رغبة الملك فؤاد فى التراخى فى تقديم استقالة وزارته ، فقام الرجل بتقديم الاستقالة على غير رغبة الملك ليفسح المجال للوفد لتشكيل وزارته من واقع الأغلبية الهائلة التى حصل عليها .

فـى 28 ينـاير 1924 ، شـكلت الـوزارة السـعدية برئاسـة سـعد باشـا زغلول ، وهو محام حقوقى درس فى الأزهر أولاً ، ثم نـال ليسانس الحقوق وهو مستشار بالإستئناف ، وكان قد مـارس المحامـاة منذ عـام 1884 قبل أن يلتحق بالقضـاء ، وتـزوج وهـو قـاض مـن صـفية ابنـة مصـطفى باشـا فهمـى رئـيس الـوزراء ، والتـى عرفـت بعـد الـزواج باسـم صـفية زغلـول ، وأم المصريين . وحتى عام 1906 كان سعد زغلول يعمل بالقضـاء بعد أن تـرك المحاماة التى لمع فيها وحفر لنفسه مكانة بين قممها ، ثم عين وزيرا للمعارف سنة 1906 ، ثم تولى وزارة الحقانية فى وزارة محمد سعيد باشا بعد اغتيـال بطـرس غـالى ، وانتخـب نائبـا سـنة 1913 بالجمعيـة التشـريعية ، ثـم أصـبح وكيلها المنتخب ، وصار مع ثورة 1919 زعيم الأمـة بلا منازع ، هذه الثورة التى بدأت تداعياتها منذ التقى فى 13 نـوفمبر 1918 هو وعبد العزيز فهمـى بـك / باشا وعلـى شـعراوى باشا بالسير ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السـامى البريطـانى ـ للسفر إلـى بريطانيا للمطالبـة بالاستقلال ، ومـا تلا ذلك من أحداث شهدت تأليف الوفد وتوكيلـه عن الأمـة بتـوكيلات تسـابقت الأمـة فـى جمعهـا وتسـببت حركـة وخطـب الوفد وسـعد زغلـول فـى إشـعال الموقـف الـذى تصـاعد باحتجـاج الوفد وبالإنـذار البريطـانى ثـم اعتقـال سـعد زغلول وصحبه ، وتفجرت ثورة 1919 بما تخللها من أحداث سوف نتنـاول بعضها ودور المحاماة والمحامين فيها فى موضع لاحق .

شكل سعد زغلول باشا وزارته الأولـى فـى 28 ينـاير 1924 كمـا مر بنـا ، واحتفظ فيهـا بحقيبـة وزارة الداخليـة وضـمت إضـافة إليـه مـن المحـامين والحقوقيين : محمد سـعيد باشـا وزيـراً للمعـارف ، ومحمـد توفيـق نسيم باشـا وزيراً للمالية ، والمحامى مرقص حنا بك / باشا وزيراً للأشـغال العموميـة ، والمحـامى مصـطفى النحـاس بـك / باشـا وزيـراً للمواصـلات ، والمحـامى واصف بطرس غالى أفندى / باشا وزيراً للخارجية ، والمحامى بطنطـا محمد نجيب الغرابلـى أفنـدى / باشـا وزيـراً للحقانيـة ، وفـى مـارس 1924 أضـيفت وزارة الداخليـة إلـى نسيم باشـا لاعـتلال صـحة سـعد باشـا ، وتـولى الغرابلـى وزارة الأوقاف بدلاً من الحقانية التى تولاها محمد سعيد باشا ثم دخل الـوزارة فـى 25 أكتـوبر فـتح الله بركـات وزيـرا للزراعـة ، والحقوقـى أحمـد ماهـر أفندى المتخرج سنة 1908 وزيرا للمعـارف ، ثم تـولى علـى الشمسـى أفندى وزارة المالية بدلاً من نسيم باشا الذى تقدم باستقالته ، واضـطرت وزارة سـعد باشـا للاستقالة تحـت ضـغوط اغتيـال السـردار فـى 19 نـوفمبر 1924 والـذى عجل باستقالة أنذرت الأحداث ومؤامـرات السـراى بأنها باتت وشيكة لا مفر منها !

انفسح المجال للسراى باستقالة سعد باشا ، لتكليف أحمد زيوار باشا بتشكيل الوزارة (نوفمبر 1924) ، وهو حقوقى شركسى الأصل درس الحقوق فى إكس بفرنسا وعمل مستشارا بالاستئناف ، وتولى عدة مناصب قضائية ، ومحافظة الإسكندرية ، ثم نظارة الأوقاف ، وقد احتفظ لنفسه فى وزارته بحقيبتى الداخلية والخارجية ، وضمت الوزارة من المحامين والحقوقيين : أحمد خشبة بك/ باشا للمعارف ، وأحمد موسى باشا للحقانية ، ومحمد صدقى باشا للأوقاف ، وتبعتها **وزارة زيوار** الثانية من 13 مارس 1925- 1926/6/7 وكان زيوار باشا ـ وهو صاحب ميول وفدية ـ رئيسا لمجلس الشيوخ فى البرلمان الوفدى قبل تكليفه بتشكيل الوزارة التى أخذ عليها أنها تحت شعار ترضية الإنجليز لمقتل السردار ـ قدمت عدة تنازلات للإنجليز خلال أيامها الأولى مما لم يجد أمامه الوزيران الوفديان : المحامى أحمد خشبة بك/باشا ، وعثمان محرم بك/باشا ـ بدًا من الاستقالة حتى لا يتهم حزب الوفد المنتميان إليه بأنه شريك فى هذا التفريط ، وحل محلهما الحقوقى محمد توفيق رفعت النائب العام السابق ثم الوزير مرتين ، والمحامى محمد صدقى ، ثم عين الحقوقى إسماعيل صدقى وزيرا للداخلية حيث أخذت الوزارة تتحول إلى التيار المعادى للوفد بعد أن كانت ذات لون وفدى فى البداية !

وضمت وزارة أحمد زيوار باشا الثانية (1926/1925) ، من المحامين والحقوقيين ـ إضافة إلى رئيسها الحقوقى .. ضمت يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزراء الأسبق للمالية ، واسماعيل باشا صدقى للداخلية ، وعلى ماهر بك / باشا للمعارف ، وعبد العزيز فهمى بك / باشا ـ الذى صار رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ـ للحقانية ، ومحمد على (علوبة) بك باشا للأوقاف والذى روى ص 268 بمذكراته أنه بدخوله الوزارة ، وكان سكرتيرًا لحزب الأحرار الدستوريين ، أغلق مكتبه للمحاماة ، وتوفيق دوس بك/باشا المحامى وأهم خطباء الدستوريين ـ وزيرا للزراعة .. وقد رأينا يحيى ابراهيم باشا وزيرا قبل ذلك عدة مرات ورئيسا للوزارة ، ورأينا وسوف نرى كثيرا من هذه الأسماء فى مناصب الوزارة ورئاستها ، فقد ولى إسماعيل صدقى باشا رئاسة الوزارة عدة مرات ، وكذلك الدكتور على ماهر باشا الذى كان أستاذا فى كلية الحقوق ثم عميداً لها ، وصاحب دور بارز فى الحياة السياسية فى مصر، أما عبد العزيز باشا فهمى فهو صاحب الصفحات الرائعة المتكررة فى المحاماة والقضاء وفى تاريخنا الوطنى والفكرى فضلا عن دوره البارز فى مجمع اللغة العربية .

أعقبت هذه الوزارة وزارة عدلى يكن الثانية (1927/1926) وضمت من المحامين والحقوقيين ـ للخارجية : عبد الخالق ثروت باشا ، وللحقانية : أحمد زكى أبو السعود باشا ، وللمالية : المحامى الشهير مرقص حنا الذى صار برتبة " باشا " بعد أن كانت رتبته " بك " فى وزارة سعد زغلول الأولى ، والمحامى محمد نجيب الغرابلى الذى صار بدوره برتبة " باشا " بعد أن كان " أفنديا " بوزارة سعد زغلول الأولى ، كما ضمت أيضا المحامى أحمد خشبة بك / باشا للحربية ، وتولى وزارة المواصلات فى هذه الوزارة محمد محمود باشا الوزير والرئيس بعد ذلك أكثر من مرة ، ورئيس الأحرار الدستوريين بعد عبد العزيز فهمى ، ورفيق نضال سعد زغلول فى سنوات الوفد الأولى ([1]).

برحيل وزارة عدلى باشا كلف عبد الخالق ثروت باشا بتشكيل وزارته الثانية (1928/1927) ـ وضمت من المحامين والحقوقيين إضافة لرئيسها الذى احتفظ بالداخلية : أحمد زكى أبوالسعود باشا للعدل ، ومرقص حنا باشا للخارجية ، ومحمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ، وأحمد خشبة باشا للمواصلات .

وشهد عام 1928 عودة الوفد إلى الحكم ، فكلف مصطفى النحاس باشا ـ خليفة سعد زغلول ـ بتشكيل الوزارة ، وهو من خريجى مدرسة الحقوق ، وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية ، وخدم بالسلك القضائى فترة طويلة ثم اشتغل بالمحاماة ، ودخل غمار الحركة الوطنية فى سنة 1919 ونفى فى عام 1921 مع سعد زغلول إلى سيشل ، وعين وزيرا للمواصلات فى وزارة سعد زغلول سنة 1924 ، وخلف سعد فى رئاسة الوفد بعد وفاته سنة 1927 كما خلفه فى رئاسة البرلمان الائتلافى .

ومصطفى النحاس باشا زعيم من الوزن الثقيل ، خلف سعد زغلول باشا فى رئاسة الوفد بجدارة ، واستحق أن يكون زعيما للأمة من بعده ، وترأس فى تاريخ مصر سبع وزارات .. وألف وزارته الأولى 16 مارس ـ 25 يونيه عام 1928 ، وتولى فيها وزارة الداخلية مع الرئاسة ، وضمت من المحامين والحقوقيين : واصف بطرس غالى باشا للخارجية ، ومحمد نجيب الغرابلى بك / باشا للأوقاف ، وأحمد خشبة باشا للحقانية ، ومكرم عبيد أفندى / باشا للمواصلات ، ولم تعمر وزارة النحاس الأولى طويلا ، فاصطدمت بالاحتلال البريطانى ، وتعرض ائتلافها للانشقاق ثم الانهيار بخروج جناح الأحرار الدستوريين برئاسة محمد محمود باشا الذى شكل فى 1928/6/25 وزارة "

([1]) محمد محمود غير حقوقى ودارس للتاريخ الحديث من جامعة أكسفورد .

اليد القوية " التى استمرت حتى 1929، وهو من كبار ملاك الأراضى بأسيوط ، ووالده محمود باشا سليمان ، درس فى أكسفورد ، واشترك فى تأليف الوفد المصرى ، واعتقل مع سعد زغلول ونفى إلى مالطة 1919 ، وهو الذى أوفد من الوفد إلى الولايات المتحدة لعرض القضية المصرية ، واختلف مع الوفد واشترك فى تكوين حزب الأحرار الدستوريين ، واختير وكيلا ثم رئيسا للحزب بعد عبد العزيز باشا فهمى .. وقد رأيناه وزيرا فى عدة وزارات ، أما وزارته الأولى فشكلها فى 1929/6/25 فى أعقاب وزارة النحاس الأولى ، وتولى فيها وزارة الداخلية بالإضافة للرئاسة ، وضمت من المحامين والحقوقيين : أحمد خشبة بك /باشا للحقانية ، وعلى ماهر باشا للمالية ، وأحمد لطفى السيد بك / باشا (أستاذ الجيل) للمعارف .

وفى أعقاب وزارة محمد محمود باشا ، شكل عدلى باشا يكن وزارته الثالثة (1929/10/3 - 1930/1/1) ، وضمت من المحامين والحقوقيين : حسين درويش باشا للحقانية ، وحافظ حسن باشا للمعارف ، وأحمد على باشا للأوقاف .

وفى أول يناير 1930 شكل مصطفى النحاس باشا وزارته الثانية ، وضمت من المحامين والحقوقيين : واصف بطرس غالى باشا للخارجية ، ومحمد نجيب الغرابلى باشا للحقانية ، ومحمد بهى الدين بركات بك /باشا للمعارف ، ومكرم عبيد أفندى / باشا للمالية ، ومحمود بسيونى أفندى (نقيب المحامين فيما بعد) للأوقاف ، وانتهت هذه الوزارة بأزمة مع الملك فؤاد قدم معها مصطفى النحاس استقالته فى 17 يونيه 1930 .

سارع الملك فؤاد بقبول الاستقالة ، وكلف الحقوقى إسماعيل باشا صدقى بتشكيل الوزارة ، فشكل وزارته الأولى (1930/6/19 ــ 1933/1/4) ، وضمت من المحامين والحقوقيين : عبد الفتاح يحيى باشا للحقانية ، ومحمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية ، وحافظ حسن باشا للأشغال ، وعلى ماهر باشا للمعارف ، ومحمد حلمى عيسى باشا للأوقاف .

وإسماعيل صدقى باشا شخصية مثيرة للجدل فى تاريخ الحركة الوطنية والوزارات المصرية ، وقد رأيناه وزيرا فى عدة وزارات ، وكلف بتشكيل وزارته الأولى 19 يونيه 1930 ، وتولى رئاسة الوزارة بعد ذلك عدة مرات ، وفى عهد وزارته التى تركزت السلطة فيها بين يديه ، حاول تشكيل حزب الاتحاد ليسحب من رصيد الوفد المصرى ، وأصدرت وزارته مراسيم بتأجيل جلسات مجلسى البرلمان الوفدى الذى فاته سحب الثقة من الوزارة قبل رفع جلساته ثم حله ، واستبدلت الوزارة دستور 1923 بما عرف بدستور 1930 ، وقوبلت الوزارة بمقاومة شديدة من الوفد وبمقاطعة شعبية بل

وبعداوة فجرت كثيرا من أعمال العنف ، بينما سعت الوزارة لاكتساب شرعية شكلية فى إطار دستور 1930 الذى صنعته ، فشكل إسماعيل صدقى حزب الشعب برئاسته ، وأجرت الوزارة انتخابات برلمانية كانت أشبه بالتمثيلية ، وواجهه الشعب بمقاومة شديدة انضم خلالها الأحرار الدستوريون للوفد ، وطفق محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين يدعو إلى تأليف وزارة قومية ، فعارضها زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا وكبار زعمائه : مكرم عبيد وأحمد ماهر والنقراشى الذين دعوا لاستمرار المقاومة حتى إسقاط الوزارة .. ومع هذا الخلاف انفض تحالف الوفد والأحرار الدستوريين ، وخرج عدد من زعماء الوفد عليه فيما عرف بانشقاق السبعة ونصف ! (للتفصيل د . يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ـ ص 321 ـ 360)

وفى 4 يناير 1933 شكل إسماعيل صدقى باشا وزارته الثانية ، وكالعادة جاء معظمها من المحامين والحقوقيين ، فضمت منهم : حافظ حسن باشا للزراعة ، وأحمد على باشا للحقانية ، ومحمد حلمى عيسى باشا للمواصلات ، وعلى جمال الدين باشا للحربية .

فى أعقاب هذه الوزارة التى استقالت 27 سبتمبر 1933 ، شهدت الفترة التالية عدة وزارات كان نصيب السبق فيها كالعادة للمحامين والحقوقيين بعامة ، فشكل عبد الفتاح يحيى باشا وزارته الأولى ، وهو بدوره من الحقوقيين ، ولد ونشأ بالإسكندرية ، ودرس الحقوق وتقلب بين وظائف القانون قبل أن ينصرف إلى السياسة ، وعين وزيرا للحقانية بوزارة إسماعيل صدقى الأولى ، واستقال فى يناير 1933 بسبب ما عرف بحادثة البدارى ، وكان قد انضم مع إسماعيل صدقى إلى حزب الشعب لدى إنشائه سنة 1930 ، وانتخب وكيلا له ، وكلف فى 27 سبتمبر 1933 بتشكيل الوزارة التى احتفظ لنفسه فيها بوزارة الخارجية ، وضمت من المحامين والحقوقيين :أحمد على باشا للحقانية ، ومحمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ، ومحمد حلمى عيسى باشا للمعارف ، وصليب سامى بك باشا للحربية ، وعبد العظيم راشد باشا للأشغال ، وحسن صبرى بك/باشا للمالية ، ويورد الدكتور يونان لبيب رزق فى كتابه عن تاريخ الوزارات المصرية (1878 – 1953) – أن المعاصرين لتنحية صدقى باشا قد تعجبوا من طريقة تنحيته بعدما قدمه للملك من خدمات جمة ، ولكن الوثائق البريطانية قد كشفت فيما بعد أن الملك فؤاد أفصح فى لقاء له مع السير بيرسى لورين (1933/11/4) – عن أنه خشى من تزايد نفوذ صدقى باشا أن يتحول إلى دكتاتور !

تلت هذه الوزارة وزارة الحقوقى توفيق نسيم باشا الثالثة (1934/11/14 - 1939/1/30) ، وقد مرّ بنا توليه لعدة وزارات ، ولرئاسة

الوزارة مرتين ، ولرئاسة الديوان الملكى ثلاث مرات ـ وأنه شارك فى وضع دستور 1923 .. وكان مقدم توفيق نسيم مريحا للوفد ، فقد كان من رافضى دستور 1930 الذى جاء به صدقى باشا ، وصالحا بمقتضى ذلك لقيادة مرحلة التحول والعودة إلى دستور 1923 ، وبالفعل فإن توفيق نسيم باشا قد علق قبوله تشكيل الوزارة على تعطيل دستور 1930 وحل البرلمان الذى أتى به صدقى وإجراء انتخابات جديدة ، وبعد مفاوضات مع القصر نرى أن يمين الولاء الذى أقسمه نسيم باشا قد خلا من الولاء لدستور 1930 .. وضمت الوزارة من المحامين والحقوقيين إضافة إلى نسيم باشا الذى احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية : أمين أنيس باشا للحقانية ، وكامل إبراهيم بك للخارجية والزراعة ، وعبد العزيز بك محمد للأوقاف ، وللمعارف أحمد نجيب الهلالى بك / باشا أستاذ القانون الكبير ورئيس الوزراء فيما بعد .

بعد وزارة نسيم باشا ، كلف **على ماهر باشا** أستاذ القانون الكبير ، والسياسى البارز الذى شغل العديد من المناصب الوزارية .. كلف فى 30 يناير 1936 بتشكيل وزارته الأولى ، وهو من خريجى مدرسة الحقوق 1905 ، وشقيق أحمد ماهر باشا ، واشتغل فى بداية حياته بالمحاماة ومنها إلى القضاء ، وشارك فى ثورة 1919 ، وعين فى 1923 ناظراً لمدرسة الحقوق الملكية ودرس مادة القانون الدولى ووضع فيها كتابه المعروف : " القانون الدولى العام " (ط . 1923 / 1924) ، وهو صاحب دور كبير فى الحياة السياسية ، ولى عدة وزارات وترأس الديوان الملكى عدة مرات ، كما شغل الوزارة أكثر من مرة ، وهو الذى عهدت إليه ثورة يوليو 1952 برئاسة الوزارة ومقابلة الملك فاروق وإقناعه ـ وقد فعل ـ بالتنازل عن العرش . وضمت وزارة على ماهر باشا الأولى (يناير 1936) ، والتى احتفظ لنفسه فيها بوزارتى الداخلية والخارجية مع الرئاسة ـ ضمت من المحامين والحقوقيين : أحمد على باشا للحقانية والأوقاف ، وحافظ حسن باشا للأشغال ، ومحمد على علوبة باشا للمعارف ، وهو أحد أقطاب الوفد قبل الاختلاف مع سعد ـ وولى العديد من المناصب الوزارية وكان ضلعا كبيراً فى تشكيل حزب الأحرار الدستوريين ومن قياداته ، وحسن صبرى بك / باشا للمواصلات والتجارة والصناعة ، وكانت أولى مهام هذه الوزارة تشكيل هيئة مفاوضات أشبه بتشكيل ائتلافى بين الأحزاب ، واعترض الإنجليز على ضم الحقوقى أحمد ماهر باشا للوفد ، بتعلة أنه شقيق على ماهر رئيس الوزراء ، ثم تخلوا عن معارضتهم ، أما مهمتها الثانية فكانت إجراء الانتخابات البرلمانية ، وفيها فاز الوفد بأغلبية ساحقة ، ومع أن مهمة الوزارة كانت انتقالية ، إلاّ أن على ماهر باشا أنجز برنامجا ضخما للإصلاحات الإدارية

والقانونية ، ووقع معاهدة أعادت العلاقات الودية مع المملكة العربية السعودية .

وقبل أن تسلم وزارة على ماهر باشا المقاليد إلى الوفد الذى فاز بأغلبية كبيرة فى الانتخابات البرلمانية ، توفى الملك فؤاد فى 1936/4/28 ، وخلت الساحة بوفاته من شخصية محورية مؤثرة فى الساحة السياسية ، واستطاع الوفد أن يفرض وسط الحلول المعروضة انتظار تشكيل البرلمان الجديد الذى جاء ومعه وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة ، وشكلت فى 9 مايو 1938 ، واحتفظ فيها النحاس باشا بالداخلية والصحة مع الرئاسة ، وضمت من المحامين والحقوقيين : واصف بطرس غالى باشا للخارجية ، ومكرم عبيد للمالية ، ومحمود غالب للحقانية ، وعبد السلام فهمى جمعة بك/ باشا للتجارة والصناعة ، وأستاذ القانون القدير ورئيس مجلس الشيوخ فيما بعد على زكى العرابى بك/باشا للمعارف ، واستطاعت الوزارة الوفدية أن تمنع ترشيح أحمد زيور باشا ضمن مجلس الأوصياء ، ونجحت فى الوصول إلى اختيار الأمير محمد على وعزيز عزت باشا وشريف باشا صبرى كأوصياء على العرش إلى حين بلوغ الملك فاروق سن الرشد ، واستطاعت الوزارة الوفدية بذلك أن تحقق انتصاراً دستوريا . (د . يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ـ ص 381 - 384) .

وببلوغ الملك فاروق سن الرشد فى 29 يوليو 1937 ، وكانت وزارة الوفد قد وقعت مع بريطانيا معاهدة 1936 ـ عهد الملك إلى النحاس باشا بتشكيل وزارته الرابعة التى لم تستمر إلاّ عدة شهور من أول أغسطس 1937 حتى آخر ديسمبر 1937 ، وضمت من المحامين الحقوقيين إلى جوار النحاس باشا الذى احتفظ بالداخلية : واصف بطرس غالى باشا للخارجية ، ومكرم عبيد باشا للمالية ، والأستاذ محمود بسيونى (نقيب المحامين عدة دورات) للأوقاف ، وعبد السلام فهمى جمعة باشا للتجارة والصناعة والمعارف ، ومحمد محمود خليل بك للزراعة ، والأستاذ محمد صبرى أبوعلم للحقانية ، والأستاذ المحامى الشهير عبد الفتاح الطويل (باشا) للصحة ، ولم تضم الوزارة من خارج المحامين سوى وزير الحربية وعثمان محرم باشا وزير الأشغال ، وخرج من هذه الوزارة محمود فهمى النقراشى باشا الذى كان قد طفا الخلاف بينه وبعض زعماء الوفد وبين النحاس باشا نتيجة اختلاف الرؤية فيما يجب أن يعقب معاهدة 1936 وعلى وجه الخصوص بالنسبة للإنجليز العاملين فى الحكومة المصرية ، والذين طفق النقراشى باشا يتخلص منهم تباعاً مما دعا السفير البريطانى السير لامبسون إلى الشكوى إلى حكومته .

ومنذ آخر ديسمبر 1937 ، بدأ تشكيل وزارات ائتلافية غير وفدية ، فكلف محمد محمود باشا الذى مر بنا كثيرا (*) ، بتشكيل وزارته الثانية فى 30 ديسمبر 1937 ، وضمت عدداً كبيرا من المحامين والحقوقيين ، منهم : إسماعيل صدقى باشا (الرئيس الأسبق) للمالية ووزير دولة ، وعبد الفتاح يحيى باشا (الرئيس الأسبق) للخارجية ووزير دولة ، وأحمد خشبة باشا للحقانية ، وعبد العزيز باشا فهمى وزيرا للدولة ، ومحمد حلمى عيسى باشا للأوقاف ، وأحمد لطفى السيد باشا (أستاذ الجيل) وزيرا للدولة ، ومحمد بهى الدين بركات بك/باشا للمعارف ، وحسن صبرى باشا للمواصلات ، ومراد وهبة باشا (ابن الرئيس الأسبق يوسف وهبه باشا) وزيرا للزراعة ، ومحمد حافظ رمضان بك / باشا (رئيس الحزب الوطنى القديم بعد محمد فريد) وزيرا للدولة ، ومحمد حسين هيكل بك/باشا وزيرا للدولة ، ومحمد كامل البندارى بك للصحة ، ولم تضم الوزارة من غير الحقوقيين سوى حسين سرى باشا للأشغال وحسين رفقى باشا للحربية ، وتزامن مع هذه الوزارة تشكيل الهيئة السعدية بقيادة أحمد ماهر والنقراشى بعد خروجهما وآخرين من حزب الوفد .

بعد الانتخابات التى أجرتها هذه الوزارة ، قدمت استقالتها ، فأعاد الملك تكليف محمد محمود باشا (*) بتشكيل وزارته الثالثة فى 27 أبريل 1938 ، ولكن سرعان ما استبدلت فى 24 يونيه 1938 بوزارة محمد محمود باشا الرابعة ، وضمت وزارته الثالثة ذات الأسماء الذين ضمتهم وزارته الثانية من المحامين والحقوقيين ، زاد عليهم من المحامين أيضا رشوان محفوظ باشا وزيراً للزراعة ، بينما دخل الوزارة من غير الحقوقيين الشيخ مصطفى عبد الرازق بك / باشا للأوقاف ، أما وزارة محمد محمود باشا الرابعة ، فقد ضمت أيضا من المحامين والحقوقيين : عبد الفتاح يحيى باشا (الرئيس الأسبق) للخارجية ، والدكتور أحمد ماهر باشا للمالية ، وأحمد خشبة باشا للحقانية ، وحسن صبرى باشا للحربية ، ومحمود غالب باشا للمواصلات ، ومحمد حسين هيكل باشا للمعارف ، ورشوان محفوظ باشا للزراعة ، وسابا حبشى بك/باشا للتجارة والصناعة .

ومع دخول صيف سنة 1939 ، وتراجع حالة محمد محمود باشا الصحية ، وتزايد نفوذ على ماهر باشا الذى كان رئيسا للديوان الملكى آنذاك ونجح فى استمالة أحمد خشبة باشا ، بينما استقال كل من رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، وكان نائبا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وحسن باشا

(*) غير حقوقى .

صبرى وزير الحربية ، وتزامن مع هذا كله تفاقم مرض محمد محمود باشا ـ فاضطر لتقديم استقالته فى6 يوليه 1939 ، ومع رفض الملك قبولها ، عاود تقديم استقالته الثانية فى 12 أغسطس 1939 ، فكلف الملك **على ماهر باشا** بتشكيل وزارته الثانية ، فاحتفظ لنفسه بالداخلية والخارجية مع الرئاسة ، وضمت إلى جانبه من المحامين والحقوقيين : محمد على علوبة باشا وزيرا للدولة للشئون البرلمانية ، ومحمود غالب باشا للمواصلات ، وسابا حبشى بك/باشا للتجارة والصناعة ، وإبراهيم عبد الهادى (باشا) وزيرا للدولة للشئون البرلمانية ، ومصطفى الشوربجى بك للعدل ، وعبد السلام الشاذلى باشا للشئون الاجتماعية .

وتحت ضغط الإنجليز فيما جرت تسميته " بحادثة 4 فبراير الصغيرة " ـ استقالت وزارة **على ماهر باشا** ، وعهد الملك إلى **حسن صبرى باشا** بتشكيل وزارته الأولى فى 27 /1940/6 ، وهو بدوره من المحامين الذين اشتغلوا بالمحاماة والقضاء ، ودخل عالم السياسة ، وقد رأيناه وزيرا لعدة وزارات ، ولم يتول رئاسة الوزارة سوى هذه المرة ، وتوفى وهو يلقى خطاب العرش فى نوفمبر 1940 ، وكانت أغلبية وزارته ـ كالعادة ـ من المحامين والحقوقيين : محمد حلمى عيسى باشا للعدل ، وصليب سامى بك / باشا للتموين ، ومحمود غالب باشا للمواصلات ، ومحمد حافظ رمضان (رئيس الحزب الوطنى القديم) للشئون الاجتماعية ، ومحمد حسين هيكل باشا للمعارف ، وإبراهيم عبد الهادى (باشا) للتجارة والصناعة ، والمحامى الشهير على أيوب وزيراً للدولة .

بوفاة حسن صبرى باشا ، شكلت وزارة **حسين سرى باشا** الأولى فى 15 نوفمبر 1940 ، واستمرت حتى 31 يوليه 1941 ، وهو مهندس عين وزيرا عدة مرات ، وعين فى سنة 1950 رئيسا للديوان الملكى ، وكانت وزارته الأخيرة فى 2 يوليه 1952 واستقالت بعد عشرين يوماً قبل قيام ثورة يوليو بيوم واحد ، ومع أنه غير حقوقى إلاّ أن وزارته الأولى (1940) ضمت كالعادة نسبة كبيرة من المحامين والحقوقيين ، منهم : محمد حلمى عيسى باشا للعدل ، وصليب سامى باشا للتجارة والصناعة ، ومحمد حسين هيكل باشا للمعارف ومحمد عبد الجليل سمرة بك للشئون الاجتماعية ، وبعد أيام دخلها الحقوقى الشهير عبد الحميد بدوى باشا وزيراً للمالية خلفاً لحسن صادق بك الذى كلف بوزارة الدفاع لوفاة وزيرها يونس صالح باشا .

وتحقيقاً لبعض التوازنات استقالت وزارة حسين سرى باشا الأولى ، فعاود الملك تكليفه بتشكيل وزارته الثانية ، وضمت خمسة من المستقلين ، وخمسة من الأحرار الدستوريين ، وخمسة أيضا من السعديين ، وأغلبهم ـ

كالعادة ـ من المحامين والحقوقيين ، منهم : أحمد خشبة باشا للمواصلات ، وعبد الحميد بدوى باشا للمالية ، وصليب سامى باشا للخارجية ، ومحمود غالب باشا للعدل ، ومحمد حسين هيكل باشا للمعارف ، والأستاذ إبراهيم عبد الهادى (باشا) للأشغال ، والأستاذ إبراهيم الدسوقى أباظة (باشا) للشئون الاجتماعية ، والأستاذ محمد حامد جودة للتموين ، وانتهى عهد هذه الوزارة بحادث 4 فبراير 1942 !

والحديث فى حادث 4 فبراير 1942 يطول ومليء بتعاريج كثيرة تخرج عن نطاق هذه الرسالة ، وأيا كان الأمر فقد اضطر الملك فاروق تحت ضغط وتوالى الأحداث بسرعة إثر الإنذار البريطانى ـ إلى دعوة **مصطفى النحاس باشا** رئيس الوفد لتشكيل وزارته الخامسة ، ومع أن الوفد هو صاحب الأغلبية فى الشارع السياسى ، إلاّ أن الوزارة لم تستقبل بما اعتاد الناس استقبال حكومة الوفد به .. وكالعادة تشكلت أغلبية الوزارة من المحامين والحقوقيين ، فضمت منهم إلى جانب النحاس باشا الذى احتفظ لنفسه بالداخلية والخارجية : مكرم عبيد باشا للمالية ، وأحمد نجيب الهلالى بك / باشا للمعارف ، وعبد السلام فهمى جمعة باشا للزراعة ، وعلى زكى العرابى باشا للمواصلات ، والأستاذ محمد صبرى أبو علم (باشا) للعدل ، والأستاذ عبد الفتاح الطويل (باشا) للصحة ، والأستاذ كامل صدقى بك (نقيب المحامين أكثر من مرة) للتجارة والصناعة ، ولم تضم الوزارة من غير المحامين سوى وزيرى الأشغال والدفاع .

وجدير بالذكر ، أنه قبيل انصرام عهد وزارة النحاس باشا الخامسة ، انتخب وزير الزراعة عبد السلام فهمى جمعة باشا رئيساً لمجلس النواب ، وبخلو منصبه عين محله فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة ، وكان ذلك بداية خط بيانى طويل تأثرت وضمرت فيه العلاقة الوطيدة بين النحاس باشا ومكرم عبيد ، وانتهت بتشابك وقطيعة كانتا السبب الأساسى فى تقدم النحاس باشا باستقالة وزارته الخامسة ، ليتاح له استبعاد مكرم عبيد من وزارته السادسة ، وقد كان .

شكلت وزارة **مصطفى النحاس باشا** السادسة فى 26 مايو 1942 ـ 8 أكتوبر 1944، وكالعادة جاء أغلبها من المحامين والحقوقيين ، فضمت إلى جوار النحاس باشا الذى احتفظ بالداخلية والخارجية : أحمد نجيب الهلالى باشا للمعارف ، ومحمد صبرى أبو علم باشا للعدل ، وعبد الفتاح الطويل باشا للمواصلات ، وكامل صدقى باشا للمالية ، وفؤاد سراج الدين للزراعة ، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق للشئون الاجتماعية ، والأستاذ أحمد حمزة للتموين ، والأستاذ مصطفى نصرت للوقاية المدنية ، والأستاذ محمود سليمان

غنام (باشا) للتجارة والصناعة ـ وفى عهد هذه الوزارة التى استمرت حتى 8 أكتوبر 1944 ، صادفتها أزمة كبيرة بإصدار مكرم عبيد كتابه الشهير المعروف بالكتاب الأسود ، وافتعال أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى أسبابًا للاستقالة بزعم أن ما انكشف من فساد الوفد بهذا الكتاب قد أثر على مركزه فى البلاد أمام الشعب بل وأمام البريطانيين ، بيد أنه اضطر هو والقصر للتراجع إزاء تحذير اللورد كيلرن من اتخاذ أى إجراء متهور ، بينما اضطر النحاس باشا لإجراء تعديل وزارى محدود بقبول استقالة كامل صدقى باشا وزير المالية ، وتحريك الأستاذ عبد الحميد عبد الحق إلى وزارة الأوقاف والأستاذ مصطفى نصرت إلى وزارة الزراعة وتعيين أمين عثمان باشا وزيرا للمالية بدلا من كامل صدقى ، وفهمى حنا ويصا بك وزيرا للوقاية المدنية بدلاً من الأستاذ مصطفى نصرت الذى تولى وزارة الزراعة بدلا من فؤاد سراج الدين الذى تولى وزارة الداخلية ، وبرغم ما واجهته هذه الوزارة من مناوءات ومساعى القصر الملكى لإضعاف شعبية الوفد ، إلا أن هذه الوزارة كانت أطوال وزارات النحاس باشا عمراً ، فاستمرت لعامين ونصف وحتى 8 أكتوبر 1944 ! (د . يونان لبيب رزق ـ المرجع السابق ص 447 وما بعدها)

أعقب خروج الوفد عام 1944 من الحكم ، فترة امتدت لنحو خمس سنوات ، زامنتها نهايات أحداث الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على مصر ، وما لابسها من سعى إنجلترا لاستمالة مصر إلى جانبها فى حربها ضد دول المحور ، ثم ما أعقبها من تنصل إنجلترا من كافة وعود الجلاء والاستقلال التى قطعتها إبان الحرب ـ .. فى هذه الفترة الحساسة التى تغيرت فيها أدوات الصراع ، اشتد ساعد القصر الملكى شيئا ما إزاء بريطانيا التى خرجت جريحة منهكة من الحرب ، إلاّ أن محاولته لم تفلح فى تحجيم الوفد أو التأثير على شعبيته ، ومع ذلك عانى الوفد من انشقاقات داخلية ، صاحبها ما أصيبت به الحركة الوطنية من إحباط نتيجة نكول انجلترا والإخفاق فى تحقيق الجلاء والاستقلال !

فى هذه الفترة الدقيقة ، كلف الحقوقى الشهير الدكتور أحمد ماهر باشا فى 8 أكتوبر 1944 بتشكيل وزارته الأولى ، وهو حقوقى ولد عام 1888 وتخرج من مدرسة الحقوق 1908 وحصل على الدكتوراه من جامعة مونبلييه بفرنسا .. عمل مدرساً فأستاذا بمدرسة التجارة العليا ، وانخرط فى الحركة الوطنية من بداياتها كعضو فى الوفد المصرى ، وهو صاحب دور بارز فى ثورة 1919 ، وفى العمل السرى للثورة ، واتهم مع النقراشى فى قضية الاغتيالات السياسية 1926/1924 وقضى ببراءتهما ، وكان قد انتخب

عضوا فى مجلس النواب سنة 1924 وفى أكتوبر 1924 عينه سعد زغلول وزيرا للمعارف فى وزارته التى كان قد شكلها فى 1924/1/28 ، وكان قطبًا قويًا بالوفد منافسا لمصطفى النحاس باشا .. اختير وزيرا للمالية فى وزارة محمد محمود باشا الرابعة (1939/1938) ، كما ولى وزارة المعارف ، وخرج من الوفد ومعه محمود فهمى النقراشى وفصيل كبير من الوفديين سنة 1937 ، حيث شكلوا حزب الهيئة السعدية برئاسته عام 1938 ، وفى 8 أكتوبر 1944 شكل وزارته الأولى من ائتلاف للأحزاب عدا الوفد ، ضم من المحامين والحقوقيين : مكرم عبيد باشا للمالية ، وحافظ رمضان باشا للعدل ، والدكتور محمد حسين هيكل باشا للمعارف والشئون الاجتماعية ، والأستاذ إبراهيم عبد الهادى (باشا) للصحة ، وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا للمواصلات ، وراغب حنا بك للتجارة والصناعة ، وجرت فى عهد هذه الوزارة انتخابات لمجلس النواب الذى تم حله فى 1944/11/15 ، وأسفرت الانتخابات التى قاطعها الوفد ـ عن دخول 125 نائبا من السعديين و74 من الأحرار الدستوريين و29 من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطنى (القديم) و29 من المستقلين ، وفى أعقاب هذه الانتخابات شكل الدكتور أحمد ماهر باشا فى 15 يناير 1945 وزارته الثانية التى انتهت باغتياله فى البهو الفرعونى بين مجلسى النواب والشيوخ إثر القاء خطابه بمجلس النواب الذى أعلن فيه نية الاشتراك فى الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء . وقد ضمت هذه الوزارة من المحامين والحقوقيين إلى جانب أحمد ماهر باشا الذى احتفظ بالداخلية مع الرئاسة ـ ضمت : مكرم عبيد باشا للمالية ، وحافظ رمضان باشا للعدل ، والأستاذ إبراهيم عبد الهادى (باشا) للصحة ، وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا للمواصلات ، وراغب حنا بك وزيرا للدولة ، وعبد الرزاق السنهورى بك/باشا للمعارف ، بينما خرج الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين من الوزارة ليتولى رئاسة مجلس الشيوخ الذى ظل رئيسا له حتى قيام ثورة يوليو 1952 .

وباغتيال الدكتور أحمد ماهر باشا ، خلفه فى رئاسة السعديين والوزارة رفيق نضاله محمود فهمى النقراشى باشا الذى شكل وزارته الأولى فى 24 فبراير 1945 ، ولم يكن من الحقوقيين ، واشتغل بالتعليم ، وشارك فى ثورة 1919 ، واتهم مع أحمد ماهر (1926/1924) فى قضية الاغتيالات السياسية ومقتل السردار ، وشارك أحمد ماهر فى تشكيل الهيئة السعدية بعد خروجهما من الوفد عام 1937 ـ وقد ضمت وزارته الأولى من المحامين والحقوقيين : مكرم عبيد باشا للمالية ، ومحمود غالب باشا للأشغال ، وحافظ رمضان باشا للعدل ، والأستاذ إبراهيم عبد الهادى (باشا) للصحة ،

والأستاذ إبراهيم الدسوقى أباظة (باشا) للمواصلات ، وراغب حنا بك وزيرا للدولة ، وعبد الرزاق السنهورى بك / باشا للمعارف .

وفى عهد هذه الوزارة وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فى مايو 1945 ، وواجهت الوزارة مطالب الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب ، ودخلت فى سجال مع الإنجليز ، وشهدت حادثة كوبرى عباس الشهيرة فى 9 فبراير 1946 ، واستقال حافظ رمضان باشا من الوزارة احتجاجا على الاتجاه إلى التفاوض قبل الجلاء مما اعتبره مخالفا لمبادئ الحزب الوطنى (القديم) ، كما انسحب مكرم عبيد باشا مع مجموعته من حزب الكتلة الوفدية ، واغتيل أمين عثمان باشا صديق الانجليز فى يناير 1946 ، بينما توترت العلاقة بين القصر الملكى والسفير البريطانى كيلرن الذى أبدى رغبة فى عدم استمرار وزارة النقراشى وكتب إلى الملك بذلك ، فانتهزها الملك فرصة لتأليب الحكومة البريطانية على سفيرها من خلال الحقوقى عبد الفتاح عمرو باشا السفير المصرى فى لندن ، فغادر السفير البريطانى منصبه فى مارس 1946 .

وإذ استقالت وزارة النقراشى فى 15 فبراير 1946 . شكل **إسماعيل صدقى باشا** وزارته الثالثة فى 16 فبراير 1946 ، وضمت بدورها من المحامين والحقوقيين إلى جانب إسماعيل صدقى الذى احتفظ بالداخلية والمالية : أحمد لطفى السيد باشا (أستاذ الجيل) وزير دولة ووزيرا للخارجية ، وسابا حبشى باشا للتجارة والصناعة والتموين ، وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا للأوقاف ، ومحمد كامل مرسى باشا عميد الحقوق السابق وزيرا للعدل ، ومحمد حسن العشماوى باشا للمعارف ، ولم تستمر هذه الوزارة مدة طويلة ، فخرجت فى 9 ديسمبر 1946 ، ليعود **محمود فهمى** النقراشى إلى الحكم ، ويشكل وزارته الثانية التى جاء معظمها أيضا من المحامين والحقوقيين ، فضمت منهم : أحمد خشبة باشا للعدل ، ومحمد على علوبة باشا للأوقاف ، وإبراهيم عبد الهادى باشا للمالية ، وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا للمواصلات ، وعبد الرزاق السنهورى باشا للمعارف ، ومحمود حسن باشا للشئون الاجتماعية ـ وفى عهدها دخلت مصر حرب فلسطين فى مايو 1948 ، وفى ذات السنة اغتيل النقراشى باشا أمام المصعد بوزارة الداخلية فى 28 ديسمبر 1948 ، ليخلفه فى رئاسة الوزارة والهيئة السعدية إبراهيم باشا عبد الهادى الذى شارك فى ثورة 1919 ، وحكم عليه بالأشغال الشاقة سنة 1920 وأطلق سراحه سنة 1924 ، ونجا من حكم صدر بإعدامه ، وحمل عدة حقائب وزارية فى عدة وزارات ، وفاز بعضوية مجلس النواب

ومجلس الشيوخ عدة مرات ، وتولى رئاسة الديوان الملكى فى فبراير 1947 قبل أن يكلف بتشكيل الوزارة إثر اغتيال النقراشى باشا .

شكل **إبراهيم باشا عبد الهادى** وزارته الأولى (28 ديسمبر 1948 - 25 يوليو 1949) وتولى فيها حقيبتى الداخلية والمالية إلى جانب الرئاسة ، وضمت الوزارة كثيرين من المحامين والحقوقيين . منهم : إبراهيم الدسوقى أباظة باشا للخارجية ، وعبد المجيد عبد الحق (باشا) للتموين ، وعبد الرزاق السنهورى باشا للمعارف ، وأحمد مرسى بدر بك/باشا للعدل ، والمحامى الأشهر مصطفى بك مرعى وزيرًا للدولة .

حلت وزارة **حسين سرى** باشا الثالثة (7/25 - 3 /11/ 1949) - محل وزارة إبراهيم باشا عبد الهادى ، وضمت لفيفًا كبيرا من المحامين والحقوقيين ، منهم : أحمد خشبة باشا للعدل ، ومحمود غالب باشا للدولة ، والمحامى الشهير الأستاذ على أيوب للشئون الاجتماعية ، وإبراهيم الدسوقى أباظة باشا للأوقاف ، ومحمد فؤاد سراج الدين باشا للمواصلات ، وأحمد مرسى بدر بك / باشا للمعارف ، والمحامى الأشهر مصطفى مرعى بك وزيرا للدولة ، والأستاذ المحامى المؤرخ عبد الرحمن بك الرافعى وزيرا للدولة ، والمحامى المعروف الدكتور محمد هاشم وزيرا للدولة ، والأستاذ محمد محمد الوكيل وزيرا للدولة .

وبنهاية عمر هذه الوزارة الائتلافية التى ضمت أربعة من الوفديين ، وأربعة من السعديين ، وأربعة من الأحرار الدستوريين ، واثنين من الحزب الوطنى (القديم) ، وأربعة من المستقلين ـ عاودت السراى تكليف **حسين سرى** باشا بتشكيل وزارته الرابعة (1949/11/3 - 1950/1/12) ، وهى الأخرى وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات ، ضمت كالعادة أغلبية من المحامين والحقوقيين ، منهم : صليب سامى باشا للتجارة والصناعة ، ومحمد حسن العشماوى باشا للمعارف ، والدكتور محمد هاشم باشا للدولة ، ومحمد عبد الخالق حسونة باشا (أمين عام الجامعة العربية فيما بعد) للشئون الاجتماعية ، ومحمد على راتب بك للتموين ، وسيد مصطفى باشا للعدل ، ومحمد على نمازى باشا للمواصلات ، وأسفرت الانتخابات التى أجرتها الوزارة عن فوز حزب الوفد بأغلبية ساحقة ، فحصل على 228 مقعدا من 319 من مقاعد مجلس النواب ، بينما حصل السعديون على (28) مقعدا ، والمستقلون على (30) مقعدا ، والأحرار الدستوريون على (26) مقعدا ، والحزب الوطنى القديم على (6) مقاعد .

اضطرت السراى أمام نجاح الوفد الساحق فى الانتخابات ـ إلى تكليف مصطفى النحاس باشا بتشكيل وزارته السابعة (1952/1/27–1950/1/12) ، وعجلت بتعيين حسين سرى باشا رئيساً للديوان الملكى خلفا لإبراهيم عبد الهادى الذى كان قد ترك الموقع لتشكيل وزارة السعديين إثر اغتيال النقراشى باشا . هذا وكالعادة ضمت وزارة المحامى الحقوقى الزعيم مصطفى النحاس باشا ، نسبة كبيرة من المحامين والحقوقيين ، منهم : على زكى العرابى باشا للمواصلات ، وعبد الفتاح الطويل باشا للعدل ، ومحمد فؤاد سراج الدين باشا للداخلية ، ومحمود سليمان غنام للتجارة والصناعة ، والأستاذ محمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطنى ، والدكتور أحمد حسين للشئون الاجتماعية ، ومرسى بك فرحات للتموين ، وعبد اللطيف محمود بك/باشا للصحة ، والأستاذ إبراهيم فرج المحامى للشئون البلدية والقروية ، والقانونى الضليع الأستاذ بالحقوق الدكتور حامد زكى وزيرا للدولة ، ومحمد صلاح الدين بك / باشا وزيرا للخارجية ، وأستاذ الاقتصاد والمالية العامة بالحقوق الدكتور محمد زكى عبد المتعال وزيرًا للمالية ، وهى الوزارة التى دخلها الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف من بداية تشكيلها ، وأضيف إليها عبد الفتاح حسن باشا المحامى الكبير وزيرا للشئون الاجتماعية والمحامى حسين باشا الجندى للأوقاف اعتبارا من 24 سبتمبر 1951 .

ومن اليوم الأول ـ ورغم الاستعداد للموادعة أو المهادنة ـ تعرضت الوزارة الوفدية لمؤامرات السراى والاحتلال البريطانى ـ ووسط هذه العواصف قيل إن مصطفى النحاس باشا اتفق مع فؤاد سراج الدين باشا على إلغاء معاهدة 1936، وتكتما الأمر حتى فاجأ النحاس الملك بأنه سيستقيل إن لم يمتثل الملك إلى طلبه توقيع مراسم الإلغاء لعرضها على البرلمان والذى عرضت عليه بالفعل فى 8 أكتوبر 1951 ببيان ألقاه مصطفى النحاس أعلن فيه باسم الشعب إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتى السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا فى 1899 تنظيما للإدارة الثنائية للسودان بشكل أوقع السودان تحت السيطرة البريطانية التى حجبت بالفعل مصر عن السودان [للتفصيل الحركة السياسية فى مصر ـ 1952/1945 ـ طارق البشرى ـ دار الشروق . ط 2 ـ 1983 ص 477 وما بعدها] .

انتهت صلاحية الوزارة الوفدية ـ إن جاز التعبير ـ بحريق القاهرة الذى اندلع بفعل فاعلين فى 26يناير 1952 ، ولم يكن قد مضى سوى يوم واحد على مذبحة الإسماعيلية (25 / 1/ 1952) التى صمدت فيها قوة بلوكات النظام بمبنى المحافظة صمودا مشرفا أمام القوات البريطانية ، وانعكس ذلك

على السلطات بعامة ، فكانت الفترة ما بين حريق القاهرة فى 26 يناير 1952 وانتفاضة الجيش فى 23 يوليو من نفس العام ، فترة وزارات يصدق عليها قالة الدكتور يونان لبيب رزق إنها " وزارات الإحتضار " [د . يونان رزق المرجع السابق ص 511 وما بعدها] ..

فى 27 يناير 1952 ، شكل **على ماهر باشا** وزارته الثالثة ، ولم تستمر إلاّ شهراً وثلاثة أيام ، فانتهى عمرها فى أول مارس1952 ، وكالعادة جاءت أغلبية الوزارة ـ فضلا عن رئيسها ـ من المحامين والحقوقيين : صليب سامى باشا للزراعة ، ومحمد عبد الخالق حسونة باشا (أمين عام الجامعة العربية فيما بعد) للمعارف ، والدكتور محمد زكى عبد المتعال الحقوقى وأستاذ الاقتصاد والمالية العامة ـ وزيرا للمالية والاقتصاد ، ومحمد على نمازى للعدل ، والأستاذ سعد اللبان للأوقاف ، ومحمود حسن باشا للشئون الاجتماعية ، وأحمد مرتضى المراغى للداخلية .

أعقب وزارة **على ماهر باشا** ـ وزارة **أحمد نجيب باشا الهلالى** الأولى (52/3/1 -1952/7/2) ، والهلالى الذى سبق وحمل بعض الحقائب الوزارية هو أستاذ القانون المدنى المشهور بكلية الحقوق ، وأحد كبار المحامين ، ومعروف بأنه أحد أعداء القصر الملكى وناصبه العداء منذ سنة 1942 ، الأمر الذى حدا به إلى الاعتذار عن دخول الوزارة الوفدية الأخيرة لأنه اتخذ قرارًا بعدم دخول قصر الملك أو حلف يمين الإخلاص له . لذلك كان غريبا التحول الذى حدث فى موقفه وتجدد اتصالاته مع رجال القصر وبعض المسئولين الإنجليز على نحو ما رواه الحقوقى والكاتب السياسى أحمد بهاء الدين فى كتابه " فاروق ملكاً " .. وعلى أية حال ، وفى حدود رصد مشاركة المحامين والحقوقيين بعامة فى الحركة الوطنية والحياة السياسية ، فإن **نجيب الهلالى باشا** حقوقى ومحام ضليع ، أتم دراسته القانونية بالقاهرة 1912 ، ثم صار أستاذًا للقانون المدنى بمدرسة الحقوق الملكية منذ 1923 . انضم للوفد ، وتقلد وزارة المعارف كما مر بنا فى 1937، 1946 ، إلى أن تولى رئاسة الوزارة لأول مرة فى 1952/3/1 ، وضمت وزارته من المحامين والحقوقيين ـ إضافة إليه : صليب سامى باشا للتجارة والصناعة والتموين ، ومحمد كامل مرسى باشا للعدل ، ومحمد المفتى الجزايرلى باشا للأوقاف ، ومحمد عبد الخالق حسونة باشا للخارجية ، والدكتور محمد زكى عبد المتعال للمالية ، وأحمد مرتضى المراغى بك للداخلية وللحربية والبحرية ، ومحمد رفعت باشا للمعارف ، والأستاذ محمد فريد زعلوك المحامى وزيرًا للدولة ، وإبان فترة الوزارة الهلالية كان الحقوقى محمد حسن الهضيبى قد صار مرشدًا عاما للإخوان المسلمين بعد اغتيال حسن البنا ،

ونشط بالجماعة فى عهد الوزارة الهلالية علـى ما يروى المستشار طـارق البشـرى فـى كتابـه : الحركـة السياسية فى مصر 1952/1945 (ص 573 وما بعدها) .

انتهى عمر هذه الوزارة فى 2 يوليو 1952 ، فلم تمكث فى الحكم سوى أربعة شهور ، تلتها وزارة الأيام الأخيرة ، وهى وزارة **حسين سرى باشا** الخامسة ، (2 /7 – 7/22 /1952) ، وضمت من المحامين والحقوقيين : الدكتور محمد هاشم باشا للداخلية ، ومحمد على راتب باشا للشئون البلدية والقروية ، ومحمد سامى مازن بك للمعارف ، والقانونى الضليع الأستاذ عبد المعطى خيال بك الأستاذ بكلية الحقوق للتجارة والصناعة ، والأستاذ العميد على بدوى بك ـ عميد الحقوق ، وأستاذ القانون الجنائى ، والمحامى القدير ـ وزيرًا للعدل .

عاشت وزارة **حسين سرى باشا** أيامًا صعبة ، ففى أيامها العشرين تفجرت أزمة الجيش بحل مجلس إدارة نادى الضباط الذى كان قد انتخب برئاسة اللواء محمد نجيب ـ وهو أيضًا حقوقى حاصل على إجازة الحقوق 1927ـ على غير هوى وإرادة القصر الملكى ، وقد كان قرار الحل هو الشرارة التى عجلت بقيام الثورة قبل الموعد الذى قدره الضباط الأحرار لها ، وبرفض الملك ما أشار به حسين سرى من تعيين اللواء محمد نجيب وزيرًا للحربية امتصاصًا للموقف ، قدم حسين سرى باشا استقالة وزارته التى قبلها الملك بلهجة جافة سجلها الأمر الملكى (الوقائع المصرية ـ العدد / 107 سنة 1952) ، وأعادت السراى تكليف أحمد نجيب الهلالى باشا بتشكيل الوزارة .

لم تعمر وزارة **أحمد نجيب الهلالى باشا** الثانية سوى يومين ، بدأت عهدها فى 1952/7/22 وودعت فى 1952/7/24 ــ والملاحظ أن هذه الوزارة ، كوزارة الهلالى الأولى ، غلبت عليها نسبة المحامين والحقوقيين ، منهم ـ إلى جوار الهلالى ذاته : محمد كامل مرسى باشا للعدل ، ومحمد عبد الخالق حسونة باشا للخارجية ، ومحمد المفتى الجزايرلى باشا للأوقاف ، والدكتور محمد زكى عبد المتعال باشا للمالية والاقتصاد ، ومحمد رفعت باشا للمعارف ، ومحمد فريد زعلوك للتجارة والصناعة ، وراضى أبو سيف راضى باشا للشئون الاجتماعية . ومريت غالى بك للشئون البلدية والقروية .

* * *

من اللافت أن الحقائب الوزارية التى أعطيت طوال عشرات السنين للمحامين وللحقوقيين بعامة لم تقتصر ـ قبل 1952 ـ على وزارة الحقانية أو على حزمة الوزارات القريبة من القانون والثقافة العامة كالشئون الاجتماعية ، أو الأوقاف ، أو المالية ، أو المعارف ، أو الداخلية ، أو الخارجية ـ وإنما شغلوا أيضا ، وفى أحيانٍ كثيرة ، وزارات الدفاع الوطنى أو الحربية ، والمواصلات ، والأشغال العمومية ، والزراعة ، والصحة ، والتجارة والصناعة .

رأينا من المحامين فى وزارة المواصلات : مصطفى النحاس ، وأحمد خشبة ، وتوفيق دوس ، وعلى زكى العرابى ، ومكرم عبيد ، وحسن صبرى ، ومحمود غالب ، وعبد الفتاح الطويل ، وإبراهيم الدسوقى أباظة .. ورأينا منهم فى وزارة الدفاع الوطنى أو الحربية : أحمد خشبة ، وصليب سامى ، وحسن صبرى ، وعلى جمال الدين ، ومحمد توفيق رفعت . وفى وزارة الصحة : مصطفى النحاس ، وإبراهيم عبد الهادى ، وعبد الفتاح الطويل ، ومحمد كامل بندارى .. وفى وزارة الزراعة : حافظ حسن ، وتوفيق دوس ، ومحمد محمود خليل ، وعبد السلام فهمى جمعة ، وفؤاد سراج الدين ، ومراد وهبة ، ورشوان محفوظ .. وفى وزارة الأشغال : مرقص حنا ، وحافظ حسن ، وعبد العظيم راشد ، ومحمد رياض .. وفى وزارة التجارة والصناعة : أحمد نجيب الهلالى ، وحسن صبرى ، وعبد السلام فهمى جمعة ، ومحمود سليمان غنام ، وكامل صدقى ، وراغب حنا ، ومراد وهبة ، وسابا حبشى .. وأسند منصب وزير الدولة إلى المحامين : عبد العزيز فهمى ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد حافظ رمضان ، ومحمد حسين هيكل ، ومحمد على علوبة ، وإبراهيم عبد الهادى ، وراغب حنا .

ومن اللافت للنظر أيضا ، أن الاختيار لوزارة الحقانية لم يقتصر على رجال القضاء ، وإنما امتد إلى المحامين الذين حملوا حقيبة وزارة الحقانية أكثر من مرة ، بل ورأينا محمد نجيب الغرابلى أفندى المحامى بطنطا ، وزيرا للحقانية فى وزارة سعد زغلول باشا الأولى التى شكلت فى 28 يناير 1924 ، وسوف نرى أن جمال عبد الناصر اختار المحامى فتحى شرقاوى لوزارة العدل التى حمل حقيبتها فى كفاءة واقتدار أكثر من سنتين من أكتوبر 1961 إلى مارس 1964 .

قد يستحق أن يروى ، أننى عثرت فى سجلات خريجى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والحاصلين على دبلوماتها ـ اسم اللواء (فيما بعد) محمد نجيب أول رئيس للجمهورية المصرية . تخرج فى الكلية عام 1927 ، وحصل من الكلية على دبلوم الاقتصاد السياسى فى مايو 1929 وترتيبه

الرابع ، ومدون أمامه أنه مدرس بمدرسة ضرب النار ، وعلى دبلوم القانون الخاص فى مايو 1931 وترتيبه الخامس . ربما لهذه الدراسة الحقوقية الباكرة ، ترجع تشكيلة شخصية اللواء محمد نجيب التى يستطيع الراصد لأحداث الثورة أن يعزو إليها ما اختلف فيه محمد نجيب مع باقى أعضاء مجلس الثورة بشأن بعض التدابير والإجراءات التى كان يميل إلى الالتزام فيها بجانب الشرعية والقانون .

وعلى ذكر رئاسة الجمهورية ، فقد يروى أيضا أن أستاذنا الدكتور صوفى أبوطالب أستاذ تاريخ القانون ، وصاحب الباع فى الدراسات الإسلامية وعضو مجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، والرئيس الأسبق لجامعة القاهرة ورئيس مجلس الشعب عدة دورات ـ قد تولى رئاسة الجمهورية ـ وإن كان بصفة مؤقتة ـ فى أكتوبر 1981 ، بينما تولى الدكتور بطرس غالى المتخرج فى حقوق القاهرة عام 1946 ــ الأمانة العامة للأمم المتحدة (1996/92) ، وكان الحقوقيون أصحاب النصيب الأوفر فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .. تولى أمانتها من المحامين والحقوقيين ، الأستاذ محمد عبد الخالق حسونة ، أطول أمنائها شغلا لموقعه فى تاريخها ، فقد تولى الأمانة العامة للجامعة العربية عام 1952 فى أعقاب عبد الرحمن عزام ، وبقى فى موقعه عشرين عاماً حتى 1972 .. إلى جوار دراسته بكلية الحقوق بمصر، درس القانون أيضاً بجامعة كمبردج (1925) ، وتولى وزارة الشئون الاجتماعية (1950/1949) ، ثم وزارة المعارف، وحمل فى عام 1956 حقيبة وزارة الخارجية قبل أن ينتخب فى نفس العام أمينا عام للجامعة العربية ، ومن قبله الدكتور الحقوقى محمد صلاح الدين بك/باشا الذى حمل حقيبة وزارة الخارجية بوزارة مصطفى النحاس باشا السابعة (1952/1950) ، كذلك الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد المتخرج فى حقوق الإسكندرية (1944) ، والحاصل على الدكتوراه (1951) من جامعة باريس ، وشغل العديد من المواقع قبل أن يختار مع حافظ إسماعيل وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء (1972/1970) ، ثم مندوبا دائما لدى الأمم المتحدة (1983/1972) ، ثم وزيرا للخارجية 1991/1983 ، قبل أن ينتخب عام 1991 أمينا عاما للجامعة العربية ، والتى خلفه فيها عام 2001 الدبلوماسى القدير الأستاذ عمرو موسى الذى تخرج فى حقوق القاهرة (1957) وشغل العديد من المواقع ، وحمل حقيبة وزارة الخارجية (2001/1991) ، وخلفه فى حمل حقيبة هذه الوزارة الحقوقى الدبلوماسى القدير الأستاذ أحمد

ماهر السيد (2004/2001) وهو بدوره من خريجى حقوق القاهرة عام 1956 .

دعانى إلى هذا الاستطرادة السريعة القصيرة بعد 1952 ـ أن دونالد إم ريد ، حين وضع كتابه " المحامون والسياسة فى العالم العربى من 1880 ـ 1960 " ـ تصور ، وله فى هذا بعض العذر ، أن أدوار المحامين انحسرت عن الحياة السياسية بعد 1952 ، وأنهم ابتعدوا أو أبعدوا عن قيادة الجماهير ، وساهم فى ذلك انحسار قضية مقاومة الاحتلال التى كان المحامون حملة شعلتها ، وأنه بعد تحقق الاستقلال ، طرحت النظم السياسية التى طرأت على العالم العربى بعامة ـ صنائع جديدة تقلص إزاءها دور المحامين ، وانفسح المجال لفئات أخرى أخذت تباعاً تحتل المساحات المقتطعة من المحامين .

بيد أن هذا التصور ليس صحيحاً على إطلاقه . نعم بقيام ثورة يوليو 1952 فى مصر ـ بدأ ما يمكن أن يكون عهداً جديداً أو مختلفاً نوعاً ما للمحاماة والمحامين والقانونيين بعامة فى الحياة الوطنية والسياسية فى مصر ـ ولكن هذه الانعطافة لم تكن انعطافة حادة ، فقد كان المحامى والقانونى الكبير على ماهر (باشا) أول من استعانت به الثورة فى شهورها الأولى ، وترأس أول وزارة بعد الثورة ، والتى استعانت أيضاً بكل من القانونيين الكبيرين الدكتور عبد الرزاق السنهورى والأستاذ سليمان حافظ ، ثم بالحقوقى الدكتور محمود فوزى الذى أولته الثورة من البداية وحتى نهاية حياته اهتماماً وتقديراً بالغين ، وترأس الوزارة المصرية فضلاً عن طول عهده بوزارة الخارجية .

فلم ينقطع نظام ما بعد 1952 عن الاستعانة بالمحامين والحقوقيين بعامة ، سواء فى المناصب الوزارية أو رئاسة الوزارة ، وعلى التخصيص فى رئاسة مجلس الأمة ثم الشعب ، فترأس الوزارة من الحقوقيين بعد 1952 ـ فضلاً عن الدكتور محمود فوزى ـ الدكتور عاطف صدقى ، وترأس مجلس الأمة المحامى أستاذ الاقتصاد الدكتور لبيب شقير (1971/1969) ، والأستاذ حافظ بدوى المحامى بكفر الشيخ (1971/1971) ـ ثم ترأس هو نفسه مجلس الشعب من 1971 حتى أكتوبر 1974 ، والأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب (1983/1978) ، ثم الأستاذ الدكتور محمد كامل ليلة المحامى أستاذ القانون العام (1984/83) ، ثم الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب المحامى أستاذ الاقتصاد من 1984 وحتى اغتياله خطأ بدلاً من وزير الداخلية فى 13 أكتوبر 1990 ، ليتولى من بعده الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور المحامى وأستاذ القانون الجنائى والعميد الأسبق لحقوق القاهرة

، ولا يزال رئيساً لمجلس الشعب حتى كتابة هذه السطور فى أغسطس 2008 .

هذا الحاضر يثبت أن عطاء المحاماة والمحامين والحقوقيين لم ينقطع بعد 1952 ، وإنما يبقى عطاؤهم قبل ذلك إذ كان يحتل معظم ساحة الحركة الوطنية والحياة السياسية .

لم ينقطع إذن إسهام المحامين والحقوقيين فى الحياة السياسية بعد 1952 ، بل ومنهم من بزغ نجمه ، وأسهموا فى العمل الوطنى والسياسى إسهاماً حاضراً ظل ممدوداً بعد 1952 وحتى الآن ـ فإلى جانب من تولوا رئاسة الوزارة ومجلس الشعب ـ السالف ذكرهم ، ولى الوزارة وساهم فى السياسة ـ قبل أو بعد ـ عديدون من المحامين والحقوقيين .. من هؤلاء ـ تمثيلاً لا حصراً ـ الدكتور محمود فوزى ، والدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وسليمان حافظ ، وجندى عبد الملك ، والدكتور وحيد رأفت ، والدكتور حسن بغدادى ، والأستاذ فؤاد سراج الدين الوفدى القديم الذى نجح فى إعادة حزب الوفد إلى الساحة ، والدكتور زكى هاشم ، والدكتور محمد حلمى مراد ، والدكتور لبيب شقير ، والدكتور زكريا البرى ، والدكتور محمد البهى ، والمستشار ممتاز نصار البرلمانى الشهير ورئيس حزب العدالة ، والدكتور حسين خلاف ، والدكتور صوفى أبو طالب ، والدكتور احمد كمال أبو المجد ، والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، والدكتور يحيى الجمل ، والدكتور فؤاد مرسى ، والدكتور بطرس غالى ، والدكتور / رفعت المحجوب ، والدكتور كامل ليلة ، والدكتور عصمت عبد المجيد ، الوزير أكثر من مرة والأمين العام لجامعة الدول العربية ، والدكتورجمال العطيفى ، والدكتور محمد حافظ غانم ، والدكتور جابر جاد عبد الرحمن ، والأستاذ فكرى مكرم عبيد ، والدبلوماسى السياسى الدكتور أسامة الباز ، والأستاذ عدلى عبد الشهيد ، والدكتور ثروت بدوى ، والأستاذ المحامى الشهير فتحى الشرقاوى الذى أُختير وزيراً للعدل خلافاً للسنة المتبعة التى كانت تقصر المنصب ـ بعد 1952 ـ على رجال القضاء .. والدكتور عبد الجليل العمرى ، والدكتورة عائشة راتب ، والدكتورة آمال عثمان الوزيرة والبرلمانية ووكيلة مجلس الشعب ، والدكتور أحمد فتحى سرور الذى ولى وزارة التعليم قبل رئاسة البرلمان ، والسفير عمرو موسى وزيرالخارجية وأمين عام الجامعة العربية ، والسفير أحمد ماهر وزير الخارجية ، والدكتور / مفيد شهاب ، والدكتور محمد زكى أبو عامر ، وبزغ أيضاً فى السياسة المحامى ابراهيم طلعت القطب الوفدى الكبير ، والدكتور عبد المنعم الشرقاوى أحد أقطاب الوفد الكبار ، كما آلت رئاسة حزب الوفد للمحامى الدكتور نعمان جمعة ، لا يغير من ذلك حداثة

الموقع ، فقد كان من سنوات طويلة سبقت فى غمار السياسة والحزب ، ونائباً لرئيس الحزب الأستاذ فؤاد سراج الدين المحامى والحقوقى أيضاً .. وليس هذا إحصاء ، فيوجد غيرهم كثيرون ملأوا الحياة السياسية بعد 1952 .

ليس فى وسعى ، ولا يتسع المقام لسرد من دخل من المحامين مجلسى النواب (الأمة والشعب فيما بعد) والشيوخ (الشورى مع الفارق فيما بعد) .. على أن ظهورهم وأدوارهم كانت أكبر وأعرض بكثير فى مجلسى النواب والشيوخ قبل يوليو 1952 ـ ربما لا يزال جيل الشيوخ يذكرون الأسماء اللامعة من المحامين التى أثرت الحياة البرلمانية بالمجلسين . من يرد معرفة الأسماء تفصيلا ، يمكنه الرجوع إلى الحصر الوافى الدقيق الذى أورده الأستاذان عزيز خانكى بك وجميل خانكى فى كتابهما : المحاماة قديما وحديثا .. وهو لن يشفى الغليل إلا حتى عام 1940 تاريخ طبع الكتاب ، ثم على الباحث أن يستقصى الباقى من 1940 ـ 1952 فى الدوريات والكتب المتفرقة . قد مر بنا أسماء من ترأسوا من المحامين مجلسى النواب والشيوخ ، أما وجودهم وعطاؤهم فى العضوية فأوسع من أن يقع تحت حصر . حسبك أن تعرف أن المحامين كانوا نجوم الحياة البرلمانية بمجلسيها قبل 1952 .. إبراهيم الهلباوى ، وحافظ عابدين ، ومحمود بسيونى ، وأحمد على ، وعبد الفتاح رجائى ، ومحمد محمود خليل ، ومحمد صدقى ، ومحمود أبو النصر ، وكامل صدقى ، وعزيز ميرهم ، وعازر جبران ، وعبد العزيز فهمى ، ومحمد بهى الدين بركات ، ومحمد نجيب الغرابلى ، وإدوار قصيرى ، وحافظ حسن ، وإلياس عوض ، وحسن صبرى ، وعلى ماهر ، وحبيب دوس ، وأحمد رشدى ، وصليب سامى ، ومحمد حافظ رمضان ، ومحمد حسين هيكل ، وابراهيم عبد الهادى ، ومصطفى مرعى ، ووهيب دوس ، وحسين الجندى ، ومحمد على علوبة ، ويوسف الجندى ، واحمد مصطفى السيد ، ومراد وهبة ابن رئيس الوزراء الأسبق يوسف وهبة ، وشفيق منصور، وأحمد ماهر، ومرقص حنا ، ومحمد أبو شادى ، وسعد زغلول ، وعبد الحليم البيلى ، وحامد الشواربى ، وعبد المجيد نافع ، وعبد الرحمن الرافعى، ومحمد شوقى الخطيب ، ومصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين ، وعبد الفتاح حسن ، ومحمد صلاح الدين ، وعبد السلام فهمى جمعة ، ومحمد حامد جوده ، ومصطفى الشوربجى ، وأحمد خشبة ، ومحمد صبرى أبو علم ، ومكرم عبيد ، وإبراهيم الدسوقى أباظة ، وعلى أيوب ، ومحمد كامل الأسيوطى ، ومرقص حنا ، ومحمد فكرى أباظة ، وويصا واصف ، وأحمد زكى الشيشينى ، وعمر عمر ، وعبد القادر حمزة ، وعبد الحميد عبد الحق ، وتوفيق دوس ، وعبد الفتاح الطويل ، ومحمد عزيز أباظة ، وإسماعيل

رمزى ، ومحمود صبرى ، وزهير صبرى ، ومحمود سليمان غنام ، ومحمد المرجوشى ، وأحمد نجيب الهلالى ، وعلى زكى العرابى ، وسابا حبشى ، وأحمد مرسى بدر، وأحمد الصاوى محمد ، وحسن الجداوى صاحب الكتب العديدة فى المحاماة ، وعلى الخشخانى ، وأحمد مرتضى المراغى .. كان بودى أن أورد أسماء الجميع لولا ضيق المقام ، هذا ومعظمهم قد حظى بعضوية مجلسى البرلمان عدة مرات ، وكانوا جميعا قلب الحياة البرلمانية النابض ، وفى مقدمة النخبة فى مناقشة قضايا الوطن ووضع تشريعاته .

الثلاثة الذين فجروا طلب الاستقلال فى لقائهم 13 نوفمبر 1918 بالمعتمد البريطانى ، منهم اثنان من المحامين : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى .. وأول هيئة سياسية سافرت إلى باريس 11 أبريل 1919 لعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساى ، ضمت ستة من فرسان المحاماة : سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ، وأحمد لطفى السيد ، ومصطفى النحاس ، ومحمد على علوبة ، ومحمود أبو النصر.

زعامة الأحزاب كانت فى معظمها للمحامين .. جميع رؤساء الوفد كانوا من المحامين : سعد زغلول ، مصطفى النحاس ، محمد فؤاد سراج الدين ، (وحديثا نعمان جمعة) .. لجنة الثلاثين التى شكلت أيام السلطان فؤاد الأول لوضع دستور 1923 ، كانت أغلبيتها الغالبة من المحامين منهم : إبراهيم الهلباوى ، وعبد العزيز فهمى ، ومحمد على علوبة ، ومحمود أبو النصر ، وعلى ماهر ، وإلياس عوض ، وتوفيق دوس ، وحافظ حسن ، وعبد الحميد بدوى .

تولى رئاسة حزب الهيئة السعدية من المحامين : أحمد ماهر باشا ، وإبراهيم عبد الهادى باشا ، وكان هذا هو أيضا شأن حزب الأحرار الدستوريين الذى ترأسه من رؤسائه من المحامين : عبد العزيز فهمى باشا ، والدكتور محمد حسين هيكل باشا . كذلك جميع زعماء الحزب الوطنى القديم .. كانوا جميعهم من المحامين ، بدءا بالزعيم مصطفى كامل باشا ، ومرورا بالزعيم محمد بك فريد ، وإلى محمد حافظ رمضان باشا آخر رؤساء الحزب الوطنى .. كان المحامى الشهير أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة ، والأستاذ المحامى الكبير مكرم عبيد رئيسا لحزب الكتلة الوفدية ، كذلك برز المحامون فى رئاسة الإخوان المسلمين ، فبعد حسن البنا ، آلت مقاليد المرشد العام إلى المحامين والحقوقيين حسن الهضيبى ، وعمر التلمسانى ، والمأمون الهضيبى ، فضلا عن أن الكوادر المؤثرة فى جميع هذه الأحزاب كانت من المحامين والحقوقيين بعامة .

والضريبة التى دفعها المحامون فى العمل الوطنى ، كانت فادحة ، منهم من ضحى بحياته ، ومنهم من طالته عقوبة الإعدام كشفيق منصور المحامى الذى أعدم (1925) فى قضية مقتل السردار الانجليزى ، ومنهم من قضى بإعدامه فى سنة 1919 ، ثم نجا كإبراهيم عبد الهادى ورياض الجمل المحامى بالمنيا وويصا واصف ومرقص حنا اللذين قضى بإعدامهما سنة 1921 واستبدل بالحكم السجن سبع سنوات ، واغتيل من المحامين الأستاذان إسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق (1922) ، وتعرض مصطفى النحاس للاغتيال (1937) ، ومن قبله سعد زغلول سنة 1924 فى فناء محطة مصر بالقاهرة ، وتعرض لعقوبة الإعدام الدكتور أحمد ماهر مع رفيقه محمود فهمى النقراشى فى قضية الاغتيالات الكبرى (1926) ، لولا أن رجح القاضيان المصريان الحكم ببراءته ، واحتج على ذلك القاضى الانجليزى رئيس المحكمة مفشيا أسرار المداولة التى يحرم القانون إفشاءها .. ومنهم من نفى أكثر من مرة سواء إلى مالطة أو سيشل ، على رأسهم زعيم الوفد ورفاقه وأغلبيتهم الغالبة من المحامين .. ومنهم من ذاق السجن والاعتقال عدة مرات .. بل السجن الطويل .. سجن محمد بك فريد فى 1911/1910 عن مقدمته لديوان " وطنيتى " ، وتكررت اعتقالات وسجن المحامين الذين كانوا شعلة الحركة الوطنية .

إذن لم يكن حضور " المحاماة " و " المحامين " و " الحقوقيين " بعامة ، لم يكن مقصورا على المناصب الوزارية التى تابعنا صفحاتها من أخريات القرن قبل الماضى ، فكان منهم الأدباء والمفكرون والصحفيون الذين قامت على أكتافهم نهضتنا الحديثة .. الدكتور محمد حسين هيكل ، وتوفيق الحكيم ، ويحيى حقى ، وفكرى أباظة ، ومحمد التابعى ، وإحسان عبد القدوس ، وأحمد بهاء الدين ، وقائمة طويلة لا تنتهى .

وتثبت المدونات والتواريخ أن " حضور " المحامين جاوز المناصب الوزارية إلى المجالس النيابية ، سواء مجلسى النواب والشيوخ قبل 1952 ، أم مجلسى الشعب (الأمة سابقا) والشورى بعد 1952 .. تقول الإحصائيات إن نسبة " الحقوقيين " فى هذه المجالس كانت أعلى النسب عموما قبل 1952 وأعلى النسب بين " الفئات " بعد 1952 .. وأن أدوارهم فى الأداء كانت أبرز الأدوار بعامة ، وليس فقط فى تشريعات القوانين التى تشهد عليها مضابط الجلسات قديما وحديثا ، والتى بقى ما حملته من أعمال حول القانون المدنى وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات ـ بقيت دليلا على أن هؤلاء كانوا فرسان الحلبة بلا منازع ، دل على ذلك أيضا أن إليهم كانت رئاسات هذه المجالس التشريعية والشعبية

بمسمياتها المختلفة فى الزمن القديم والحديث .. ترى فى رئاسة مجلس شورى القوانين (1899/1894) الأستاذ الكبير عمر بك لطفى القاضى المحامى ووكيل مدرسة الحقوق الخديوية والأستاذ فيها ومؤسس النهضة التعاونية فى مصر ، وصاحب الدور البارز فى نادى المدارس العليا ، المؤلفات العديدة فى القانون والامتيازات الأجنبية ، وعن النقابات الزراعية ، وترى فى رئاسة مجلس الشيوخ من المحامين والحقوقيين أحمد زيور باشا (1927/1924) ، ومحمد توفيق نسيم باشا (1925) ، وحسين رشدى باشا (1928/1926) ، ويحيى باشا ابراهيم (1934/1931) ، والأستاذ محمود بسيونى الذى كان نقيباً للمحامين عدة دورات (1936) ، ومحمد محمود خليل بك حتى عام 1942 .. انتخب محمد محمود خليل شيخا سنة 1936 عن دائرة شبين القناطر وعين رئيسا للشيوخ فقضى فى الرياسة سنتين ، ثم جددت المدة ثم صدر مرسوم عام 1941 باعتبار مدة تعيينه الثانية ممتدة إلى 8 مايو 1942 ، حيث خلفه المحامى أستاذ القانون الضليع على زكى العرابى باشا .. ورغم انصرام قرابة قرن ، لا تزال كتبه فى الإجراءات الجنائية مرجعا للباحثين .. شغل عدة وزارات ، وعين رئيسا لمجلس الشيوخ فى 8 مايو 1942 وكان وقتها وزيراً للمواصلات .. اشتغل محاميا قرابة ست سنوات ، ثم عين فى النيابة العامة ، ثم مدرساً فأستاذاً للقانون الجنائى فى مدرسة الحقوق الملكية بالإضافة إلى مدرسة البوليس . عين سنة 1924 رئيسًا لنيابة الإستئناف ، وفى ذات السنة تعارف هو وسعد زغلول ، وفى سنة 1929 عين وكيلا لمحكمة مصر ، ثم عين سنة 1930 مستشارًا فى محكمة الاستئناف ، وفى سنة 1936 تولى أول حقيبة وزارية فى وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة (1936/ 1937) ، وكان فيها وزيرًا للمعارف العمومية ، ثم دخل وزارة مصطفى النحاس الرابعة (1937/1937) وزيرًا للمواصلات ، ثم وزيرًا للمواصلات أيضًا فى وزارة مصطفى النحاس الخامسة (1942) ، واختير وهو فيها ـ رئيسًا للشيوخ . من مآثره السابقة أنه وهو رئيس نيابة الاستئناف أشار بحفظ التحقيق فى قضية " وثائق سيف الدين " المتهم فيها مصطفى النحاس المحامى وبعض المحامين ، فأبى عليه وزير الحقانية هذا الحفظ ، ثم جاء حكم المحكمة القاضى بالبراءة مؤيدًا لوجهة نظره وإشادة ضمنية بنزاهته ، وولى رئاسة مجلس الشيوخ من بعده الأستاذ المحامى الكاتب المفكر الأديب الشهير الدكتور محمد حسين هيكل ، صاحب كتاب "حياة محمد " الذى جاوزت طبعاته الثمانين طبعة ، وكتاب الفاروق عمر ، والصديق أبو بكر ، وعثمان ، وفى منزل الوحى ، وجان جاك روسو ، و" ثورة الأدب " و " تراجم مصرية وغربية " فضلا عن

رواية " زينب " المعدودة أول رواية مصرية بالمعنى الحديث .. وترأس حزب الأحرار الدستوريين بعد عبد العزيز فهمى ومحمد محمود ، وقد مر بنا أنه تولى وزارة المعارف عدة مرات ، وتوفى سنة 1956 .

ترأس من المحامين والحقوقيين مجلس النواب قبل ثورة يوليو 1952 : أحمد مظلوم باشا (مارس / ديسمبر 1924) ، والزعيم/ سعد زغلول باشا من 23 مارس 1925 إلى أغسطس 1927 ، والزعيم مصطفى النحاس باشا من (11 نوفمبر 1927 إلى 15 مارس 1928) ، وويصا واصف باشا من 20 مارس 1928 إلى 18 يوليو 1928 ، ثم من 11 يناير 1930 إلى 21 أكتوبر 1930 ، والدكتور أحمد ماهر باشا من 23 يوليو 1936 إلى فبراير 1938 ، والدكتور محمد بهى الدين بركات باشا من 12أبريل 1939 إلى 17 نوفمبر 1939 ، ثم الدكتور أحمد ماهر باشا للمرة الثانية من 18 نوفمبر 1939 إلى6 فبراير 1942 ، وعبد السلام فهمى جمعه باشا ـ وهو والد المناضل الكبير الدكتور عزيز فهمى المحامى ـ من 3 مارس 1942 إلى 14 نوفمبر 1942 ، ثم مرة أخرى من 16 مارس 1950 إلى 23 مارس 1952 . ومع أنه تزامن مع ثورة يوليو 1952 حضور ملموس للمؤسسة العسكرية فى رئاسة المجلس التشريعى ، تجلى فى رياسة عبد اللطيف البغدادى (1958/57) ، ثم أنور السادات لمجلس الأمة (1968/61،64/60) ـ إلاّ أن المحاماة عاودت الحضور بكثافة فى رئاسة مجلس الأمة ثم مجلس الشعب ، فترأس الأستاذ الدكتور محمد لبيب شقير مجلس الأمة من 1969/1/30 ـ 1971/5/14 ، وترأسه المحامى حافظ بدوى ـ وكان محاميا بكفر الشيخ وينتمى إلى مدرسة الخطابة التقليدية القديمة ـ من 14 مايو 1971 إلى 7 سبتمبر 71 ، ثم ترأس مجلس الشعب من 11 نوفمبر1971 إلى 23 أكتوبر 1974 ، والأستاذ الدكتور صوفى أبو طالب المحامى الأستاذ بكلية حقوق القاهرة والرئيس الأسبق لجامعة القاهرة ـ من 4 نوفمبر 1978 ـ إلى 4 نوفمبر 1983 ، ثم المحامى وأستاذ القانون العام الدكتور محمد كامل ليلة من 5 نوفمبر 1983 إلى 22 يونيه 1984 ، ثم المحامى الحقوقى الدكتور رفعت المحجوب أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بحقوق القاهرة ثم عميد كلية الاقتصاد ـ والذى تولى رئاسة مجلس الشعب من 23 يونيه1984 إلى أكتوبر 1990 ، ثم المحامى الحقوقى وأستاذ القانون وعميد حقوق القاهرة الأسبق الدكتور أحمد فتحى سرور من 13 ديسمبر 1990 حتى كتابة هذه السطور فى أغطس 2008 .

ليس المقصود أن هؤلاء جميعاً كانوا رُسُلاً ، أو أنهم ملائكة لا يخطئون . الصواب والخطأ قدر على كل بشر ، بعضهم قد أصاب كثيرا

وأخطأ قليلا ، وربما فات الصواب بعضهم أو زادت أخطاؤهم على صوابهم !

ولكن تبقى ظاهرة حضور " المحاماة " و" المحامين " و " الحقوقيين " بعامة فى الحياة السياسية ـ ظاهرة لافتة تحتاج إلى تأمل وتفسير .. لماذا كان هذا الحضور الطاغى فى معظم صفحات تاريخ الوطن : الوطنية والسياسية ، ولماذا بدا أنهم فرسان هذه الحلبة بلا منافس ؟ . منهم الرؤساء ورؤساء الوزارات والوزراء حتى لوزارات بادية البعد عن مجالات تخصصهم .. منهم من ولى وزارة الحربية والمواصلات ، والأشغال العمومية ، والزراعة ـ فضلا عن الوزارات اللصيقة بالقانون وأهله كالخارجية والداخلية والحقانية والشئون الاجتماعية والأوقاف .

هذه الظاهرة استرعت التفات مؤرخنا الدكتور يونان لبيب رزق فى كتابه عن الوزارات المصرية 1878 ـ 1953 ، مثلما استرعت الكاتب والباحث الامريكى رونالد . إم . ريد ـ ، فى كتابه : " المحامون والسياسة فى العالم العربى 1880 ـ 1960 " ، وإن كان كتاب هذا الأخير قد رصدها على امتداد العالم العربى من ناحية ، وعلى امتداد العالم كله من ناحية أخرى ، وحاول كل منهما أن يفسرها أو يرجعها إلى أسبابها فى النطاق الذى بحث فيه ..

الباب الثالث

المحاماة والمحامون
فى صفحات الحركة الوطنية والحياة السياسية والأدبية

صفحات المحاماة والمحامين والحقوقيين بعامة ـ صفحات عديدة فى حياتنا الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية والفكرية والثقافية والصحفية ، لم يقتصر حضورهم على ما رأيناه بالباب السابق فى البرلمان عضويةً ورئاسةً وأداءً ، وليس فقط فى الوزارات ورئاستها ، أو الأحزاب وزعاماتها ، وإنما سطروا صفحات هامة فى الحياة العامة فى كل باب ، وقد مرت بنا أسماء لساسة كبار تميزوا أيضا فى الفكر والأدب كالدكتور محمد حسين هيكل ، ولصحفيين كفكرى أباظة وغيره ملأوا الحياة البرلمانية ، ولمفكرين تصدروا الحركة الوطنية السياسية كأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، ولاقتصاديين أقاموا صرح الاقتصاد الوطنى كطلعت حرب ، ولأدباء كبار كانوا أضلاع الثقافة والتنوير كتوفيق الحكيم ويحيى حقى ، وفى الصفحات السابقة نجوم لمعت فى كل باب ، ومن يصبر على قراءة وتمشيط دوائر المعارف ـ وقد فعلت ـ والموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، سيرى المحامين والحقوقيين من أكثرهم بروزاً ، حاضرين فى صفحات تاريخ مصر يضربون فيها بسهم وافر فى كل مجال .

والواقع الثابت بكل مدونات التاريخ أن الحركة الوطنية المصرية الحديثة ، قامت على أضلاع هامة ، قد تتفاوت أو تتباين أدوارها ، ولكن يجمع بينها أنها كونت بذرة الجنين فى رحم الحركة الوطنية فى مصر ، وظل دفعها وعطاؤها متواصلا بروحه وآلياته فى الأجيال المتتابعة الذين حملوا الشعلة ، توهجت فيها أسماء مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، ومصطفى النحاس ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد حسين هيكل ، وأحمد ماهر ، ومكرم عبيد وغيرهم ، وكانوا جميعهم من فرسان المحاماة ..تتأكد هذه الحقيقة واضحة جلية حين نتابع الصفحات التى سطروها فى حياتنا الوطنية والسياسية والفكرية والأدبية .

المحامى مصطفى كامل
باعث الحركة الوطنية الحديثة

—

فـى خطابـه 12 يوليـو 1891 ، فـور حصـوله علـى شـهادة الدراسـة الثانوية من المدرسـة التجهيزية (الخديوية) ، كتب الفتى مصطفى كامل ، إلـى شقيقه على (بك) فهمى كامل الضابط آنذاك بالسودان يقول : أؤمل أن تعود إلى القوى لأدخل مدرسة الحقوق الخديوية ، فقد عزمت على الانضمام إلى صفوف طلابها ، لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم . وأنت تعلم أنى أميل إليها كثيراً ، وعزمت كذلك على تأسيس جمعية أسميها " جمعية إحياء الوطن " .

لم تكن الفكرة التى نبتت فى صفحة وجدان الفتى الغض مصطفى كامل ، نبت خيال ، وإنما ترجمة عن واقع دلت عليه سوابق التاريخ .. لم يكن صدفة ، ولا من ضربات الحظ ومصادفات المقادير ، أن يلى رئاسة الولايات المتحدة خمسة وعشرون من المحامين أو الحقوقيين من جملة رؤسائها البالغين 39 رئيسا ، ولا أن يلى أربعة عشر منهم رئاسة الجمهورية الفرنسية .. لم يكن بزوغ المحاماة فى الحركات الوطنية للأمم والشعوب إلاّ ترجمة عن قدرات تتيحها دراسة الحقوق التى قرر مصطفى كامل من البداية الانخراط فيها ليكون باعثاً للحركة الوطنية فى مصر التى عشقها حتى النخاع ، والتى تنميها وتصقلها ممارسة المحاماة التى تزرع وتنمى فى المحامى منظومة من الملكات ما بين قوة المنطق والحجة والقدرة على المناظرة ، ومهارة التحليل والمناقشة والكتابة وارتجال الكلمة فى الخطابة وفى الممارسات البرلمانية ، وبراعة " المحاورة " و" المناجزة " وقوة " العارضة " ، لذلك لم يكن غريبا هذا الحضور البارز للمحاماة ودارسى الحقوق بعامة فى الممارسات البرلمانية وفى الحركات الوطنية .. كان حضور المحاماة والمحامين حضوراً لافتاً فى الثورة الفرنسية (14 يوليو 1789) ، فكان من زعماء الثورة الكبار " روبسبير " المحامى ، والمحامى الشهير : " جان جوزيف مونييز" نائب جرينوبل الذى اقترح على الجمعية الوطنية قسمها الشهير ، و " دانتون " الذى بدأ مستشارا ملكيا يترافع فى " فرساى " عن حقوق النبلاء قبل أن يشترى مكتبا للمحاماة ثم ينتقل إلى باريس ليخوض الثورة الفرنسية بمنطقه القوى الذى لا يبارى .. ولم ينكث المحامون عن أداء رسالتهم المقدسة إلى جوار من مالت عليهم الثورة ، فتطوع " لاموانيون دوما ليزيرب " ـ العظيم للدفاع عن الملك لويس السادس عشر وإلى جواره المحامى " ريمون دى سيز " الذى لم يتوان أن يقول فى ساحة المحكمة " إنه يبحث عن قضاة فلا يجد إلاَّ خصوما " !.. ثم يودع المحكمة فى ختام مرافعته قائلا : " إننى أشهد التاريخ عليكم .. فاذكروا أنه سيحكم على قضائكم ، ولسوف يكون حكمه حكم قرون " !.. عقد المحاماة فى الحركات الوطنية والاجتماعية عقد متصل نراه

حاضرا فى كل العصور .. فى " الكسندر كيرنكسلى " المصلح الاجتماعى ، والمحامى " لينين " قائد الثورة البلشفية ، والمحامى " غاندى " الذى صار اسمه أسطورة للمقاومة السلمية .. من عباءة القانون والمحاماة خرج : مارتن لوثر، وكالفن ، وفرنسيس بيكون ، وميكيافيللى ، وكورنـاى ، وليبنتيز ، ومونتسكيو صاحب روح القوانين ، وفولتير ، وديدروت ، وهوم ، ونيتام .. وغيرهم كثيرون .

يصافح المتأمل فى الحركة الوطنية المصرية حضور طاغ للمحاماة والمحامين ، ويرى أن لواء قيادة الحركة الوطنية الحديثة قد انعقد لهم طوال قرنين من الزمان : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية الحديثة ، وسعد زغلول زعيم الوفد والوزير ورئيس الوزراء ومجلس النواب ، ومحمد فريد خليفة مصطفى كامل ورئيس الحزب الوطنى القديم من بعده ، ومصطفى النحاس رئيس الوفد والوزير ورئيس الوزراء لعدة مرات ، وعبد العزيز فهمى قطب الوفد وثورة 1919 ثم رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وأحمد لطفى السيد أستاذ الجيل ، المحامى والوزير ورئيس مجمع اللغة العربية ، ورؤساء الوزراء : يحيى ابراهيم ، وحسين رشدى ، ومحمد سعيد ، ومحمد توفيق نسيم ، وإسماعيل صدقى ، وعبد الخالق ثروت ، وأحمد ماهر ، وعلى ماهر ، وإبراهيم عبد الهادى ، ونجيب الهلالى ، وحديثا الدكتور محمود فوزى والدكتور عاطف صدقى .. ملأ المحامون ورجال القانون بعامة رئاسة مجلس النواب والشيوخ ، وتبوأوا معظم مناصب الوزراء على مدى قرابة قرنين ، وقامت على أكتافهم جوانب الحركة الوطنية فى الفكر والأدب والصحافة والتعليم والإصلاح ..

مصطفى كامل فى مدرسة الحقوق :

لإيمان مصطفى كامل بالقضية التى دخل مدرسة الحقوق من أجلها ، التهم سنوات الدراسة التهاما ، وجمع فى وقت واحد بين دراسة الحقوق العربية والحقوق الفرنسية ، واستطاع أن يجتاز سنتين دراسيتين فى عام واحد .. ولما استحال أداء الامتحان النهائى فى كلية باريس التى لم يكن نظامها يقر أداء امتحانين فى سنة واحدة ، لجأ إلى كلية حقوق " تولوز " حيث أتم الدراسة ودخل امتحانها ، ونال إجازتى الحقوق العربية والفرنسية فى نوفمبر 1894 وهو لمّا يزل فى العشرين من عمره ، وكأنه فى سباق مع الزمن وهو يرى روح الخذلان قد تسربت إلى الناس فى أعقاب إخفاق الثورة العرابية (1882/81) وما صاحب إخفاقها من صفحات سوداء مخزية !!! ،

وشيوع اليأس وانقطاع الأمل ، وطغيان القوات والسياسة الإنجليزية ، وسلبية الدول الأوروبية إزاء التغول البريطانى فى بلاده التى تركها كبار العالم لبريطانيا فى القسمة الضيزى التى اقتسموا بها بلدان الأرض ، وخضوع الحكومة السنية للقنصل البريطانى العام ، وتعقيم الجيش المصرى وجعل قياداته إلى الإنجليز، وإذعان الخديو توفيق ورجالات مصر للسيطرة البريطانية واللورد كرومر .. مثل هذه التراجعات أصابت الروح الوطنية فى الصميم ، وجعلت من بعث الروح الوطنية مقدمة المقدمات للخروج من وهدة الخذلان والسلبية إلى عزيمة العقل والعمل .. تورى حركة مصطفى كامل وهو لما يزل بعد فى هذه السن الغضة أنه كان مدركا لميدان ولوازم المعركة التى جعل يعد نفسه لأدائها على محورين بالغى الأهمية : بعث الروح الوطنية ، ومخاطبة الضمير العالمى للفت الأنظار إلى مصر وما يجرى فيها !

اتجه مصطفى كامل شطر الحقوق ودراستها وفى ضميره أن المحاماة هى فى المقام الأول عن حقوق الأمم .. بذلك كتب سنة 1891 إلى أخيه على فهمى كامل .. حتى إذا ما استوت له إجازتا الحقوق العربية والفرنسية ، يمّم فوراً شطر المحاماة التى جعلها سبيله إلى غايته الكبرى : قضية مصر وحقوق مصر .. ما إن عاد إلى مصر فى ديسمبر1894 ـ حتى قيد اسمه فى جدول المحامين ، وجاء فى " المؤيد " عدد 1894/12/31 : " قررت لجنة انتخاب المحامين قبول حضرة الفاضل الأديب مصطفى أفندى كامل صاحب جريدة (المدرسة) الحائز للشهادة النهائية فى الحقوق محاميا أمام المحاكم الابتدائية وهو من نخبة الشبان الأذكياء النجباء . " ـ ويقول الرافعى فى كتابه عنه (ص55/54) إن رسالة مصطفى كامل الوطنية شغلته عن قضايا الأفراد ، إذ انصرفت جهوده للمحاماة عن القضية الوطنية .. على أن اللافت أن المساحة الهائلة التى قطعها مصطفى كامل المحامى فى خدمة القضية الوطنية ، قد قطعها بغير منصب ولا سلطة ، وأنه مضى لرسالته مضى المحامى الذى يملك الحجة ويملك الكلمة فنجح فى بعث روح جديدة فجر بها طاقات ما كان لقوة أن تطفئها أو تحاصرها !

ملكات وأداء مصطفى كامل للقضية الوطنية :

أميز ما فى سيرة مصطفى كامل ، وفى عطائه الغزير الذى بعث به بعثا جديداً أخرج الحركة الوطنية من وهدة اليأس والانسحاق ، إلى زخم فائر أخذ يتزايد حتى حرك الماء الآسن ، وألهب مشاعر الشعب الذى صار مصطفى

كامل أغنيته الشادية ، وأقض مضاجع الاستعمار الإنجليزى حتى بات الزعيم الشاب همه الأكبر .. أميز ما فى هذا الإنجاز أن مصطفى كامل حقق هذا كله بغير منصب يطل منه أو يتترس به ، وبغير سلاح يتمنطق به ، بل وبغير حزب يسانده ، أو إعلام يروج له .. فلم يؤسس مصطفى كامل جريدة اللواء إلاّ فى مطلع عام 1900 بعد أن قطع بالحركة الوطنية أشواطاً بعيدة المدى والتأثير بغير إعلام مخصوص يسانده ، وإنما اعتمد على ما يستطيع أن يصدره بخطبه وندواته وكتاباته ومراسلاته وعلاقاته التى طرق بها كل باب إلى من تلقفوه فى الداخل والخارج ليصدر روحه ونشاطه اللاهب الموقظ إلى الناس !! أما الحزب الوطنى القديم ، فكان تاليا لتأسيس وإصدار اللواء ، ولم يبدأ الحزب فى استكمال شكله ومقوماته إلاّ فى أخريات عام 1907 قبيل وفاة مصطفى كامل فى 10 فبراير 1908 بأشهر معدودة .. هنا يحق بل واجب على عشاق المحاماة المؤمنين برسالتها أن يتنبهوا وأن يفخروا وأن يتأسوا بمصطفى كامل الذى كانت رسالة المحاماة وفروسيتها ونبالتها هى مادته الأساسية ومنهجه الرئيسى وأسلوبه الماضى الذى حمل به رسالته فملأ العالم ، وأقض مضاجع الطغاة ، وألهب مشاعر الشعب ، وبث فيه روحا متوهجة وثابة غالب فغلب بها اليأس والإحباط والخذلان والانكسار ، وجدد فى صفحات الوعى عشق مصر وترابها ، ورغبة التضحية والفناء من أجلها .. كان سعد زغلول كبيرا وأمينا حين قال فى خطابه 1923 : إن مصطفى كامل ـ الأصغر منه سنا بسبعة عشر عاما ـ هو السبَّاق صاحب الفضل الغزير وباعث النهضة والحركة الوطنية فى أعقاب الحركة العربية وبالتوازى مع دور الأفغانى وتلاميذه " .. كانت " المحاماة " هى إذن كل عدة مصطفى كامل فيما أقام به الدنيا ولم يقعدها : روحها ، رسالتها ، مادتها ، مواهبها ، بيانها ، حجتها ، فروسيتها ونبلها .. الفروسية والنبل روح المحاماة على الدوام ، تتجلى فى قضايا الأفراد كما تتجلى فى القضايا الوطنية ، بيد أن نسب تجليها فى القضايا الفردية متفاوتة ، تتفاوت من قضية لأخرى ، ومن ظرف لآخر .. فتختلف نسبتها صعودا وهبوطا بالقياس إلى اعتبارات عديدة تحكم الوكالات الفردية أوالجماعية المحدودة ، بيد أن القضايا الوطنية هى العنوان الهائل لفروسية ونبل المحاماة ، لأن الوكالة فيها معنوية ، لا يوجد فيها موكل يدفع قليلا أو كثيرا من الأتعاب التى قد يرتجيها أو يقبلها أو يتمناها أو يبالغ فيها البعض ابتعاداً وبعداً عن رسالة ومعنى النجدة فى المحاماة ، بينما القضية الوطنية لا موكل فيها إلاّ الوطن والشعب ، وكلاهما لا يدفع ولا ينبغى ولا يجوز أن يدفع للمحامى الوطنى الذى يحمل همهما ويناضل من أجلهما .. ومن ناحية ثانية ، فإن القضية الوطنية هى الحق بعينه

فـى جميـع أحوالهـا ، لا يمكـن أن يخالطهـا باطــل ، أو تعتريهـا مغريـات أو مثبطات ، فالولاء للوطن وبنيه ولاء للحق ، والدفاع عنهما دفاع عن الحق ، هذا البذل والتضحية بغير مقابل ـ هو لب وجوهر رسالة وفروسية ونبل المحاماة .. لا ينذر حياته للقضية الوطنية إلاّ فارس عابد نبيل ، تصغر فـى عينه الدنيا ، ويهون المال ، ولا تبقى فى صفحة وجدانه سوى المثل والقيم والمبادئ وعشق الوطن حتى النخاع .. التجرد فى القضايا الوطنية ، حينما لا تصاحبه رغبة فى منصب أو جاه أو سلطان ـ وكما فعل مصطفى كامل ـ هو آية آيات النبل والفروسية فى المحاماة التى هى فى جوهرها رسالة لا يقبل عليها ـ إقبالاً حقيقياً واعياً ـ إلاّ أصحاب الرسالات ! .. لم يكن غريبا على الفارس النبيل أنه ترك القضايا الفردية وغاص بروحه ووجدانه ونبضه فى القضايا الوطنية حتى النخاع ، لا يبالى ولا حتى يلتفت للمرض الذى أخذ ينهشه حتى قضى عليه وهو لمّا يزل بعد فى الثلاثينيات من عمره .. وكيف يكترث لشىء غير قضيته وخصمه فيها قوة عظمى لها من السلاح وآلة الحرب وقدرة المؤامرة والإهلاك ما يعصف بالأفراد ؟! .. حاولوا ضربه فى أخيه على فهمى كامل الذى أنزلوه فى السودان من ضابط إلى نفر فى مؤامرة مخزية ظالمة ، وحاولوا تعطيله هو عن دوره فى بعث الحركة الوطنية بتكبيله بالتجنيد ، وكادوا له فى كل مكان ، ولكن روح المحاماة كانت عدته وقوته .. أليس بها يملك الحجة والبيان واللسان الناطق والقلم الذى به أقسم القرآن المجيد ؟! .. كل ذلك قد نذره لوطنه وقضية وطنه .

كان مصطفى كامل وكأنه فى سباق مع الزمن ليضطلع بقضية بلده ، حرص على الالتقاء بعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية ومعرفة أسباب إخفاقها ، والتهم سنوات دراسة الحقوق التهاماً لم يمنعه من إنشاء مجلة " المدرسة " ، وعلى صدرها شعارها : " أحب مدرستك حبك أهلك ووطنك " ، ولا منعه من الكتابة للصحف ، ولم تكفه دراسته الحقوق العربية ، فالتحق معها بدراسة مسائية للحصول على شهادة الحقوق الفرنسية ، حيث يسافر لأداء الامتحان فى باريس ، وفى سباقه مع الزمن أراد أن يقطع عامين فى سنة واحدة ، فلما حالت لوائح كلية باريس دون ذلك ، يمّم بمساعدة الناظر ديروزاس شطر كلية حقوق " تولوز " ، حيث أتم الدراسة واجتاز الامتحان ونال فى نوفمبر 1894 إجازتى الحقوق العربية والفرنسية وهو فى العشرين من عمره ، ولم يترك تولوز قافلا إلى مصر قبل أن يدلى بحديث وطنى لافت إلى جريدة " دى تولوز " أشادت الجريدة فى مقدمته بقدرة وطلاقة ووطنية المتحدث ، حتى إذا ما تهيأ لركوب البحر عائداً للديار ، سبقه إلى السفينة صندوقان كبيران ملأهما بما استطاع جمعه من الكتب القديمة والحديثة عن

المسألة المصرية وسياسة الأمم ومذكرات بعضها لكبار السياسيين وبعضها من مكتبة باريس ومن وزارة الخارجية الفرنسية ، حتى إذا ما وصل أرض الكنانة بادر إلى مراده الذى خطط لنوله ، فقيد اسمه فى جدول المحامين، ونشرت جريدة المؤيد فى عددها 12/31/ 1894 ـ تقول : " قررت لجنة انتخاب المحامين قبول حضرة الفاضل الأديب مصطفى أفندى كامل صاحب جريدة (المدرسة) الحائز للشهادة النهائية فى الحقوق محاميا أمام المحاكم الابتدائية وهو من نخبة الشبان الأذكياء النجباء " .. ويقول عبد الرحمن الرافعى فى كتابه الذى أفادنا كثيرا عن مصطفى كامل (ص 54 / 55) إن رسالة مصطفى كامل الوطنية قد شغلته عن قضايا الأفراد ـ إذ انصرفت جهوده للدفاع عن القضية الوطنية .

على أن اللافت أن المساحة الهائلة التى قطعها مصطفى كامل فى خدمة القضية الوطنية ، قد قطعها بغير منصب ولا سلطة ولا سلاح ـ إلاّ الكلمة التى ألهب بها المشاعر وأيقظ الوعى فى بلاده ، وأقض مضاجع المحتل بعقر داره وألب عليه ضمائر العالم التى نجح مصطفى كامل أن يلفتها إلى ما يجرى فى مصر من مآس تحت وطأة هذا الاحتلال !!!

فى مصطفى كامل اكتملت المحاماة فى أعلى علاها حين كانت مهجة وطريق المحامى مصطفى كامل الذى ارتفع بالمحاماة ، وحقق بها لقضية وطنه ما يمثل قدوة للأجيال على مدار الزمان !

مخاطبة العالم لمساندة القضية المصرية :

أجل ، فى المحامى مصطفى كامل اكتملت المحاماة فى أوجها السامق ، لأنه فيها وبها ترك مطالب الدنيا وأساليب الارتزاق بقضايا الأفراد ، ونذر حياته ومهنته إلى وطنه وأمته فى فروسية ونبل بلا مقابل مما يرتجيه أو يتمناه الناس !! لم يطلب منصبا ولا جاها ، ولا سعى إلى سلطة أو صولجان ، ولا تكسب ماديا أو أدبيا مما بذله فى حب وطنه والذود عنه .. المتابع لسيرة مصطفى كامل يقطع بلا أدنى مبالغة أنه نزع نفسه من الدنيا ونذر حياته وكل إمكانياته فى دفاعه المجيد المتصل عن القضية الوطنية .. لم يستثمر الصلات ولا العوالم التى تفتحت له فى دراسة الحقوق والحصول على إجازتها من تولوز بعد باريس لإقامة جسور مصالح شخصية ، وإنما استثمر

هذا كله فى الدعاية لقضية بلده .. ألقى من المحاضرات والخطب ، وعقد من الندوات فى مصر ومعظم بلدان العالم ما يعجز عنه عشرات الرجال .. لم يتحدث فى أحاديثه التى ملأت أهم الصحف العالمية بكلمة واحدة عن نفسه ، وإنما جعل بيانه وعربيته وفرنسيته وحجته وبرهانه لصالح القضية الوطنية التى كرس نفسه للدفاع عنها بلا أجر ، ولا منصب ، ولاجاه ، ولا سلطان !!.. بلغ به التنسك للقضية أن ابتكر وطبع على نفقته " رسما " رمزيا ، موحيا ومؤثراً ، لتحريض فرنسا على الإنجليز ، جعله فى شكل صورة رمزية لمصر ترسف فى أغلال الاحتلال الإنجليزى وتستصرخ فرنسا لمعاونتها على إجلاء المستعمر ، ولم يكتف بتقديم هذا " الرسم " المؤثر إلى مجلس النواب الفرنسى ، فطبع منه آلاف النسخ على نفقته وجعل يصدره إلى الدنيا ليؤلب الرأى العام على الإنجليز .. لم يكتف بتعرية وضرب إنجلترا لدى منافستها التقليدية فرنسا ، أو فى النمسا وألمانيا والمجر ، وإنما اقتحم على الإنجليز عقر دارهم حاملاً حجته بكلمته وبيانه .. تحكى مكاتباته إلى ومن " جلادستون " شيخ الأحرار فى إنجلترا ، كيف استطاع هذا المحامى الشاب الهائم فى حب مصر أن يقض مضاجع الإنجليز فى عقر دارهم .. وكيف بعث فى مصر حركة وطنية هائلة ظلت تتصاعد بمصر بمد ما بذره ونماه ، حتى دكت معاقل الاستعمار ، وعرفت به الأمة المصرية طريقها إلى النهوض والخلاص وإجلاء المستعمر عبر رحلة طويلة بدأها وحرك ماءها هذا المحامى الوطنى الغيور العاشق لوطنه حتى النخاع .. لعل أبلغ ما صوره أحدٌ به ، كلمات المحامى أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، حين كتب فى " قصة حياتى " يقول : " إن مصطفى كامل شعاره الوطنية ، ووسيلته الوطنية ، وغرضه الوطنية ، وكلماته الوطنية ، وكتابته الوطنية ، وحياته الوطنية .. حتى لبسها ولبسته، فصار بينهما التلازم الذهنى والعرقى ، فإذا ذكرت مصطفى كامل بخير فإنك تطرى الوطنية ، وإذا قلت الوطنية فإن ما يتمثل فى خيالك شخص مصطفى كامل ، كأنما هو والوطنية شىء واحد " !

مصطفى كامل ومشروع النهضة :

لم يصرف انشغال المحامى مصطفى كامل بإيقاظ الوعى وبعث الروح الوطنية ، وتعرية الاحتلال بالخارج ـ لم يصرفه عن تكريس نشاطه للإسهام فى مشروع لنهضة البلاد فى التعليم والثقافة والصناعة وفى الحياة الدستورية .. أليس هو القائل فى شعار مجلته المدرسية " أحب مدرستك حبك أهلك

ووطنك " ؟! ما إن بدأ دعوته الوطنية حتى كرس اهتمامه للدعوة لنشر التعليم سبيل الوطن إلى المعرفة وبث الروح الوطنية .. لبى دعوته المرحوم حسين بك القرشوللى وأسس على نفقته مدرسة بالحلمية ، واجتمع بعض الشباب مع بعض السراة فأسسوا مدرسة بسراى العزبى بباب الشعرية وأطلقوا عليها مدرسة مصطفى كامل الذى تولاها وحمل أعبائها كافة ، وأصدر سنة 1898 كتابا فى المسألة الشرقية وشرح فيه المسألة المصرية ، وأخذ يدعو إلى نشر التعليم والكتابة باللغة العربية وتقديمها فى التعليم على ما عداها ، وطفق يشجع الأعيان على إنشاء المدارس ويحتفى بافتتاحها كما فعل فى افتتاح مدرسة الشوربجى ببريم فى أبريل 1901 ، ولم يقطع صلته بمدرسة الحقوق ، فكان حاضرا فى شتى شئونها مشجعا على تخليصها من تأثير المستر " دنلوب " المستشار الإنجليزى الذى كان يلاحق التعليم ومؤسساته بنفوذه وأغراضه ، وترجم مصطفى كامل فى جريدة اللواء ـ كشفاً لمخططه ـ المقال الذى نشره الأستاذ لامبير فى جريدة (ألطان) الباريسية إثر اضطراره للاستقالة احتجاجا على دسائس " دنلوب " ضد وزير المعارف الوطنى " سعد زغلول " ، مما فضح أمام الرأى العام سياسة التعليم الحولاء التى جرت عليها سلطات الاحتلال !

سبق المحامى مصطفى كامل أهل زمانه الذين خلدوا إلى أن مصر بلد زراعى ، همها فى أرضها الخصبة وما تنتجه ، فالتفت التفاتا محمودا إلى وجوب إحياء الصناعة متخذاً من نشر التعليم الصناعى سبيلا لتحقيق هذه الغاية ، وطفق يكتب داعيا إلى ذلك فى جريدة اللواء ، ثم لم يكتف بإطلاق الحسرات على دستور 1882 الذى سحبوه ، فطفق يدعو مع الجلاء والاستقلال إلى " دستور " يكون أداة الحكم الصالح فى البلاد ، وكتب مقالاً ناريا باللواء 5 أكتوبر 1900 تحت عنوان : " الحكومة والأمة المصرية " .. طالب فيه بتأسيس مجلس نيابى للبلاد ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئينى لمحمد على سنة 1902، وفى سلسلة مقالاته بجريدة اللواء التى أسسها وترأسها منذ أول يناير 1900 ، ليوقظ الوعى إلى ما يجب أن تبنى عليه الحياة الدستورية النيابية فى البلاد .

مصطفى كامل باعث النهضة :

لا غرو أن يكون المحامى مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية فى مصر .. تركزت فيه القوى الثلاث للنهوض بما كرس حياته له : إيمانه حتى

النخـاع برسـالته ، وتخلقـه بشـمائل القـادة والزعمـاء مـن شـجاعة وصـدق وصراحـة وإخلاص وصبر وعزيمة وثبات ووفـاء وعلـو نفس ومضـاء همـة ، ثم وطنية صادقة متغلغلة فى كل خلجة من خلجاتـه ، ومـع كل عرق ينبض فيه .. سما بالوطنية فى مقالاته وخطبه وأحاديثه ، ووجهها إلى المثل العليا .. هـذه الوطنية التى وصفها فقال : " إنها شعور ينمو فـى النفس ، ويـزداد لهيبـه فى القلب ، ويرسخ فى الفؤاد .. يكبر كلما كبرت همـوم الوطـن .. إن روحـى تتغذى من حب الوطن وبغيره لا أستطيع الحياة " !

لا يملك المرء حين يتأمل فى سيرة المحامى مصطفى كامل ، وفى همتـه الماضية وحجته المفحمة ، وما قام بـه وأنجزه ، وفـى البعث الجديد الذى بثـه هذا الشاب الأعزل من السلطة أو المنصـب أو السلاح ، العابد بكل جوارحـه ووجدانه لتراب بلده ـ لا يملك إلاّ أن يتساءل وهو ينظر حزينا إلـى حـال الأمـة العربية ، هل بات مستحيلا أن يخرج من باطن الأمـة وطنـى غيور لا يشغلـه مأرب شخصى أو منصب أو جاه أو سلطان ، يذوب فـى حـب أمتـه ووطنـه ، ويجعل همـه كلـه أن يـوقظ بعثـا تعبـر بـه الأمـة العربيـة مـن هاويـة الهـوان واليأس والشتات إلـى حيث يليق بهـا أن تكون ؟! [2]

المحامى محمد فريد
الفارس النبيل
شهيد الوطنية المصرية

—

عن تشييع جنازة المحامى مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية ، كتب يحيى حقـى أحد نجباء الحقوقيين ، وأعلام الفكـر والأدب ـ يقول : " لا يشـفع لـى فـى العـودة من جديد إلـى الرمز (مصـطفى كامـل) الـذى اتخذتـه للعهـد السـابق إيمانـا معـى بـأن من انغرزت رجلـه فـى هذا الشـرك لا تنفلـت منـه بسهولة .. بقايا طلقاء السجون من أشلاء دنشواى يحملون نعشا وتـارة علم البلاد ، خفيفا كالنسيم ، يضم روحاً لا جسدا ، لفتـى كـان جهـاده هو الـذى فك عنهم الأغلال يخوضون به بحراً لجيا من أهل الريف والقاهرة " !

قبل أن يفارق مصطفى كامل ، كان خليفتـه محمد فريد يقبض بيده علـى الرايـة كـى لا تسقط .. سبق مصـطفى كامل فـى الميلاد بست سنوات ، فولـد بالقاهرة 1868/1/20 ، وسبقه فى التخرج فى مدرسـة الحقوق بسبع سنوات

---

(2) للتفصيل مقالنا عن مصطفى كامل ـ مجلة الهلال ـ سبتمبر 2005 ص 168 وما بعدها .

(1887) ، بيد أن تجرده المتعبد للقضية الوطنية وإيمانه بعبقرية مصطفى كامل ، جعلاه يقترب من هذا الزعيم بحب ، وينضوى تحت لوائه بلا تردد ـ وكما آمن ذلك الجيل بدراسة الحقوق سبيلا للمناضلة من أجل القضية الوطنية ، ولما تربيه من ملكة الخطابة وإتقان مخاطبة الوجدان أداة لإلهاب المشاعر الوطنية والخروج من وهدة الخذلان الذى شاع بعد إخفاق الحركة العرابية .. ما لبث محمد فريد بعد تخرجه أن استقال عام 1896 من وظيفة القضاء الرفيعة التى هيأه لها انتماؤه الأرستقراطى ، وانطلق ليخوض غمار المحاماة ويواصل فى بحبوحتها كتاباته التى بدأها للصحف لتحريك القضية الوطنية .. فكتبت جريدة " المؤيد " فى 17 يوليو 1897 منوهة باشتغاله تقول : " قد اتخذ حضرة العالم القانونى محمد بك فريد المحامى أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الأهلية محلا لأشغال المحاماة .. وما نعهده فى كفاءة حضرة الفاضل ، وسعة علمه وقوة حجته ـ سيكون خير كفيل لنجاحه فى مهنته الجديدة فيخدم بذلك وطنه والحقوق الشخصية والعمومية أجل خدمة " .

صدمة والد محمد فريد :

بيد أن أباه الأرستقراطى : أحمد باشا فريد ، صُدم بترك نجله للقضاء ، وانتقاله إلى المحاماة التى لم تكن فى ذلك الأوان كما صارت بعد ذلك بجهود هؤلاء العظماء الذين نحتوا فى الصخر ، وأرسوا دعائم وتقاليد وفنون ومكانة المحاماة .. يروى لنا أستاذ الجيل : أحمد لطفى السيد ، وقد اشتغل بدوره بالمحاماة فترة ـ يروى فى كتابه : " قصة حياتى " ما كان من صدمة وحزن الأب ، فيقول : " كنت مع الشيخ محمد عبده فى جنيف ، وذهبنا لزيارة محمد ثابت باشا الذى كان " مهردارا " للخديو إسماعيل ـ أى حامل أختام الخديو ـ وكان معه أثناء الزيارة أحمد فريد باشا ـ والد محمد فريد ـ والذى كان ناظراً للدائرة السنية ومن كبراء مصر المعدودين ، فلما استقر بنا المقام ، أخذ فريد باشا يشكو ابنه إلى الشيخ محمد عبده ويبكى ، وكان وقتئذ مريضا ، ويقول للشيخ : هل يصح هذا يا سيدى الأستاذ أن يهزئنى محمد فريد فى آخر الزمن ويفتح مكتب أفوكاتو ؟!! .. يروى الأستاذ أحمد لطفى السيد ، أن الأستاذ الإمام محمد عبده جعل يهدئ خواطر الأب ويعرب له عن مخالفته فى الرأى ، وأن الاشتغال بالمحاماة ليس فيه ما يجرح الكرامة أو يخل بالشرف !

أمارة الاهتمام المبكر بالقضية الوطنية :

واقع الأمر أن لاستقالة محمد بك فريد من النيابة ، واشتغاله بعدها بالمحاماة ، قصة بالغة الدلالة على الوطنية الأصيلة فى هذا الفارس النبيل ، قدم بها أوراق اعتماده للحركة الوطنية ومن قبل أن تتصل حبال الود بينه وبين مصطفى كامل الذى لم يكن قد تخرج آنذاك إلاّ من عامين .. كان محمد فريد عام 1896 وكيلاً لنيابة استئناف القاهرة حين أثيرت على مسرح الأحداث قضية جريدة " المؤيد " الوطنية التى كانت قد ظهرت للرد على جريدة " المقطم " التى يمولها ويوجهها الإنجليز .. كانت سلطات الاحتلال تتربص الدوائر بجريدة المؤيد وبصاحبها الشيخ على يوسف ، فانتهزت فرصة قيامها فى 1896/7/28 بنشر برقية وافاها بصورتها عامل التلغراف توفيق كيرلس صادرة من اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى عن أحوال الحملة على دنقلة بالسودان ، وفيها عدد الوفيات والإصابات فى الحملة فى كل من كروسكو وحلفا ، فثارت ثائرة سلطات الاحتلال وزجت بالموضوع إلى النيابة طالبة التحقيق واتهام توفيق كيرلس موظف تلغراف مكتب الأزبكية والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، بيد أن وكيل النيابة محمد فريد جاهر بتعاطفه ومال إلى حفظ القضية ، وتابع تعاطفه حينما فرضت السلطات إحالة القضية حيث نظرت ابتدائياً أمام محكمة عابدين الجزئية ، وفيها دافع الأستاذ إبراهيم الهلباوى عن توفيق كيرلس والأستاذ أحمد الحسينى عن الشيخ على يوسف ، فصدر الحكم بمعاقبة توفيق كيرلس بالحبس ثلاثة أشهر ، وبراءة الشيخ على يوسف ، فجن جنون سلطات الاحتلال ، وصبت جام غضبها على القاضى محمود خيرت الذى أصدر الحكم ، وعلى وكيل النيابة محمد فريد ، وطلبوا من النائب العام نقله إلى إحدى نيابات الوجه القبلى ، فصدر القرار فى نوفمبر 1896 بنقله إلى نيابة بنى سويف على أن يكون مقره فى مغاغة ، فقدم محمد بك فريد استقالته انحيازاً للحركة الوطنية واحتجاجا على ما رآه ماساً باستقلال القضاء والذى ضرب بدوره مثلاً بالغ الوطنية حيث أيدت المحكمة الاستئنافية براءة الشيخ على يوسف ، بل زادت وقضت أيضاً ببراءة موظف التلغراف توفيق كيرلس .

حين ترك محمد فريد القضاء احتجاجاً على المساس باستقلاله ، واختار المحاماة سبيلاً يعينه على خدمة القضية الوطنية ، لم يبال بالنظر الذى كان سائدا آنذاك بين الناس للمحاماة التى لم تكن قد نظمت بعد ، وعرف كما عرف معاصروه الذين وضعوا الأساس وأقاموا صرح المحاماة ، أنها باب كبير لخدمة القضية الوطنية ومعالجتها بما تحتاجه من قوة وحجة وبيان وبرهان .

من باريس فى 1896/2/2 تعليقاً على هذا الموقف النبيل لمحمد فريد ، كتب إليه الأستاذ محمود أبو النصر أحد أقطاب المحاماة الكبار ، يشد من أزر محمد فريد على خطوته التى خطاها مواجهة لما كانت سلطات الاحتلال تريده به ، ويحييه على أنه لم يخش فى نصرة الحق لومة لائم ولا سطوة حاكم ، وبأن القريب والبعيد قد شهدا بفضله وشمم نفسه ، ثم ينهى كلماته إليه قائلا فى رسالته : " اللهم إن كانت سعادة الحياة فى مثل ذلك الراتب الذى كنت تأخذه على شرط إماتة عاطفة شريفة فلا كانت الحياة ! .. اللهم إن كنت تربيت فى مهد الكمالات الإنسانية لمثل تلك الخدمة فلا كانت التربية ! .. اللهم إن كان قد كبر عليك اضطهادهم وشق عليك بغيهم فإنك لست عندنا بفريد .. إن كانت هذه الحياة منحصرة فى سعة الرزق ، فمن الذى مات جوعا ؟.. فاصبر ودم كما كنت فريداً " ..

* * *

واقع الأمر أن اهتمام محمد فريد بالقضية الوطنية ، كان سابقاً على اشتغاله بالمحاماة .. تدل على ذلك مذكراته الوافية المتابعة للأحداث الوطنية والتى بدأ فى كتابتها منذ عام 1891 .. فى ذلك العام كان مصطفى كامل فى بداية عهده بدراسة الحقوق ، وكان محمد فريد قد أمضى وكيلا للنيابة أربع سنوات .. سجل بمذكراته عام 1896 عن استقالته يقول : " وبذلك تخلصت من خدمة الحكومة التى لا تقبل إلاّ كل خاضع لأوامر الانجليز، ميت الإحساس غير شريف العواطف !" .. بيد أن محمد فريد لم يكن من الذين يستسلمون لرغاب سلطات الاحتلال ، فبدأ وهو طالب يخوض غمار الحركة الوطنية ويكتب فى مجلة " الآداب " التى كان يصدرها الشيخ على يوسف فى عامى 1888/1887 تحت توقيع " م . ف " ! ولم يكتف بكتاباته فى الصحف الوطنية ، واستثمر عضويته فى الجمعية الجغرافية فى القيام برحلات فى البلدان العربية والأندلس ، فزار طرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، وليكتب عنها بعد عودته كتبا يوزعها بالمجان مؤمنا بالصلة بين الشرق العربى وغربه .. وكان قد كتب أيضا قبل استقالته كتابا عن تاريخ الرومان ، وآخر عن تاريخ الدولة العثمانية .

بداية صلة مصطفى كامل ومحمد فريد :

بدأت الصلة بين محمد فريد ومصطفى كامل تحديداً فى عام 1893 .. روى ذلك محمد فريد فى خطبته 14 فبراير 1908 بمناسبة توليه زعامة الحزب الوطنى القديم خليفة لمصطفى كامل ، وسرد كيف تعارفا أيام أنشأ مجلة " المدرسة " (1893) ، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة 1895 حين تقابلا بباريس قبيل أن يلقى مصطفى كامل خطبته بمدينة تولوز فى 4 يوليو من تلك السنة ، فصارا صديقين حميمين وزميلين مخلصين فى الجهاد ، وتعاهدا ومعهما الدكتور محمود لبيب محرم سنة 1896 على خدمة الوطن حتى الممات ، وشرعوا ثلاثتهم فى تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية للفت أنظار العالم الغربى إلى القضية المصرية ، وولى إدارة الجريدة الشاب الألمانى هانس رزنر ، واستمرت فى الظهور حتى وفاته ، فترجم الثلاثة المتعاهدون إلى العربية كتابه عن " مصر والاحتلال " .

آمن محمد فريد ، كما آمن مصطفى كامل ، بأن المهمة الكبرى هى إيقاظ الوعى فى مصر ، وإنهاض الهمم من الإحباط والقنوط من آثار إخفاق الثورة العرابية .. فكان إيمان الاثنين بأن المحاماة هى أنسب الطرق لحمل راية النضال الوطنى لما تتيحه من ملكات أصلح لبعث الروح الوطنية وإثارة الوعى الوطنى .. وكما طغت القضية الوطنية على عمل مصطفى كامل بالمحاماة ، طغت أيضا على نشاط رفيقه محمد فريد بها .. لم تشغله القضايا الفردية عن الواجب الوطنى الكبير ، وعرف عنه عزوفه عن قبول إلاّ ما يتفق مع الحق ، أما الحق الأكبر ، وإيمانه بالمحاماة رسالة إليه ، فقد عبر عنه فى المقدمة التى سطرها لكتاب على فهمى كامل بك عن سيرة الزعيم مصطفى كامل ، فطفق فيها يقول عن مقومات الزعيم والزعامة إنها : " سرعة الخاطر مع العلم الصحيح وقوة الخطابة مع الصراحة التامة والإفصاح بلغة صحيحة سهلة مؤثرة " .. ثم يضيف : " ليست عظمة الرجال مقصورة على فتح المدائن أو تحرير الأوطان بالسيف والنار ، فإن هناك رجلاً أعظم من كل الرجال ، ذلك هو الذى يفتح القلوب ويرسم عليها ما يشاء من ضروب الوطنية ، ذلك هو الرجل العظيم بالمعنى الصحيح . فالرجل يستطيع بقلمه ولسانه وما بينهما من همة لا تعرف الكلل وعزيمة أمضى من السيف أن يكوّن قلوبا حساسة تدرك ما هية حب البلاد وتضحى بكل نفيس فى نصرتها ـ لهو فى مرتبة أجل وأسمى .. "

بوفاة الزعيم مصطفى كامل فى فبراير 1908 ، آلت أعباء الزعامة وقيادة الحركة الوطنية إلى رفيق نضاله محمد بك فريد ، فاجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى صباح الجمعة 14 فبراير 1908 بدار اللواء ، لانتخاب رئيس الحزب ، فى حضور غفير لأعضاء الحزب من القاهرة

والثغور والأقاليم ، حيث تولى رئاستها أحمد فائق باشا أحد وكيلى الحزب ، وبدأها محمد فريد بخطبة تأبين للزعيم الراحل ، أثالت الأشجان والعبرات ، وانتهى الاجتماع بانتخاب محمد فريد زعيما للحزب بالإجماع ، وعلى فهمى كامل وكيلا فى الموقع الذى خلا بانتخاب محمد فريد رئيسا ، وانتخب أحمد بك لطفى المحامى الشهير عضوا بلجنة إدارة الحزب ، بيد أن محمد بك فريد لم يشأ للاجتماع أن ينفض قبل أن يطلب من الجمعية العامة المجتمعة تعديل لائحة الحزب ! وقبل أن يفيق المجتمعون من دهشتهم بادرهم محمد فريد ينتقد ما نصت عليه المادة الأولى من لائحة الحزب من انتخاب الرئيس مدى الحياة .. انطلقت أصوات تتنادى بأنهم قد انتخبوه رئيسا مدى الحياة ، ولكنه قاطعهم فى حزم : " إن هذا النص امتياز خاص بالمغفور له مصطفى كامل باشا ، ولم يتوان محمد فريد ، أو يدع للاعتراض سبيلا ، فطفق يطلب تعديل النص بوضع مدة محددة لانتخاب الرئيس ، فكان له ما أراد وقررت الجمعية جعل مدة الانتخاب ثلاث سنوات كانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية للحزب ، ليعود الأمر بعدها إلى الجمعية لتنتخب من تشاء .

ومن على المنصة ، قبل أن ينفض الحضور ، بدأ محمد بك فريد عهده بإملاء برقية احتجاج إلى وزير خارجية إنجلترا ، يقول فيها :

" إن الجمعية العمومية للحزب الوطنى انتخبتنى رئيسا بدل المرحوم مصطفى كامل باشا ، وكلفتنى بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصرى بلا حق ، وتعلن عزمها على السير فى خطة المرحوم الرئيس حتى تفى انجلترا بوعودها " محمد فريد ـ رئيس الحزب الوطنى .

المطالبة بإلغاء المحكمة المخصوصة ووجوب الجلاء :

كتب الأستاذ المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى ، عن محمد فريد ، فى مطوله الذى ألفه عنه ، أنه " رمز الإخلاص والتضحية " .. وفى كلماته عن محمد فريد ، فى كتابه : " رجال عرفتهم " .. قال عباس العقاد ، ولم يكن عضواً كالرافعى فى الحزب الوطنى القديم ، ـ قال : " إن محمد فريد من أكبر أعلام الوطنية المصرية ، بل من خيرة شهدائها الذين يستحقون التمجيد والتخليد فى صفحاتها الباقية " .. يروى العقاد : " جئت إلى القاهرة ، وأنا أسمع اسم " محمد فريد " الوطنى المخلص ، ولا أنسى محمد فريد العالم المؤرخ " مشيراً إلى كتابه الضافى : تاريخ الدولة العثمانية " ، ويضيف كيف " تلاحقت الضربات على ذلك الزعيم الكريم وذهب الاضطهاد الظالم

بثروته العريضة ، دون أن يلين ، وكيف صمد فى محنته وهو فى أشد الاحتياج لتجنب عداء الدولة العثمانية بعد أن عاداه الخديو عباس ، فلم يتراجع وهو بين ظهرانى العثمانيين فى الآستانة ، عما نادى به من أن تكون مصر للمصريين وواجه بذلك طلعت باشا أخطر رجال الدولة التركية التى كانت تمتعض من ذلك الشعار ، ومع ذلك ظل محمد فريد حاملاً إياه فى الآستانة حتى تعذر عليه البقاء فى العاصمة التركية فهجرها إلى أوروبا ليشفى ـ فيما يقول العقاد ـ بالمعيشة الضنك فى ظلمات غاشية الحرب العالمية ، بغير أمل وبغير عزاء " . ولكن العقاد على قلة إطرائه إلاّ للأفذاذ ، يختم مقاله عن محمد فريد قائلاً : " نعم المثل للوطنية الصادقة ذلك الشهيد الكريم .. رحمه الله ، وخلد ذكراه " .

كلما مضينا مع سيرة محمد فريد ، تأكدت لنا موافقة ما ذكره الرافعى والعقاد للحقيقة .. فى جسارة غير هيابة استلم محمد فريد الراية بعد مصطفى كامل ، ورأيناه يبدأ زعامته، وقبل أن ينفض اجتماع انتخابه ، بإرسال برقية إلى وزير خارجية إنجلترا يجدد فيها الاحتجاج على احتلال القطر المصرى بلا حق ، والعزم على مقاومة هذه الاحتلال على خط سلفه العظيم .. فلم تنقض عشرة أيام ، حتى اجتمع فى 1908/2/24 باللجنة الإدارية للحزب لتصدر قراراً بالمطالبة بإلغاء المحكمة المخصوصة التى أسست فى فبراير 1895 واضطلعت فى يونيو 1906 بأحكام مأساة دنشواى ، ثم يحتج احتجاجاً شديداً على تصريحات وزير الحربية البريطانية اللورد هلدين بمجلس العموم فى رده على أحد الأعضاء الذى طلب تخفيض جيش الاحتلال فى مصر والهند وأفريقية الجنوبية ، وأبدى فيها تذرعا بما أسماه " وقوع اختلافات جنسية أو دينية فى مصر " مما يستدعى ـ فيما صرح به ـ بقاء جيش الاحتلال بها ، وأبدى محمد فريد فى احتجاجه أن الأمة كلها متحدة وأنها على قلب رجل واحد فى وجوب الجلاء عن البلاد ، فلما سكتت الحكومة المصرية على تصريح لذات وزير الخارجية البريطانية بمجلس العموم فى أبريل 1908 يعرّض فيه تعريضا سافراً بتبعية الوزراء المصريين للمستشارين الإنجليز وإلى المعتمد والحكومة البريطانية ـ أطلق محمد فريد صيحته مطالبا الوزارة المصرية بالاستقالة ، ناعيا عليها قبول هذا الهوان أن يكون الوزراء المصريون موظفين تابعين يتلقون الأوامر من الحكومة البريطانية ورجالها !

أدرك محمد فريد ، ما أدركه سلفه مصطفى كامل ، أن معركة الاستقلال ليست ببعيدة عما يجرى من المتخاذلين فى مصر الذين ارتضوا التبعية الخفية أو الظاهرة لسلطات الاحتلال ، ومنهم من تعاون معها سرا

وعلانية ! .. حتى الخديو الذى كان يظهر تعاطفا مع الحركة الوطنية ، استبان أنه كان تعاطفا مغرضاً بدأ يتراجع مع إقبال الخديو على توطيد صلاته بملك إنجلترا وحكومتها ، ثم تطور إلى ارتياح كامل لاستقالة اللورد كرومر فى ابريل 1907 وتعيين السير إلدون جورست خلفا له ، بدأت تظهر معه بوادر " سياسة وفاق " أوجس منها مصطفى كامل خيفة ، وبدأ يبتعد عن الخديو ، وكتب فى 23 أغسطس 1907 رسالة إلى رفيق كفاحه محمد فريد يقول فيها : " أرجوك عدم تفخيم الخديو فقد علمت عنه ما لا يسر ، ولا بد أن تضر السياسة ذات الوجهين ضرراً كبيراً ، وكلما كان عمل الوطنيين بعيدا عنه كان الفلاح محققا " .. لذلك كان محمد فريد حذراً حصيفا حين لقائه بالخديو يوم انتخابه خليفة لمصطفى كامل فى رئاسة الحزب الوطنى (القديم) ، فرفض عرضه مساعدة الحركة الوطنية بالمال ، وكتب محمد فريد فى مذكراته تعقيباً على ذلك : " فرفضت حتى لا أكون أسيره وطوع أمره ، وانصرفت ، رأى الرجل عقب ذلك بأنى لست ممن يطيعون أوامره طاعة عمياء ، فأخذ يدس الدسائس لإسقاطى من جهة ، ويظهر لى التودد من جهة أخرى " !

مقالات محمد فريد التى أججت السراى وسلطات الاحتلال :

شرع محمد فريد يكتب تحت عنوان : " ماذا يقولون ؟ " ـ سلسلة من المقالات الشديدة فى التعريض بالخديو وسياسته الجديدة ، وكشف فيها التخوف من تكرار زيارات السير إلدون جورست شبه اليومية لسراى عابدين ، بينما تخفق قلوب المصريين كافة بالحصول على الدستور الذى أخذ الحزب الوطنى يجمع التوقيعات من الأمة على عرائض للمطالبة به ، ولم يتحرج أن يبدى أن القائلين يقولون إن قصد الخديو من التعاطف السابق الذى كان يظهره للحركة الوطنية إنما كان محاربة اللورد كرومر شخصيا ، لا محاربة الاحتلال ولا تأييد المصريين ، وأنه استعمل رجال الحركة الوطنية لهذا الغرض ، فلما رحل كرومر تبدل موقفه وأخذ يقف أمام مطالب الأمة فى الجلاء والدستور !!

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش :

اهتاجت خواطر الخديو وسلطات الاحتلال للمقالات الشديدة التى أخذت تنشرها جريدة " اللواء " من مارس 1908 نقدا للخديو وللصنائع ولسياسة

الوفاق مع الإنجليز ، فأضمروا السوء للجريدة وللشيخ عبد العزيز جاويش الذى كان محمد فريد قد اختاره لرئاسة تحريرها ، وأخذوا يتحينون ويختلقون الذرائع والفرص للعصف بالجريدة وبالشيخ جاويش وبمحمد فريد إن طالوه !! كانت الذريعة الأولى فيما نشرته " اللواء " عن حادثة بلدة " الكاملين " بالسودان ، وتجريد الحكومة قوة من الجيش نكلت بالثوار وزعيمهم الشيخ عبد القادر ، وقتلت كثيرين من أتباعه ، وقدمتهم للمحاكمة حيث صدرت أحكام بإعدام كثيرين على رأسهم الشيخ عبد القادر ، وسجن آخرين ، ونشرت جريدة " اللواء " أخبار ذلك فى عددها 28 مايو 1908 تحت عنوان : " دنشواى أخرى فى السودان " !!.. فلما أرسلت وزارة الحربية تصحيحا لأرقام المحكوم بإعدامهم ، وأظهرت الجريدة فى عددها 31 مايو 1908 تشككها فى التصحيح ، سارعت سلطات الاحتلال لتدفع الأمور لمحاكمة الشيخ جاويش بتهمتى : إهانة وزارة الحربية ، ونشر أخبار مثيرة للخواطر .. وسورع بالقضية والشيخ المتهم إلى محكمة عابدين الجزئية ، فخفقت قلوب الوطنيين لهذا التحيف ، وتصدت " المحاماة " للدفاع عن الشيخ جاويش مؤمنة أن الدفاع عنه دفاع عن مصر كلها وعن حرية الصحافة فيها ، وتقدم للدفاع ثلاثة من أقطاب المحامين : الأستاذ أحمد بك لطفى المحامى الذى ظهر مدافعا فى معظم القضايا الوطنية ، وإسماعيل بك الشيمى المحامى ، ومحمود بك فهمى حسين المحامى ، وفى 4 أغسطس 1908 صدر الحكم ببراءة الشيخ جاويش من تهمة إثارة الخواطر بنشر خبر كاذب ، وبتغريمه عشرين جنيها عن تهمة إهانة وزارة الحربية ، فاستأنف الحكم واستأنفته النيابة لتغليظ العقوبة ، ولكن محكمة الجنح المستأنفة قضت فى 30 أغسطس 1908 برئاسة محمود بك رشاد رئيس محكمة مصر ، وعضوية محمد بك عبد اللطيف وزكى بك أبو السعود ـ ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهمتين ، لتواصل الحركة الوطنية ومعها رسالة المحاماة والحقوقيون بعامة نضالها فى مقاومة وإجلاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال ومواصلة المطالبة بدستور للبلاد ، ورد السيادة إلى الشعب لتكون مصر للمصريين !

مراجعة الخديو فى حضوره الاستعراض الإنجليزى :

ومع استمرار الزخم الذى يدفعه الحزب الوطنى القديم إلى الساحة مقاومةً للاحتلال ولموافقات السراى ، وتراجعات الحكومة ، طفقت الأمة تنظر بغير عين الرضا ، بل وبالرفض والامتعاض ، إلى إقبال الخديو على

حضور الاستعراضات الإنجليزية التى تقام فى ميدان عابدين ، ووقوفه تحت العلم البريطانى إلى جوار " المعتمد " ، فلما حمل عليه مصطفى كامل والقوى الوطنية بشدة ، تراجع عن حضور العرض فى نوفمبر عامى1906 ، 1907 ، ولكن مع اقتراب نوفمبر 1908 مصحوبا بهبوب رياح " سياسة الوفاق " بين الخديو والسلطات البريطانية ، خشى محمد فريد أن يرتد الخديو إلى سابق عهده ، فبادر محمد فريد إلى توجيه تحذير استباقى إلى الخديو من حضور الاحتفال وجرح الشعور الوطنى الذى يتأذى من وقوف حاكم البلاد إلى جانب المعتمد تحت علم الإنجليز الذين يحتلون الوطن وعصفوا فى طغيان جامح بشهداء دنشواى ! .. ووسط التهاب الشعور الوطنى ، خرج طلبة الحقوق ، الذين وصفهم العقاد بأنهم كانوا أكثر الطلاب اشتغالاً بالسياسة (رجال عرفتهم ـ كتاب الهلال ـ ص 26) ، وهم بذور المحامين المشغولين بهموم الوطن ـ خرجوا فى مظاهرة وطنية يوم العرض الموافق 9 نوفمبر 1908 ، وتعالت هتافاتهم بميدان عابدين بطلب الاستقلال ، فتنادت إليهم الجماهير مرددة هتافاتهم بالاستقلال والحرية .

تغيير وزارة مصطفى فهمى ، بوزارة بطرس باشا غالى :

كان العهد قد طال بوزارة مصطفى فهمى باشا التى استمرت أكثر من ثلاثة عشر عاما واتسمت سياستها بالاستسلام والولاء للاحتلال البريطانى ، حتى ضاقت النفوس وانشقت الصدور ، فلجأ المحتل وصنائعه إلى امتصاص الغضب بتغيير الوزارة ، ولكن الأمر بدا وكأنه محض استعانة على الرمضاء بالنار .. ففى 12 نوفمبر 1908 ، عهد الخديو إلى بطرس باشا غالى الموالى تماما للإنجليز ، وسفير سياسة الوفاق بين الخديو وبينهم ، برئاسة الوزارة التى كان وزيرا للخارجية فى سابقتها ، فاحتفظ لنفسه بمحفظتها إلى جوار رئاسته للوزارة ، والتى استمر فيها من الوزارة السابقة : الحقوقى سعد باشا زغلول ، ودخلها أربعة وزراء جدد ، ثلاثة منهم من الحقوقيين : حسين رشدى باشا للحقانية ، ومحمد سعيد باشا للداخلية ، وأحمد باشا حشمت للمالية ، فضلا عن المهندس / اسماعيل باشا سرى .. ومع هذا التشكيل الذى شمل أنصاراً للنظام الدستورى ـ أمل الشعب خيرا ، بيد أن الأمل سرعان ما خبا وانطفأ حين استبان أن الوزارة الجديدة وليدة سياسة " الوفاق " لا " الكفاح " (!) ، فكتب المحامى إسماعيل بك شيمى فارس القضايا الوطنية ، فى جريدة اللواء 17 نوفمبر 1908 ، ينعى الآمال التى سرعان ما تهاوت بعد أن أصدر الاحتلال حكمه ، وأمّن عليه الخديو ، وتبنته

وزارة الوفاق ، وتواطأ الصنائع والمتخاذلون على تشييع الحرية إلى لحدها !!.. فهل تقف الأمة ساكنة متفرجة ؟!.. أطلق المحامى إسماعيل شيمى صيحته قوية عالية فى مقاله مناديا الأمة بأن تتحد فى المطالبة بالجلاء والاستقلال وحياة الوطن كله جزءا واحدا لا يتجزأ ، فحقوقه لا تسقط ولا تباع ، ولا ييأس من روح الله إلاّ القوم الكافرون !

المطالبة بالجلاء وبدستور للبلاد :

فى 25 ديسمبر 1908 ، اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى (القديم) ، فى مؤتمر وطنى حاشد بزعامة محمد فريد ، الذى ألهب الشعور الوطنى مع تنبيه إلى حقائق ماجرى ويجرى عصفاً بمصير البلاد ، وإلى ما ينبغى أن تواجه به الأمة ما يراد بها ، وفى مقدمته نشر التعليم الذى ساهم فيه الحزب بإنشاء مدارس الشعب الليلية التى صارت كتل وعى متنامية ، يتبتل فى التدريس والتعليم فيها متبرعون من طوائف الأمة التى أصبحت متحرقة إلى الحرية والدستور ، حيث انتهى المؤتمر إلى تشكيل لجنة من عشرة من أعضاء المؤتمر ، كلهم من المحامين والحقوقيين بعامة ، منهم المحامى الفارس إسماعيل شيمى بك ، والمحامى (المؤرخ) عبد الرحمن الرافعى ، والمحامى الكبير محمود بك أبو النصر .. ولم ينفض المؤتمر قبل أن يصدر بالإجماع قرارين حملتهما عريضة تجدد الاحتجاج على الاحتلال الإنجليزى ، وتطالب بإعادة الدستور والمجلس النيابى للبلاد ، فتسبق سطورها إلى الصحف وإلى قلوب الشعب الذى طفقت تتنامى فى داخله عوامل الثورة على هذا الهوان ، والتطلع إلى الأمل المنشود الذى أخذت تلتف وتتعانق من حوله أفئدة المصريين .

* * *

تدل مراجعة الحركة الوطنية من أوليات القرن الماضى ، بدءاً من مصطفى كامل ومحمد فريد اللذين بدآ حركتهما من أواخر القرن التاسع عشر ـ على أن المحاماة ، والحقوقيين بعامة ـ كانوا المحرك الحقيقى الفاعل المؤثر فى الحركة الوطنية .. وجودهم حاضر ظاهر جلى فى كافة المشاهد المتتابعة عبر النضال الطويل الذى خاضته الأمة .. لست أعنى بذلك أن كلهم كانوا من معدن واحد أو عجينة واحدة ، أو أنهم جميعا كانوا على خط واحد ، أو نجوا جميعا من الهنات أو الأخطاء فى الأفكار أوالتقديرات أو التوجهات ..

فهذه كلها ظواهر بشرية حادثة وتحدث وستحدث ، بيد أن الباقى من هؤلاء ، كان فيهم زخم وإرهاصات هذه الحركة الوطنية التى قادت الأمة إلى تجاوز إخفاق الثورة العرابية ثم إلى التمهيد لثورة 1919 ثم إلى الخلاص من نير الاستعمار والاحتلال ، وإلى عودة حكم البلاد إلى بنيها الذين أصابوا وأخطأوا مثل ما يصيب الناس ويخطئون ، ولكن يبقى أن امتلاك المصرى لمقاديره ـ أخطأ أم أصاب ـ هو المقدمة الضرورية لمسار سفينة الوطن التى طال بها التخبط وسط العواصف والأعاصير والمظالم والاستغلال والامتصاص الذى باشره الحكم الأجنبى باختلاف صوره وحكامه .. وتوقفى فى رصد الحركة الوطنية عند دور المحاماة والحقوقيين ، وإن كان ينطلق من انتماء لا أنكره ، إلاّ أنه يصب فى معنى عام هو بيان المكنات والقدرات والمؤهلات والمواهب التى تلزم المتصدين للحركات الوطنية ..

ترصد السراى والإنجليز لمحمد فريد والحزب الوطنى :

فى مذكراته (ج/3 151 - 161) ـ يكشف أحمد شفيق باشا الذى كان رئيسا للديوان الخديوى ، كثيرا مما كان يجرى وراء الكواليس بين الخديو والإنجليز ، وكيف كان توجسهم من الحزب الوطنى الذى يؤجج الشعور الوطنى ، وترصدهم له ولزعيمه محمد فريد ، وما صاحب تشكيل الوزارة الجديدة (1908) من تدخل الإنجليز فى الترجيح لرئاستها بين فخرى باشا وبطرس باشا غالى الذى استقر عليه الأمر فى النهاية ، وكيف أبدى المعتمد البريطانى " جورست " أنه مع استيائه الشديد لجفاء أخلاق وتكبر سعد باشا زغلول وقسوة كلامه ـ مثل الحجر ـ على حد تعبيره ، فإنه لا يرى خروجه فى الوزارة الجديدة مخافة توابع خروجه مع الخارجين ، وعلى أن يدبروا لإخراجه من الوزارة بعد شهرين أو ثلاثة ، ولكن الخديو طفق يطمئنه بأن بطرس باشا غالى قال له : " إذا طلب الإنجليز إبقاء سعد ، فاتركه لى وأنا أعرف ما أفعله لخروجه " !

هكذا كانت الأمور تدار على هذا النحو بين الخديو والانجليز فى ظل " سياسة الوفاق " التى وقف لها محمد فريد والحزب الوطنى (القديم) بالمرصاد !

الرفض الوطنى لرئاسة بطرس غالى للوزارة :

كـان الـرفض الـوطنى لرئاسـة بطـرس غـالى للنظـار كبيـرا ، وفـى 14 نوفمبر 1908 وصلت الخديو رسالة تهديد ـ لتعيينه ـ بإمضاء " أحد رجال جمعية الانتقام المصرى " ، وطالبته بعزله من رئاسة المحكمة المخصوصة ، فعزا الخديو هذه الرسالة إلى تدبير أتباع محمد فريد الذى صار شوكـة فى حلق الخديو وسلطات الاحتلال والمتعاونين معهم ، حتى تصاعدت الأزمة بين الحزب الوطنى والخديو الذى اعتبر مقالات محمد فريد بجريدة اللواء تلميحاً إلى خيانته للوطن (أحمد شفيق باشا ج 3 ـ 169) !!

التلويح بإعادة قانون المطبوعات لتكميم الصحافة :

وما إن جاءت ذكرى توقيع اتفاقية السودان التى كان قد وقعها بطرس غالى فى 1899/1/19 إبان أن كان ناظرا للخارجية ، حتى جدد محمد فريد ـ فى 1909/1/19 ـ احتجاجه على الاتفاقية وبعث به إلى الخديو والحكومة وطيـره إلـى العـالم وإلـى وزيـر الخارجيـة البريطانيـة ، فتحـالف الخـديو والاحتلال على قمع الحركة الوطنية متمثلة فى محمد فريد وإصدارات الحزب الوطنى التى أججت مقالاتها مع خطبه الشعور الوطنى ، وأدت إلى اندلاع مظاهرات الشعب فى مارس 1909 .. وإزاء هذا الزخم ، تفتق ذهن الوزارة على إعادة " قانون المطبوعات " لتكميم الصحافة ، وأصدرت فى 1909/3/25 قراراً بإعادة قانون المطبوعات القديم الصادر 1881/11/26 إبان الثورة العرابية ، فسارعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ـ وكلها تقريبا من المحامين والحقوقيين ـ إلى الاجتماع والاحتجاج بذات يوم صدور القرار الذى يخول نظارة الداخلية حق إنذار الصحف ، وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا ، ودون محاكمة أو دفاع ، وطير محمد فريد هذا الاحتجاج إلـى العالـم ، وفـى حديثه إلى جريدة " كوريبه ديجيبت " كشف محمد فريد مثالب هذا القانون والمآرب المخططة وراء إعادة العمل به ، ناعيا على الوزارة وعلى بطرس باشا غالى هذه النكسة المدمرة لحرية الصحافة !!

وراء الكواليس :

ويكشف أحمد شفيق باشا فى مذكراته (ج/3 173 ـ 179) ، ما جرى وراء الكواليس بين الخديو وسلطات الاحتلال ورئيس النظار لبعث قانون المطبوعات من مرقده ، حيث تجدد الحديث الذى كان قد دار فى هذا الشأن بين جراهام نائب المعتمد البريطانى جورست والخديو فى 12 أكتوبر 1908

، وتحادثا مجددا عن تمادى الصحف فى الطعن على الكبير والصغير دون مبالاة مما يستوجب سن قانون لكبح جماحها ، وصادف حديث جراهام ثم المعتمد هوى لدى الخديو الذى ضاق صدره من مقالات محمد فريد وجريدة اللواء وطعنهما عليه وعلى سياسته ، فكلف بطرس باشا غالى بالتعجيل بتنفيذ الفكره وإعادة بعث قانون سنة 1881 !!

إخفاق محاولة الشيخ على يوسف :

حاول الشيخ على يوسف فى مقابلة له مع الخديو يوم 1909/3/19 إثناءه عن هذا الاتجاه فأخفق ، فى الوقت الذى عارض إصداره الوزيران محمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا حتى كاد الخديو يرجع عما أزمعه ، ولكنه عاد فأحالهما ومعهما سعد زغلول باشا على رئيس النظار بطرس باشا غالى الذى أبدى تمسكا بما يريد وضيقا من تجاوز النظار له وحديثهم مباشرة مع الخديو ، ولم يشأ بطرس باشا أن يتزحزح عن موقفه ، فتمسك النظار الثلاثة .. سعد زغلول باشا ومحمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا بمعارضتهم ، وأبدوا استعدادهم للاستقالة التى جاهد الخديو لإثنائهم عنها .. وتحكى فصول هذا المشهد احتدام الصراع الذى مال فى النهاية إلى ما يريده الخديو والإنجليز مع تعديلات طفيفة ، ومضى الأمر رغم اعتراض النظار الثلاثة حتى اضطر سعد زغلول أن يبدى فى نهاية الاجتماع عدم ارتياح ضميره إلى إصدار هذه اللائحة التى غُلِبُوا فيها على أمرهم !! فما إن صدر القانون ونشر بالوقائع الرسمية فى 1909/3/27 ــ حتى التهب الشعور الوطنى واندلعت المظاهرات وحملت جريدة اللواء حملة عنيفة شعواء على القانون الذى يقبر حرية الصحافة ! حتى كاد مجلس شورى القوانين بجلسة 1909/4/13 أن يقبل اقتراح على شعراوى باشا مؤيداً بثمانية من الأعضاء بإلغاء قانون المطبوعات ، لولا الهجوم المضاد الذى قاده مقار باشا عبد الشهيد وحصل على أغلبية للإبقاء على القانون بغير إلغاء أو تعديل ولتكسب الوزارة وسلطات الاحتلال سلاحاً للضغط به على الصحف وعلى حرية الصحافة !

محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش وإنذار اللواء :

اندلعت المظاهرات الشعبية احتجاجاً على إعادة قانون المطبوعات وحملت المحاماة والحقوقيون بعامة نصيبهم فى مقدمة الصفوف وقرارات وبرقيات الاحتجاج ، حتى إذا ما أطل يونيو 1909 ــ انكشفت أغراض

ومخططات ما يدبر للصحافة من وراء الكواليس ، فانتهزت السلطات فرصة نشر جريدة اللواء مقالاً فى 1909/6/28 - عن ذكرى دنشواى ، وعَدَّت ذلك طعناً فى حق بطرس باشا غالى الذى كان رئيساً للمحكمة المخصوصة التى حاكمت الشهداء ، وصار الآن رئيساً للوزراء !! - وسرعان ما قدم الشيخ عبد العزيز جاويش للمحاكمة أمام محكمة جنح عابدين ، بتهمة الطعن بحق بطرس باشا غالى رئيس المحكمة وأحمد فتحى باشا زغلول عضو المحكمة ، ولم يفلح التهاب الشعور الوطنى فى إيقاف هذه المحاكمة التى نصبت فى الظاهر للشيخ جاويش وتستهدف فى الباطن إخافة الصحافة برمتها .. تقدمت المحاماة الصفوف حاملة رسالتها ، وتصدى للدفاع عن الشيخ جاويش عمالقة المحاماة : أحمد لطفى بك ، وإسماعيل شيمى بك ، والأستاذ محمود بسيونى الذى صار بعد ذلك رئيساً لمجلس الشيوخ وترأس نقابة المحامين عدة مرات فى العشرينيات والأربعينيات ، واسمه يزين الشارع الرئيسى الممتد بالقاهرة من ميدان التحرير إلى عابدين ماراً بالجامعة الأمريكية ووزارة الداخلية ..

بعد دفاع عريض أصدر القاضى محمود بك سرور حكمه فى 5 أغسطس 1909 بتغريم الشيخ جاويش أربعين جنيهاً ، فاستأنفته النيابة العامة وكذا الشيخ جاويش ، إلاّ أن محكمة الجنح المستأنفة ــ وكانت برئاسة بوغوص بك أتموبيان وكيل المحكمة ، وعضوية المستر كلابكوت وابراهيم بك يونس - التفتت عن المرافعات البليغة للمحامين مثلما أشاحت عن الشعور الوطنى الجارف ، وعدلت الحكم فى 1909/8/25 إلى الحبس ثلاثة أشهر بدلاً من الغرامة لتستقبل الصحافة والحركة الوطنية بعامة ضربة موجعة فى الصميم !!

وعلى مبدأ أطرق الحديد وهو ساخن ، عاودت السلطات ـ فى ذات يوم صدور الحكم ـ إنذار جريدة اللواء لقاء ما اعتبرته تحريضاً على ارتكاب الجرائم والإخلال بالأمن والنظام العام .. وتذرعت السلطات لإشهار هذه التهمة ببعض مقالات نشرتها الجريدة عن الشاب الهندى "دنجرا " الذى كان قد قتل فى إنجلترا اللورد كرزون ! .. لم تطق سلطات الاحتلال صبراً على هذا الإيحاء أو الإسقاط ، وقامت مع إنذار الجريدة بإلزامها ، طبقاً لقانون المطبوعات ، بنَشْر الإنذار فى صدر العدد القادم !

قانون النفى الإدارى :

قبيل هذه الأحداث ، كانت السلطات قد أمعنت فى التغول على الحريات الشخصية ، فأصدرت فى 1909/7/4 القانون الذى عرف آنذاك بقانون النفى الإدارى .. وهو يتيح للسلطة الإدارية نفى من تعتبره خطراً على الأمن العام إلى جهات نائية بالقطر المصرى ، فنشطت القوى الوطنية وفى مقدمتها أعلام المحاماة محمد بك فريد ومحمد لطفى جمعة وأحمد بك لطفى وغيرهم ـ لمقاومة هذا القانون الغاشم ، ولفت أنظار العالم إلى ما يجرى فى مصر من مصادرة على الحريات بترتيب وتدبير سلطات الاحتلال ، ونهض محمد فريد ورفاقه على عقد مؤتمر للشبيبة بجنيف فى سبتمبر 1909 ، وروعى طبع برنامجه بالفرنسية والإنجليزية والعربية ، وتناول البرنامج أهم القضايا المصرية التى تلاقى عسفاً وإعناتاً من سلطات الاحتلال وأذنابها .. فى شأن نظام الحكم ، والتعليم ، وكبت حرية الصحافة ، وسياسة الاحتلال الإنجليزى ، التى تعصف بمصالح مصر وشعبها .. ، وقام المحامون بتقديم وإلقاء ما طرح فى هذا المؤتمر ، وفى مقدمتهم محمد فريد الذى تعمد إلقاء كلمته بالفرنسية لتصل إلى أسماع العالم .

وفى مؤتمر الحزب الوطنى المعقود 7 يناير 1910 ، فضح محمد بك فريد ما اتخذته سلطات الاحتلال من إجراءات تعسفية لإسكات صوت الأمة ، وما اعتسفته من إجراءات وتدابير ضد كل من خطب محتجاً على إعادة قانون المطبوعات ، وقيامها بمحاكمة الشيخ جاويش ، وما صاحب هذه الحملة الحكومية المعتادة من محاكمة بعض الخطباء من المحامين وغيرهم بدعوى طعنهم على كبار الموظفين .. وفى هذه الخطبة كشف محمد فريد صدور الأمر العالى بترقية بوغوص أتموبيان بك رئيس الجلسة التى قضت بحبس الشيخ جاويش ـ فى ذات اليوم الذى انتهى فيه تنفيذ هذه العقوبة على الشيخ جاويش !

معركة رفض مد امتياز شركة قناة السويس :

فى هذا الجوّ المشحون ، كانت التدابير تحاك بليل ، لتمرير مشروع بالغ الخطر من وراء الكواليس ، انتهزت شركة قناة السويس الضائقة المالية وطفقت تدبر لمد امتيازها أربعين سنة جديدة ، مقابل أربعة ملايين جنيه ، منتهزة فى هذا المقابل البخس فرصة حاجة الحكومة إلى المال .. وفى الخفاء احتضن هذا المشروع المستشار المالى والسير جوست ـ إلاّ أن الفارس محمد فريد استطاع الحصول فى أكتوبر 1909 على نسخة من المشروع ، وبادر إلى نشرها بجريدة اللواء ، وكون هو وزُمرة من كبار المحامين ـ حائط صد ضد هذا المشروع المدبر بليل ضد مصالح الوطن ، ففضحوا أسرار المشروع ومدى ما سيلحقه بمصر من أضرار جسيمة ، وطالبوا الحكومة بوجوب عرضه على الأمة لتناقشه وترى فيه رأيها باعتبارها صاحبة الحق الأصيل ، فاضطرت الحكومة تحت ضغط الرأى العام الذى قاده المحامون إلى إعادة النظر فيما يجرى ، واضطلع الحقوقيون سعد زغلول ومحمد سعيد وعلى شعراوى بإقناع بطرس غالى بعرض الموضوع على الجمعية العمومية المقدر سلفا أنها بالتأكيد سوف ترفضه ، وعلى أن يتولى سعد زغلول إبداء وجهة نظر الحكومة للتمويه ، وفى خطة محكمة استطاع بها بطرس باشا غالى باقتراح سعد زغلول وصاحبيه أن يدخل فكرة استشارة الجمعية العمومية على المعتمد البريطانى الذى التقط الطعم !

تضاعيف هذا الموقف يجب أن تروى ، لأنه مثال على إنكار الذات فى سبيل المصلحة العامة مهما بدا فارس الوطنية فى صورة ظاهرية لا يرضاها ولا يرضاها الشعب !

استحضر هذه المعانى الموقف العظيم اللافت للزعيم سعد زغلول فى هذه القضية .. ترك فيه " المظهر " ـ إلى " المخبر " .. قبل راضيا مضحيا أن يظهر ـ شكلا ـ فى موقف بدا فيه بنقيض ما تريده الأمة ليحقق للأمة ما تريده .. عاش معى لسنوات أن سعد زغلول المشهور بقدرته الفذة على الاقتراب من الجماهير والرأى العام ، قد خالف إجماع طوائف الأمة حين انحاز إلى مدّ امتياز شركة قناة السويس ، وتبنى عرض هذا النظر ـ كوزير ممثل للحكومة ـ أمام الجمعية العمومية !!.. ظلت معى هذه الصورة لسنوات دون أن تسحب من رصيد سعد زغلول ، فرصيده ضخم لا يضيره هنة ، إلى أن أخذتنى الكتابة فى " رسالة المحاماة " إلى مذكرات أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى لسنوات طويلة ، كان فيها فى قلب الأحداث التى سجلها فى مذكراته التفصيلية التى شغلت أربعة مجلدات .. ربما لاحظ القارئ لمذكرات شفيق باشا أن هواه لم يكن مع سعد زغلول ، وربما لاحظ غمزاً عليه فى بعض الأحيان ، ومن هنا تأتى قيمة شهادته التى وقعت عليها

بالصدفة وأنا أفتش عن دور المحاماة فى الحركة الوطنية فصححت خطأ لازمنى لسنوات ، وكشفت صورة رائعة مناقضة لآفة الاستعراض بلغت حد قبول سعد زغلول بتضحية ظاهرها يسحب من صورة الزعيم فى عيون وأذهان الناس !

كان سعد زغلول وزيراً فى وزارة بطرس باشا غالى حين عرضت شركة قناة السويس على الحكومة مد امتياز القناة أربعين سنة جديدة لقاء أربعة ملايين جنيه .. انتهزت الشركة فرصة الأزمة المالية ، وتقدمت بالاقتراح مشفوعاً بتأييد المستشار المالى الانجليزى ، والسير جوست المعتمد العام البريطانى وكذلك بطرس باشا غالى رئيس مجلس النظار ..

كان ظنى على ما شاع ، أن سعد باشا كان من المشايعين لمشروع مد الامتياز ، مادام هو الذى تولى عرض وجهة نظر الحكومة المصرية المؤيدة للمشروع على الجمعية العمومية ، ولكن شدنى فى رواية أحمد شفيق باشا لحوادث سنة 1909 ثم سنة 1910، أنه مع إشارته لوقوف الرأى العام ضد هذه الفكرة ـ أضاف للمعارضين (ج 186/3) : " وكذلك بعض النظار كسعد باشا ورشدى باشا ومحمد سعيد باشا " .. فلماذا إذن كان سعد باشا هو لسان الحكومة العارض لوجهة نظرها المؤيدة للمشروع ـ الذى يناهضه ـ على الجمعية العمومية ؟!

زال العجب حين تابعت أحمد شفيق باشا ، فاكتملت جوانب الصورة التى ما كانت لتكتمل لولا سرده لما جرى وراء الكواليس .. وراء الكواليس بعيداً عن الاستعراض ، والمظهرية ، نمت فكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية ـ ورفضها له مقطوع به ـ للتخلص من ضغط سلطات الاحتلال على الحكومة لتمرير مد الامتياز .. وتولى المعارضون للمشروع ترويج فكرة العرض على الجمعية العمومية ـ حيث تبناها من القريبين إلى سعد باشا : محمود سليمان باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وأحمد يحيى باشا ، وتحدث فيها آخرون إلى بطرس باشا غالى ، وتحدث إليه فيمن تحدثوا أحمد شفيق باشا موفداً من الخديو الذى تحسب من رد فعل الرأى العام الرافض للمشروع فأرسل يبدى أنه لا يمانع فى عرض المشروع على الجمعية العمومية .

يروى أحمد شفيق باشا (جـ 187/3 ، 207) أن بطرس باشا غالى رئيس النظار اقتنع بالفكرة ، وأنه نجح فى إقناع المعتمد البريطانى بضرورة استشارة الجمعية العمومية ليكون رأيها هو الفيصل . ومن هنا نبعت فكرة أو شرط أن يكون سعد باشا زغلول بمكانته ، هو الوزير الذى يتولى عرض وجهة نظر الحكومة المشايعة للمشروع على الجمعية العمومية !

تنفيذ هذا الشرط يسحب من رصيد سعد زغلول لدى الأمة التى كانت ترفض هذا المشروع على قلب رجل واحد ، ولكنه يضيف إلى رصيد الوطن ، ويحقق الرغبة الوطنية باللجوء إلى الجمعية العمومية التى كان مقطوعاً سلفاً بحكم تشكيلها أنها سوف ترفض المشروع ـ وقد كان !

إذن !

لم يكن رأى الحكومة الذى أبداه سعد زغلول (ظاهرياً) بجلسة الجمعية العمومية 7 فبراير1910 قبيل اغتيال بطرس باشا غالى بأيام ، هو واقع رأيه وموقفه من المشروع ، وإنما هو عظيم ضحى فى موقف (ظاهرى) يسحب من رصيده أمام الأمة ليحقق لها وللوطن ما تريده ! هذا الموقف الفريد يستحضر صور أمراض المظهرية والاستعراض التى تعطى ظهرها للواقع الحقيقى الفاعل ، وتستقرب رضاءات مخدوعة ، لعلها كانت فى وجدان العقاد حين قال أثيرته : " إذا أحبك الناس مخدوعين فلا تفرح ، وإذا كرهك الناس مخدوعين فلا تحزن ! .. بعض الكراهات خير لك من بعض المحبات ! " .

باقى القصة أن المشروع عرض على الجمعية العمومية التى تحدد لاجتماعها 9 فبراير 1910 برئاسة الأمير حسين كامل الذى استقال بعد ذلك من رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية إثر اغتيال بطرس باشا غالى ، فأصدر الخديو فى 1910/3/7 أمراً بتعيين محمود فهمى باشا بدلاً منه .

وبرغم كل محاولات الحكومة ، استطاعت الحركة الوطنية التى قادها محمد فريد وأد هذا المشروع ، ورفضته الجمعية العمومية بإجماع الأعضاء ، فيما عدا مرقص سميكة باشا ووزراء الحكومة الموجهة من سلطات الاحتلال !

أزمة اغتيال بطرس باشا غالى

امتحنت الجماعة الوطنية ، والأمة المصرية بعامة ، بامتحان عسير إثر الاغتيال المفاجئ لرئيس الوزراء أو النظار بطرس باشا غالى فى العشرين من فبراير 1910 .. لم يكن بطرس غالى قريباً من الشعور الوطنى بعامة ، لمواقفه ظاهرة الانحياز للإنجليز ، ولترأسه المحكمة المخصوصة التى عصفت بأبناء قرية دنشواى الذين تجمعت عليهم مظالم الإنجليز وطلاب

متعة الصيد على حساب أمن القرية ، مع نكوص السلطة الوطنية المنقادة للاحتلال ، وخروج المحكمة المخصوصة برئاسة بطرس غالى على مقتضى الحق والعدل ، وإسرافها فيما أصدرته من عقوبات جائرة بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن والجلد الذى جرى تنفيذه على مشهد من أبناء القرية الوادعة وأهالى المحكوم عليهم الذين نصبت لهم المشانق ومنصات الجلد بالقرية الوادعة !!

لم يكن ذلك هو كل ما أخذه الشعب المصرى على بطرس باشا غالى ، وإنما أخذ عليه موقفه الممالئ أو المنحاز أو المستسلم للإنجليز فى كثير من الأمور والقضايا المصيرية الهامة ، كتوقيعه اتفاقية السودان سنة 1899 ، ودوره فى إعادة قانون المطبوعات المقيت إلى الشعب وإلى الصحافة وإلى أصحاب الرأى بعامة ، وسعيه الحثيث إلى مناصرة وإنقاذ مشروع مد امتياز شركة قناة السويس !! ..

لم يكن اغتيال بطرس باشا غالى لأسباب دينية أو لانحيازات طائفية ، ففور القبض على القاتل إبراهيم ناصف الوردانى ـ وهو من شباب الحزب الوطنى ـ صرح بأن دوافعه للاغتيال ما اعتبره " خيانات " فى تصرفات رئيس الوزراء ، وذكر فيما ذكره من مآخذه التى أوجدته عليه : توقيعه اتفاقية السودان (1899) ، ورئاسته للمحكمة المخصوصة فى حادثة دنشواى ، وإعادته قانون المطبوعات ، وسعيه الحثيث ضد رغبة جميع القوى الوطنية لتمرير وإنفاذ مشروع مد امتياز شركة قناة السويس لقاء ثمن زهيد لا يتفق مع المصالح الوطنية التى يهدرها ويضيعها هذا المد !

لم تشأ سلطات الاحتلال أن تترك هذه الحادثة تمر دون استغلال خبيث لضرب النسيج الوطنى المصرى ، وكانت تلعب من قبلها على هذا الوتر لإذكاء النعرات الطائفية على تفصيل يخرج عن نطاق وحيز هذا الكتاب ، وأخذ المعتمد البريطانى يلعب على هذا الوتر لإثارة الشعور القبطى على اغتيال بطرس باشا غالى، ويدفع الأمور إلى عقد مؤتمر قبطى احتجاجى فى أسيوط ، بالرغم من أن بطرس غالى نفسه كان ضد هذا المؤتمر الذى طرحت فكرته وعارضها قبل اغتياله .. أخذت الأمور تدفع دفعاً رغم ظهور الدافع أو الغرض السياسى لقلب القضية إلى تصفية طائفية ، وإلهاب مشاعر الإخوة الأقباط ..

وفى مقابل المؤتمر القبطى الذى عقد بأسيوط (مارس 1911) يسبقه ويصاحبه كتابات صحفية تزكيها سلطات الاحتلال وتصريحات مثيرة مغلوطة للرئيس الأمريكى السابق وقتها تيودور روزفلت ، عقد مؤتمر مقابل فى مصر الجديدة (29 أبريل / 4 مايو 1911) ، مما جعل الأمر ينذر

بعواقب وخيمة صاحبت مأساة الاغتيال وتدابير المحاكمة التى كانت تستلزم بدورها قدراً عالياً من الحكمة لا يخل بحقوق الدفاع كواجب جدير بالرعاية ، ولا يغفل خطأ " الاغتيال " من ناحية ، أو يغضى عن الحساسيات التى يثيرها المغرضون عمداً لشق الأمة المصرية !!

وسط هذه الغيوم التى انطلقت سحاباتها فى كل جانب ، ظهر المحامون والحقوقيون بعامة فى مقدمة الصفوف لوقاية الأمة المصرية من أخطار هذه الغمة .. لم تغفل المحاماة واجب الدفاع عن المتهم كحق مقدس طبقا للأصول الدستورية وتقاليد المحاماة ، وأمام محكمة جنايات مصر ـ وكانت برئاسة الإنجليزى دلبر وجلى وعضوية المستشارين أمين بك على وعبد الحميد بك رضا ، وعلى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت (باشا) الذى ولى من بعد نقابة المحامين وترأس الوزارة عدة مرات ، بينما تولى الدفاع عن المتهم ابراهيم ناصف الوردانى : الأساتذة أحمد بك لطفى، وابراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر . كان من ضمن هيئة الدفاع أمام قاضى الإحالة ـ إضافة إلى هؤلاء ـ الأساتذة عبد العزيز فهمى بك (باشا) ، ومحمد على علوبة بك (باشا) ، ومحمود بسيونى ، وأحمد عبد اللطيف (بك) ، ومصطفى عزت . ولم يكن الدور هينا أو سهلا أمام قاضى الإحالة ، فقد صاحب اتهام الوردانى اتهام ثمانية آخرين كان يمكن لو مضى اتهامهم بغير تدقيق أن يأخذ الحادث أبعاداً أخرى ، بيد أن ما أبداه المحامون حصر القضية أمام قاضى الإحالة فى نطاقها ، فأصدر قراره بإحالة الوردانى فقط إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل ، وبأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل الثمانية الآخرين لانتفاء اشتراكهم فى الواقعة .

من يطالع مرافعات المحامين أمام محكمة الجنايات فى الكتاب الضافى : " المرافعات فى أشهر القضايا " ، للأستاذ محمود عاصم المحامى الذى حفظ لنا هذا التراث ، يلمس الأبعاد العميقة المدركة بموضوعية لحق الدفاع بغير إسفاف أو مظهريات ، الواعية لحق الأمة فى أن يصان لها ـ مع حق المتهم ـ حقها فى الأمان وفى ضوابط ترعى الموازين جميعها بفهم ووعى ورؤية ناضجة .. بعد مرافعة النائب العمومى عبد الخالق ثروت باشا (نقيب المحامين ثم رئيس الوزراء فيما بعد) ـ ترافع على التوالى الأساتذة محمود بك أبو النصر ، أحمد بك لطفى ، ابراهيم بك الهلباوى .. كانت مرافعة النائب العمومى قطعة أدبية وقانونية رائعة ، تكهن فيها بما يرمى إليه الدفاع ، فسعى طاقته إلى سد منافذه ، إدراكاً لكون الدفاع عن المتهم هو آخر من يتكلم ، ومن ثمّ فإن واجب الفطنة أن يسبق إلى قراءة مرامه ، وأن يدلى بدلوه فيه .. وجدير بالذكر أن مرافعته مع روعتها التزمت الموضوعية والأدب الرفيع فى

الموضوع والقانون ، فلما جاء دور المحامين ، إذ بهم يأخذون الألباب مع دقة الموقف وصعوبته ، فلا يخرج أحدهم عن الموضوعية ، ولا يسفسط فى الوقائع أو القانون ، ويؤدى كل منهم دوره فى إطار التقسيم الثلاثى الذى التزموه فيما بينهم .. يتحدث الأستاذ محمود بك أبو النصر فى سبق الإصرار ونقطة السبب ، فيسوق ما لم يسبقه ولعله لن يلحق به أحد !

يعرف أهل القانون أن سبق الإصرار يقوم على عنصرين : أحدهما زمنى وهو مضى فترة من الزمن بين العزم على ارتكاب الفعل وبين ارتكابه ، وثانيهما نفسى . بأن يتهيأ للجانى عبر هذه الفترة الزمنية التفكير الهادئ المستقر البعيد عن ثورة الغضب والانفعال .

أزمة القضية ، أو أزمة الدفاع ، أن الفترة الزمنية بين نشوء الفكرة لدى المتهم وبين تنفيذها فترة طويلة ، بلغت نحو شهر ، وهى فترة بالغة الطول يتعذر ألا ينسلخ فيها الجانى من الظروف الضاغطة أو ثورات الغضب والانفعال ، مما يوئس أى مدافع من مجرد المحاولة فى هذا الباب . بيد أن محمود أبو النصر ، فى موضوعية حاضرة وأدب رفيع وتحليل رائع يمضى كالعازف على الكمان ، لا يفوته أن يسجل فى البداية أسفه وأسف الأمة على الحادث الأليم ، ثم يعرج إلى الجانى ذاته فيجعل همه فى تحليله وسبر أغوار شخصيته من مولده وطفولته وصباه ونشأته وما تشبعت به نفسه طوال مراحل تكوينه .. من هذا التمهيد الذى يورى بخاصية الالتهاب والحماس فى مقومات الشخصية ، طفق الأستاذ أبو النصر فى مرافعة طويلة رائعة ، تناول فيها ظرف " سبق الإصرار " تناولاً غير مسبوق فى براعة الاستدلال والاستنباط .. يقول فى مرافعته إن " سبق الإصرار " ليس بالجوهر المجرد ، وإنما هو معنى يتكون من جملة عناصر ، لا يمكن تحقيقها إلاّ بالوقوف على طبيعة المتهم وتعرف حالته النفسية والعصبية ومقدار قابليته للتأثر والانفعال ، والمزاج العصبى لصاحبها الذى يكاد يشتعل ناراً بملامسة الحوادث .. هذه الصفحة الخضراء التى أشربت بحب مصر من الصغر ، لاحقتها الأحداث المعكرة الملهبة ، وداخلها اعتقاد بأن بطرس باشا هو صاحب اليد الفعالة فى جلب الأخطار على الوطن ، وتمكنت هذه الفكرة من مشاعره الملتهبة التى لم تتح لها الأحداث المتوالية فرصة للهدوء .. اندفعت تتابع بطرس باشا فتراه منذ تولى وكالة الحقانية ـ قد صار " عين " " نوبار " و " سمع " " رياض " و " يد " " مصطفى " على التعاقب ، ثم ترى أنه الذى تصدى لاتفاقية السودان فأمضاها وحده مع اللورد كرومر وحمل الباب العالى على الموافقة عليها ، ثم تراه قد قبل رئاسة محكمة دنشواى التى عصفت إجراءاتها وأحكامها بأرواح وكرامة أبناء وأهالى

القرية الوادعة ، فكان يد الإنجليز الباطشة بأبناء وطنه ، ثم رآه وقد عين رئيساً للنظار قد جعل باكورة أعمال وزارته مصادرة الأمة فى حرية صحافتها بإعادة قانون المطبوعات البغيض ، ثم رآه المدبر المهيئ لمد امتياز شركة قناة السويس والتضحية بمصالح مصر لقاء ثمن بخس !! .. أنكر الفتى وجعل ينكر كل ما يراه من زاوية رؤيته فى أعمال بطرس باشا .. يخرج الأستاذ أبو النصر من هذه المقدمة إلى مقولة يمهد بها للطابق الثانى فى البناء فيقول :

" إن التصدى للأمور الكبرى التى ليست من مألوفات الناس لا تصدر عن عقول فى مستوى عقولهم ، ولهذا هم ينكرونها وينكرون آثارها إلى أن تثبت الأيام أنها جديرة بالبقاء أو خليقة بالفناء" !

" إن العقائد تصطنع لعلاتها نفوساً بجانب نفوسهم تبدأ بالتسلط عليها وتنتهى بالحلول فيها ! "

" كل هذا غير بارح عن بالكم ، وإنما أتيت به ليستقر فى نظركم أن هذا الرجل الماثل أمامكم فى موقف الاتهام ـ إنما هو " شليل رأى " و " تابع فى عقيدة " .. وللعقيدة ما ليس لغيرها من الأحكام " !!!

يطفق الأستاذ محمود أبو النصر فيتناول تباعاً وقع الأحداث التى أجملها ـ واحداً واحداً ـ على عقيدة المتهم ، وامتزاج شعور الأمة إزاءها بدمه حتى صار ركامها " قوة مؤثرة " تغلبت على إرادته فسلبتها أو أضعفتها بما لا يجوز معه اعتبار إرادته إرادة مصرة مصممة بالمعنى القانونى لسبق الإصرار !

سبق الإصرار ـ فيما طفق الأستاذ القدير يقول ـ ليس مجرد تصميم على فعل ، بل لا بد أن يكون ذلك التصميم عن " روية " فى الفكر و " هدوء " فى النفس و " سكون " فى الخاطر والحواس ، بحيث يكون الإنسان بعيداً فى تصميمه عن الانفعالات النفسية والاضطرابات العصبية والمؤثرات الخارجية !

ينتقد الأستاذ الكبير تعريفات قاصرة لسبق الإصرار يلوكها البعض ، ثم يستشهد بتعريف الفقيه الكبير " جارو " ـ الذى نقل فيه عن الأستاذ الكبير اليمينا الإيطالى ، فيورد منه : " سبق الإصرار هو تصميم على الجريمة فى حالة اطمئنان النفس وهدوء الخاطر وسكون الحواس ـ تصميماً مؤيداً بترديد الفكر والركون إليه عدة مرات مع هذا الاطمئنان وذلك الهدوء بحيث يمكن اعتباره والحالة هذه ـ مرآة صافية تشف عن طبيعة الفاعل على حقيقتها " !

هذا هو بيت القصيد الذى انطلق منه المحامى الكبير مؤيداً تعريف " جارو " بآراء الفقيه " هيلى " وروح ومغزى التشريعات الفرنسية والإيطالية

فضلاً عن القانون السويدى ، لينتهى مما عقده من استشهادات ومقابلات ومقارنات إلى ما يريد :

" لا بد فى سبق الإصرار من " مرور زمن " بين العزم على ارتكاب الجريمة وبين ارتكابها بالفعل (وهو ما صار اليوم مستقراً فى القضاء المصرى وقضاء محكمة النقض) " .

" مرور الزمن " هو بيت القصيد الثانى ، فكيف يقدر ؟ . ما إن يطرح المحامى القدير تساؤله الواجب ، حتى يجيب بأن كلاً من القانون الفرنسى والقانون المصرى لم يعين مقداراً لهذا الزمن ، ولا جعل له نهاية صغرى ولا حداً أقصى .. لماذا ؟! لأن حدود الزمن كعنصر لازم من عناصر سبق الإصرار يختلف باختلاف الظروف والأحوال التى لا تدخل تحت حصر ويستحيل أن توضع لها قاعدة كلية ..

فالفقيه نستان هيلى يقول فى شرحه لقانون العقوبات : " لم يتردد المحققون من العلماء فى القول بإمكان استمرار التأثر والانفعال عدة أيام ويرى بعضهم إمكان استمرارها ثلاثين يوماً .

هنا لب ما رمى إليه الأستاذ محمود أبو النصر فى تناوله لظرف سبق الإصرار فى مرافعته ، لافتاً إلى أن " مرور الزمن " ليس هو العنصر المؤثر مباشرة ، وإنما قيمته مرهونة بمقدار ما يتيحه ويوفره من هدوء الخاطر وإعمال الفكر والروية بعد زوال ثورة الغضب والانفعال ، وهو ما لم يتح للوردانى قط ، حيث لاحقته الأحداث تباعاً بما جعله دائما تحت وطأة هذا الانفعال الموصول ، يؤثر فى ذلك حالته النفسية ومزاجه العصبى !

يستشهد الأستاذ أبو النصر بشهادة الدكتور عيسى باشا حمدى (*) الذى عالج الوردانى وتحقق من حالته العصبية واستعداده للاضطرابات المخية ، ولخطاب الأستاذ برزو الأستاذ بكلية لوزان عن حالة الوردانى وأثر مرضه فى " جعل أعصابه فى غاية الاستعداد للتهيج والانفعال " . وبشهادة الدكتور ظيفل بك عم المتهم بأنه حاد الطبع جداً من سنوات طفولته ، ضيق النفس سريع الغضب والانفعال ! ، وبشهادة والدة الوردانى التى روت كيف كان يفزع فى الليل لنحو ست مرات أو أكثر ، إلى شهادات أخرى كثيرة جعل المحامى الكبير يوردها ويستشهد بها للدلالة على الحالة الانفعالية العصبية للوردانى .. يرمى بذلك إلى إتمام ما أراد التدليل عليه ، وهو أن هذه " النفس " لم يتح لها قط مع مكوناتها العصبية الانفعالية وتلاحق الأحداث الصادقة التى أخذ الدفاع يعددها ، أن تخلد إلى شىء من الاطمئنان أو الفكر أو الروية

(*) **اسمه مطلق على الشارع العمودى على النيل المجاور لمستشفى الشرطة بالعجوزة .**

مما ينحسر معه ظرف سبق الإصرار على النحو المطول الرائع الذى طفق يبينه الأستاذ محمود أبو النصر فى مرافعته (ص 141 – 168 كتاب المرافعات فى أشهر القضايا . محمود عاصم المحامى ـ ط 1933) .

تلاه الأستاذ الكبير أحمد بك لطفى فى بيان وصف الجريمة (ص 168 ـ 221 المرجع السابق) ، ليختم من بعده الأستاذ الكبير إبراهيم الهلباوى ـ وجميعهم من الحزب الوطنى القديم الذى ينتمى إليه الوردانى ـ فكان مما قاله فيها مودعا ابراهيم الوردانى توديع العارف الذى يدرك الفارق بين المشاعر وبين أحكام القانون التى لا مفر منها .. طفق الأستاذ المحامى الكبير يقول : ـ

" لى الآن كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدى القاضى :

الأولى ـ أنى إذا كنت قاسيا عليه فى نعته ، فلأنى خاضع لقانون ليس دائما ـ من سوء البخت ـ ملتئما فى أحكامه مع ما توصى به الذمة والضمير ، لأنه مضطر فى أحوال كثيرة ـ رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانته ـ أن ينظر نظراً آخر فى تعريف الحل والحرام ، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون . فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك .. فعليك أنت أيضا أن تتقبل قبولا حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية .

الثانية ـ أنى إذ أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران ، فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع . ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال ، وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء وقطاع الطرق ، فارفع نفسك عن هذا السبيل ، واقبل نبال الموت بقلب البواسل ، فالموت آت لا رادّ له إن لم يكن اليوم فغداً . اذهب إلى لقاء الله الذى لا يرتبط البشر إلاّ بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعا بالقلوب والعبرات . اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك . اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة " !

دور المحاماة والمحامين فى محاصرة بوادر الفتنة :

كان اغتيال بطرس باشا غالى ، فرصة اهتبلتها سلطات الاحتلال والمتربصون بمصر ، لإذكاء النعرات الطائفية ، وإحداث فلق خطير فى نسيج الأمة بين المسلمين والأقباط ..

فى تلك الأيام وما سبقها ، كان اللعب على أشده على أوتار النعرات الطائفية ، يُذكيها المعتمد البريطانى ويحركها بالكواليس من وراء الأستار .. كان مشروع مد امتياز شركة قناة السويس يواجه بمقاومة شديدة يقودها محمد بك فريد ويسهم فيها المحامون والقانونيون بدور كبير ، واندلعت المظاهرات ، وانتهى تقرير اللجنة التى شكلت بالجمعية العمومية لفحص المشروع (مذكرات أحمد شفيق جـ 206/3 ـ 208) إلى أن مشروع مد الامتياز لم يستوف الإجراءات القانونية ، ولا يحق للجمعية العمومية تعديل مشروعه لأنه ليس اقتراحاً من الحكومة ، وأن فيه غبناً فاحشاً لمصر ، ولا توجد أى ضرورة مالية تلجئ لقبول التعاقد بالغبن الفاحش ، ولا صحة للمخاوف التى يتذرع بها المناصرون للمشروع ، وأنه لذلك قررت اللجنة رفض المشروع ـ وبرغم مدافعة سعد زغلول باشا (ظاهريا) عن المشروع ، إلاّ أن أعضاء الجمعية قرروا بعد سماع تقريرين قدمهما صابر باشا صبرى وطلعت حرب بك عن الخسائر الفادحة التى سوف تتعرض لها البلاد من جراء مد الامتياز ـ قرروا فى 7 أبريل 1910 وبالإجماع : رفض المشروع !

كان هذا الرفض المدوى بعد أسابيع من اغتيال بطرس باشا غالى الذى حاولت سلطات الاحتلال الإيعاز بأنه صدى لنعرة طائفية ، مستغلين أن القاتل كان ينتمى للحزب الوطنى (القديم) ، إلاّ أن محاكمة ابراهيم الوردانى مرت بسلام ، وأكدت معالجات المحامين أن الاغتيال كان لأسباب سياسية ولم يكن لانتماء دينى ، وأن المتحفظين على سياسات بطرس غالى كانوا من المسلمين ومن المسيحيين أيضا ، مثلما كان المنتصرون له من المسلمين والمسيحيين . وفى 18 مايو 1910 صدر الحكم بإعدام الوردانى .. على أن صفحة الإثارة الطائفية لم تطو بإعدام القاتل ، وإنما مضت تلتهب بدس وأفعال فاعلين ، دخل غمارها الرئيس الأمريكى الأسبق الكولونيل تيودور روزفلت غيرمدرك لخطورة ما أصدره من تصريحات قوبلت بغليان واعتراضات وإضرابات وبعاصفة هائلة من النقد ، انبرى فيها ممن انبروا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى (المحامى المؤرخ الكبير) وزميله بمكتبه آنذاك بالزقازيق : الأستاذ أحمد وجدى المحامى (شقيق محمد فريد وجدى) ، فسطرا ومعهما الأستاذ محمد توفيق العطار المحامى ، خطاباً لائما إلى روزفلت قرَّعوه فيه على ما صدر منه طالبين إليه أن يقدر الحرية وحقوق الشعوب حق قدرها (الرافعى ـ محمد فريد ـ ص 187/184) ، وفى يوليو 1910 هاجمه محمد بك فريد ـ بعد الإفراج عنه ـ هجوماً عنيفاً فى خطبة ألقاها فى لندن !

فى ذلك الجو استطاعت سلطات الاحتلال الوصول بتحريضها المستتر إلى استمالة البعض ، ولابس آخرين سوءُ فهم أو انفعالٌ أو سوء تقدير ،

وسعى كل طرف من الأطراف لاجتذاب فرسان الكلمة ـ وفى مقدمتهم المحامون ـ إلى جانبه ! وسافر قرياقوص ميخائيل ـ كممثل للصحافة القبطية ـ إلى لندن حيث نشر مقالاً فيما اعتبره خلافاً بين المسلمين والأقباط ، وذهب البعض إلى دار المعتمد البريطانى الذى جعل يلعب على أوتار إلهاب الحساسيات ، وأخذت تتجمع أصوات لعقد مؤتمر قبطى فى أسيوط احتجاجاً على مقتل بطرس باشا غالى بالرغم من أنه هو نفسه عارض قبل اغتياله فكرة المؤتمر ، وأخذت جريدتا " الوطن " و " مصر " تنفخان فى هذه الروح ، ووجد أعلام القبط من المحامين أنفسهم فى حرج بالغ بين المنفعلين من بنى ديانتهم وبين صوت العقل ، وتقدم صفوف العقلاء واصف بطرس غالى ابن الرئيس الراحل، فكتب إلى إسماعيل باشا أباظة الذى كان يدعو إلى تأليف لجنة بين الأقباط والمسلمين قبل استفحال الخطر الطائفى .. كتب إليه خطابا نشره فى جريدة الريفورم ينوه بجهوده ويطمئنه إلى أن الوفاق تام بين العنصرين وأنه لا يحتاج إلى لجان ولا مؤتمرات ، وأنه هو شخصياً قد تناسى الحملات التى وجهها بعض الكتاب إلى المرحوم والده فى بعض الصحف اقتناعاً منه بأنها لا تعبر عن عقلاء الأمة ، وذكر واصف بطرس غالى فى رسالته المنشورة قالة الخديو وشيخ الأزهر له عن الأعمال الطيبة لمصر والتى سجلها التاريخ للمرحوم بطرس باشا غالى (مذكرات أحمد شفيق جـ244/3 وما بعدها) .

وبرغم كل جهود العقلاء ، عقد المؤتمر القبطى بأسيوط فى مارس 1911 ، وحضره نحو 1150 مشتركاً ، وتحدث فيه ممن تحدثوا من المحامين الأقباط الأساتذة توفيق دوس ومرقص حنا ومرقص فهمى ، ومما يذكر أن مرقص حنا كان من أقطاب الوفد المصرى وثورة 1919 ، وصار مرقص فهمى من أبرز نجوم المحاماة المصرية ، كما عرف وهيب دوس بعلاقة المودة التى جمعته مع الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين .

لم يمر هذا المؤتمر بسلام ، وأخذت أصداؤه تحدث ردود أفعال مقلقة ، وتداعت كتابات متنابزة من الجانبين ، وطفقت دعوة إلى عقد مؤتمر مقابل فى عين شمس .. حيث اجتمع فى 29 أبريل 1911 برئاسة مصطفى باشا رياض رئيس النظار الأسبق ، وكان للمحامين دور بارز فى المرور بسفينة المؤتمر إلى بر السلامة ، واحتواء ما بدأ يتفشى من احتقانات تهدد وحدة الجماعة الوطنية .. فإلى جوار كلمة ورؤية مصطفى باشا رياض ، تحدث ببصيرة حاضرة وإحاطة عاقلة ، فرسان الكلمة والمحاماة : أحمد لطفى السيد

باشا (أستاذ الجيل) ، وعبد العزيز فهمى باشا ، والأستاذ الكبير محمود بك أبو النصر المحامى ، والأستاذ محمد على علوبة المحامى ، وفارس المحاماة إبراهيم الهلباوى ، والأستاذ محمد حافظ رمضان المحامى الذى صار رئيساً للحزب الوطنى (القديم) ، والأستاذ محمد يوسف المحامى ، والأستاذ محمد أبو شادى المحامى ، فضلاً عن الأساتذة أحمد عبد اللطيف المكباتى وحمدى حماد وعلى شمس ، والشيخ عبد العزيز جاويش وآخرين ، حيث انتهى المؤتمر بعد مناقشات وكلمات وأبحاث ضافية ـ إلى قرارات شاملة فى الحقوق السياسية ومسائل التربية والتعليم والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والمصرفية ، وفى الأملاك الزراعية والصناعية والتأمين فيما يشبه برنامجاً متكاملاً للعمل الوطنى كان للمحامين الدور الأكبر فى وضعه ورسم خطوطه ورعايته .

(للمزيد : الجماعة الوطنية . طارق البشرى . كتاب الهلال ص 69/29 ، مذكرات أحمد شفيق باشا ـ جـ3 /244 ـ 248 ، عبد الرحمن الرافعى . محمد فريد . ط دار المعارف . ص 177 ـ 274 ، صبرى أبو المجد : محمد فريد ذكريات ومذكرات ـ كتاب الهلال ص 109/107)

قضية ديوان " وطنيتى "

فى تلك الأيام كانت الصحافة مطاردة وملاحقة ، تدرك سلطات الاحتلال والأذناب أنها الخطر الحقيقى الفاعل فى إيقاظ الوعى وتنبيه الشعب بحقوقه والأخطار المحدقة بالوطن .. توالت الإنذارات والمصادرات والإيقافات على الصحافة الوطنية ، وتحملت صحافة الحزب الوطنى (القديم) : " اللواء " وفروعها أو بدائلها أوفى نصيب من هذه الملاحقة ، ونالت المطاردة صحيفة " المؤيد " التى كان يصدرها الشيخ على يوسف ، كما نالت الشيخ عبد العزيز جاويش الذى مرت بنا محاكمته مرتين ، الأولى فى يوليو / أغسطس 1908 بتهمة نشر أخبار كثيرة عن السودان ، والثانية فى يونية 1909 عن مقاله : " ذكرى دنشواى " .. وكانت إعادة قانون المطبوعات تستهدف مزيدا من تطويق الصحافة والمصادرة عليها !.. وصادف حصار الحكومة وسلطات الاحتلال أن شجر خلاف بين ورثة مصطفى كامل على ملكية جريدة " اللواء " ، وعين يوسف المويلحى حارسا قضائيا على شركة الجريدة ، وذهب فى 28 فبراير 1910 لتنفيذ الحكم بعد ثمانية أيام من اغتيال بطرس غالى ، واستلم إدارة " اللواء " بينما كانت مطاردة السلطات وقضيتها على الحزب الوطنى وجرائده قائمة على قدم وساق ، وأراد الحارس القضائى أن يتدخل فى سياسة التحرير ، فرفض الأستاذ محمد بك فريد وأعلن أن الجريدة لم يعد لها علاقة بالحزب الوطنى فى ظل هذه الحراسة القضائية ، وسارع إلى إصدار جريدة " العَلَم " لتكون لسانا معبرا عن الحزب الوطنى إلى أن تزول الغمة عن جريدة " اللواء " ، فصدر أول أعداد " العَلَم " فى 7 مارس 1910 وأقبل عليها الشعب إقبالاً كبيرا ، وأحلها فور صدورها محل " اللواء " المفروض عليها الحراسة ، بيد أن السلطات لم تطق صبرا على " العَلَم " مثلما لم تطق صبرا على اللواء ، فأصدرت الحكومة قراراً فى 20 مارس بإيقاف الجريدة شهرين بذريعة أنها خرجت فى كتاباتها عن حد الاعتدال !!!

لم يتراجع المحامى الفارس محمد بك فريد ، ولم يرتض انحباس صوت الحزب الوطنى لسان حال الشعب ، فأصدر فى اليوم التالى جريدة " الشعب " ثم " العدل " و " الاعتدال " ، ودبج محمد فريد فى جريدة الشعب مقالاً ناريا ، وأعاد إصدار "العَلَم" فور انتهاء مدة الإيقاف ، حتى لا يسكت لسان الشعب يوما واحداً !

ولكن السلطات أمعنت فيما تريده من حصار وتطويق ومحاربة للحركة الوطنية ، فأصدرت الحكومة فى 16 يونية 1910 القانون رقم 27 لسنة

1910 الذى تضمن إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح ، رامية بذلك إلى تغليق فرصة إجراء المحاكمة الصحفية على درجتين " جزئية واستئنافية " ، وسنت هذا القانون بذات يوم 16 يونية 1910 القانون رقم 28 لسنة 1910 بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات للمعاقبة على الاتفاقات الجنائية ولو لم تدخل حيز التنفيذ ودون أن تتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة ، كما تناول التعديل أيضا **منع نشر** المرافعات فى القضايا الجنائية إذا رأت المحكمة فى نشرها بالصحف إضرارا بالنظام العام ، كما أقامت المسئولية الجنائية فى حق رؤساء تحرير الصحف عما ينشر فيها ولو لم تتوافر فى حقهم أركان الاشتراك الجنائى ، وهو ما يسمى بالمسئولية الافتراضية التى قضت المحكمة الدستورية العليا (فيما بعد فى 1997/2/1) بعدم دستوريتها لمخالفتها مبدأ شخصية المسئولية والعقوبة !

لم يسكت الأستاذ محمد بك فريد فارس الوطنية وسليل المحاماة ، فكتب مقالا ناريا بجريدة " الشعب " اللسان الجديد للحزب الوطنى تحت عنوان : " سياسة الشدة " انتقد فيه بشدة هذه التعديلات ، ونعت مشروع القانون بأنه يشبه " قانون المشبوهين " الذى فرضته الحكومة الثورية فى فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر للانتقام من كل من يخالف سياستها ، وتكميم الأفواه وإلجام الألسنة بهذه القوانين الاستبدادية التى تعاقب على اتفاق لم يدخل حيز التنفيذ !

قضية ديوان وطنيتى :

سارعت السلطات إلى ضربة رادعة ، انتهزت فيها صدور ديوان " وطنيتى " للأستاذ على الغاياتى المحرر " باللواء " فى يوليو 1910 ، بتقديم (سابق) من محمد فريد الذى لم يطالع الديوان وكان بخارج البلاد عند صدوره ، وكان قد حرر هذا التقديم سابقا قبل سفره ، كما قدمه الشيخ عبد العزيز جاويش ، فرأت السلطات أن هذا الديوان فرصة لضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد ، بقالة إن بعض قصائده تنطوى على تحبيذ الجرائم والتحريض على ارتكابها فضلا عن إهانة هيئات الحكومة ، وكانت النيابة العامة قد غضت عنه النظر لسابقة نشر جميع قصائده فى الصحف ، إلاّ أن الحكومة طفقت توعز إلى النيابة بالتحقيق فيما ورد بالكتاب ، فأمرت بمصادرته وشرعت فى التحقيق مع الشيخ على الغاياتى والشيخ عبد العزيز

جاويش ، وأرجأت الأمر بالنسبة لمحمد بك فريد لحين عودته من خارج البلاد ، وأحالت كلا من المؤلف الشيخ على الغاياتى والشيخ عبد العزيز مع آخرين بتهمة مدح وإطراء الكتاب إلى محكمة الجنايات .

نظرت قضية كتاب أو ديوان " وطنيتى " فى أغسطس 1910 أمام محكمة الجنايات برئاسة محمد مجدى بك ، وعضوية على ذو الفقار بك ، والمسيو سودان ، وجلس فى كرسى النيابة محمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف فى ذلك الوقت (ورئيس الوزراء بعد ذلك أكثر من مرة) ، وجرت محاكمة الغاياتى غيابيا لأنه كان قد سافر متوجساً قبل المحاكمة إلى الآستانة ثم سويسرا ، بينما حوكم الشيخ عبد العزيز جاويش حضوريا ، فنهض بالدفاع عنه فارسان من فرسان المحاماة والحزب الوطنى (القديم) : أحمد بك لطفى الذى رأيناه مترافعا عن إبراهيم الوردانى فى قضية اغتيال بطرس باشا غالى ، ومحمد على علوبة بك (باشا) المحامى الذى مر بنا فى مؤتمر هليوبوليس الذى توالى ظهوره من بعد فى المشهد المصرى فى العديد من المواقع والمواقف .

فى 9 أغسطس صدر الحكم (غيابيا) بحبس المؤلف الشيخ على الغاياتى لمدة سنة وحبس من أطرى الكتاب شهرين مع الإيقاف ، وحبس الشيخ عبد العزيز جاويش لمدة ثلاثة أشهر مع النفاذ جرى تنفيذها عليه فورا لأنه الحكم الثانى عليه بالحبس ، ومع الاستياء الشعبى الشديد الذى قوبل به الحكم ، أخذ الوطنيون ينتظرون ماذا سوف تفعل السلطات مع محمد بك فريد حين يعود إلى البلاد .

محاكمة محمد فريد :

لم يكن فى المقدمة التى كتبها محمد بك فريد لديوان " وطنيتى " ما يمكن أن يؤاخذ عليه قانونا ، أما القصائد التى حواها الديوان فلم تكن تحت نظر محمد بك فريد حينما كتب المقدمة فى فبراير 1910 ، فالشيخ الغاياتى لم ينته من الديوان ولم يقدمه للطبع ولم يظهر إلا فى يوليو 1910 بعد أن كان محمد فريد قد سافر فى مايو 1910 إلى أوروبا ، ومع ذلك اعتبرته التهمة ـ لكتابته المقدمة ! ـ شريكا للغاياتى فيما تضمنه الديوان ، وجعلت السلطات تتربص عودته إلى البلاد لمحاكمته .. فما كاد يصل فى أواخر ديسمبر 1910 ، حتى أخذت النيابة العمومية فى التحقيق معه ، واستجوبه رئيس النيابة

آنذاك محمد توفيق نسيم بك (باشا) فى 4 يناير 1911 ، حيث أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه حَسَّن وامتدح ديوان " وطنيتى " فى المقدمة التى كتبها له قبل سفره !

نظرت القضية فى 23 يناير 1911 ، حيث انعقدت محكمة الجنايات برئاسة المستر دلبر وجلى ، وعضوية كل من : أحمد ذو الفقار بك ، وأمين بك على ، ومثل النيابة رئيسها محمد توفيق نسيم بك ، وصمم الأستاذ محمد بك فريد على ألا يصاحبه أحد من زملائه المحامين ، مقدراً ومتمسكا بأن أقواله مبداة بحجتها فى التحقيق ، وبأن التهمة ذاتها لا تحتاج إلى دفاع حالة كونها ظاهرة البهتان ولا أساس لها من الحق والقانون !

ولا نعتقد أن محمد بك فريد فارق الحيطة أو الحذر حين آثر أن يقف أمام المحكمة بمفرده بغير محام ، فالحق فى الدعوى أبلج واضح كفلق الصبح ، لا يخفى على المحكمة إن أرادت الحق ، فإن أرادت غيره فلن يجدى دفاع أيا كان ، وتكون الوقفة بغير محام أجدى فى كشف النقاب وفضح المستور أمام الأمة !

وقد كان !!

بعد بضع دقائق لا تكفى للمراجعة والموازنة والتقدير بعد سماع مرافعة النيابة التى لم تسمع المحكمة غيرها ، أصدرت المحكمة حكمها بحبس الزعيم محمد فريد ستة أشهر مع النفاذ !! .. أما محمد فريد ، فقد تلقى الحكم بقلب ثابت ، رابط الجأش ، لم يفارقه هدوؤه وانطلق مع الحرس إلى السجن .. لم يطلب سوى بعض الكتب لمطالعتها، مودعا فى ثبات دموع الوطنيين الذين صدمهم الحكم ، مشجعا إياهم على الحق والصبر والثبات .

* * *

على عكس ما قدرت السلطات ، كان حبس محمد بك فريد باب تأليب وإلهاب للمشاعر ، لم يفت فى عضد الحركة الوطنية ، وزادها اشتعالاً !! .. قدرت السلطة محاذير هذا الالتهاب ، وتزايد شعبية محمد فريد والحزب الوطنى والحركة الوطنية بعامة ، فدفعت الخديو للالتفاف حول محمد بك فريد متسربلة بالعطف وهى لا تبغى سوى إفقاده شعبيته ! .. أوفد إليه الخديو بمحبسه بسجن الاستئناف بباب الخلق ـ عثمان بك غالب ، عارضاً عليه استعداد الخديو لقبول طلبه بالعفو عنه ، ملحّاً عليه برجاء الخديو أن يتقدم

بالطلب مؤكداً له قبوله ، ورغبة الخديو السامية فى إصدار العفو عنه ، بيد أن الفارس محمد بك فريد رده بعتاب يشبه اللوم ، مؤكداً أنه لا يطلب عفواً ، ولا يسمح لأحد بأن ينوب فى طلبه ، مؤكداً رفضه وعدم قبوله إن صدر .. قال له محمد فريد فيما حفظته مدونات التاريخ : " أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحدٍ من عائلتى أن يطلبه عنى .. وإذا صدر العفو فلن أقبله " !

من سجن إلى سجن :

يوم خرج محمد بك فريد من سجن استئناف القاهرة فى 1912/7/18 بعد تمضية مدة الحبس المحكوم به ، طالع الشعب مقالاً له فى جريدة الحزب الوطنى تحت عنوان : " من سجن إلى سجن " يسجل فيه أنه لم يشعره بالضيق مع قرب الإفراج عنه ، إلاّ إدراكه أنه خارج من سجن إلى سجن آخر .. " هو سجن الأمة المصرية الذى تحدّه سلطة الفرد ويحرسه الاحتلال ! .. فكل أمة هضم حقها وحرمت دستورها واستبدت بإدارتها حكومة فردية تعززها الجيوش الأجنبية ، فهى أمة سجينة ما دامت بيد غيرها ، تحكمها وزارة لا تتفق أعمالها مع شعور الأمة ، ولا مع حاجات البلاد ، ويقول عنها عميد المحتلين إنه لا وظيفة لها إلاّ تنفيذ نصائح ـ أى أوامر ـ حكومة جلالة الملك (الإنجليزى) " !!!

من كتاب إلى كتاب :

فى ذلك الأوان ، كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى (المحامى المؤرخ) واحداً من أبرز شباب الحزب الوطنى القديم ، ذلك الأستاذ المحامى المؤرخ العظيم الذى حفظ لنا تاريخ مصر فى العصر الحديث ، وحفظ فيما حفظه لنا التاريخ المضىء للزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد .. يحكى فى مطوله التاريخى عن محمد فريد ، أنه منذ اشتغاله بالمحاماة ، وهو تواق إلى الكتابة والتأليف ، وظل الخاطر يلح عليه حتى قدم إلى المكتبة الوطنية ـ فى مارس 1912 ـ كتاب : " حقوق الشعب " ، متبنياً فيه أن " القوة " هى سياج استقلال الأمم ، وأن الجهاد هو سبيل كل أمة لنول حريتها واستقلالها ، وأن الشعوب لم تحافظ على حقوقها إلاّ بمقدار ما لديها من شدة وبأس وقوة ، فكم

ديست للأمم حقوق لأن القوة تنقصها ، والمجاهدة تعوزها ، وكم انتهكت لها حرمات لضعفها وقلة حولها ، ولكم خدعت أمم نفسها وأرادت أن تتعايش مع أمم قوية فما راعت فى معاملتها عهداً ولا أنجزت وعداً ولا احترمت حقا .. وأنه لا طريق للأمم لنول حقوقها إلاّ بجهاد يمثل الشباب ركيزته وذخره ، والشعب عمقه وعدته ، وليس يكفى الشباب أن يعرف حقوق الوطن ، وإنما عليه أن يبثها إلى جمهور الشعب ليعرف طريقه إلى الحرية والاستقلال .

تربص السلطات بمحمد فريد :

لم تترك قيادة محمد بك فريد للوطنية المصرية ـ لم تترك فرصة لسلطات الاحتلال وأذنابها للراحة ، فظلت هذه السلطات ترمقه وتتربص به الدوائر ، وتتحين الفرص للنيل منه ، وضرب الحركة الوطنية بتصفية رأسها ومحركها .. وكيف تهدأ هذا السلطات ومحمد فريد والزمرة الفارسة التى معه لا تنى ولا تهدأ ، ينتقلون من تبنى تأليف نقابات العمال إلى إثارة الالتفات لوجوب العناية بالفلاح والعامل ، إلى إنشاء وإدارة " مدارس الشعب " لتعليم الفلاحين والعمال وبث الوعى فى جماهير الشعب ، إلى الحث على الجهاد ضد الاحتلال ، إلى مهاجمة سلطات المعتمد البريطانى ، إلى المطالبة بدستور للبلاد ، حتى إذا ما ألقى محمد بك فريد خطبته فى المؤتمر الوطنى فى مارس 1912 ، حتى وجدتها السلطات فرصة للانقضاض على الهدف : محمد بك فريد !

المحاكمة الثانية لمحمد فريد :

لم يكد يمضى يومان على خطبة الأستاذ محمد فريد فى المؤتمر الوطنى ، حتى وصله فى العاشرة مساء بمنزله بحلمية الزيتون ، إخطار بتاريخ 24 مارس 1912 للحضور إلى دار النيابة العمومية صباح الإثنين 25 مارس .. وإذا بالنيابة تستجوبه فى بعض فقرات خطبته ، معتبرة إياها تحريضاً على كراهية الحكومة .. وما إن شاعت الأنباء باستدعاء محمد فريد إلى النيابة ، حتى طار إليه **كبار المحامين** .. وافاه وحضر معه الأساتذة : أحمد بك لطفى ، وعبد العزيز بك فهمى (باشا) ، وأحمد بك عبد اللطيف ، ومحمود بك فهمى حسين .. فى حضورهم مضى الفارس محمد فريد سليل المحاماة

يفند المنطق السقيم للإتهام ، مؤكدا أن خطابه انتقاد مشروع لأعمال الحكومة ، ولفت لنظرها إلى مايجب عليها عمله ، وهو من قبيل ما تجرى به صفحات الصحف ، وتتناوله الكلمات فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، مما لا يجوز معه الخروج بما ورد فى الخطبة عن الغرض المقصود وهو الانتقاد الواجب على كل مصرى لأعمال الحكومة !

بيد أنه لم يكن هناك مجال للمنطق أو الحجة ، فهدف الاحتلال وصنائعه هو ضرب الحركة الوطنية من خلال ملاحقة الزعيم محمد بك فريد .. وانتهى التحقيق بإقامة الدعوى العمومية على الأستاذ محمد فريد بتهمة التحريض على كراهية وبغض الحكومة وازدرائها ، واتهم معه إسماعيل بك حافظ مدير جريدة " العَلَم " ، وعلى فهمى كامل بك مدير جريدة " اللواء " ـ لنشرهما الخطبة فى الجريدتين ، حيث أحيل الثلاثة إلى محكمة جنايات مصر .

ومرة أخرى تبرز المحاماة والمحامون فى مقدمة الصفوف ، فيستقيل سعد باشا زغلول وزير الحقانية من منصبه فى مارس أثناء التحقيق مع محمد فريد ، ويصرح فى حديث له مع الأستاذ أمين بك الرافعى (جريدة " العلم " لسان الحزب الوطنى عدد 5 أبريل 1912) أنه لم يؤخذ رأيه فيما اتخذ مع محمد بك فريد ، وأن هذا من الأسباب التى عجلت باستقالته !

فاحت المقاصد الملتوية قبل انعقاد المحكمة ، وظهرت نوايا السلطات فى تأففها من الموقف المنصف للأستاذ على بك ماهر (باشا) الذى كان قد بدأ التحقيق مع محمد بك فريد ورفض طلب الحكومة إصدار أمر بالقبض عليه ، وأمعنت الحكومة فى موقفها المتعسف ، وقررت نقل التحقيق من أمام على بك ماهر ، وعهدت به إلى على بك توفيق رئيس نيابة مصر ، والغرض أن يتم القبض على محمد بك فريد !

أمام ما تجلت مآربه فى تعنت الحكومة ، تداول أصدقاء محمد فريد وأقطاب الحزب الوطنى ـ واستقر رأى الأغلبية على إحباط المؤامرة بهجرة الزعيم محمد بك فريد ليواصل جهاده من خارج البلاد حتى لا يسكت صوت الحركة الوطنية ، ثم يعود إلى الوطن من منفاه الاختيارى بعد انقشاع هذه الغمّة !

وبينما كان محمد بك فريد على متن سفينة تمخر به عباب البحر الأبيض المتوسط ، انعقدت محكمة جنايات مصر برئاسة المستر دلبر وجلى ـ ذات رئيس المحكمة التى حاكمته وحبسته على ديوان " وطنيتى " ، وعضوية محمد توفيق رفعت بك ، وعلى ذو الفقار بك ، وحضر للدفاع عن إسماعيل بك حافظ وعلى بك فهمى كامل ، فارسا المحاماة اللذان شاركا فى

كل القضايا الوطنية : محمود بك أبو النصر ، وعبد العزيز بك فهمى (باشا) .

فى مرافعة الأستاذ الكبير عبد العزيز فهمى ، تتجلى البصيرة النافذة ، والشجاعة الراسخة ، والمقدرة المتمكنة على المعالجة .. أخطر ما فجره عبد العزيز فهمى ، أنه فضح مرام ومآرب الحكومة ، وكشف النقاب عن الاعتساف المدبر للنيل من محمد بك فريد .. كشف عبد العزيز فهمى هذا النقاب بتمكن رائع وحجة دامغة .. استعرض فى البداية مسلك النيابة فى توسعة دائرة الاتهام والمتهمين ليسجل أمارات دهشة ، ينتقل منها إلى تفجير وفضح المستور .. إذ هو يبنى دفاعه على حق النقد المباح ، فإنه يواجه النيابة أمام المحكمة (والصحافة المتابعة) بانتقاء مقالات وخطب سابقة لمحمد بك فريد كال فيها انتقادات للحكومة وسلطات الاحتلال أشد وأثقل مما تناوله فى الخطبة موضوع المحاكمة .. ويبدأ عبد العزيز فهمى فى قراءة مقتطفات مما أتى بى من الخطب والمقالات السابقة الأشد ثقلاً ووطأة ، وهو يدرك ببصيرة الأديب وتمكن الأستاذ المحامى القدير ـ أن المحكمة لن تطيق صبرا على تلاوة هذه المقتطفات المتشددة فى نقد الحكومة والسلطات على مسمع من الجمهور والصحافة التى تتابع الجلسة ، ويحدث ما توقعه ، إذ يسارع رئيس الجلسة لإيقافه قائلا : **إن هذا معلوم** . وهذا ما أراده عبد العزيز فهمى ، فلا يلح فى استكمال التلاوة ويقدم الخطب والمقالات مكتوبة للمحكمة وللنيابة ، ثم يفجر قنبلته بعد أن سلم رئيس المحكمة ـ بأن هذه الخطب والمقالات لمحمد فريد أشد بكثير من الخطبة موضوع الاتهام !!

انتهز عبد العزيز فهمى ، أحد أعظم نجباء الحقوق والمحاماة ، تسليم المحكمة ثم تسليم النيابة العامة بما سلمت به المحكمة ، فيفجر قنبلته بعبارات هادئة ولكنها حادة كالسيف :

" إذن يكون **التغرير** بفريد بك وإسماعيل حافظ وعلى فهمى كامل ـ أن **تهمل** الخطب **الشديدة** ويحاكمون على **أخف الأقوال** " .

ثم يقف فارس المحاماة طارقاً الحديد وهو ساخن ، فيبدأ فى تلاوة فقرات من مناقشات وأقوال الأعضاء من مجموعة الجمعية العامة ومجلس الشورى وفيها من **شديد النقد** ما لم تتضمنه خطبة محمد فريد ، ويعلق بأنه يتحدى بهذه الأقوال ما جاءت به النيابة ، ليثبت أنه من قبيل الانعقاد المباح ، وعلى نفس الوتر ، يتابع عبد العزيز فهمى تلاوة ما ورد بهذه المحاضر ، مقدراً أن رئيس المحكمة لن يصبر على سماعها أمام الجمهور والصحافة ، وحدث ما توقعه ، فعاجله رئيس المحكمة بذات العبارة : **إن هذا معلوم** ! ، بيد أن

عبد العزيز فهمى لا يكتفى هذه المرة بما قرأه ، فيتابع تلاوة فقرات اتهمت فيها الحكومة صراحة بالتبذير ، وبوضع أرقام **وهمية** فى الميزانية وانتقاد للحكم **الفردى** .. ثم يستشهد بما ينشر فى الصحف الأوربية التى ترد إلى البلاد وفيها نقد لحكومات دولها وللحكومة المصرية ووصلت بعض الكتابات فيها إلى رمى الحكومة بالخيانة والمؤامرة ، ليعقب قائلا : " فنحن نرى أن خطبة فريد بك لم تكن خارجة عن **الانتقاد المباح** ، وهو أقل مما كتب وما خطب ، بالنسبة لخطبه بنفسه ، ولأقوال وخطب وكتابات الغير " .. ثم يضيف : " إن كنتم تعاقبوننا على طباعنا ، فالمسئول هو الحكومة ، بل هى شريكة لنا فى الجريمة ، لأنها تقبلت من أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية ما هو أشد من هذا ، فهى التى سلحتنا بذلك " !

نهض الدفاع ونهضت المحاماة بواجبها ، وهو نهوض لا يحسره أو ينفيه صدور الحكم بمعاقبة محمد بك فريد (غيابيا) بالحبس سنة ، وبحبس إسماعيل بك حافظ وعلى بك فهمى كامل ثلاثة أشهر حبساً بسيطاً ـ ذلك أن ما أبداه المحامون على مسامع جمهور الحاضرين ، وتناقلته الصحافة المصرية العالمية ، كان رسالة شديدة القوة فضحت أساليب السلطات فى ضرب الحركة الوطنية وأعلامها ، وأنارت السبيل للأمة لترى ما يدبر لها ، وتنهض بما عليها تحقيقاً لآمالها ونيلاً لحقوقها !

قضية إمام واكد :

قبل أن ينتهى تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على إسماعيل بك حافظ وعلى بك فهمى كامل ، ألقى القبض على كثيرين من الشبان المنتمين إلى الحركة الوطنية ، فيما سمى بقضية المؤامرة التى زعمت سلطات الاحتلال أنها دبرت لاغتيال الخديو واللورد كتشنر المعتمد البريطانى ورئيس الوزراء محمد سعيد باشا والمستر دلبر وجلى ومحمد مجدى باشا المستشارين بمحكمة الاستئناف ، وأولهما (دلبر وجلى) كان رأس الجسر الذى تدفعه سلطات الاحتلال لترأس المحاكمة التى تستهدف بأحكامها محاصرة الحركة الوطنية ، وقد مَرَّ بنا رئيسا للمحكمتين اللتين عقدتا تباعاً لمحاكمة محمد بك فريد !

اتهم فى هذه القضية الطالبان إمام أفندى واكد ومحمود أفندى طاهر العربى ، ومحمد أفندى عبد السلام البرعى المحرر باللواء ـ ولأن الإسناد كان فيها واهياً ، ولا يوجد ما يزيد على الاتهام " الملفق " بالاتفاق على مؤامرة لم يظهر منها شىء إلى حيز التنفيذ ، اضطرت النيابة العمومية إلى

طلب إجراء المحاكمة بمقتضى قانون " **الاتفاقات الجنائية** " الذى وضعته الوزارة سنة 1910 !

وفيها حضر للدفاع عن المتهمين فارس المحاماة إبراهيم بك الهلباوى المحامى (عن إمام واكد) ، والأستاذ الكبير مصطفى الشوربجى المحامى (عن محمود طاهر العربى) ، والأستاذ عبد الوهاب البرعى المحامى (عن الثالث محمد عبد السلام) . [3]

قضية المنشورات :

لم يكد يصدر الحكم فى قضية إمام واكد ، حتى دفعت السلطات فى أغسطس 1912 بقضية "المنشورات" ، قيل إنها ضبطت فى 1912/8/24 مع أحمد أفندى مختار (بك فيما بعد) ـ الطالب المصرى بالمدرسة الحربية بالآستانة ـ ضبطت معه على ظهر الباخرة القادم عليها إلى الإسكندرية ، وافترضت السلطات أن هذه المنشورات توزى بوجود جمعية سرية من الشبان لأغراض ثورية ، واتسعت حركة الاعتقالات من أجلها ، بكل من القاهرة والإسكندرية وبعض المدن ، وامتدت إلى خارج الحدود ، وشمل الاتهام فيمن شملهم الشيخ عبد العزيز جاويش الذى كان مقيماً آنذاك بالآستانة ، وقيل إن المنشورات طبعت فى مطبعة الهلال العثمانى التى يصدرها ، فصدر أمر باعتقاله من الحكومة العثمانية حيث رحل إلى مصر ليظل وآخرون رهن السجن لمدة طويلة قبل أن يصدر النائب العام آنذاك عبد الخالق ثروت باشا (الوزير ورئيس الوزراء فيما بعد) أمراً بحفظ القضية بالنسبة للجميع ـ فيما عدا أحمد أفندى مختار (بك) الذى أحيل وحده إلى محكمة جنايات الإسكندرية ، حيث وقف المحامون إلى جواره للدفاع عنه ، وصدر الحكم فى 1912/11/16 بسجنه عشر سنوات ، والجدير بالذكر أنه استأنف نشاطه الوطنى بعد خروجه من السجن ونال " البكوية ".

ومع أن شهيد الوطنية محمد بك فريد ، كان بمنفاه الاختيارى خارج البلاد ، فإنه انبرى من هناك للدفاع عن الشيخ جاويش ، فكتب مقالاً ساخنا فى جريدة " السيبكل " انتقد فيه بشدة حكومة الآستانة لتسليمها متهما بتهمة سياسية إلى خصومه ـ خلافاً للأعراف والتقاليد الدولية !

---

(3) صدر الحكم 1912/8/13 بالأشغال الشاقة 15 سنة للأول ، والسجن 15 سنة للثانى والثالث .

نادى المدارس العليا
ودور المحامى عمر بك لطفى

فى هذه الحقبة ، برز دور المحامى عمر بك لطفى فى نادى المدارس العليا الذى ترأسه ، وفى الحركة التعاونية . تأسس نادى المدارس العليا عام 1906 فى حياة مصطفى كامل ، وكان ذا تأثير بالغ الأهمية فى تطور الحركة الوطنية والفكرية ، وترأسه عمر بك لطفى المحامى ، وبسكرتارية أمين الرافعى المحامى ، وقد كان هذا النادى هو الراعى للاحتفالية بأول بعثة للجامعة المصرية إلى أوروبا للتخصص فى تدريس العلوم والآداب ، وبعثة أخرى أوفدت إلى جامعات فرنسا ، كان منهم الأساتذة سيد كامل خريج مدرسة الحقوق ، ومحمد توفيق الساوى (باشا) المحامى ، وآخرون من طلبة الحقوق منهم محمود عزمى (بك) ، وفى الاحتفالية خطب فيمن خطبوا الأستاذ أحمد وجدى المحامى والأستاذ محمد أفندى (باشا) زكى على الطالب آنذاك بمدرسة الحقوق ، ومن هذا النادى بدأت بواكير الدعوة للحركة التعاونية فى مصر .

وهذا الالتفات الباكر إلى دور التعليم العالى ، وإسهام المحامين فيه ، دال على اتساع رؤية هذا الجيل لأساس بناء الأمم والشعوب .

المحامى عمر بك لطفى
والحركة التعاونية

يورد عبد الرحمن الرافعى (محمد فريد ص 328) ـ أن الحركة التعاونية ظهرت فى مصر سنة 1908 ، على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة 1907 ، وأن الدعوة إلى الحركة التعاونية خرجت من نادى المدارس العليا على يد رئيسه الأستاذ عمر بك لطفى (المحامى) ، وأبى التعاون فى مصر .

هذا المحامى والقانونى الكبيرالذى كان وكيلا لمدرسة الحقوق الخديوية وأستاذا بها قبل أن يتركها إلى المحاماة ، صورة ناطقة لأمانة وجدية الالتزام ، أثرى تصوره للنظام التعاونى بالاقتباس عن أوروبا ومن واقع دراستين للتعاون الزراعى والتعاون فى التسليف .. أجراهما إبان رحلة فى إيطاليا التى اشتهرت بارتقاء نظمها فى التسليف التعاونى ، وعاد منها إلى مصر مليئا

باقتناع هائل أسس به الحركة التعاونية التى وضع بذرتها الأولى بتأسيس أول شركة تعاونية ، وظل إلى آخر حياته مهموماً مهتما ومراعيا للحركة التعاونية فى مصر .

حين توفى هذا الحقوقى العظيم (1911/11/4) ـ نعته مصر بلسان شعرائها وأدبائها ومثقفيها ، فرثاه أحمد شوقى بك بقصيدة مطلعها :

قفوا بالقبور نسائل عمرْ : متى كانت الأرض مثوى القمر ؟

ومن على منصة محكمة عابدين ، نعاه الحقوقى قاضى المحكمة آنذاك الأستاذ مصطفى النحاس (الباشا الرئيس فيما بعد) ـ وأعلن وقف الجلسة حداداً على الفقيد ناعياً إياه بأنه : " الذى كان وكيلا لمدرسة الحقوق الخديوية ومدرسا سابقا بها ، والذى له فضل كبير فى تنوير المشتغلين بالقضاء من قضاة وأعضاء نيابة ومحامين ، والذى كان محامياً كبيراً طالما خدم القضاء بمساعدته على إظهار الحق ، والذى كان عاملا كبيرا فى نهضة البلد الحقيقية " .

المحاماة والمحامون
فى الأعمال الخيرية التطوعية

وجدير بالذكر أن اهتمام المحاماة والمحامين بالأعمال الخيرية التطوعية ، خط ممتد ومن قديم ، سطروا فيه صفحات مضيئة فى ترجمة الإحساس بالإنسان إلى نشاط فعال ومعطاء ، وتكاد الجمعية الخيرية الإسلامية ـ كمثال ـ أن تكون حصاد جهود ضخمة وإخلاص نادر بذلوه فى إقامة واستمرار وعلو صرح هذه الجمعية الخيرية منذ أنشئت عام 1884 .. دورهم فى رئاستها وعضويتها دور مشهود فى العطاء الخيرى والعمل التطوعى العام ، حتى لتجد ذكر الجمعية حاضراً فى جميع مجلدات مذكرات سعد زغلول التى تصدرها تباعاً هيئة الكتاب . كان إلى جوار سعد باشا بمجلس إدارتها من المحامين : قاسم أمين ، وإبراهيم الهلباوى ، وأحمد لطفى السيد ، وحسن عاصم ، وعبد الله باشا وهبى وغيرهم . يروى سعد زغلول بمذكراته أدق التفاصيل التى كانوا مهمومين بها رعاية لحق مصر والمصريين ، والذين أتيح لهم الاقتراب من الجمعية الخيرية وأنشطتها الجمة فى العمل التطوعى الخيرى ، يبهرهم وفاء الحاضر للماضى ، واحتفالات الوفاء المتتالية بالعظام الراحلين ، ويروى الأستاذ **المستشار الدكتور شوقى الفنجرى الرئيس الحالى** ، وعضو مجمع البحوث الإسلامية الذى حظيت بزمالته فيه ـ يروى

فى كلمته المجموعة مع باقى الكلمات فى الاحتفالية بسعد زغلول التى أقيمت 9مارس 2002 ، أنه وجد فى محضر ثانى اجتماع لمجلس إدارة الجمعية سنة 1892 ـ تكليفا من سعد أفندى زغلول وقاسم أفندى أمين بالمرور بأحياء السيدة زينب وبولاق وعابدين لتحرى أحوال الفقراء والمحتاجين وإعداد التقارير لصرف المساعدات اللازمة لهم .

الحياة النيابية
من مجلس شورى القوانين
إلى الجمعية التشريعية

يروى المحامى المؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فى مطوله عن محمد فريد (ص347) ، أن الاحتلال البريطانى وقد أراد عرقلة الحركة الوطنية بشغل الناس عن المطالبة بالدستور ، تفتق ذهن كتشنر عن وضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، بإدماجهما معاً فى هيئة واحدة سميت " الجمعية التشريعية " ـ وجرت انتخابات تشكيلها فى ديسمبر 1913 ، وفيها أيد الحزب الوطنى (القديم) الذى كان رئيسه محمد فريد فى منفاه الاختيارى فى أوروبا ـ أيد سعد زغلول باشا ـ وكان قد استقال من الوزارة فى مارس 1912 ـ المرشح عن دائرتى السيدة زينب وبولاق ، وفاز فيها سعد زغلول وعدد كبير من المحامين ، منهم حسين واصف (باشا) ، وعبد العزيز فهمى بك (باشا) ومحمد على علوبة بك (باشا) ، وممن عين فيها من المحامين : كامل صدقى بك (باشا) المحامى القبطى ونقيب المحامين فيما بعد ، وعبد اللطيف المكباتى بك وغيرهم ، وجدير بالذكر تعيين اليهودى : يوسف أصلان قطاوى باشا ضمن الأعضاء المعينين ، هذا وبعد انعقاد الجمعية انتخبت سعد زغلول باشا وكيلا منتخبا ، بينما كان الوكيل المعين عدلى يكن باشا ، أما الرئيس فكان أحمد مظلوم باشا الوزير السابق للمالية .

ومما يروى ، أن سعد زغلول باشا أصدر بمناسبة تشكيل الجمعية ، أول بيان انتخابى فى تاريخ النيابة المصرية ، ومما جاء فيه : " إذا شاء أبناء وطنى أن ينتخبونى نائبا عنهم فأنا أعدهم بأن أجد فى خدمتهم بالبحث عن كل العلل والأسباب التى يشكون منها ، وجمع الشواهد وإعداد الأدلة والحجج التى أتوصل بها إلى إقناع زملائى فى المجلس حتى يؤيدونى فيما أقترحه على الحكومة من التعديل لخير الأمة " .. " إنى اختبرت أحوال التدريس

والمدارس زمانا طويلا ، فإذا انتخبت فى الجمعية التشريعية فإنى أعاهد الأمة على إفراغ الجهد فى توسيع نطاق التعليم حتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء " .. " وأنا لا أزال مقيما على رأيى فى إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها ، فإذا انُتخبت فسأحاول إقناع الحكومة بوضع قانون تُصان به حرية الصحافة " .

ويورد أحمد شفيق باشا فى مذكراته (299/3) ـ أنه روعى فى تكوين الجمعية أن تؤلف من أعضاء قانونيين ، وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين ، **وأن يكون النظار أعضاء قانونيين** .

فى جنيف ولندن وليون

وبينما المحامون يسهمون فى تشكيل الجمعية التشريعية وقيادة أدائها ، كانوا يتابعون أيضا خدمة القضية الوطنية بخارج البلاد ، فحضر **الأستاذ محمد بك فريد** فى فبراير 1914 ، مؤتمر الأجناس المضطهدة المنعقد بلندن ، وكعادته انصبت خطبته على الأحوال فى مصر وقانون الصحافة فيها ، ووجوب تحريرها من ربقة قانون المطبوعات ، ونجح فى دفع المؤتمر إلى تضمين توصياته فى إرسال برقيتين إلى الخديو وإلى الجمعية التشريعية بإلغاء قانون المطبوعات والقوانين الاستثنائية والعفو عن المحكوم عليهم بمقتضاها .

ومن لندن ، انتقل **محمد بك فريد** إلى ليون ، **ليساهم وبعض المحامين** منهم الأستاذ عزيز ميرهم المحامى وعضو مجلس الشيوخ فيما بعد ، فى احتفالية ضخمة أقيمت 29 مايو 1914، وحضرها فيمن حضروا من كبار المسئولين الفرنسيين ـ الأستاذ " **لامبير** " ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق فى مصر ، والأستاذ بكلية الحقوق بليون . يقول لهم محمد فريد بيانا لبدء اليقظة المصرية : " لاتظنوا أن أبا الهول نائم .. كلا فإنه ينام بإحدى عينيه ، وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التى توالت على مصر ، وذهبت كأمس الدابر !!

ومن ليون إلى مؤتمر الشبيبة الذى **اختير محمد فريد** رئيسا له ، والمعقود فى جنيف فى 25 يوليو 1914، وألقى فيه خطبة عن تاريخ

الحركة الوطنية المصرية ، وكذا المحامى السكندرى الأستاذ عبد العزيز خضر .

فى وضع حجر الأساس
وبداية إنشاء الجامعة المصرية

لدى وضع حجر الأساس للجامعة المصرية التى بدأ مشروع تأسيسها منذ أكتوبر 1906 ـ كان المحامون فى قلب هذه المناسبة ـ وفى موضع ريادى فى الجامعة ، حيث اختير رئيسا لمجلس إدارتها الأستاذ حسين رشدى باشا الوزير ورئيس الوزراء ، وأحمد شفيق باشا وكيلا . وأحمد شفيق باشا (1940/1860) ـ حقوقى تخرج فى كلية الحقوق بباريس ، وشغل فضلا عن وكالة الجامعة المصرية الأهلية ، رئاسة الديوان الخديوى فى عهد عباس حلمى الثانى ، وأسهم فى معالجة القضايا الشرقية والعربية والسياسية ، وأرخ للتاريخ المصرى فى كتابه : " حوليات مصر السياسية " فى 9 أجزاء ، و " مذكراتى فى ربع قرن " فى أربعة أجزاء .

مصر للمصريين

يذكر المؤرخون والمفكرون ، للأستاذ (المحامى) أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل ، دعوته أن تكون " مصر للمصريين " والتصقت به هذه الدعوة حتى صارت تنسب إليه ، ولكن الإنصاف يقتضى الإشارة إلى شركاء فى هذه الدعوة .. وكان الأستاذ محمد بك فريد من السباقين إلى اعتناق أن تكون مصر للمصريين ، وحيال الترك أيضا ، وتبنى هذه الدعوة فى اجتماع الوطنيين المصريين بجنيف فى ديسمبر 1915 ، وفى خطبته أعلن أن مطالبته هى بالاستقلال التام عن كل من انجلترا وتركيا ، وعرَّضه ذلك لجفاء وشكوك الأتراك ، وبسبب ذلك لاقى حال وجوده بالآستانة فى فبراير 1916 ـ لاقى عنتا وتضييقا من السلطات التركية ومن طلعت بك (باشا) وزير الداخلية ، ويروى أحمد شفيق باشا فى مذكراته (364/3 ـ 368) ـ ما صادفه محمد بك فريد من عنت فى الآستانة واللقاء الجاف الذى دار بينه وبين طلعت بك (باشا) ، كما يروى الرافعى (محمد فريد 393/392) ثبات وصلابة محمد بك فريد وموقفه المشرف فى هذا اللقاء ومصادرته على التحقيق الذى أرادوا إجراءه معه !

يعقب عباس العقاد على ذلك (رجال عرفتهم ـ الهلال ـ ص 58) فيقول إن محمد فريد : " قد غادر وطنه والعداء بينه وبين الخديو عباس على أشد ما يكون العداء ، وقد علم وهو فى الآستانة أن العسكريين من رجال الدولة (العثمانية) يقصدون بالحملة على مصر فى أثناء الحرب العالمية الأولى ـ أن يغيروا نظام الحكم فى البلاد المصرية ويتعرضوا لحقوقها وعرشها .. علم هذا وهو فى قبضة أيديهم ، ولعله فى حاجة ماسة إلى كل معونة منهم ، ولا ملاذ له من غضبهم فى مصر ، لأنها موصدة أمامه ، ولا فى أوروبا لأنها تضطرب بأهوال الحرب فى كل بقعة من بقاعها ، فلم يحفل بشىء مما يصيبه من جراء غضبهم ، وراح يعلنهم باستنكاره لخطتهم واحتجاجه عليهم ، وعلق فى عروة كسائه شعار " **مصر للمصريين** " وقد كان أبغض شعار إلى القائمين بالأمر فى الآستانة يومذاك" !

طلبة الحقوق

كلية أو مدرسة الحقوق ، الخديوية أو السلطانية أو الملكية ـ هى الحاضنة التى خرجت من مروا بنا من أعلام ملأوا الحياة الوطنية والسياسة والفكرية والأدبية والثقافية ـ فضلا عن القانونية . وطبيعى أن " بذور" هؤلاء وأولاء كانت حاملة للروح والملكات التى ظهرت سامقة فيما بعد فى حياة وعطاء هؤلاء الأعلام .

لا يخلو كتاب من كتب الحركة الوطنية ، من ذكر مساهمات ومظاهرات طلبة الحقوق .. فى كتابه : "رجال عرفتهم" لمفكرنا الكبير عباس العقاد الذى عاصر المد الوطنى فى النصف الأول من القرن الماضى ، يقول : " كان كثير من الشبان المصريين قد تفرقوا فى الأحزاب السياسية فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ، فمال معظمهم إلى جانب الحزب الوطنى لاقتراب السن والتعليم بين مصطفى كامل " **الحقوقى** " وطلاب **مدرسة الحقوق** الذين كانوا أكثر الطلاب اشتغالا بالسياسة " . ويروى العقاد (ص 35 طبعة الهلال) كيف كان يجرى التلاقى بمقهى عابدين إلى جوار مدرسة الحقوق القديمة ، حيث كانوا يلتقون بطائفة من **الطلاب الحقوقيين** وغيرهم . ويشير (ص42/41) إلى أصحاب الصحف القومية فى ذلك الوقت ، وفى مقدمتهم المحامى مصطفى كامل (اللواء) والمحامى محمد أبو شادى (الظاهر) ، وهما من طبقة الخطباء الكبار ، ويضيف أن الكتاب فى هذه

الصحف كان منهم خطباء غير قليلين ، فى مقدمتهم ـ فيما يقول العقاد ـ المحامى **إبراهيم الهلباوى** كاتب مقالات : " إلى أين نحن مسوقون ؟ ".. ويضيف : " بل لا ننسى أن أحمد لطفى السيد رئيس تحرير " الجريدة " ـ وقد غلبت عليه شهرة الفلسفة والكتابة ـ كان من **المحامين** وكان قبل ذلك من وكلاء النيابة "

وعن الخطابة ودور المحامين ، يضيف العقاد (ص 42) : " وتتشابه الأسباب التى أبرزت مهمة الخطابة وحفظت لها مهمتها بعد الثورة العرابية : **وأولها** قيام المحاكم العصرية ، واشتداد الحاجة دفعة واحدة إلى **المحامين** .. ويذكر العقاد بعض رجال الدين الذين انعقد لهم لواء الخطابة ، ويضيف إليهم : " الشيوخ الأدباء الذين يخطبون فى المساجد ومعهم أشهر المحامين والقضاة الشرعيين ، وأشهرهم فى الخطابة الأستاذ **محمد نور** والأستاذ **مكرم عبيد** المحاميان" .

ثم يعود العقاد (ص 54 وما بعدها) إلى الحديث عن شهيد الوطنية محمد بك فريد ، وكيف جاء إلى مصر وهو يسمع اسم " محمد فريد " الوطنى المخلص ، ولا ينسى اسم " محمد فريد " العالم المؤرخ ، ويقول تعقيبا على انطباعاته عن هذا الزعيم الحقوقى والمحامى فيقول : " تلاحقت الضربات على ذلك الزعيم الكريم وذهب الاضطهاد الظالم بثروته العريضة وهى تقدر يومئذ بمئات الألوف " .. وكيف غادر القطر ليستطيع العمل فى حرية وطلاقة وهنا تتجلى بطولة فريد "

نعود إلى المعهد ، أو مدرسة الحقوق الخديوية ثم السلطانية ثم الملكية ثم كلية الحقوق ، لنرى فيما رصده عبد الرحمن الرافعى ـ المحامى المؤرخ ، فى سلسلة عن تاريخ مصر الحديثة ، أن كلية الحقوق باختلاف مسمياتها كانت حاضرة على الدوام فى المشهد الوطنى .

عن مظاهرة " **طلبة** الحقوق " يوم زيارة السلطان حسين للمدرسة (18 يونيه 1915) احتجاجا على قبوله إعلان الحماية ـ يروى الرافعى (مقدمات ثورة 1919 ــ ج 1 ــ ط دار الشعب ــ ص 28/27) ــ يروى أن كثيرين من الطلبة تعرضوا للفصل والملاحقة .. ففصل (54) طالبا ، منهم من عاد واشتهر وصار منهم الوزير والأديب والعالم وشغلوا الحياة الوطنية والفكرية والسياسية فيما بعد ، أمثال : أحمد مرسى بدر ، ومحمد صبرى أبو علم ، ويوسف الجندى ، وسليمان حافظ ، ومحمد فكرى أباظة ، ومحمد السيد واكد ، وأحمد لطفى .. وحُرم (18) طالبا من الامتحان منهم سليمان نجيب الحقوقى والفنان المعروف فيما بعد ، والذى تولى رئاسة دار الأوبرا

المصرية ، وحسن إسماعيل الهضيبى (المستشار والمرشد العام للإخوان المسلمين فيما بعد) ، ومحمود سامى جنينه (أستاذ القانون الدولى والعميد ورئيس الجامعة فيما بعد) .

محاولة إنشاء جريدة فى أوروبا لخدمة القضية الوطنية

يروى الحقوقى أحمد شفيق باشا ، فى الجزء الرابع من مذكراته ، أحداث سنة 1916 (ص 83 وما بعدها) ـ كيف نبتت هذه الفكرة لدى الطلبة فى سويسرا وأعضاء الحزب الوطنى الموجودين بأوروبا وعلى رأسهم الأستاذ **محمد بك فريد** ، لإنشاء جريدة تكون لسان حال المصريين .

ويروى شفيق باشا كيف توجس الخديو عباس من تمويل هذه الجريدة ، مخافة أن يكون أسيرا للحزب الوطنى إذا اشتد ساعده فيفعلون معه كما فعل الاتحاديون مع السلطان عبد الحميد فى تركيا ، ويروى كيف حاول التوسط بين رجال الحزب الوطنى والخديو لإزالة حاجز التمويل ، وما بذله على الشمسى بك من تصميم لتحقيق هذه الغاية التى أحبطها الخديو عباس فى النهاية .

ما يلفت النظر فى هذه القصة أن الأستاذ محمد بك فريد شهيد الوطنية ، ظل على وفائه وعطائه للحركة الوطنية فى غربته بمنفاه الذى اضطر إليه إزاء ملاحقته بالسجن ظلما ، ولكن عزيمة هذا الأستاذ الفاضل الوقور لم تهن ولم تتوقف عن خدمة بلاده والقضية الوطنية وهو بخارج البلاد .

عام محمد بك فريد

كان عام 1917 ، عاما حافلا بالأحداث ، فيه توفى السلطان حسين كامل فى 9 أكتوبر ، وتنحى نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عن قبول

عرض أبيه ـ قبل وفاته ـ بخلافته على العرش ، فآل الأمر إلى السلطان (الملك) أحمد فؤاد الأول ، حيث تولى سدة العرش فى أكتوبر 1917 .

فى هذا التاريخ كان شهيد الوطنية ، الأستاذ محمد بك فريد ـ لا يكل فى منفاه بأوروبا عن تذكير العالم بالقضية المصرية ، فطفق يحضر ويقيم المؤتمرات المتتابعة مناديا بحق مصر فى الاستقلال . يروى المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى قصص ونصوص هذه المؤتمرات فى كتابه (محمد فريد ـ ص 394 وما بعدها) .. اجتماع برلين فى ذكرى الاحتلال (1917/9/14) ، ومذكرة محمد فريد فى أكتوبر 1917 إلى المؤتمر الدولى المعقود فى ستوكهلم ، ومذكرته فى أكتوبر 1917 ـ إلى الدول المتحاربة والدول المحايدة ، وحضوره ـ محمد فريد ـ اجتماع برلين للاحتجاج على الحماية البريطانية (1917/12/18) .. وفيه كان الأستاذ محمد فريد هو فارس الحلبة فى دفاعه عن الحقوق المصرية !!!

وامتدت رسائل محمد بك فريد فى مطلع وطوال عام 1918 إلى كافة الجهات المؤثرة احتجاجا على الأوضاع فى مصر ، وطلبا لحقها فى الاستقلال ، فأرسل إلى مؤتمر برست ليتوفسك فى يناير 1918 ، وإلى مؤتمر الصلح فى ديسمبر1918 ، وإلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى " برن " (فبراير 1919) ، وإلى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى " لوسرن " (أغسطس 1919) ، وإلى الأمة المصرية فى 14 سبتمبر1919 ، قبل أن يشتد عليه المرض ، حيث توفى هذا المجاهد الكبير وشيعت جنازته فى برلين فى نوفمبر 1919 ، ثم نقلت رفاته إلى مصر حيث شيعت جنازته بها فى يونيو 1920 ، ونعته الأمة المصرية ونعاه فيمن نعاه الشيخ عبد العزيز جاويش ، ونظم عباس العقاد قصيدة فى وداعه قال مما قاله فيها :

أطلقت وجدانى ومثلك يطلق فالنفس تألم والجوانح تخفق
وأعدت من جدث الوجوم بوادرى ولما يعيد أشد مما يزهق
دنيا نزاولها ونحن كأننا من غير طينتها نصاغ ونخلق
محجوبة المرمى فما لشرورها تعتاد حاسرة الوجوه وتبثق
نمشى على الأيدىّ من أشواكها ونتاجها الأبدى عنا مغلق
وكأنما الدنيا سراب سرمد لا يُرتوى منه ، ولكن يُغرق
أفريد لا يلمم بسيرتك الردى أبداً ولا يبرح سلاحك يمشق
ما كان ذاك العمر إلا وقعة الدهر حومة حربها لا الخندق

والناصرون الحق جيش واحد متجمع فى مدّه متفرق
الأنبياء الصالحون جنوده والحق بيرقه ونعم البيرق
لا ييئسنك أن قضيت فإنه جيش يموت غزاته لا يمحق
أسفى عليك وقد تقسّمك الضنى والشوق والألم الملحّ المصعق
ما مات قبلك يا فريد مجاهد إلا وأنت السابق المتفوق

المحاماة
الفارس الحاضر فى ثورة 1919

ليس المقصود من التوقف عند ثورة 1919 ـ دراسة هذه الثورة وأسبابها ومقوماتها وأحداثها وآثارها ، فذلك يحتاج إلى مساحة تخرج عن حيز هذه الرسالة فى المحاماة ، ثم هو متاح فى مئات الدراسات القيمة والحصر التاريخى لإحداث هذه الثورة التى كان لها بالغ الأثر فى الحركة الوطنية .. ما أقصده هنا هو اجتزاء بعض الصفحات التى سطرتها المحاماة والمحامون فى مقدمات وأحداث ومسار ونتائج هذه الثورة . لا يتفق أسلوب الاجتزاء مع أصول الدراسة التاريخية ، ولكن هذه ليست دراسة تاريخية بقدر ما هى أضواء على عطاء المحاماة والصفحات الوضاءة التى سطرها فرسانها فى تاريخ هذا الوطن وفى احتضان الحركة الوطنية ودفعها إلى الأمام .

وواجب الإنصاف يقتضى تصحيح الخطأ الشائع بأن ثورة 1919 بدأت بمقابلة الثلاثى سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، والأولان محاميان ، للمعتمد البريطانى السيرونجت فى13 نوفمبر1918 ، وإنما كان لهذه الثورة مقدمات اضطلع بها الحزب الوطنى القديم وحزب الأمة ، فالحزب الوطنى هو الذى بعث الحركة الوطنية وجعل منها معركة لتحرير البلاد من الاحتلال الإنجليزى ، بينما كان لحزب الأمة الذى قام على طائفتى المفكرين والأعيان ، فضل رفع لواء " القومية المصرية " ، ورسخ أن الاستقلال هو عن كل من بريطانيا وتركيا ، ولم يكن مصادفة أن أعلام الحزبين كانوا من المحامين ، فالمحامى مصطفى كامل باشا هو مؤسس الحزب الوطنى ، وخلفه فى زعامته المحامى أيضا محمد بك فريد ، بينما كان المحامى المفكر أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد هو أبرز أضلاع حزب

الأمة . وكانت المطالبة بالدستور ، التى اتفق عليها الحزبان ، وجعلاها على رأس أولويات الحركة الوطنية ــ هى ثمرة من ثمار مساهمة المحامين والحقوقيين بعامة ، وجعلت منهم ـ بذات الوقت ـ عمود الحركة الوطنية وعقدت لهم قصب السبق فيها .

ويتضح فى رصد الدكتور عبد العظيم رمضان للاختمار الثورى فى المجتمع المصرى (تطور الحركة الوطنية فى مصر ـ ج1 ـ ط 3 ـ ص 66 وما بعدها) أن طلبة **مدرسة الحقوق** كانوا فى طليعة الطلبة الذين مثلوا القطاع الشعبى العريض فى المجتمع المصرى ، بما كان فيهم من وعى وإسهام حاضر فى الحركة الوطنية ، وبالتوازى معهم فى إطار " البروليتاريا " ـ نقابة **كتبة المحامين** الأهليين ، **ونقابة كتبة المحامين المختلط** ، **ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة** ، أما المحامون فكان لهم لواء القيادة فى هذا كله ، تجلت فى المقومات مثلما تجلت فى اللقاء الثلاثى بالمعتمد البريطانى فى نوفمبر 1918 وما سبقه من فكرة تأليف الوفد المصرى للمطالبة بحق مصر فى الاستقلال .

وأيا كان الرأى فيمن هو أسبق فى طرح هذه الفكرة ، هل الأمير عمر طوسون كما يميل البعض ، أو سعد زغلول بالاشتراك مع بعض أساطين حزب الأمة ، فإن الذى لا خلاف عليه هو أن المحامين هم الذين احتضنوا هذه الفكرة وجاهدوا عليها .

يروى المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى (ثورة 1919 - ج 1 - ص 51 وما بعدها) أن تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر 1918 كان من أسباب قيام الثورة ، وأن الأستاذ سعد زغلول باشا ــ الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ــ أخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، ويورد عبد العظيم رمضان أن احتضان فكرة الوفد أدى إلى اعتناق تشكيل وفدين : أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية ، قوامه رشدى باشا (حقوقى) وعدلى يكن باشا ، والثانى أهلى ، يمثل الأمة المصرية ، يرأسه المحامى سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية ، أما اللقاء الثلاثى بالمعتمد البريطانى السيرونجت ، فأجراه سعد زغلول باشا ، وعبد العزيز بك فهمى ، المحاميان ، ومعهما على شعراوى باشا زميلهما بالجمعية التشريعية (تفاصيل اللقاء ـ عبد الرحمن الرافعى ثورة 1919 - ج 1 ـ ص 66 وما بعدها) .

على أن فكرة التوكيلات التى طرحها الوفد ، وطفقت الأمة تحررها وتجمعها بطول البلاد وعرضها ـ هى فكرة قانونية صرف ، نهض عليها

المحامون الذين اعتادوا مباشرة قضاياهم بتوكيلات موكليهم ، فكانت فكرة أن تعقد الأمة " توكيلات " تفوض الوفد المصرى فى تولى القضية الوطنية والدفاع عن حقوق البلاد والمطالبة بالاستقلال .

بدأ تشكيل الوفد المصرى برهط من المحامين ، ففيما عدا على شعراوى باشا ومحمد محمود باشا ـ كان رئيس وأعضاء الوفد من المحامين : سعد زغلول باشا رئيسا ، عبد العزيز فهمى بك (باشا) . أحمد لطفى السيد بك (باشا) . عبد اللطيف المكباتى بك . محمد على علوبة بك (باشا) ، وكانت تجمعهم ـ فيما عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد ـ رابطة العضوية فى الجمعية التشريعية ، ووضعوا للوفد ـ بروح المحاماة ـ قانونا ورد فى مادته الأولى تأليفه من الأعضاء السبعة ، وفى المادة الثانية مهمته فى السعى حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما ، وفى المادة الثالثة أنه يستمد قوته وسنده من رغبة أهالى مصر .. رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية ، وفتحت المادة الثامنة المجال لانضمام أعضاء آخرين ـ بالانتخاب ـ إلى عضوية الوفد ، وتصدق على هذا القانون فى 22 نوفمبر 1918 بعد انضمام أعضاء آخرين ، معظمهم أيضا من المحامين ، بداية بالأستاذ مصطفى النحاس بك (باشا) ، والطبيب حافظ عفيفى ، ثم حمد الباسل باشا من كبار الأعيان وعمدة قبيلة الرماح بالفيوم ، والمحامون إسماعيل صدقى باشا ، ومحمود بك أبو النصر ، وواصف غالى بك ، ثم حسين واصف باشا ، ومن غير المحامين سينوت حنا بك وجورج خياط بك .

وجدير بالذكر أن التعديلات التى أدخلت على صيغة التوكيل الأولى للوفد ، كانت أيضا بمبادرة من المحامين ، فيروى الرافعى (ثورة 1919 ج 1 ـ ط الشعب ـ ص 73) ، أن أربعة من محامى الحزب الوطنى هم الأستاذ مصطفى الشوربجى ، والأستاذ عبد المقصود متولى ، والأستاذ محمد زكى على ، والأستاذ محمد عبد المجيد العبد ، تحفظوا على عبارة وردت بالتوكيل تصف الاستقلال المطلوب بأنه " طبقا لمبادئ الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى " ، وأخذوا عليه خلوه من ذكر "السودان" ، وبعد مناقشة حامية ببيت سعد الذى أطلق عليه من هذا اليوم " بيت الأمة " ـ انتهى الرأى إلى تعديل التوكيل ليكون :

" نحن الموقعين على هذا قد أنبنا حضرات ..... فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما " .

ومع حركة تحرير وجمع التوكيلات ، أوجست السلطات العسكرية البريطانية منه خيفة ، وعملت بكل السبل على إحباطها ، ولكنها وصلت

برغم العراقيل إلى غايتها بتحرير التوكيلات ، فلم تجد سلطات الاحتلال منفذا إلا برفض سفر الوفد مما أدى إلى التصعيد والصدام .

بدأ الوفد فى 6 ديسمبر 1918 ، فى إرسال نداءات إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر يحتج على منعه من السفر ، ثم إلى الرئيس ولسن لدى وصوله إلى مؤتمر الصلح بباريس ، وجعلت سلطات الاحتلال تصادر حق الاجتماع بكل الحيل !

إزاء تعنت سلطات الاحتلال ، كتب الأستاذ سعد زغلول باشا ، الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى ، كتب فى 23 نوفمبر 1918 - إلى الأستاذ حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، احتجاجا على المصادرة على توقيع وجمع التوكيلات للوفد ، مما يرتب حرمان الأمة المصرية من حقوقها ، فأوضح رشدى باشا فى رده أن صاحب أوامر المنع هو " المستشار " (الإنجليزى) لوزارة الداخلية تذرعا بالأحكام العرفية ، كاشفا بذلك عن وجود خلاف فى هذا الشأن بين الحكومة وسلطات الاحتلال ، الأمر الذى شجع الحركة الوطنية على المضى فى سبيلها .

وكان الأستاذ سعد زغلول باشا قد طلب والوفد فى 20 نوفمبر 1918 - الترخيص بالسفر إلى إنجلترا ، ولكن السلطات البريطانية التى كان بيدها الأمر فى ظل الأحكام العرفية ، ماطلت وأبطأت فى الرد ، فعاود سعد زغلول استعجالها فى 28 نوفمبر ، فأفصحت عن نيتها فى التذرع بصعوبات وهمية تحول دون الترخيص فى الوقت الحاضر ، فكتب سعد زغلول فى 29 نوفمبر1918 خطابا إلى المندوب السامى البريطانى ، معترضا على هذه المماطلة ومبديا أهمية وصول الوفد إلى لندن فى ديسمبر قبل بدء مؤتمر الصلح ، ولكن رد المندوب السامى جاء فى أول ديسمبر 1918 بالرفض الصريح .

إزاء هذا التعنت البريطانى ، توجه الأستاذ سعد زغلول باشا بنداء إلى معتمدى الدول الأجنبية ضمنه تأليف الوفد ومقاصده وخطواته الأولى ، وتعنت موقف السلطات العسكرية البريطانية ، كما أرسل نداء بالبرق بذات المضمون إلى الرئيس ويلسون يطلب فيه تحقيق سعى الوفد بالسفر لحضور مؤتمر الصلح .

اجتماع بمنزل حمد الباسل باشا وخطبة سعد زغلول

إزاء تعنت الجميع ، دعا عضو الوفد ، حمد الباسل باشا ، إلى اجتماع عقد فى 13 يناير 1919 بمنزله بشارع الداخلية تجاه بيت سعد زغلول الذى صار " بيت الأمة " بعد لقاء تعديل صيغة التوكيل ، وفيه ألقى الأستاذ سعد زغلول باشا خطابا حارا تمت طباعته وتوزيعه فى الأقاليم ، فأجج المشاعر .

فها أنت ترى دور المحاماة والمحامين ، والحقوقيين بعامة ، حاضرا ظاهرا فى إيقاظ وتأجيج الشعور الوطنى ، وفى دفع الحركة الوطنية إزاء عنف سلطات الاحتلال .

استقالة وزارة حسين رشدى ورحيل السير ونجت

ومع هياج الخواطر ، وتعقد الأمور ، واستقالة وزارة **الأستاذ حسين رشدى باشا** تضامنا مع الوفد ، استدعت الحكومة البريطانية مندوبها السامى السير ونجت إلى لندن للتشاور مما زاد فى البلبلة ، وزادها أكثر خطاب قائد القوات البريطانية فى 27 يناير 1919 إلى سعد باشا زغلول لإثنائه عن الاجتماع المزمع عقده فى 31 يناير نزولا على الأحكام العرفية !

خطبة سعد زغلول
فى دار جمعية الاقتصاد والتشريع

لم يبال الأستاذ سعد زغلول باشا بتحذير قائد القوات البريطانية ، فتحين فرصة إقامة محاضرة (7 فبراير 1919) فى الجمعية السلطانية (الملكية فيما بعد) للاقتصاد والإحصاء والتشريع ، ليلقى خطابا جامعا ساخنا ، لتعبئة الرأى العام ، بحضور جمع حاشد من المستمعين ، **وكلهم من رجال القانون والقضاء والمحاماة ، فضلا عن وزير الحقانية عبد الخالق ثروت باشا ، ووكيل الحقانية** محمد شكرى باشا ، وفى هذه الخطبة هاجم الأستاذ سعد زغلول الحماية البريطانية هجوما شديدا قوبل باستحسان شعبى جارف وأحدث دويا كبيرا ! وأعقبه قبول استقالة وزارة حسين رشدى باشا فى أول مارس 1919 ، والتى قدمت فى 2 ديسمبر 1918 ، ثم فى 23 ديسمبر 1918 ، ثم فى 9 فبراير 1919 .

مقومات الثورة

كان تخاذل السلطان فؤاد بقبوله الاستقالة الثالثة لوزارة حسين رشدى باشا ، وإزماعه تأليف وزارة جديدة (على غير أساس سفر الوفد) ـ بمثابة تسليم وطنى لقضية الاستقلال ، وتثبيت الحماية ، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح ، مما آذن بمرحلة جديدة للكفاح الوطنى ، بدأها الوفد بدعوة الأستاذ عبد الخالق ثروت باشا للاعتذار عن قبول تشكيل الوزارة خلفا للأستاذ حسين رشدى باشا ، وفعلا تقدم ثروت باشا باعتذار إلى السلطان عن قبول الوزارة ما لم يؤذن للوفد بالسفر إلى الخارج . فكان هذا الاعتذار سندا داعما للقضية الوطنية ، أتبعه الوفد بتوجيه خطاب فى 1919/3/2 إلى السلطان أحمد فؤاد ، تركه له فى القصر ، وهو غاية فى العنف ، قَرَّع فيه السلطان تقريعا شديدا لموقفه الذى وصفه بأنه " لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيئة شعبها ، وأنه متابعة للإنجليز فى إذلال الشعب ، وإيذان بالرضا بحكم الأجنبى إلى الأبد " .

وأتبع الأستاذ سعد زغلول باشا ، هذه العريضة ، باحتجاج إلى معتمدى الدول الأجنبية ، أرسله فى 4 مارس ، احتجاجا على السياسة البريطانية وقطعها الطريق على الأمة المصرية فى التوجه إلى مؤتمر الصلح !

الإنذار البريطانى إلى الوفد
واعتقال سعد زغلول وصحبه

لم ترق لسلطات الاحتلال عريضة الوفد إلى السلطان فؤاد ، ولا رسائله الاحتجاجية إلى معتمدى الدول الأجنبية ، فاستدعى الميجور جنرال وطسن قائد القوات البريطانية ـ استدعى فى 6 مارس رئيس الوفد وأعضاءه إلى مركز القيادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا (طلعت حرب حاليا) ، حيث ألقى عليهم فى غطرسة ـ البيان التالى ـ وهذا تعريبه :

" علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث إن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية " .

ولم يتراجع أعضاء الوفد أمام هذا الإنذار المتغطرس ، وبادر الأستاذ سعد زغلول فى اليوم نفسه بإرسال برقية إلى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ، أنهى إليه فيها ما حدث ، وختمها بقوله : " إن السلطة العسكرية أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة ، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى ، على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا جانبا وطنيا لا نتأخر فى أدائه بالطرق المشروعة، مهما كلفنا ذلك ، وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب " .

ولكن سلطة الاحتلال أبت إلا الصلف واللجاجة ، فاعتقلت عصر السبت 1919/3/8 سعد زغلول باشا وثلاثة من صحبه ، محمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، وحمد الباسل باشا ، حيث قضوا الليل فى ثكنات قصر النيل (موضع فندق هيلتون الآن) ، ومنها فى 9 مارس إلى بورسعيد حيث أقلتهم الباخرة إلى جزيرة مالطة التى اختارتها بريطانيا منفى ومعتقلا لهم .

الشرارة الأولى للثورة من مدرسة الحقوق

يروى المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى (المرجع السابق ص 117) ، أن طلبة مدرسة الحقوق كانوا أول المضربين صباح الأحد 9 مارس 1919 ، فقد امتنعوا عن تلقى الدروس ، واجتمعوا فى فناء المدرسة بالجيزة ، يعلنون إضرابهم ، ولم يستجيبوا إلى نصيحة ناظر المدرسة المستر والتون بالعدول عن الإضراب ، ولا إلى تدخل المستر موريس شلدون ايموس نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية ، واحتجوا قائلين .. " إن آباءنا قد سجنوا ، ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون " . وحتى لا أطيل عليك فقد خرجوا من فناء مدرسة الحقوق إلى مدرسة الزراعة والمهندسخانة بالجيزة ، ثم إلى مدرسة الطب بقصر العينى حيث حركوا الطلبة فى مظاهرة حاشدة انضم إليها طلبة مدرسة القضاء الشرعى والأزهر سارت إلى باب الخلق ..

يصف عبد الرحمن بك فهمى ، سكرتير عام لجنة الوفد المركزية منذ تأليفها فى أبريل 1919 ، ومسئول العمل السرى ـ يصف فى مذكراته (هيئة الكتاب ـ 1988 ـ ص 141) ـ اندلاع الثورة فى ساعاتها الأولى فيقول :

" لم تكد تشرق شمس يوم 9 مارس 1919 حتى كان نبأ القبض على أعضاء الوفد المصرى قد انتشر فى جميع أنحاء البلاد ، ابتدأت الثورة بمظاهرات سلمية قام بها الطلبة .. حتى إذا تنفس صبح اليوم التالى 10 مارس ـ كان جميع طلبة المدارس والمعاهد قد أضربوا عن عملهم وألفوا من أنفسهم مظاهرات كبيرة .. خرج طلبة مدرسة الحقوق من مدرستهم فى الجيزة ومروا بزملائهم طلبة مدرسة الزراعة ومدرسة الهندسة فتبعوهم واجتازوا إلى جزيرة الروضة حتى وصلوا إلى قصر العينى ثم خرجوا إلى ميدان لاظوغلى " . وفى باب الخلق وقع فى الميدان اشتباك بين الطلبة والجنود الإنجليز .

تتابعت الإضرابات فى اليوم التالى الاثنين 10 مارس ، وبدأ وقوع القتلى والجرحى ، واستمرت الإضرابات يوم الثلاثاء ، وكان أول شهداء الشباب فى الثورة المرحوم مصطفى ماهر أمين والمرحوم محمد عزت البيومى ، وكان طلبة مدرسة القضاء الشرعى هم الذين حملوا النعش ملفوفا بالعلم المصرى .

إضراب المحامين

بدأ إضراب المحامين يوم الثلاثاء 11 مارس ، فاجتمعوا فى قاعة المحامين بمحكمة استئناف مصر ، وقرروا الإضراب ، ووقعوا على عريضة جاء فيها :

" أجمعت الأمة المصرية على طلب استقلالها والسعى لدى مؤتمر السلام للاعتراف بهذا الاستقلال . ولكن الحكومة الإنجليزية رأت أن ذلك لا يتفق مع مصالح حزب الاستعمار البريطانى ، فمنعت المصريين الذين انتدبوا للقيام بهذه المهمة من السفر ، ولم تكتف بذلك ، بل عمدت إلى طريقة الإرهاب ، فقبضت على أربعة منهم وأودعتهم السجن ، وبما أن هذا العمل اعتداء على حرية أمتنا ، وحرمان لها من إسماع صوتها ، لذلك نعلن احتجاجنا نحن المحامين الموقعين على هذا ـ بامتناعنا عن العمل ونطلب نقل أسمائنا من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين " .

وظهر ذات اليوم اجتمع مجلس نقابة المحامين بمقر النقابة برئاسة الأستاذ أحمد بك لطفى ، وعضوية حضرات الأساتذة : الشيخ على ناصر ، ومحمد بك حافظ رمضان ، وأحمد بك مصطفى ، وادوار قصيرى ، وأحمد الديوانى ، ومحمد زكى على ، وعبد الحليم البيلى ، وإسماعيل زهدى (اغتيل فيما بعد) سكرتير المجلس ، وضم إلى مداولاته **رءوس المحامين** الموجودين بمحكمة الاستئناف وقت انعقاده ـ حضرات : محمد بك محمود خليل (رئيس الشيوخ فيما بعد) ، ومحمد بك يوسف ، ونصر الدين أفندي زغلول ، ومحمد بك رشاد ، وراغب بك وهبة ، وإمام بك فهمى ، وأحمد بك رمزى ، وعبد العزيز بك مليكه ، ومحمد بك رمضان ، وعبد الرحمن بك الرافعى (المحامى المؤرخ) ، ومحمود بك بسيونى (النقيب ورئيس الشيوخ ـ فيما بعد) ، ومحمد بك إمام والأساتذة : محمد كامل حسين ، وعبد السلام ذهنى (أستاذ القانون الكبير) ، ومحمد كامل البندارى ، وميخائيل جرجس ، ومحمد فؤاد حسنى ، وعبد الحميد حمدى .

وبعد المداولة رأى مجلس النقابة والمجتمعون معه ، **وبإجماع الآراء** ، أن لكل **محام** الحق فى نقل اسمه من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين طبقا لنص المادة 35 من اللائحة ، وأنه بناء عليه قرر المجلس والمجتمعون بالإجماع أيضا :

(أولا) : رفع هذا القرار لرئاسة محكمة الاستئناف مصحوبا بعرائض طلب نقل الاسم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين .

(ثانيا) : مخابرة رئاسة المحاكم الابتدائية ولجان المحاماة الفرعية والنقابة المختلطة والشرعية بذلك .

كما قرر المجلس انتداب عدد من المحامين ليحضر منهم اثنان فى كل محكمة ابتدائية أو جزئية لإثبات الإضراب فى محاضر جلسات المحاكم احتجاجا على الحالة الحاضرة ، وللحضور عن المحامين الموكلين وطلب التأجيل فى جميع قضاياهم لإعلان تنازلهم عن توكيلاتهم ، وإذا رفضت المحكمة الطلب فلا ينسحب المحامى ولا يترافع بل يصر على طلب التأجيل للسبب المذكور .

وكما نفذ المحامون قرار الإضراب ، وافق معظم القضاة على إثبات الإضراب فى محاضر الجلسات وتأجيل القضايا ، الأمر الذى أعطى مددا كبيرا للحركة الوطنية .. فأصحاب الإضراب من النخبة التى تحمل علم القانون وتفهم وتدافع عن الحقوق العامة والخاصة .

ولما استفحل إضراب المحامين ، اجتمع المستر ايموس نائب المستشار القضائى لوزارة الحقانية فى 15 مارس بيحيى باشا إبراهيم رئيس محكمة

الاستئناف ، للنظر فى وضع حد لـه ، وانتهيا إلـى أن يكتـب كل منهمـا خطابـا إلى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين ينبهان فيه إلـى أن الإضـراب يضر بسير العدالة ، وفيه طلبا من النقيب ومن النقابة أن يعدل المحـامون عن هذا الامتناع حرصا على العدالة .

فـاجتمع مجلـس النقابـة يـوم الأحـد 16 مـارس سـنة 1919 ، وحضـر الاجتمـاع جمـع من المحـامين بلـغ عـددهم 130 محاميـا ، وتبـاحثوا جميعـا فـى الـرد علـى كتـاب نائـب المستشـار القضـائى ، فقـرروا الـرد عليـه بـأنهم فـى إضرابهم لم يخرجوا عن قانونهم , وأن موكليهم يشاركونهم فى إضرابهم ، وأنهم بعد أن تلوا الخطاب لم يجدوا فيه ما يحملهم على عدم التمسك بقرارهم الأول .

واسـتمرت حركـة نقـل أسـماء المحـامين إلـى جـدول غيـر المشـتغلين ، فأرسـلت الطلبـات القديمـة والجديـدة إلـى رئاسـة محكمـة الاسـتئناف وعليهـا توقيعات نحو 319 محاميا .

وأخـذ منـدوبو النقابـة يطلبـون التأجيـل لهـذا السـبب إن لـم يجـب طلـب التأجيل للإضراب .

ولمـا لـم تسـتطع الحكومـة حمـل المحـامين علـى العـدول عـن الإضـراب أصـدر القائد البريطانى العام فى 17 مارس إعلانا بوقف سريان كل نص من نصوص القانون يقتضى حضور محام أمام المحاكم الأهلية فى أى دعوى ، جنائية كانت أو غير جنائية ، وأجاز للمحكمة فى هذه الحالة أن تنظر وتفصل فى الدعوى ولو بغير حضور محام ، ولها عند الضرورة ندب عضو من أعضاء النيابة العمومية أو أى شخص تتوافر لديه المعلومات القانونية للدفاع عن الخصوم ، وأن يسرى هذا الأمر على كل دعوى تنازل المحامى عن توكيله فيها ، وأجاز لكل شخص من المتقاضين فى الدعاوى الجنائية أن يوكل عنه من يشاء للقيام بالدفاع عنه . ونص على أن كل لجنة ملحقة بالمحاكم الأهلية يقتضى القانون عضوية محام أو أكثر فيها (كلجان قيد المحامين أو تأديبهم) تعتبر مشكلة تشكيلا قانونيا بغير حضور المحامين إذا حل القضاة محلهم فيها .

وأرسلت رئاسة محكمة الاستئناف فى 24 مارس إلى جميع المحامين الذين طلبوا نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين كتابا تطلب فيه من كل منهم أن يبين إذا كان لا يزال مصرا على هذا الطلب أو يعدل عنه ، وطلبت منهم الجواب قبل يوم السبت 29 مارس المحدد لانعقاد لجنة قبول المحامين .

وانعقدت لجنة قبول المحامين فى 29 مارس برئاسة رئيس الاستئناف وعضوية النائب العام ومستشار بمحكمة الاستئناف نائباً عن وكيلها ، وحضر

عن النقابة إبراهيم بك الهلباوى وأحمد لطفى بك ، حيث قررت اللجنة التأجيل إلى 6 أبريل بذريعة صعوبة المواصلات وتعذر وصول أجوبة المحامين المقيمين فى الأقاليم .

إضراب المحامين الشرعيين

وأبى **المحامون** الشرعيون إلا أن يحتذوا حذو زملائهم ، فأضربوا بدورهم اعتبارا من السبت 15 مارس ، وتبعهم إضراب عمال العنابر ، وكان اللافت أن السيدات شاركن فى المظاهرات ، ومنهن زوجات وبنات كثير من المحامين ، فساهمت فى الإضراب حرم الأستاذ حسين رشدى باشا وحرم الأستاذ سعد زغلول باشا ، وحرم الأستاذ إسماعيل صدقى باشا ، وحرم الأستاذ محمد صدقى باشا ، وحرم الأستاذ أحمد عبد اللطيف بك ، وحرم الأستاذ أحمد بك لطفى ، وحرم الأستاذ عزيز مشرقى ، وحرم الأستاذ ويصا واصف ، وحرم الأستاذ حسن باشا عاصم ، وحرم الأستاذ بهى الدين بركات ، وحرم الأستاذ محمد بك أبو شادى ، وحرم الأستاذ قاسم بك أمين ، وكريمة الأستاذ إسماعيل بك رمزى .

خطباء الثورة
من المحامين والحقوقيين

فى حديثه عن مصطفى كامل ، الحقوقى المحامى الزعيم باعث الحركة الوطنية ، قال العقاد فى كتابه : " رجال عرفتهم " ـ أن المفوهين الخطباء حملوا شعلة الكفاح الوطنى ، فأورد أن " الأنبا لوكس " كان يعظ على منبر الكنيسة القبطية ، وأن القس " إسحق " كان يعظ على منبر الكنيسة الإنجيلية ، وأن الشيوخ والأدباء كانوا يخطبون فى المساجد ، ثم توقف عند **المحامين** ، فقال إن الخطابة اعتمدت على **أشهر المحامين والقضاة الشرعيين** ، وأشهرهم ـ فيما ذكر العقاد ـ **محمد نور أستاذ مكرم عبيد فى الخطابة** .

على أكتاف هؤلاء الخطباء قام البعث الوطنى فى وقت كانت الخطابة تكاد تكون هى القناة الوحيدة لمخاطبة الجماهير ـ عن الخطابة والخطباء أفرد الرافعى (المرجع السابق ص 139) حديثا عن خطباء الثورة ، فذكر فيمن ذكرهم من **خطباء المحامين** : الأستاذ محمد بك أبو شادى ، والأستاذ محمد

كامل حسين ، والأستاذ محمد لطفى المسلمى ، والأستاذ يوسف الجندى ، والأستاذ إبراهيم عبد الهادى (باشا) ، وغيرهم .

لم يكن يوجد فى ذلك الوقت إذاعة وتليفزيون ، فقد بدأ بث الإذاعة فى منتصف الثلاثينيات ، وبث التليفزيون فى أول الستينيات ، وكانت الصحافة فى ذلك الوقت لا تغطى مساحة كبيرة ، فضلا عن ضعف تأثيرها لشيوع الأمية ، فكانت الخطابة هى جسر اتصال القادة والزعماء بالجماهير ، وكانت القيادة فى ذلك الوقت للمحامين ، أول المؤهلين للدفاع عن القضية الوطنية ، وكانت براعتهم فى الإلقاء ، مع حجتهم ، هى قوام الخطابة وأثرها البعيد فى إيقاظ الشعور الوطنى .

يذكر الرافعى (المرجع السابق ص 140) ـ أن المحامين كانوا مع العلماء والمعلمين فى طليعة مظاهرة 17 مارس الكبرى التى اشتعلت ضد الاحتلال والسلطات العسكرية ، وتواصلت وامتدت للأيام التالية ، ودخلت فيها السيدات (20 مارس) ، وامتدت إلى الأقاليم فى شتى ربوع مصر شمالا وجنوبا .

الجمعية العمومية للمحامين

كان يوم 2 أبريل 1919 ، موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بمحكمة الاستئناف ، ولكن عددهم لم يتكامل ، وحال مغادرتهم المحكمة اعتدى عليهم الجنود الإنجليز ، فاحتجوا إلى مجلس النقابة الذى اجتمع يوم 4 أبريل وأقر الاحتجاج ، وقرر تأجيل الجمعية العمومية لأجل غير مسمى .

وفى 15 أبريل 1919 ، **اجتمع المحامون** بدار النقابة برئاسة الأستاذ محمد بك أبو شادى ، ثم برئاسة الأستاذ أحمد بك رمزى ، حيث أصدروا بيانا طويلا (مذكرات عبد الرحمن فهمى ـ ص 254) **قرروا فيه بالإجماع** :

(أولا) : أن الوفد المؤلف تحت رياسة صاحب المعالى سعد زغلول باشا هو الذى يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، وهو وحده الوكيل عنها فيما عهدت به إليه .

(ثانيا) : إبلاغ هذا القرار إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء وإلى اللجنة الممثلة للوفد المصرى بالقاهرة وإلى معتمدى الدول الأجنبية فيها .

وتبع إضراب وبيان **المحامين** ، إضراب جميع أصحاب الحرف والمهن ، واستقالة وزارة الأستاذ حسين رشدى باشا فى21 أبريل 1919 ، وعودة **المحامين** من الإضراب إلى أعمالهم فى 23 أبريل .

على أنه يجوز فى هذا المقام ، الإشارة إلى مذكرة الأستاذ **مكرم عبيد** ـ سكرتير المستشار القضائى آنذاك ـ إلى المستشار ، كتبها بالإنجليزية ، ونقلها إلى العربية حضرة الأستاذ **محمد لبيب عطية** ـ سكرتير عام النيابة العامة وقتئذ ، وأورد نصها عبد الرحمن بك فهمى فى مذكراته(ص 265 وما بعدها) ـ فى عشر صفحات من القطع الكبير ، لما حوته من آيات الوطنية الصادقة ـ ليقول فى ختامها : " لقد عثرت بلادى على روحها ، فحق لها أن تعيش حياة من له روح .. لقد تطور العالم فأصبحت الرقاب لا تعنو !

محاكمات الثورة

شن الاحتلال البريطانى حملة ضارية لتعقب الوطنيين ، وحفلت فترة الثورة بالعديد من المحاكمات ، حوكم فيها من نسب إليهم تأليف الجمعيات الثورية أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس ، أو مقاومة السلطات .

وفى القضية التى عرفت بـ " **قضية ديرمواس** " ، حوكم فيها أمام المحكمة العسكرية البريطانية 91 متهما عن مقتل ثمانية من الضباط والجنود الإنجليز فى القطار بديروط وديرمواس يوم 18 مارس 1919 ، وترافع عن المتهمين ـ وفيهم محام وضباط وأعيان وعمدة وشيخ خفر ـ **جمع كبير من المحامين** ، وفيها صدر الحكم فى 19 يونية 1919 بإعدام 51 شخصا ، عفا القائد العام عن أحدهم ، وعدل عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة لعشرة ، ثم لستة آخرين بوساطة رئيس الوزراء **الأستاذ محمد سعيد باشا** ، ونفذ حكم الإعدام فى 34 شخصا !

وحوكم البكباشى محمد كامل محمد ـ **مأمور بندر أسيوط** ، أمام المحكمة العسكرية بأسيوط بتهمة التحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليح الثوار ببنادق البوليس يوم 23 مارس 1919 ، حيث صدر الحكم بإعدامه ونفذ رميا بالرصاص فى 10 يونية 1919 .

وفى " **قضية الواسطى** " ، حوكم أمام المحكمة العسكرية 11 شخصا ، وقضى بإعدام ثلاثة نفذ فيهم الحكم ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على أمين بك الريدى ، وبخمس عشرة سنة على بدوى الديب ، وببراءة الباقين .

وتتابعت القضايا التى فيها وقف المحامون يذودون عن المتهمين فى قضية " **شلش** " وقضية " **صنبو** " وقضية " **ملوى** " وقضية " فاقوس " وقضية " **رشيد** " وقضية " **قليوب** " ، وعدد آخر من القضايا فى القاهرة والإسكندرية والغربية وأسيوط والمنيا وبنى سويف وكوم أمبو .

وفى قضية " **المنيا** " ، فيما سمى اغتصاب سلطة الحكومة ، كان ضمن المتهمين **محاميان** : الأستاذ رياض الجمل المحامى ، والشيخ أحمد حتاته المحامى الشرعى ، وهم من أعضاء اللجنة الوطنية بالمنيا ، وصدرت فيها أحكام مختلفة ، وقضى بسجن الشيخ أحمد حتاته المحامى الشرعى 15 سنة ، وسجن الأستاذ رياض الجمل المحامى ثلاث سنوات .

قضية عبد الرحمن بك فهمى ومن معه

لم يكن عبد الرحمن بك فهمى من المحامين أو الحقوقيين ، فقد تخرج فى المدرسة الحربية واشتغل ضابطا بالجيش المصرى ، ولكنه واحد من كبار رجالات الحركة الوطنية ، كان سكرتيرا عاما للجنة الوفد المركزية منذ تأليفها ، وقاد العمل السرى إبان ثورة 1919 ، هذا العمل الذى أسهم فيه المحامى الرئيس الدكتور أحمد ماهر ورفيقه محمود فهمى النقراشى ، وقد دفعوا الثمن ، وأحيلوا تباعا إلى المحاكمات التى رتبتها سلطات الاحتلال ، بدأت بمحاكمة عبد الرحمن فهمى ، وثنت بمحاكمة ماهر والنقراشى مع آخرين ضمن ما سمى قضايا الاغتيالات الكبرى .

وفى القضية التى عرفت بقضية عبد الرحمن فهمى ومن معه ، نسبت إليهم سلطات الاحتلال فى مايو 1920 أنهم أعضاء فى جماعة باسم " **جمعية الانتقام** " ، الهدف منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل ، وضمت قائمة الاتهام 27 متهما مع عبد الرحمن بك فهمى ، منهم من **المحامين والحقوقيين وطلبة الحقوق** : محمد حسن البشبيشى المحامى ، ومحمد لطفى المسلمى طالب حقوق ومحام فيما بعد ، وإبراهيم عبد الهادى طالب حقوق ووزير ورئيس ديوان ورئيس وزراء فيما بعد ، وكامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق ومحام فيما بعد، وكامل أحمد ثابت خريج حقوق ، ومحمد عبد الرحمن الجريدلى خريج القضاء الشرعى، وعبد الحميد عابدين طالب حقوق ومحام فيما بعد .

هؤلاء قدموا للمحاكمة أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط إنجليز برئاسة البريجادير جنرال " لوصون " ، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل .

وكالعادة ، ورغم المخاطر والمحاذير ، وشوكة وغضبة سلطات الاحتلال ، تولى الدفاع عنهم **جمع كبير من المحامين** ، انضم إليهم ـ ربما اقتناعا أو احتيالا ـ بعض المحامين الإنجليز ، وظلت المحكمة العسكرية العليا الإنجليزية تنظر القضية ثلاثة أشهر منذ 20 يولية 1920 حتى 6 أكتوبر ، حيث حكمت ببراءة منير جرجس عبد الشهيد وأنيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى ، وقضت بإعدام عبد الرحمن بك فهمى وعدل فى التصديق إلى السجن مع الشغل 15 سنة ، وكذلك بالنسبة لعلى هنداوى الطالب بالأزهر ، وقضى على المحامين والحقوقيين وطلبة الحقوق فى هذه الأحكام : محمد حسن البشبيشى ، ومحمد لطفى المسلمى .. قضى عليهما بعقوبة الإعدام وعدلت فى التصديق إلى 15 سنة سجنا مع الشغل لكل منهما ، وإبراهيم عبد الهادى بالسجن 15 سنة و30 جلدة وغرامة 2500 جنيه ، وعدل السجن فى التصديق إلى 12 سنة ، وكامل جرجس عبد الشهيد بالسجن 15 سنة عدلت فى التصديق إلى 10 سنوات مع 30 جلدة وغرامة مائة جنيه ، ومحمد عبد الرحمن الجريدلى بالسجن 10 سنوات ! .. خرج من عاش من هؤلاء بعد زمن طال أو قصر ـ من السجن ، أما شاهد الادعاء الواشى عبد الظاهر السمالوطى ، فقد بقى أسير سجن أبدى أقامه له الشعب رواه الواشى المذكور نفسه فقال : " لم أقابل أحدا بعد القبض على عبد الرحمن بك فهمى ، لأن الناس صارت تخاف منى ، وصرت كالطاعون ، لأننى معدود كخائن " !!

وجدير بالذكر أن **الحقوقيين** كان لهم قصب السبق فى **الجمعيات السرية** التى كانت تساند الحركة الوطنية وتؤازر الجهاز السرى لثورة 1919 ـ من الداخل أو بالتوازى ـ فكانت " **جمعية اليد السوداء** " برئاسة عبد الحليم البيلى المحامى ، وهى التى أرسلت خطاب التهديد إلى وهبة باشا بالحبر الأحمر وعليه علامة اليد السوداء ، وضبطت العلامات فى منزل محمد لطفى المسلمى طالب الحقوق والمحامى فيما بعد ، وجمعية " **الدفاع الوطنى**" وأكثر أعضائها من " **جمعية اليد السوداء** " التى يرأسها الأستاذ عبد الحليم البيلى المحامى ، وجمعية " **اللجنة المستعجلة** " ويرأسها حسن نافع وإبراهيم عبد الهادى المحامى ، الوزير ورئيس الوزراء فيما بعد ، وجمعية " الشعلة " ويرأسها الأستاذان مرقس حنا بك المحامى ونجيب باشا غالى .. هذا غير تنظيمات وجمعيات الطلبة والعمال والموظفين .

المحامون بخارج البلاد

بينما كان نضال المحامين على أشده بأرض الوطن ، كان المقيمون بخارجه ، نفيا أو جبرا أو اختيارا ـ يتابعون القضية الوطنية من هناك ، وقد مر بنا ما كان يقوم به محمد بك فريد وغيره فى أوروبا .. ويروى الحقوقى أحمد شفيق باشا فى أحداث سنة 1919 (مذكراتى فى نصف قرن ج 4 ـ ص 229) أنه تلقى فى 22 نوفمبر 1919 ، رسالة من عبد الله البشرى الذى كان قد سافر إلى سويسرا ومنها عاد إلى الآستانة ، ورد فيها :

" تعلمون أنه وصل من مصر إلى السويسرة ـ كذا ـ حضرة أحمد وفيق المحامى ، وهو مقيم على ما أظن بجنيف ، والمطلوب أن تقابلوه بشخصكم وتحادثوه شفهيا فى أن القضية المصرية تستفيد كثيرا من أن يكون لها محامون أحرار ، ليست لهم صلة بأى سلطة من السلطان ، يدافعون عنها فى البلاد المتفرقة ، والممالك الأجنبية ، وأن لها الآن والحمد لله كثيرا منهم بالسويسرة (فى إشارة إلى محمد فريد) وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الممالك المتحالفة والمتحاربة والمحايدة ، ولكن ليس منهم أحد بالآستانة ، فإذا أراد أحمد وفيق (المحامى) أن يقوم بهذا الواجب المقدس المفروض ، الذى نرى أنه من خيار الأكفاء للقيام به ، فإننا مستعدون للقيام بكل مصاريف سفره من السويسرة ـ سويسرا ـ إلى هنا (الآستانة) ، ومصاريفه طوال مدة إقامته ، حيث يشتغل حرا بعيدا عن الانتساب لنا ، نراه من وقت لآخر ، فيتسع له ميدان العمل وحريته .. ونستحسن أن يكون حديث سعادتكم معه دون وسيط حتى لا ينتشر ذلك فى الأندية والمجتمعات ".

نضال الوفد
فى أوروبا وأمريكا

أدت فظائع الاحتلال فى محاولة قمع الثورة ، إلى المزيد من اشتعالها .. وليس مرادى هنا ـ ولا يتسع المقام ـ لعرض أحداث الثورة وتطوراتها ، ولكن الوقوف فقط عند المواقف البارزة والصفحات التى سطرها المحامون وحملة الحقوق .

مجريات الحوادث ، وتصاعد الثورة ، ألزمت سلطات الاحتلال والحكومة البريطانية بمهادنة الثورة والسعى إلى التهدئة ، واضطرت إلى الإفراج عن سعد زغلول وصحبه من منفاهم فى جزيرة مالطة ، فأصدر السلطان أحمد فؤاد منشورا بالتهدئة إلى الأمة ، وأصدر الجنرال اللنبى ـ فى

7 أبريل ـ منشورا بالإفراج عن الأستاذ سعد زغلول باشا وصحبه : الأستاذ إسماعيل باشا صدقى ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا (ذكر لقب " الأستاذ " مقصود به هنا الإشارة فقط إلى صفة المحاماة أو الحقوق تلافيا للتكرار) .

وفى مصر ، التقى المفرج عنهم مع باقى أعضاء الوفد : على شعراوى باشا ، وسينوت حنا بك ، والأستاذ عبد العزيز بك فهمى ، والأستاذ أحمد لطفى السيد بك ، والأستاذ مصطفى النحاس بك ، والأستاذ حسين واصف بك ، والأستاذ محمود أبو النصر بك ، والدكتور (طبيب) حافظ عفيفى بك ، والسيد / جورج خياط بك ، وانضم إليهم بعد ذلك عبد الخالق مدكور باشا ، ثم ضم الوفد إلى أعضائه بعد وصوله إلى باريس الأستاذ ويصا واصف والأستاذ على بك حافظ رمضان ، وسافر معهم من مصر هيئة سكرتارية الوفد مكونة من : محمد بك بدر رئيسا ، والأستاذ جورج رومانى والأستاذ عزيز منسى .

غادر الوفد البلاد وأغلبيتهم الغالبة كما تلحظ من المحامين أو الحقوقيين ـ غادر البلاد إلى أوروبا فى 11 أبريل 1919 ، ومعهم فيما يشير الدكتور عبد العظيم رمضان (تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918 ـ 1936 ـ ص 198) حضرات **المحامون** : ويصا واصف بك ، وعزيز بك منسى ، وعلى بك حافظ رمضان .. وتحت عنوان " نضال الوفد فى أوروبا وأمريكا " ـ عقد الدكتور رمضان فصلا كاملا أحيل عليه وعلى ما كتبه المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى مطولة عن ثورة 1919 ، **وعلى الكتب العديدة كافة** التى تناولت تاريخ هذه الحقبة الحافلة بالنضال فى قلب الحركة الوطنية ، وفيها كان المحامون فى الطليعة ، ربما أسهم فى ذلك ـ فضلا عن علمهم وملكاتهم ـ أن النضال من أجل الاستقلال أخذ شكل " القضية الوطنية " .. وفيها لزم الإلمام بالقانون ، وامتلاك الحجة والبيان والقدرة على المقارعة ، وكلها من لوازم المحاماة دراسة وتطبيقا .

المحامون ولجنة ملنر

على أنه كان للمحامين موقف يروى إزاء لجنة ملنر ، التى أرسلتها بريطانيا للملاينة واحتواء الثورة ، والالتفاف فى ذات الوقت على مهمة الوفد المصرى الذى سافر إلى فرنسا فى 11 أبريل 1919 لطرح القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، وطرح مطالب الشعب المصرى على شعوب أوروبا وأمريكا .

فـى 15 مـايو 1919 ، أعلـن اللـورد كيـرزون فـى خطبتـه بمجلـس اللوردات البريطـانى ، اعتزام حكومتـه إيفاد لجنـة إلـى مصـر برئاسـة اللـورد **ألفريد ملنر** وزير المستعمرات لما أسماه " تحقيق أسباب الاضـطرابات التـى حدثت أخيـرا فـى مصـر وتقديم تقرير عن الحالـة فـى تلك البلاد وعن شكل القـانون النظـامى الـذى يعد تحت الحمايـة خيـر دسـتور لترقيـة أسباب السـلام واليسر والرخاء " !!

ولم يفت مصر والمصريين تمسك بريطانيـا فـى هذا الخطـاب بالحمايـة غير المشروعة المفروضة على مصر ، فتواصى المصريون جميعا بمقاطعـة اللجنة ، مما ألجأ بريطانيا إلى إرجاء إرسـالها عدة أشـهر حتـى أوائل ديسـمبر 1919 أملا فى هدوء الأحوال وتراخى نية المقاطعة !

ومـع كل محـاولات بريطانيـا التمهيد لتمريـر مهمـة هذه اللجنـة ـ لجنـة ملنـر ، فإنهـا قوبلـت بمظـاهرات النكيـر والاحتجـاج ، واسـتمرت المظـاهرات رغم قرار الحكومة بمنعها ، وأصـدر الحـزب الـوطنى (القديم) بيانـا بأنـه لا مفاوضـة مع الإنجليز إلا بعد الجلاء ، وأصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا فى 16 نوفمبر 1919 ـ انتقدت فيه المسعى البريطانى وختمتـه قائلـة : " والـوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخـا مجيدا ، فكل مصـرى مهمـا كـان مركزه ، وأيـا كان عمله ، مطالب بأداء واجبه ، فلتحيا مصر ، وليحيا الاستقلال التام " .

وجـدير بالـذكر أن الحقـوقى رئـيس الـوزراء محمـد سـعيد باشـا ، أبـدى اعتراضـه علـى مجـىء لجنـة إنجليزيـة إلـى مصـر قبـل توقيـع صـلح مـع تركيـا تخلى به الساحـة لإمكـان تحقيق عائد للمفاوضات بين مصر وإنجلترا ، إلا أن محمد سعيد باشا لم ير بداً من استقالة وزارته بعد نشر بـلاغ دار الحمايـة عن حضور لجنة ملنر ومهمتها واشتداد المظاهرات ، وشـاع أن النيـة متجهـة إلـى تكليف يوسف وهبـة باشـا بتشـكيل الـوزارة ، وأنـه سـوف يكـون معـه فيهـا مـن المسـلمين : إسـماعيل سـرى للأشـغال الحربيـة ، وأحمـد ذوالفقـار للحقانيـة ، ومحمـد توفيـق نسـيم للداخليـة ، وأحمـد زيـور للمواصـلات، ومحمـد شـفيق للزراعـة ، ويحيـى باشـا إبـراهيم للمعـارف ــ وكـان آنـذاك رئيسـا لمحكمـة الاستئناف ، وحسين درويش بك ومحمد شفيق باشا .

وإذ كان رئيس الوزراء المرشح قبطيا ، فقد استاء الأقباط استياء شديدا من موقفه ، وسارعوا إلى إقامة اجتماع فى 21 نوفمبر فـى الكنيسـة المرقسية الكبـرى برئاسـة القمـص باسيليوس وكيـل البطريركيـة ، أعلنـوا فيـه سـخطهم على قبول وهبة باشا تشكيل الوزارة (ولم يكن مرسوم تأليفها قد صـدر بعد) ، وخطـب فـى هذا الاجتمـاع الحاشـد القمص سـلامة منصـور رئيس المجلـس

الملى بالقاهرة ، والأستاذ توفيق حبيب المحامى ، والأستاذ لويس فانوس المحامى ، والقمص سرجيوس ، وعن الطلبة كامل أفندى جرجس عبد الشهيد تلميذ الحقوق الذى حوكم من بعد مع عبد الرحمن بك فهمى فى القضية التى عرفت باسمه ، واتفق الحاضرون على إرسال برقية إلى يوسف وهبة باشا وقعها عنهم رئيس الاجتماع القمص باسيليوس جاء فيها :

" الطائفة القبطية المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم الوزارة .. إذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر ، وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ، ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام ـ أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن " !!

وكان الأستاذ سعد زغلول باشا قد أرسل إلى اللجنة المركزية للوفد ، خطابا مؤرخا 28 أغسطس بتأييده المقاطعة ، جاء فيه : " ... إنكم تعلمون حق العلم أن حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية ، وإبعادها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين بريطانيا ومصر . وبهذه المناسبة لا يسعنا جميعا إلا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبانها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مقابلة اللجنة إذا حضرت إلى مصر " .

هذا ولما رأى اللورد اللنبى أن الأمور تتفاقم ، تذرع بما ينشر فى الجرائد عن مقاطعة اللجنة ، وطلب مساء 18 نوفمبر إلى محمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد ـ أن يغادرا القاهرة ويقيما فى بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك فى القاهرة تحت المراقبة ، ولما عزم ثلاثتهم على عدم الاستجابة لطلب اللنبى ، قامت السلطات العسكرية البريطانية باعتقال الأول والثانى وترحيلهما إلى بلديهما ، ووضع عبد الرحمن بك فهمى تحت المراقبة ، وبذلك خلا منصبا رئيس لجنة الوفد المركزية ووكيله ، فعمد عبد الرحمن فهمى ، وصادق الأستاذ سعد زغلول على ذلك ، باختيار القبطى الأستاذ مرقس حنا المحامى وكيلا ليترأس اللجنة مدة إبعاد محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا ، عامدين بذلك إلى تفويت قصد الإنجليز الذين ظنوا أن إسناد رئاسة الوزارة إلى القبطى يوسف وهبة باشا سيؤدى إلى فتور العلاقة بين عنصرى الأمة ، فاجتمعت كلمة لجنة الوفد المركزية ردا على ظنون الإنجليز ـ وصادق سعد زغلول ـ على اختيار المحامى القبطى الأستاذ مرقس بك حنا المحامى ليترأس اللجنة تأكيداً لوفاق عنصرى الأمة ، فحبطت بذلك الخطة الإنجليزية لإيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط .

وكعادتهم ، كان المحامون فى الطليعة ، ما إن علموا بقرب قدوم لجنة ملنر – حتى عقدوا جمعيتهم العمومية فى 21 نوفمبر 1919 ، وقرروا بالإجماع الإضراب لمدة أسبوع يبتدئ من اليوم التالى لحضور اللجنة ، احتجاجا على مجيئها ، وقرروا أن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقروا الخطة التى يتبعونها بعد انتهائه .

وأمام ازدياد زخم المعارضة والمقاومة ورفض لجنة ملنر ، لم تجد سلطات الاحتلال بدا من زيادة الاعتقالات ، فاعتقلت الأستاذ على بك ماهر ورحلته إلى الأقصر وألزمته بعدم مبارحتها ، واعتقلت أيضا الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة فى الأزهر ، ورحلت الشيخين أبو العيون والقاياتى إلى معتقل رفح !

وفور وصول لجنة ملنر فى 7 ديسمبر (1919) ، **اجتمع المحامون** بجمعية عمومية فى 12 ديسمبر ، ونفذوا ما أعلنوه يوم اجتماعهم السابق ، وقرروا الإضراب أسبوعا آخر يبدأ 17 ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة ورفضا لها ، واختاروا يوم 17 ديسمبر بالتحديد لأنه يصادف تاريخ إعلان الحماية غير المشروعة على مصر !

هذا وقد انتخبت الجمعية العمومية فى هذا الاجتماع خمسة من **أقطاب المحامين** بدلا ممن انتهت مدتهم ، ووقع الاختيار على الأساتذة المحامين : مرقس بك حنا ، ومحمد بك أبو شادى ، وعبد الرحمن بك الرافعى ، ويونس بك صالح ، وأحمد بك مصطفى ، وانتخبوا مرقس بك حنا نقيبا للمحامين ، ومحمد بك أبو شادى وكيلا للنقابة .

ولم تفلح الإجراءات التعسفية كافة التى اتخذتها سلطات الاحتلال ولا إعادة الرقابة على الصحف (مارس 1920) ، فى محاصرة أو تهدئة المد الوطنى ، كما لم تنجح فى كسر حصار المقاطعة ، فاضطرت لجنة ملنر إلى العودة إلى إنجلترا ، حيث غادر اللورد ملنر العاصمة صباح 6 مارس (1920) إلى القدس ، ثم عاد إلى الإسكندرية حيث أبحر منها 18 مارس فى أثر أعضاء اللجنة الذين سبقوه بالعودة إلى بلدهم .

المحامون بالخارج مرة أخرى

بالتوازى مع هذا الكفاح الجارى بمصر ، كان المحامون على عهدهم بالخارج فى خدمة القضية الوطنية ، فيروى أحمد شفيق باشا بمذكراته فى

نصف قرن (238/4) ، جانبا من الجهود أو الجهاد بالسويسرة ـ سويسرا ـ حيث زاره فى أول يناير 1920 عبد الله شديد بك منتدبا من المصريين الذين شكلوا جمعية باسم " الجمعية المصرية بباريس" تعمل لتحرير مصر بإشراف الأستاذ سعد باشا زغلول ، وشكلوا فى لوزان بسويسرا جمعية مماثلة أراد أعضاؤها أن يكون أحمد شفيق باشا رائدا لها تستشيره فى خطتها ومنشوراتها ، فأجابهم أنه جندى للوطن وتحت أمر اللجنة بغض النظر عن انتخابه رئيسا لها ، ويروى أحمد شفيق باشا كيف توالت الاجتماعات والترتيبات لعقد مؤتمر مصرى فى السويسرة (سويسرا) يحضره جميع المصريين هناك ، وكيف كانت تجرى الاتصالات بين أحمد شفيق باشا وسعد زغلول باشا فى باريس لتجاوز تردد البعض فى عقد المؤتمر أو مكانه .

المحامون يقودون
إلى عقد اجتماع للجمعية التشريعية
بمنزل سعد زغلول

يروى الرافعى أن الجمعية التشريعية كانت معطلة منذ أكتوبر 1914 ، وظلت بمعزل عن مجريات الحوادث طيلة هذه السنين ، كما ظلت بمنأى عن الثورة حين اشتعلت ، فرأى فريق من أعضائها ذكرهم الرافعى (ثورة 1919 ـ جـ 2 ـ ص 89) ـ أن هذا الموقف غير لائق بالجمعية التشريعية ، وأنهم أولى بغيرهم أن يجتمعوا بصفتهم النيابية التى كانت لا تزال قائمة فى ذلك الحين ، وأن يصدروا القرارات المؤيدة والداعمة لمطالب البلاد ، فدعوا زملاءهم للاجتماع ، واجتمعوا فى مارس 1920 ببيت الأمة : بيت سعد زغلول القريب من ضريحه القائم الآن بقرب شارع قصر العينى .

كان المحامون فى مقدمة الداعين إلى هذا الاجتماع ، منهم حسين واصف باشا ، وحسين هلال بك ، والدكتور محمد أمين بدر بك ، وكامل صدقى بك ـ وآخرون من المحامين وغير المحامين من عيون رجالات مصر .. اجتمعوا ببيت الأمة حيث قرروا : ـ

أولا : أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها إنجلترا من تلقاء نفسها على مصر ـ عملاً باطلاً لا قيمة له من الوجهة القانونية .

ثانيا : أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان ـ مستقلة استقلالاً تاماً وفقا لقواعد الحق والعدل والقانون .

ثالثا : تحتج الجمعية على تعطيلها ، وعلى كل القوانين والنظامات التى وضعت أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها .

رابعا : تحتج الجمعية على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبناءها .
خامسا : تحتج على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقفها وقفاً تاماً حتى يبت فى المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد .
سادسا : أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما ـ يعد لغوا ولا يلزم الأمة فى شىء ، فالأمة وحدها هى صاحبة الشأن فى تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلة .
سابعا : إبلاغ هذه القرارات إلى : 1 ـ الوفد المصرى فى باريس 2 ـ رئاسة مجلس الوزراء 3 ـ قناصل الدول فى مصر 4 ـ الصحف المصرية 5 ـ كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر 6 ـ سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظها فى سجلاتها .
ثامنا : إرسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى فى باريس .

انزعجت السلطات العسكرية البريطانية انزعاجاً شديداً لهذا الاجتماع وما صدر فيه من قرارات مؤيدة للحركة الوطنية ، وببطلان الحماية ، وإعلان الاستقلال . فأصدرت أمراً عسكريا فى 16 مارس 1920 بمنع اجتماع النواب وإلاّ تعرضوا للمحاكمة العسكرية .

مندوبو الوفد فى لندن

عندما عاد اللورد ملنر إلى لندن بخفى حنين ، أذعن أخيراً لما يريده الوفد ، وعهد إلى المستر هيرست ـ المستشار القضائى بالخارجية البريطانية وأحد أعضاء لجنته ـ بالتوجه إلى باريس لدعوة الوفد إلى لندن لإجراء مفاوضة مباشرة معه ، فقابل الأستاذ سعد زغلول باشا بباريس فى مايو 1920 ، حيث استقر الوفد على انتداب لجنة ثلاثية من أعضائه للمفاوضة ، تشكلت من محمد محمود باشا ، والأستاذ عبد العزيز فهمى بك ، والأستاذ على ماهر بك ، حيث بدأ الثلاثة مفاوضات طويلة انتهت برفض مشروع المعاهدة الذى قدمه اللورد ملنر إلى الوفد فى 17 يولية 1920 .

وكتب المحامى الفقيه ، الأستاذ عبد العزيز بك فهمى ، مذكرة إلى الوفد بشأن هذا المشروع ، فى أكتوبر 1920 ، نقتطف بعض الفقرات منها :

" إن سياسة الإنجليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر فى الأمور بعين الناقد البصير ، هى تنحصر فى هذه الصيغة : أخذ إقرار الأمة

المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها ، كما أخذوا إجماعا أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معاً " .

وقال عبد العزيز فهمى فى مذكرته عن القوة العسكرية :

" إن اشتراط وجود قوة عسكرية إنكليزية فى الأراضى المصرية هو اشتراط لايتفق مطلقا مع سيادة البلاد فى الداخل ، بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها ، وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلدة مستقلة حرة ، وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها فى ذاتها قوة أجنبية ، مجرد وجودها كافٍ للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها " .

وقال عبد العزيز عن المستشارين المالى والقضائى :

" تشترط بريطانيا العظمى فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشارا إنكليزيا بالمالية وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن الموظف الإنجليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معاً . وأقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية ـ سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الإنجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ، ودخائل إدارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ، ودخائل قضائنا الأهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ، ويكفى هذا ليتحقق للإنجليز ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها ، طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية " .

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطانى :

" لا تقتضى أى محالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون لممثل إحداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الأخرى .

" إن كون ممثل إنجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى ، وإنما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الإنجليزية دون سواها ، وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير إلاّ فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القبيل" .

وإذا كان الأستاذ عبد العزيز بك فهمى قد انتهى من مذكرته إلى تحفظات على المشروع ، فإن الحقوقى الكبير الأستاذ الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك المحامى وأستاذ القانون الدولى بمدرسة الحقوق السلطانية ، كتب ستة مقالات ضافية فى معارضة مشروع المعاهدة التى تقدم بها اللورد ملنر ، أورد الأستاذ المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى مقتطفات وافية منها (ثورة1919 جـ 2 - ص117وما بعدها) .

تحفظات الوفد

فى 25 أكتوبر 1920 التقى الوفد فى لندن للمرة الثانية باللورد ملنر ، برئاسة الأستاذ سعد زغلول باشا ومعه كل من عدلى باشا يكن ، والأستاذ عبد العزيز فهمى بك ، والأستاذ مصطفى النحاس بك ، والأستاذ على ماهر بك ، حيث قدم الوفد تحفظاته النهائية على مشروع ملنر ، مؤكداً على وجوب إلغاء الحماية صراحة وحذف الفقرات فى المشروع التى تخول بريطانيا الحقوق التى ادعت أنها لازمة لضمانة مصالحها الخاصة ، والشرط الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال امتيازاتها إلى بريطانيا أو على إنفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط ، بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول بمجرد اعتمادها من مصر وبريطانيا . وحذف النص الوارد فى المادة الرابعة بتعيين موظف بريطانى بوزارة الحقانية ، وكذا حذف النص الخاص باستشارة المستشار المالى ، وحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة أو القابلة للإصلاح ، وأولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين مع تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان ، وإلغاء كل حكم فى المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال أسبابه .

وعلى أثر ذلك استدعى الأستاذ سعد زغلول باشا باقى أعضاء الوفد من باريس ، وأصدروا فى أول نوفمبر 1920 خطابا بما استقروا عليه إلى اللورد ملنر ، ولتبدأ بعد ذلك سلسلة طويلة من المفاوضات والأحداث لا يتسع المقام لتفصيلها هنا .

تتابعت الأحداث ، واستقال اللورد ملنر فى يناير 1921 ، وتبعه تصريح مغلوط لونستون تشرشل الذى خلفه فى وزارة المستعمرات ، مما أثار عاصفة من الاحتجاجات فى مصر ، تبعها التبليغ البريطانى فى فبراير 1921 بأن الحماية علاقة غير مرضية ، وطلب المفاوضة ، ثم استقالة

وزارة نسيم باشا وتشكيل وزارة عدلى يكن باشا فى 1921/3/17 ، ومفاوضات عدلى كيرزن فى مايو 1921 ، ثم مذبحة الإسكندرية فى22 مايو بين المصريين والأجانب (عبد العظيم رمضان ـ المرجع السابق ـ ج1 ـ ص 336) ، ثم تصريح فبراير 1922، ثم تأليف حزب الأحرار الدستوريين فى 30 أكتوبر 1922 ، واغتيال عضوى الحزب المحاميين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك فى 16 نوفمبر بمظنة أن السيارة التى كانت تقلهما تحمل عدلى باشا يكن رئيس الحزب .

المحامون ودستور 1923

اختلفت الآراء وسوف تبقى على اختلافها فى شأن دستور 1923 ، وليست هذه الكتابة بقصد الترجيح أو البت فى شأن ما قيل وسوف يبقى يقال فى شأن هذا الدستور ، نصوصه ولجنته والأعمال التى صاحبت هذا الدستور الذى جرت بعض الأقلام على تسمية مخاض إصداره بأنه : " معركة الدستور " !

فقد استقبل حزب الوفد والحزب الوطنى القديم تشكيل لجنة وضع الدستور، استقبالا رافضا وعنيفا ، وأطلق عليها الوفد : " لجنة الأشقياء " .

فى كتابه : " القانون الدستورى " ـ لأستاذنا الجليل الدكتور السيد صبرى عن كيفية وضع هذا الدستور ، أورد أنه عقب إعلان تصريح 28 فبراير 1922 ـ دعت الحكومة ، برئاسة الأستاذ عبد الخالق ثروت ، وقد مر بنا كثيرا فى النيابة العامة وفى المحاماة وفى الوزارات ورئاستها ـ دعت الأحزاب السياسية الثلاثة القائمة فى ذلك الوقت : الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى (القديم) ـ للعمل مع الحكومة لوضع دستور للبلاد . إلاَّ أن الوفد والحزب الوطنى رفضا هذا الاشتراك ، وطالبا بعقد جمعية عمومية منتخبة من البلاد للقيام بهذه المهمة ، ولكن الحكومة لم تقر هذه الرغبة وكونت لجنة من ثلاثين عضوا ، بعضهم من رجال الحكومة المشتغلين بالقانون ، والبعض من زعماء الأحرار الدستوريين ، وبعض الشخصيات البارزة فى المجتمع المصرى ، وسميت هذه اللجنة : " اللجنة العامة لوضع مبادئ الدستور" ، أو " لجنة الثلاثين " ـ ودون ما دخول فيما أحاط بتشكيل هذه اللجنة التى أطلق عليها الوفد " لجنة الأشقياء " ـ فإن أغلبيتها قد انعقدت ـ للمحامين والحقوقيين ، وهذا طبيعى ومستمد من المهمة المعهود بها إليها ، وهى مهمة دستورية قانونية تشريعية ، وقد ترأس هذه اللجنة الأستاذ حسين

رشـدى ، المحـامى والحقـوقى والـوزير ورئـيس الـوزراء ، وضـمت مـن المحامين والحقوقيين :

* الأستاذ أحمد حشمت باشا نائبا للرئيس .
* الأستاذ محمد توفيق رفعت باشا .
* الأستاذ عبد الفتاح يحيى باشا .
* الأستاذ عبد اللطيف المكباتى بك .
* الأستاذ محمد على علوبة بك .
* الأستاذ إبراهيم الهلباوى .
* الأستاذ عبد العزيز فهمى بك .
* الأستاذ محمود أبو النصر بك .
* الأستاذ حسن عبد الرازق باشا .
* الأستاذ إسماعيل أباظة باشا .
* الأستاذ على ماهر بك .
* الأستاذ توفيق دوس بك .
* الأستاذ إلياس عوض بك .
* الأستاذ عبد الحميد مصطفى بك .
* الأستاذ حافظ حسن بك .
* الأستاذ عبد الحميد بدوى بك .

هذه الأغلبيـة للمحاماة والحقوقيين باللجنـة ، إقرار بـأنهم الأقدر علـى القيام بهذا العمل الجليل الذى يرنـو لأن يهيـئ لمصـر ـ لأول مـرة ـ دسـتورا عصريا ، وقد بدأت اللجنة أعمالها فى 11 أبريل 1922 ، وانتخبت لجنـة من ثلاثين عضوا لوضع المبادئ الدستورية العامة وعرضها على اللجنـة ، وكـان قد ظهر تياران حين أبدى حسين رشدى باشا رأيـه بتشكيل لجنتين لتحضـير قـانونين : أحدهما للانتخـاب ، والثانى للدستور ، فطلـب المكبـاتى بك أن يبـدأ أولا بتقرير المبادئ التى يجب تقريرها قبل انتخـاب اللجـان والبدء فى عملها ومنهـا أنـه يجـب أن تكـون سلطة الأمـة بـارزة ، ومسـئولية الـوزارة بـارزة ، معترضـا علـى عبـارة وردت بخطـاب ثروت باشا أن الدستور الذى ستضـعه اللجنة منحة من الملك ، بل هو ثمرة للأمـة من جهادهـا وأن للأمـة السيادة التى يجب أن تكون بارزة فى الدستور .

انتهـى الـرأى إلـى تكـوين لجنـة وضـع المبـادئ أو لجنـة الثمانيـة عشـر ، وحفلت محاضر جلسات اللجنة بمناقشات قانونية مستفيضة ، نمت عن تيارين ، استطاع رشدى باشا رئيس اللجنة التوفيق بينهما ، حدا إلـى محاولـة التوفيـق

تجاوز مخاوف تراجع الملك أو عدوله عن مشروع الدستور ، وتلافى الدرس المستفاد من وقوع الخلاف بين سعد وعدلى وانقسام البلاد إلى سعديين وعدليين .

وللاختصار ، فإنه بعد أن فرغت اللجنة من عمل الدستور ، عرض على اللجنة التشريعية بوزارة الحقانية ، فأدخلت عليه بعض التعديلات التى لا تمس الجوهر وصاغته الصياغة القانونية النهائية ، وصدر الدستور فى 19 أبريل 1923 ، حيث أجريت الانتخابات التشريعية على أساسه فى 2 يناير 1924 ، وأسفرت عن فوز حزب الوفد بأغلبية تشبه الإجماع ، ودعى زعيم الوفد الأستاذ سعد زغلول باشا لتأليف الوزارة طبقا للقواعد الدستورية .

وجدير بالذكر أن اختلاف الوفد والحزب الوطنى حول اللجنة وعملها قد توارى أو كاد ، وشهد المحامى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى ـ وهو من أقطاب الحزب الوطنى القديم ـ بأن " اللجنة أتمت مهمتها ، ووضعت الدستور ، ومن الحق أن نقول ـ والكلام له ـ إنه فى مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية " .

(للمزيد من التفاصيل :

* القانون الدستورى الأستاذ الدكتور السيد صبرى ص 315 وما بعدها .
* الانقلابات الدستورية فى مصر 1923 ـ 1936 " للدكتورين على شلبى ومصطفى النحاس" .
* تطور الحركة الوطنية فى مصر ـ 1918 ـ 1936 د. عبد العظيم رمضان ج 1 ـ ص 372 وما بعدها .
* فى أعقاب ثورة 1919 ــ ج 1 ــ عبد الرحمن الرافعى ـ ط دار الشعب ـ ص 52 وما بعدها) .

* * *

قد كنت أحب أن أسترسل مع المحاماة والمحامين والصفحات الوضاءة التى سطروها فى تاريخ الحركة الوطنية ، ولكن هذه الصفحات لا تنتهى ، ويضيق عنها المقام هنا ، ولا تتسع لها حدود هذه الرسالة التى أردت بها التعريف بما كانت عليه المحاماة والمحامون بأمس ، وكيف أمدوا الوطن بأجيال من العظماء الذين حملوا الشعلة فى الحركة الوطنية والحياة السياسية والفكرية والأدبية .

ولكنى لا أحب أن أختم هذه الصفحات دون حديث مجتزأ عن ثلاثة نجوم متوهجة من درر عقد المحاماة العظيم . هم الأساتذة الأجلاء إبراهيم بك الهلباوى ومصطفى بك مرعى ، ومحمد بك عبد الله محمد .

العقد الفريد
للمحامين العظام

مرت بنا أسماء لأعلام من المحامين والحقوقيين ، تبوأوا الرئاسة أو الملك ، وترأسوا الوزارات ودواوين الحكم ، وحملوا الحقائب الوزارية حتى فى الحربية والصحة والزراعة والأشغال العمومية ، فضلا عن الخارجية والثقافة والإعلام ، وترأسوا مجلسى الشيوخ والنواب ، ثم مجلس الأمة فالشعب ، وملأوا الحياة البرلمانية فى هذه المجالس حياة وعطاء ..

ولكنى أحب أن أذكر للقارئ قمما شامخة أخلصت بلا حدود للمحاماة ، راح معظم تراثهم العظيم بدداً ، لأن المحاماة قائمة فى الأساس على المشافهة ، وسرعان ما يأكلها زحف الزمن ، منهم من كتب تراثا باقيا كما فعل ـ على سبيل المثال ـ الأستاذ الكبير مصطفى بك مرعى الذى ألف فى المسئولية المدنية ، وكتب عن الصحافة بين السلطة والسلطان ، وسطر عشرات المقالات لا تحتاج إلاّ للتجميع ، وكما فعل الأستاذ الجليل محمد بك عبدالله محمد ، صاحب الأفضال التى لا تعد ولا تحصى ، ألف كتابه الشهير " فى جرائم النشر " ، وكتاب " بسائط علم العقاب " .. وكتابه الضافى الذى بلا نظير : " معالم التقريب بين المذاهب الإسلامية "، وديوانى شعر : العارف ، والطريق .. أو كما فعل المحامون أساتذة الحقوق فى مؤلفاتهم التى لا تزال تعمر المكتبات القانونية والفكرية .. عن مصطفى مرعى المحامى وإبراهيم الهلباوى المحامى ـ كتب المستشار عبد الحليم الجندى المحامى فى كتابه : " المحامون وسيادة القانون " ، وكتبت كثيرا فى مقالات متفرقة لم أجمعها بعد عن محمد عبدالله محمد المحامى ، وكتب غيرى كتابات عديدة عن هؤلاء الأعلام .

بيد أن المحاماة حفلت بنجوم عالية .. كنت أتمنى أن أكتب عنها ، وربما سأفعل يوما .. سعد زغلول المحامى (*) ، وإبراهيم الهلباوى المحامى ، وعبد العزيز فهمى المحامى ، ومكرم عبيد المحامى ، وأحمد لطفى السيد المحامى ، وأحمد رشدى المحامى ، ومصطفى النحاس المحامى ، ومرقس فهمى المحامى ، وعبد الرحمن الرافعى المحامى ، ومرقس حنا المحامى ، وعبد الفتاح الطويل المحامى ، وعلى الخشخانى المحامى ، وعبد الفتاح

(*) أوفاه عباس العقاد حقه بكتابه الكبير : " سعد زغلول : سيرة وتحية " ولخصته منشورات مجلة المحاماة فى أغسطس 1981 .

الشلقانى المحامى ، وعلى بدوى المحامى ، وعبد المجيد الشرقاوى المحامى ، وأحمد حسين المحامى ، وعلى عبد المجيد المحامى ، وحمادة الناحل المحامى ، ومحمد على رشدى المحامى ، ووهيب دوس المحامى ، ووحيد رأفت المحامى ، وزهير جرانه المحامى ، وعبد الفتاح حسن المحامى ، وتوفيق دوس المحامى ، وشوكت التونى المحامى ، ومحمود أبو النصر المحامى ، وأحمد لطفى المحامى ، ومحمد على علوبة المحامى ، والدكتور محمد حسين هيكل المحامى ، وعلى أيوب المحامى ، وعلى الرجّال المحامى ، ومصطفى البرادعى المحامى ، ومصطفى القللى المحامى ، وأحمد الخواجة المحامى ، وعبد المجيد نافع المحامى ، وعلى منصور المحامى ، وعبد الحميد عبد الحق المحامى ، وعبد العزيز الشوربجى المحامى ، وراغب حنا المحامى ، والسعيد مصطفى العبد المحامى ، وعبد الحليم الجندى المحامى ، وعبد المنعم الشرقاوى المحامى ، وفتحى رضوان المحامى ونعيمة الأيوبى المحامية ، ومفيدة عبد الرحمن المحامية ، وغيرهم .

ذكرتهم بلا ترتيب مقصود ، لأنى أكتب عفو الخاطر من الذاكرة ، هم جديرون بالكتابة عنهم ، ونحن أولى بالتعرف عليهم .. يستحضر الحديث عنهم ملحوظة لافتة لما يتعرض له المحامون من ذهاب معظم جهودهم بدداً فى معظم الأحوال ، فالمحامى مرافعاته مرهونة بوقتها بل بساعتها ، يسمعها السامعون ، وقد يعجبون بها أشد الإعجاب ، ويتأثرون بها أعظم التأثر ، ولكنها سرعان ما تتبخر بفعل الزمن ، وتوالى القضايا والحوادث ، وتواضع عمليات التدوين التى من المحال أن تلاحق سرعة إيقاع المرافعة الشفوية .. هذه الحقيقة التى أكلت الكثير من رصيد محامين عظام ، كالهلباوى ومصطفى مرعى وغيرهما .

يحمد للأستاذ المستشار عبد الحليم الجندى المحامى الذى حفظت مذكراته ومؤلفاته رصيدا عريضا من أعماله ، أنه فى كتابه : " المحامون وسيادة القانون " . كتب عن الهلباوى ومصطفى مرعى ، فإذا كانت مذكرات الهلباوى قد حفظت كثيرا من سيرة هذا المحامى الكبير ، فإن ما كتبه عبد الحليم الجندى عن مصطفى مرعى ، يكاد يكون المرجع الوحيد عن هذا العلم العظيم الذى أرجو أن أعود قريبا للكتابة عنه وعن الأستاذ الفقيه الجليل محمد عبدالله محمد .

الهلباوى (*) ومصطفى مرعى :

اختار الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندى أن يكتب عن المحاميين الكبيرين إبراهيم الهلباوى ومصطفى مرعى .. لا يوجد فى بر مصر من لا يعرف الهلباوى أسطورة المحاماة ، وأول نقيب للمحامين .. تحدث الأستاذ عبد الحليم الجندى عن بواكير الجد فيه ، وتلقيه عن مدرسة جمال الدين الأفغانى ، ودراسته وانقطاعها ، وموهبته الهائلة التى غطت كل شىء ، وبلاغته الأسطورية ، وقضاياه واضطلاعه بأخطر القضايا الوطنية ، فيما عدا هفوة قيامه بدور الادعاء فى قضية دنشواى ، حتى أطلقوا عليه عنها " جلاد دنشواى " .. يقسط الأستاذ الجليل / إبراهيم الهلباوى حقه فى المحاماة ، يراه فارساً من فرسان العصور الوسطى ، ناله من اضطهاد الحكام ما نال أباه ، فأشرقت فى أزهريته الصلبة أشعة الشمس التى نشرها جمال الدين الأفغانى فى أرجاء الشرق .. الملمح الواضح فى المحامى الفارس إبراهيم الهلباوى ، ما اكتسبه من معارف ضخمة من منازلة الرجال ، وقوة احتماله فى الشدائد ، وصبره ودأبه وقوة تصميمه ، يراه قد تصافحت فى راحتيه المتناقضات ، كان لا يحب هوناً ما ، ولا يبغض هوناً ما ، كمطلع الشمس فى صباح الربيع فى إشراقه ، أجرأ الناس فى تضحية نفسه ، شديد المحال ، شديد الانفعال ، حتى إذا تكلم باسم موكليه قاس حركاته وسكناته ، وأفكاره وعباراته بأدق مقياس عرفه العالم ..! وواتته الدقة الهندسية مع ومضات العبقرية ! لا حدود لجرأته ، ولا لحيويته ! اضطلع بالدفاع فى أخطر القضايا لأكثر من نصف قرن من الزمان ، وصار أشهر المشاهير فى عالم المحاماة ،

(*) للمزيد : مذكرات إبراهيم الهلباوى ـ هيئة الكتاب 1995 ، ومنشورات مجلة المحاماة يونيو 1982

ولا تزال إحدى محطات الأتوبيس مسماة باسمه فى شارع المنيل حتى الآن !

يتوقف الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندى عند موقف أتته فيه التحية والإقرار بنبوغه من معسكر الخصوم ، فلقد أهرع إليه جماعة من شباب الحزب الوطنى ، موسطين الأستاذ " أحمد لطفى السيد بك " ليتولى الدفاع عن الأستاذ " أحمد حلمى " (جد الأستاذ صلاح جاهين) أحد كتاب الحزب وأحد واصفى يوم التنفيذ فى دنشواى ، وكان قد اتهم فى قضية صحفية يمس الدفاع فيها ذات الخديو ، وهم يخشون رفضه لما غمزته به أقلامهم ولاتصاله بالخديو ، فقبل الهلباوى القضية قائلاً ، ليس قبولى لهذه القضية بحاجة إلى وساطة .

وانطلق ناظر الأوقاف ، إلى مستشار الأوقاف ، يستنكر منه وهو محامى الخديو ، أن يحضر ضد الخديو ! .. قال : لست حاضراً إلاّ عن متهم !

فجاءه ناظر الخارجية " حسين رشدى باشا " ، فصمم .

فدعاه ناظر النظار فصمم ، قالا لقد كنا نفكر فى أن نستصدر عفواً عن أخيك المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، لكن تصميمك يجعل الطريق شاقة !..

قال : الآن زال شكى وسأترافع ...

ترافع الهلباوى عن المتهم ، وهو عليم بما سيفقد ، لكنه لم يبال بموقعه ومرتباته واتصالاته ، وحرية أخيه !.. من أجل حرية المتهم .

فلم تمض أسابيع حتى شكلت لجنة لفحص قضايا الأوقاف ، لمعرفة هل تستحق القضايا ما يدفع عنها من الأتعاب ، ففهم ولم يضيع عليهم وقتهم .. واستقال ليبقى فى مصر عنواناً على الشجاعة . وضماناً ضد السلطة !

عن فهم الهلباوى لفروسية المحاماة ، ينقل الأستاذ عبد الحليم الجندى من مذكراته قوله :

" أنا معتقد أن واجب المحاماة كثيراً ما يعرض صاحبه إلى الخطر وإنى كنت ولا زلت أعتقد بأن صناعتى شبيهة ، إلى حد ما ، بالعسكرى المجاهد ، وهو فى الخندق يقدم نفسه ضحية لوطنه . ويكفى أن يراجع القارئ ما حدث لى من الأخطار .. " .

يقتطف الأستاذ الجليل ، من مرافعة الهلباوى فى قضية مقتل بطرس باشا غالى ، وداعه البليغ لإبراهيم الوردانى ـ الذى فيه يقول :

" الآن لى كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدى القاضى : الأول ، أنى إذا كنت قاسياً عليه فى نعته فلأنى خاضع لقانون ليس دائماً ملتئماً فى أحكامه مع ما توحى به الذمة والضمير ، لأنه مضطر فى أحوال كثيرة ـ رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانته ـ أن ينظر نظراً آخر فى تعريف الحلال والحرام ، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون ، فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك ، فعليك أنت أيضاً أن تتقبل قبولاً حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية . الثانية : أنى إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران ، فلأن ذلك واجب أيضاً يقتضيه الدفاع ، ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال ، وأن تعيش معاملاً معاملة الأشقياء وقطاع الطريق ، فارفع نفسك عن هذا السبيل ، واقبل نبال الموت بقلب البواسل ، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغداً ..

اذهب مودعاً منا بالقلوب والعبرات .

اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك .

اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة ! "

ويتضح إحساس الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندى المحامى ، بالبدد الذى تتعرض له آثار المحامى فى المرافعات الشفوية ، فيعقب قائلاً على عطاء الهلباوى فى المحاماة : " ليس بدعاً أن تقرأ المذكرة المطبوعة أو محاضر الجلسات . فى نظامنا القضائى الذى لا يعرف " الاختزال " فيهدر الفصاحة القضائية كلها وكثيراً من الحقائق ، ثم لا نرى إلاّ معالم لما قيل ، أما الصيحات والوثبات واللفتات ، والألفاظ التى كان لها فى فمه معان تضاف إلى معانيها ، وقوة فوق القوة التى فيها ، وفى كلمة واحدة " المرافعة " فلا نلتقى بها على حقيقتها وكامل روعتها " .

" وهكذا تضافر الارتجال وانعدام الاختزال على ضياع أعظم آثاره " .

مصطفى مرعى :

أما كتابة الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندى عن فارس المحاماة الأستاذ الكبير مصطفى مرعى ، فكتابة خاصة متميزة تنفرد عن غيرها بأنها كتابة صديق محب ، وزميل حميم ، فقد جمعت بينهما صداقة ومودة واحترام عظيم متبادل ، منذ أن تزاملا فى قضايا الدولة ، مصطفى مرعى رئيساً لها ، وعبد الحليم الجندى مستشاراً فيها ، يجمع بينهما أنهما خريجا معهد واحد ، الفارق بينهما فى التخرج خمس سنوات ، مصطفى مرعى تخرج عام 1923 ، وعبد

الحليم الجندى عام 1928 ، ثم جمع بينهما حبهما المشترك للمحاماة ، وتفانيهما المشترك فى العمل ، وإلمامهما بالفقه وأصوله ، وحبهما للبحث والاجتهاد ، وإتقانهما للغة العربية ، وبلاغتهما فيها ... تلمس هذا الحب والإعجاب من أول سطور ما كتبه عبد الحليم الجندى عن مصطفى مرعى فى كتابه " المحامون وسيادة القانون " .. يلتقط فى تقديمه أثيرة من أوابده التى فيها يقول مصطفى مرعى : " إلى المحاماة : **مهنة الكرامة والحرية والكفاح** " .

تحت عنوان : " **المحاماة مهمة حياة** " ، **يقول الأستاذ الجليل عبد الحليم الجندى :**

" مثل مصطفى مرعى فى تاريخ بلاده ، **شجاعة المثقفين الذين عملوا لمجد مصر فى ساحات القضاء وفى المجلس التشريعى وفى الصحافة** حتى قامت ثورة 23 يوليو سنة 1952 . ومثل فى القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهى " الكرامة والحرية والكفاح " . ومثل فى المحاماة خصائص القضاء التى بلغ فيها القمة وهى تقديس " المشروعية " والكفاح من أجل " الحرية " .

" وبهذا المزاج المطلوب فى عصره ، وفى كل عصر ، والذى لا يزال غرضاً مطلوباً من القضاء بمصر ، بلغ مصطفى مرعى أوجه . ولا يزال مكانه فى انتظار من يشغله " .

بفراسة المحامى الأريب ، وبلاغة الأديب ، يلتقط عبد الحليم الجندى قصة عشق الصبى مصطفى مرعى المبكر للمحاماة .. كان من حظى أن سمعت القصة شخصياً من الأستاذ مصطفى مرعى الذى اقتربت منه اقتراباً حميماً فى سنواته الأخيرة ، ولكن دعونا نقرأ معاً ما أورده الأستاذ عبد الحليم الجندى المحامى الأديب البليغ رواية وتعليقاً واستخلاصاً ، يعطى درساً لكيف يعطى عشق العمل بعامة ، والمحاماة بخاصة ، مُكنات الإجادة والتفوق والإبداع - يروى الأستاذ الجليل ، فيقول :

" بين محنة الفزع من أجل أبيه وذويه ، ونعمة الرجاء فى عدل السماء ، نبتت فى قلبه وهو حدث غريزة " المحاماة عن العدالة " ـ فكانت المحاماة والعدالة تنموان معه ، حتى صارتا طبعاً فيه . وأمسى يقيناً عنده ، أن الظلم سحابة تنقشع ، وأن العدل فى آثارها ينهمر كالغيث المنتظر . ومن هذا الطبع المزدوج دارت المحاماة والقضاء معه فى فلك واحد . فقضى حياته بينهما جيئة وذهاباً ، حتى إذا استوى فى آفاقه فى منتصف القرن العشرين صار نجم المحاماة غير منازع ، ورجل القضاء الذى تضيق عليه كراسى القضاء ،

وتتسع له ساحاته ، وتتعالى فيها صيحاته ، منادياً بالعدل ، معادياً للظلم والجهل ، حتى إذا كان عضواً فى مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب فى وجه الملك . وهو صنيع لم يصنعه أحد فى تاريخ مصر " .

" ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى آثاره فى تاريخ أمة ، أو كان منها ما يغيره ، إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع الشيخ الهرم " .

" والذى ألهم مصطفى مرعى فى حداثته " مهمة حياته " كان أفظع اتهام يتهم به رجل . يترافع فيه أعظم محام عرفته مصر ، فى يوم مجموع له الناس من قريتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط . وهى مناسبات جمعتها إرادة السماء لميلاد موهبة :

" كان أبوه فى فاتحة هذا القرن (القرن الماضى) عمدة الجزيرة الخضراء ، مركز فوه من أعمال محافظة الغربية . وهو الإقليم الذى نشأ فيه سعد زغلول ومحمد عبده . تذابح أهلها وأهل قرية مجاورة . وصمم أهل القرية ـ على مألوف المتنازعين ـ أن يتهموا الرؤوس فى دم قتلاهم . وحشر الشيخ والد مصطفى مرعى وأهل قريته متهمين بالقتل . وتداولت محكمة الجنايات القضية أياماً .

" وكان العمدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم الهلباوى نفسه . وكان فى أسفل القفص صبى صغير لم تحفل به الشرطة من صغره ، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات ، والمحامى العظيم يترافع ، فتنعكس آثاره المؤكدة على وجدان الصبى وفمه ، حتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جبة أبيه بأسنانه .

" ولما قضى بالبراءة بقيت صورة اليوم العظيم فى خيال الفتى الناشئ . وتوثقت صلاته الفكرية بالمحامى العظيم ، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغدى آماله ، ومراح أحلامه ... وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحامين على المجالس المريحة للقضاة ، وينصرف بكله إلى صناعته ، فيكون أقوى أصوات المحامين فى سنة 1950 ، بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوى فى سنة 1940 . وازدادت علاقتهما وثاقة فى إبان صعود نجمه . وبارك شيخ المحامين خطواته وهو فى مطالع حياته " .

فى تأبين الأستاذ الجليل مصطفى مرعى المحامى ، بدار نقابة المحامين فى 1987/12/17 ، تحدث من تلاميذه الدكتور محمد عصفور المحامى ، والأستاذ إبراهيم عبدالغنى سالم المحامى ، والأستاذ أحمد شوقى الخطيب المحامى ، وتحدثت بعدهم وبعد غيرهم سبقونى فى الكلام ، فذكرت يومها ما أنقله هنا مما نشر بمجلة المحاماة : العددان الأول والثانى ـ يناير وفبراير

السنة 68 - (1988 م) فى توديع الراحل العظيم الذى جمعتنى به فى سنواته الأخيرة صلة متينة متجددة كانت امتداداً لعلاقته وأبى عطية عبده المحامى ـ رحمهما الله ، صلة جمعتهما فى عملهما بالمحاماة منذ تخرجا فى مدرسة الحقوق الملكية (جامعة القاهرة الآن) : مصطفى مرعى المحامى فى عام 1923 ، وعطية عبده المحامى فى عام 1925 .. قلت يوم التأبين فيما قلته عن أستاذنا الجليل مصطفى مرعى :

" مع أننى جئت فى نهاية المتحدثين ، إلاَّ أننى لن أعتذر بما تعودنا دوما كمحامين أن نعتذر به .. لن أقول لكم إن من سبقونى لم يدعُوا لى موضعا لحديث .

لا أعتذر لكم بهذا ، لا لأنهم قصروا فى الحديث عن أبينا وشيخنا وأستاذنا العظيم المرحوم الأستاذ مصطفى مرعى ..

وإنما مرجع اطمئنانى وعدم اعتذارى ، أن مصطفى مرعى لا يستنفد فيه حديث مهما استطال .. فلا يزال فى الجعبة بقية ثرية ولو سبقنى أساتذة الحديث أياما وشهورا وأعواما بل ودهورا ، فمهما تحدثنا عن مصطفى مرعى فإنه لن يفرغ منا الحديث ولن نوفى للراحل العظيم حقه .

وأول ما يخالج نفسى ، وأنا أتحدث الآن عن الحبيب الأثير العظيم مصطفى مرعى أن أعتذر عن تقصير جرى من النقابة فى حقه !! .. لا أملك أن أبدأ حديثى إلا بالاعتذار إلى شيخنا وأستاذنا مصطفى مرعى !!

وأقول له وأنا أحسب روحه الطاهرة معنا فى هذه القاعة :

لقد رحلت عن دنيا الناس ، وكنت أنت وحدك ولا أحد سواك ، بصوتك فقط ، وبعلمك فقط ، وبإخلاصك فقط ، وبحضورك فقط .. كنت قادرا على أن تملأ الدنيا بأسرها ، وأن تحشد فى هذه القاعة بدل العشرات ألوفا .. ولكن شفيعى يا أستاذنا العظيم أن أحدا منا لا يستطيع أن يجمع من كنت تجمعهم بهيبتك وعلمك وحرارة إلقائك.. فأين نحن من قمة قممنا الشامخة ، وأين نحن من حضورك وعلمك وأستاذيتك ودافق حديثك ؟!

أستاذى العظيم .. أخالك من موضعى تحدثنى من هناك بحديثك ، فأسترجع كلماتك حين وقفت فى مجمع اللغة العربية تلقى بكلمتك المرتجلة فتقول :

أغرب الغرباء .. من صار غريبا فى وطنه !
وأبعد البعداء .. من كان بعيدا فى محل قربه !

لأن غاية المطلوب ، أن يسلو عن الموجود وأن يغمض عن المشهود وأن يقصى عن المعهود .

يا هذا الغريب .

من إذا ذَكَر الحق هُجر .
وإذا دَعا إلى الحق زُجر .
أستاذى العظيم :
كان عليك ضريبة يجب أن تدفعها ، وقد دفعتها !
أن تحيا فى الدنيا غريبا ، إلا لدى القلة القليلة التى فطرت نفسها على الحق وتجردت له !!
لا يمكن سادتى الأفاضل ـ أحباء مصطفى مرعى ـ أن أتحدث عن مصطفى مرعى دون أن نمس هذه النقطة بالذات ، ودون أن نسترجع فيما نسترجعه تذكرة للنفس ومواساة ، عبارة العقاد ـ رحمه الله ـ الذى كان هو والفقيد الجليل على صعيد واحد فى احترام الحق للحق والتجرد له :
" إذا أحبك الناس مخدوعين ، فلا تفرح !
وإذا كرهك الناس مخدوعين ، فلا تحزن !
بعض الكراهات خير لك من بعض المحبات ! "
سيداتى وسادتى ..
ما إن أشرع فى الحديث عن الأستاذ العظيم مصطفى مرعى ، إلا وتنثال العبرات ، ويرد أو تتوارد على الخاطر مواقف لا تحصى ولاتعد لهذا الرجل القيمة الذى فقدناه ، وإن بقيت روحه وستبقى معنا إلى آخر أعمارنا ومن بعدنا !
تعرفون جميعا ، كما نعرف ـ أنه حين يُذكر المرحوم الفقيد العظيم مصطفى مرعى ، يذكر له أنه كان فى أوائل دفعته عام 1923 وكان ترتيبه فيها الثالث .
ويذكر حيث يذكر ذلك ، أنها كانت دفعة من العمالقة ، فيها إبراهيم باشا عبد الهادى ، والدكتور محمود فوزى والأستاذ الفقيه الكبير وأول الدفعة عبد المعطى خيال ، والدكتور محمد محمد الوكيل ، ومؤسس الصحافة الحديثة محمد التابعى ، وأن هذا التقدم والامتياز والتفوق ، وسط العمالقة ، لهو آية الآيات على العملقة التى تتوارى أمامها قامات الشوامخ !
ثم تعرفون أيضا كما نعرف ، أن المرحوم مصطفى مرعى ما كاد أن يبدأ مساره فى المحاماة ، وعلى مدار تسع سنوات ليس إلا ، ما بين عام 1923 وعام 1932 ـ إلا وفرض نفسه فى عالم المحاماة فرضا ..
عنه تحدث شيخ المحامين آنذاك إبراهيم الهلباوى ، فيما تلاه أخى وصديقى العزيز الأستاذ الكبير أحمد شوقى الخطيب ، وعلق عليه بقوله إنه حين يشهد شيخ المحامين لشاب فى مقتبل حياته فى المحاماة فهو أمر يجب أن يستوقفنا ..

وكانت سنواته تلك فى المحاماة ، مليئة بثراء فكر وعطاء .. دالة على صاحبها ، الذى ما كاد يفجر مواهبه ويتبوأ مكانة مشهودة فى دنيا المحاماة ـ حتى اختطفه القضاء اختطافا ..

ودع الأستاذ مصطفى مرعى المحاماة وانخرط فى سلك القضاء ، ليقيم على أكتافه نظام القضاء المستعجل ، ويضع لبناته الأولى ، ثم يقيمه صرحا يواليه أبناؤه من بعده .

كان ما تقدم يكفيه ..

ولكن مصطفى مرعى أبدا لا يستريح ولا يريح ، لأن له موقفا من الحياة ، نذر نفسه له .. إذ به وهو على مشارف هذا السلك الجديد الذى فيه قد انخرط ، يشغل نفسه بما ينشغل به كبار رجال القضاء ، فينذر نفسه للبحث والوصول إلى تحقيق الحصانات الواجبة للقضاة ، حيث لم تكن متوافرة آنذاك إلا للمستشارين .. يتعب ، ويُتْعب .. فَيُنقل إلى الفيوم !!

ولكنه أبدا لا يهدأ ، ولا يدع أحدا يهدأ .. لأنه على الحق يسير ، ويعرف طريقه إلى الغاية العظمى التى إليها يمضى ..

وحين ذهب ، أو حين غُرِّب مصطفى مرعى إلى الفيوم ، لم تغرب شمسه ولم يضعف عزمه ، ولم يهدأ طموحه إلى المزيد من البذل والعطاء .. لوطنه .. ولمهنته ، فأخرج إلى المكتبة القانونية وهو لم يصل بعد إلى الثالثة أو الرابعة والثلاثين من عمره ، كتابه الضافى فى " المسئولية المدنية " ..

من لم يقرأ هذا الكتاب فليقرأه ، وليتذكر وهو يتابع هذا الإنتاج العظيم ، وهذا الفكر الدافق ، أن صاحبه قد كتبه أو شرع فى الكتابة فيه ، وهو يكاد يجاوز الثلاثين ، حيث دفع به إلى المطبعة عام 1934 بينما الفقيد من مواليد 18 يونيه عام 1902 .. أى أنه أتم كتابته ، هذا الذى لا يزال تحفة فى مكتبتنا القانونية ، وهو فى الثانية والثلاثين من عمره !

هذه وقفة ثالثة .. أو فلنقل هذه لقطة ثالثة .

لا يستطيع المتتبع ، ولا الرائى ، ولا المتأمل فى حياة مصطفى مرعى ـ إلا أن يتوقف عند هذه الوقفات ، ويتأمل هذه اللقطات .

ما كاد الراحل العظيم يعود إلى المحاماة ـ حين ترك القضاء ـ إلا وأعاد أمجاده فى المحاماة ، فما هى إلا فترة وجيزة حتى فرض نفسه فى عالم المحاماة فرضا ، ليسطر مزيدا من الصفحات الوضاءة ، قبل أن يعاود القضاء اختطافه إلى محرابه ، وإذ بمصطفى مرعى ، فى مدة وجيزة ، يصعد السلم ويصل عام 1946 إلى مستشار فى محكمة النقض ، ثم رئيسا لهيئة قضايا الحكومة ..

وأصل هنا إلى اللقطة الرابعة ..

مصطفى مرعى ، هو مصطفى مرعى .. لا يستريح ، ولا يدع أحدا يستريح !! .. إذ به ـ هذا العظيم ـ يضع سنة جديدة فى هذا المرفق الكبير الذى يتولاه .. وإذ به ينزل بنفسه إلى ساحات المحاكم كيما يتولى بنفسه المرافعة فى القضايا ، وهو على قمة هيئة قضايا الحكومة .

لا يمكن أن تمر هذه الصورة دون أن تستوقفنا ..

فهى تعبر عن رجل من نمط خاص ، وفكر خاص ، ومزاج خاص ، وروح وثابة خاصة ، وعطاء ثرى خاص ..

حتى إذا ما ترك خدمة قضايا الدولة ، وعُين وزيراً فى وزارة المرحوم إبراهيم عبد الهادى باشا ، ثم وزيراً فى وزارة حسين سرى باشا ، كان له هذا الموقف العظيم .

لقد كانت استقالته إلى رئيس الوزراء حسين سرى باشا ، وستبقى ، وثيقة بنصها وعظمتها فى سجل التاريخ ..

وليس مرجع العظمة فقط ، فى موقف الفقيد العظيم ، أنه استقال .. ولكن مرجع العظمة فى المقام الأول ، هو كيف استقال ، ومتى استقال ؟!!

متى استقال .. ؟!! قد ذكرها تلميذه النجيب الأستاذ إبراهيم عبد الغنى سالم المحامى ، فقد رفض مصطفى مرعى أن يتمهل في الاستقالة فترة وجيزة ليستكمل حقه فى معاش الوزير .. كان يمكنه أن يتريث . ولو قليلا ، وأن يرجئ الاستقالة .. حتى يؤمن حياته ، وهو يخوض هذه المعارك الشرسة ضد قوى الشر الغاشمة . إلا أنه أبى ـ وقد اقتنع بوجوب الاستقالة ـ إلا أن يستقيل فورا !!

هذه واحدة :

أما الثانية : ففى صيغة الاستقالة .. وفى موقع مصطفى مرعى من الأحزاب حين استقال .. كان مصطفى مرعى حين استقال بعيدا تماما عن الانتماء لأى حزب من الأحزاب .. يرفع راية الحق ، ولا يرفع سواها .. وهو يدرك إدراك العالم العارف ، أنه حين يفاجئ رئيس الوزراء بهذه الاستقالة ، بصياغتها تلك القاسية المسببة ، فكأنه يغلق الباب أمام نفسه ألا يختاره رئيس على مدار ما يأتى من الأيام ، فى وزارة من الوزارات .. لأن أحدا لا يتقبل أن يواجه وعلى الملأ بهذه المواجهة الثقيلة ، ولكن مصطفى مرعى لا يحسب حسابات الدنيا .. يقول مصطفى مرعى لرئيس الوزراء فى هذه الاستقالة :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

تحية : وبعد فأنت تعلم ، كما يعلم غيرك ، أنى إنما اشتركت فى حكومتك على أمل فيك ، أن لك غاية هى جمع الكلمة ، وضم الصفوف . وأن لك هدفا هو جمع القوى المؤتلفة على مواجهة الخطر من مشاكلنا الخارجية

والداخلية . وقد تبين لى أنك لا تتغيا هذه الغاية . ولا تتوسل بوسائلها . بل إنك لتبدو كما لو كنت مسلطاً لتجعل من كل حزب حزبين وكل فرقة فرقتين .

وقد رأيتك بنفسى ترى الرأى للحق وتنقضه للباطل . وتقول الكلمة وتنكرها . ولم يقع ذلك مرة واحدة فى تافه من الأمر بل وقع مراراً . وفى الخطير من شئون الدولة .

أما لفظك . وأما عبارتك . وأما أسلوبك فى إدارة مناقشات مجلس الوزراء فقد أصبح هذا كله مضرب الأمثال وموضع التندر فى كل مكان .

لهذا أحيطك علما باعتزالى العمل فى الوزارة . والله المسئول أن يدفع عن بلادنا السوء وأن يقيها غوائل الفساد ـ مصطفى مرعى "

وإنه يعتزل ـ فيما يقول عبد الحليم الجندى ـ لأنه تعود الاعتزال . ولم يحدث فى حياته أن طلب لنفسه أى عمل . فهو يعين فى كل عمل تولاه لمصلحة أمته لا لمصلحته ، ومن هنا تظهر إحدى خصائصه كرجل عام : إنه يعتبر نفسه ـ تحت الطلب ـ من جراء أى غرض عام ، وفى إجابة الطلب يضحى بآماله المنتظرة ، وينفق أمواله المدخرة ، ويقذف فى الهواء بكل فرصة . حتى إذا عضته الفاقة فى وظيفته ، رجع يلتمس الكفاية فى المحاماة وإنما يلتمس الحرية الكاملة والاستقلال فى العمل ..

هذا هو مصطفى مرعى .. حينما يقتنع أنه على الحق فهو إلى الحق يمضى ، ولا يبالى ..

وفى 29 مايو 1950 .. بلا دبابات ، وبلا مدافع ، وبلا قوات ، وبلا حزب يحميه ، وبلا زُمرة تقف وراءه لتدرأ عنه ، وقف مصطفى مرعى متذرعا بالحق الذى سار عليه ، ليطرح استجوابه الشهير ، فتقوم الدنيا ولا تقعد ، حتى يرحل فاروق عن ملك مصر ـ هذا من صناع الثورة الحقيقيين .. بلا دبابة ، وبلا مدفع !! .. وقف ليغوص إلى جوهر المشكلة ، وإلى لب الأمر ، ويجرى استجوابه على محورين :

محور يضرب فى الملك ضربا صريحا واضحا فى شخص مستشاره الصحفى كريم ثابت ، ويفجر ما أعطى له من مستشفى المواساة .. الخمسة آلاف جنيه ، والمحور الثانى يثير فيه ما سمى آنذاك بنفقات حملة فلسطين ، وما أدى إليه ذلك عن الأسلحة الفاسدة !!

وتلك بطولة البطولات ، وقمة القمم التى لا يبقى بعدها مرتقى لراق !!

وبطولة مصطفى مرعى فى هذا الموقف ، ليس حسبها أنها كانت تصديا للطغيان وكفى ، وإنما من العظمة التى تحسب لمصطفى مرعى أنه كان يعلم حين يطرح هذا الاستجواب أن وقائعه ترجع إلى وزارة كان عضوا فيها ،

وتربطه ولا تزال ـ صلات ووشائج وأواصر غاية القوة برئيس هذه الوزارة !

ومع ذلك لم يتحرج ولم يبال بأن يقال إن أساس الموضوع الذى يجرى عنه الاستجواب ـ يرجع إلى عهد الوزارة التى كان مصطفى مرعى وزيرا فيها .. لأنه يدرك أولا أن الحق أحق أن يتبع ، ويدرك ثانيا أن ما وقع فى وزارة كان فيها ، لا ينبغى أن يمنع من يؤمن بالحق ويناضل من أجله ـ من أن يفجرها ، كيما تستقيم الأمور .. لم يتوان مصطفى مرعى إذن ، ولم يتراجع ، وفجر استجوابه الشهير .. لماذا استقال رئيس ديوان المحاسبة ؟ لأنه حين استقال كان يستقيل مكرها لأن أحدا لا يريد ، ولأن الملك وحاشيته لا تريد أن يفتح موضوع كريم ثابت ولا أن يفتح موضوع حملة فلسطين !!

وكانت هذه لقطة أخرى !! أقامت الدنيا ولم تقعد ، وكانت لها تداعياتها من بعد حتى وإن لبس أثوابها أناس آخرون ؟!

ثم شاء الله أن يكون لمصطفى مرعى ميلاد آخر عن هذه الواقعة فى 17 يونيه 1950 ، فى ذكرى المراسيم الثلاثة الشهيرة التى أقصت عن مجلس الشيوخ مصطفى مرعى وتسعة عشر شيخا آخرين !!

بيد أن مصطفى مرعى لا يهدأ ، ولا يستريح ولا يريح !!!

لأن له رسالة امتلأ قلبه يقينا بأنه يجب أن يؤديها ، وقد أداها .. فإذا به فى 18 أكتوبر سنة 1950 ، يقف على رأس فريق من رجالات مصر ، ويصوغ لهم ـ فيما عدا بعض التعديلات التى أدخلت على عباراته للتخفيف من حدتها ـ العريضة الشهيرة التى قدمت للملك فاروق فى 18 أكتوبر سنة 1950 .. كتبت هذه العريضة ومهرها مصطفى مرعى بتوقيعه .. تقول هذه العريضة الموجهة إلى الملك :

" يا صاحب الجلالة :

" إن البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء ، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

" واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ، ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها ، حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكانا فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصح وأساءوا التصرف ، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار

التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور ، وأن النظام النيابى قد أضحى حبرا على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه سنة 1950 التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى ، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا !

" ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يُسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويُساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون !

" يا صاحب الجلالة

" لقد كان حقًّا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى " التوجيهات الملكية " ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم . وسترا لما افتضح من تصرفاتها . وما انغمست فيه من سيئاتها ـ وهى هى لا تزال أشد حرصا على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته ـ ولهذا لم نر بدًّا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان وبرا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد ، وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال .

" يا صاحب الجلالة

" إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد ، وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد ..

" لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا ، وعاجلا ، فترد الأمور إلى نصابها ، وتعالج المساوئ التى تعانيها

مصـر علـى أسـاس وطيـد مـن احتـرام الدسـتور ، وطهـارة الحكـم ، وسـيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلـى البلاد وسمعتها ، ومن غضـوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقا فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتـى بلـغ بهم الفشـل أن زلزلـوا قواعـد حكمهـا وأمنهـا وأهـدروا فـوق إهداره اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل ، وحرمـوا الفقير قوته اليومى .

" ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعا فى طريـق الأمانـة علـى اخـتلاف صـورها ، متقين الله فـى وطـنهم ، ومتقين الـوطن فـى سـرهم وعلنهم .

" والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الـوطن برعايتـه ، فيسير شـعب الوادى قدما إلى غايته "

يومهـا صـاغ مصطفى مرعى ووقع مع من وقعوا هذه الوثيقة ، لم يكن يملك دبابـة ولا مـدفعاً ، ولـم يكـن ينتمـى لحـزب أو لآخـر ، ولـم يكـن عضـوا بجماعـة تحميه ، وإنما حسبه أنه كان مصطفى مرعى وكفـى .. لقد وقـع معـه هذه الصحيفة نفر من شوامخ رجالات مصر على رأسهم الأستاذ إبراهيم باشا عبد الهادى ، والأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل ، والأستاذ مكرم عبيد ، والأسـتاذ حـافظ رمضـان ، والأسـتاذ عبـد السـلام الشـاذلى ، والأسـتاذ عبـد الرحمن الرافعى ، والأستاذ إبراهيم الدسوقى أباظـة والأستاذ رشـوان محفوظ والأسـتاذ علـى عبـد الـرازق وهـم مـن المحـامين .. ووقـع معهـم السـادة طـه السـباعى ، وأحمـد عبـد الغفـار ، وحامـد محمـود ، ونجيـب اسـكندر وزكـى ميخائيل بشـارة ، والسيد سليم ، سيظل التـاريخ يحسب لهم ولـه هذا الموقف العظيم ..

بيد أنـه يتبقـى وسيبقى لمصـطفى مرعـى ، أنـه كـان الوحيد ممن وقعوا على هذه الصحيفة ، الذى لا يحتمى بحزب ، ولا يتساند بجماعة !!!

حتى إذا ما قامت الثورة ودعى للدفاع عن إبراهيم باشـا عبـد الهـادى فـى وقت كان الجميع يتناكسون فيـه ويهـابون التقدم ، مخافـة البطش الـذى لاحـت نذره فى الأفق ، إذ بمصطفى مرعى يتقدم ولا يتهيب ..

وإذ بمصـطفى مرعـى أمـام المحكمـة التـى كانـت برئاسـة عبـد اللطيـف البغدادى وعضوية السادات وحسن إبراهيم ، يتقدم ولا يبالى ، فلما أحس بأنـه يحـال بينه وبين أن يؤدى واجبه على النحو الـذى بـه يؤمن وعليـه يسير ، لـم يتهيب مـن أن يواجـه المحكمـة فى هذا التوقيت العصيب بمـا لا يقدر عليـه إلا مصطفى مرعى . فيصرخ قائلا فى مواجهة المحكمة :

" خير للمتهم أن يكون بلا دفاع ، من أن يكون بدفاع أبتر " !! .

حتى إذا ما انصرمت أعوام ، وعاد الرجل بعد الغربة التى كان قلبه فيها ونبضه معلقين بمصر ، بكل خلجة من خلجاته ، وفى كل حركة بل وسكنة من سكناته ..

فإنه عاد بذات الروح .. رسول الحرية ، وبطل الفروسية ..

إن الفروسية ملمح أساسى من ملامح مصطفى مرعى .. إذ به وقد نيف على السبعين ثم نيف على الثمانين ، لا يهدأ ، لا يريح ولا يدع أحدا يستريح .. ما إن يحس بأن القضاء المصرى قد تعرض فى أواخر الستينيات إلى هجمة شرسة ، وأن هذه الهجمة تركت عوادم .. إلا ويقود المعركة كالتى قادها من هنا .. من هذه القاعة (بنقابة المحامين) ، وقادها من نادى القضاة .. كان محاضرا تجتمع له الألوف المؤلفة لتسمع مصطفى مرعى وهو يتحدث عن الفارق بين استقلال القضاة واستقلال القضاء ، ونفهم عنه أننا نحمل القاضى بما لا طاقة له بحمله إن اقتصرنا على إستقلال القاضى دون استقلال القضاء .. لأن استقلال القضاء هو الحصن الحقيقى لاستقلال القاضى ، ولا استقلال للقاضى بغير استقلال القضاء !

هذا هو مصطفى مرعى الذى كتب فى مطلع الخمسينيات (1951) مقالات : " مواكب الضلال " (اللواء الجديد ـ العدد 7 ـ 1951/5/29) ، و " سباق النفاق " (اللواء الجديد ـ العدد 9 ـ 1951/6/12) وعن اليخت الملكى " فخر البحار " . (اللواء الجديد ـ العدد 11 ـ 1951/6/26) ، وعن " الكسب الحرام " (اللواء الجديد ـ العدد 12 ـ 1951/7/3) ، والذى كتب بمجلة المصور فى أواخر السبعينيات " رفقا بنفسك يا وزير العدل " !!

إن مصطفى مرعى ، لا يهدأ ، ولا يهن ولا ينى ..

نراه فى نهاية العقد الثامن من عمره يقف فى مقدمة الصفوف محاربا كيما يعود مجلس القضاء الأعلى إلى وضعه الذى كان ..

وقد والحمد لله عاد !!

حتى إذا ما أحس ، وهو على مشارف الثمانين ، بأنه تدبر للصحافة المصرية مؤامرة تحت عنوان مغلوط .. الغرض منها أن يكرس تتبيع وإخضاع الصحافة لمقاليد السلطان ، تحت عنوان مزيف : " السلطة الرابعة " .. إذ به يقف وينفض عن نفسه وهو فى العقد التاسع كل تراكمات السنين ونحر العمر وينطلق انطلاقة الفارس ، فيكتب كتابه الذى أشار إليه الزميل الفاضل الأستاذ الكبير الدكتور / محمد عصفور " الصحافة بين السلطة والسلطان " ..

" وهذه لقطة أخرى .. " .

إذ أحس الراحل العظيم ، بأن استقلال القضاء ووحدة القضاء تتعرضان لما تعرضتا له بقانون القيم . إلا وينهض مصطفى مرعى أيضا من هذا المنبر ، ومن هناك فى منبر سدنة العدالة بنادى القضاة ، وعلى كل صفحات الصحف ، ليتحدث عن قانون القيم ويطلق صيحاته مدوية ـ وهو الفرد ـ كيما يوقف ما كان ينبغى أن يوقف !!

كان فى هذا أيضا مصطفى مرعى الذى نعرفه ، ويعرف نفسه وغايته .. مواقف كثيرة أخرى لا يستطيع المطالع لحياة مصطفى مرعى إلا أن يتوقف عندها ، وإلا أن يثق بأن هذا الرجل العظيم لم يتخلف قط عن التصدى لقضية يستشعر أن من واجبه أن يتصدى لها .

تصدى للدفاع عن نقابة المحامين ، حين اعتدى عليها وريم تحجيم دورها ، وهو الذى دافع عن حقوق المستقلين ، أمام نظام الانتخاب بالقوائم ..

لقد راجعت ـ وباختصار حتى لا أطيل على حضراتكم ـ المواقف التى مرت بمصر على مدار الأعوام التى عاشها مصطفى مرعى ، فلم أشهد موقفا من هذه المواقف إلا ومصطفى مرعى على قمة ورأس المتقدمين للتصدى له .. كان ـ رحمه الله ـ فى طليعة المناضلين عن الحق والعدل والحرية ..

نحن إذن جميعا نعرف هذه المواقف البارزة فى حياة مصطفى مرعى ، ولكن الذى يشغلنى هو : هل يمكن أن تكون هذه المواقف قد نبتت من فراغ ؟ .. أيمكن أن يقدم على هذه المواقف العظيمة إلا رجل عظيم ؟ .. كيف تدين له كل عوامل العظمة فيكون عظيما فى كل موقف يتصدى له ؟

لا بد إذن إن أردنا أن نتأسى بمصطفى مرعى ، أن نعى روحه الوثابة وعزيمته الماضية وعلمه الغزير وإرادته التى لا تلين ، هذا رجل جدير بأن نرسل تحياتنا إلى روحه من هنا إلى حيث ترفرف !

لا بد أن نبحث ، ولا بد أن نتأمل كيف استطاع مصطفى مرعى أن يكون رجل كل هذه المواقف التى تعارفنا جميعا على الإعجاب بها قبل أن نراه !

لقد أعجبت شخصيا بمصطفى مرعى قبل أن أراه ، وطربت به قبل أن أسمعه ، فقد كان من قدرى أننى نشأت وسط جيل من عمالقة المحاماة من جيله .. ومع هذا سمعتهم جميعا يتناقلون الحديث بعظمة مصطفى مرعى ، فإذا ما تناقل العظماء عظمة عظيم ، فهى آية الآيات على أنه قد بلغ من العظمة أعلى المراتب والدرجات .

علينا أن نتأمل ، كيف استطاع مصطفى مرعى أن يقف هذه الوقفات وكيف امتلأ التاريخ وصفحاته بهذه الأعمال العظيمة .

هل هى جاءت من فراغ ؟!!

محال !!

لا بد إذن أن يكون وراء كل موقف من هذه المواقف ـ موقف عام من الحياة ، ولابد أيضا أن يكون هناك منهاج ..

لا يمكن لأحد أن يصدر عنه هذا ما لم يكن له من الحياة موقف .. موقف قد تأمله ووعاه وتدبره وفهمه واعتنقه ، وما لم يكن قد فطر نفسه على منهاج يتحقق به أن يكون مهيئا للإقدام على العطاء الواجب فى كل مجال يستوجب منه الإسهام والتصدى ..

إن عظمة مصطفى مرعى الحقيقية فى هذه المساحات التى قد نتصورها " فراغات " بين هذه المواقف المتكررة فى حياة مصطفى مرعى .. لو درسناها وعرفنا سيرته ومنهاجه لأدركنا كيف ولماذا دانت له كل هذه القدرات والمكنات ، ثم كيف كان له من مجمل هذا كله موقف من الحياة !

فى أكتوبر عام 1986 ، وأنا فى مكتبة مدبولى بميدان طلعت حرب ، أبحث عن بعض الكتب ، إذ بمصطفى مرعى هذا الشامخ الذى تجاوز الثمانين يدخل إلى المكتبة ، فأبادر بتحيته وأسأله عن بغيته التى حضر للمكتبة من أجلها .

قال : حضرت أسأل عن كتاب أخبرت بأنه جيد يجب أن يقرأ .

هذا هو مصطفى مرعى .. وتلك هى عظمة مصطفى مرعى .. هذه الواقعة كانت فى أكتوبر عام 1986 .. رجل قد بلغ من العمر خمسة وثمانين عاما ، من حقه فيها أن يخلد إلى الراحة ، ومن حقه فيها أن يطمئن إلى كل ما حصله من علم غزير على مدار هذه السنوات الطوال ، ومع هذا يقطع الطريق ماشيا على قدميه من منزله بالدقى إلى ميدان طلعت حرب وسط القاهرة ، كيما يسأل عن كتاب ، قيل له إنه كتاب جيد .

هذا هو النسيج الذى منه تشكل مصطفى مرعى ، فكان العظيم الذى عرفناه .. أعلم أننى مهما تحدثت ، فلن أخرج كل ما فى نفسى وجعبتى عن أبى وشيخى وقدوتى وعظيمنا جميعا .. الراحل الجليل الأستاذ مصطفى مرعى .

سيدى وأبى وأستاذنا الجليل مصطفى مرعى .. لقد أعطيت وأوفيت .

وإذ كان الزملاء جميعا قد عزوا فيك رفيقتك العظيمة ، رفيقة الرحلة الطويلة .. فإننى لن أعزيها لأننا جميعا مصابون فيك ، وهو هو مصابها فيك ، فنحن جميعا نحس بما به تحس ، ونحن جميعا نستشعر ما تستشعر هى به ..

إننا لسنا وحدنا .. بل إن مصر بأسرها تدرك أنها قد خسرت عظيما وقامة عالية وصوتا مجلجلا فى الحق ، وقبضة دافعت ووقفت وأعطت .. ولكن عزاءنا أن هذا الرجل قد استغرق بأعماله وبعطائه أعمار رجال ، وبأن ما أعطاه لا يمكن أن يواريه موت .. إن ما تركه مصطفى مرعى تراث سيبقى على الأيام نبراسا لكل من يحب الحق والعدل والحرية ..

.. هذا هو عزائى الحقيقى فى المرحوم الأستاذ العظيم شيخنا وشيخ مصر وفارسها المغوار الأستاذ مصطفى مرعى ..

تغمده بواسع رحمته وأنزله فسيح جناته وعوض الأمة والمحاماة فيه خيراً !

الأستاذ محمد عبد الله محمد

أما أبى الروحى ، وشيخى وأستاذى ، وصاحب الأفضال التى لا تعد ولا تحصى ، الأستاذ الجليل محمد بك عبدالله محمد ، فدعنى أقتطف لك فقرات مما كتبته عنه وعن مؤلفاته :

* فى مقال نشر بالجمهورية 1996/8/11 ، وفى مجلة فكر وفن العدد 4 - 1996/11/1 ، وأعدت نشره فى كتابى "أوراق" 1997 - كتبت : -

فى 1990/6/27 ، غادرت مصر على متن طائرة إلى الولايات المتحدة ، - فى طريقى إلى مستشفى سانت لوك فى هيوستن لإجراء جراحة دقيقة بالقلب تحدد لها يوم 1990/7/16 .. وكان هدفى من الرحيل مبكرا ، أن أخلو إلى نفسى أياما قبل الجراحة أفكر وأتأمل وأبحر فى عوالم كثيرا ما تشغلنا هموم الحياة وأحداثها الجسام - والتافهة !! - عن التأمل فيها !! .. فى رحلتى لم أصحب معى غير القرآن الحكيم وكتاب " معالم التقريب " لشيخنا العلامة الجليل الأستاذ محمد عبد الله محمد المفكر والشاعر والمحامى الشهير ومؤلف عمدة المراجع " فى جرائم النشر " . إن صحبة القرآن والسياحة فيه صحبة طبيعية معلوم أسبابها .. فلماذا " معالم التقريب " بالذات وكنت قد قرأتها ثلاث مرات قبل الرحلة ، بل شاركت فى جمعها للنشر فى كتاب الهلال عدد مارس 1989 ، مع ما يصاحب هذا الجمع من تكرار للقراءة الدقيقة الملمة الواعية ؟!

جوابى أن " معالم التقريب " هى أكثر ما قرأت فهما للقرآن وإلماما واعيا عميقا بفلسفته وروحه وأحكامه .. وهو إلى ذلك دعوة عميقة جادة للتقريب بين المسلمين .. فى معالجة مليئة بتضاعيف وسبحات تثير الفكر وتدعو إلى التأمل .. فالتقريب هو اتجاه جاد داخل الإسلام ، مجرد تماما من

اللون الطائفى أو العرقى أو الإقليمى ، يسعى للتخلص من العداوة معلنة أو خفية بين أهل المذاهب صيانة لوحدة المسلمين التى تدور حول التسليم بحقوق عامة للمسلم فى كل بلاد الإسلام .. وأهمها عصمة دمه وماله وعرضه وألا يظن به السوء ، وثانيهما التمسك بأخوة المسلم برغم اختلاف مذاهب مدارس الفكر .. فالخلاف المذهبى حين يصبح عداوة يكون قد صار أهواء ومصالح ، وهذا لا يواجه إلا بلفت النظر والاعتياد على تذكر أنه لا خلاف على الأساسيات .. فإله الجميع واحد .. ونبيهم واحد .. وكتابهم واحد .. وقبلتهم واحدة .. وهذا هو رأس مال كل مسلم .. ولا بد من تذكره لكى تتجه قلوب المسلمين وعيونهم إلى المستقبل المشرق الذى ينتظرهم إذا تآخوا وتحابوا .. وكتاب " معالم التقريب " يثير قضايا غاية فى الأهمية ويتناول ذلك كله فى معالجة جادة مليئة كما قلنا بومضات وتضاعيف وسبحات مشحونة بفكر جاد عميق .. ومع ذلك مضى الكتاب للأسف ـ مثلما تمضى معظم أعمالنا الجادة ـ دون أن يلتفت إليه أحد ؟!!

الأستاذ محمد عبد الله ، عالم موسوعى ، ومفكر فذ ، وواحد من أكبر عمالقة جيل الرواد .. تتلمذ عليه آلاف ملأوا الدنيا .. بعضهم شغل ويشغل أرفع المناصب والمواقع ما بين كرسى الوزارة ورئاستها ورئاسة مجلس الشعب .. ومع ذلك لم تغره شهرته ولا دائرة تلاميذه الواسعة بالخروج عن عزوفه الشديد عن أى رغبة فى التصدر أو عرض النفس !! .. حتى إنه ظل سبعين عاما ينظم شعرا عموديا يطاول بلا أدنى مبالغة شعر أبى العلاء المعرى ـ دون أن يعرف أحد ؟! ـ حتى وقعت بالصدفة على هذه الثروة فبادرت ـ برغم معارضته ـ إلى طبعها فى ديوانين كبيرين : العارف ، والطريق .

فى كتابه " معالم التقريب " بين المذاهب الإسلامية يبين أن التصدى للدعوات كثيرا ما يكون مقرونا من الناس بوهم كل واحد منهم أنه هو طبيب الملايين !! بل طبيبهم الوحيد !! وأن مرضاه وهم ملايين البشر لا يمكن أن ينتظروا منه أكثر من أفكار أو نصائح أو وصفات مقولة أو مكتوبة ليس عليه منها تبعة ولا عهدة صدقت أم لم تصدق ـ اتبعت أم لم تتبع .. وكل منا قد مر فى الغالب بمثل هذا الموقف وحاول مرة أو مرات أن يقوم بدور طبيب الملايين على هذا النحو وهو يظن أن ملايين العالم يترقبون العلاج والإصلاح على يديه !!

ووراء هذه النزعة ، رغبة غريزية فى التصدر والقيادة والأهمية ، مقرونة بقدر كثير أو قليل من الحرص الغريزى على إشباع رغباتنا الذاتية

بأقل ما يمكن من الجهد والمشقة والخاطر ، وبأكثر ما يمكن من الأمن والدعة والعافية !!

ومهما يكن من أمر هذه النزعة ، فإن اعتيادها ـ فيما يقول أستاذنا الجليل محمد عبد الله محمد ـ يحيى لدى كثير من الناس إحساسا كاذبا بالعلم والخبرة والجدارة والتفوق ؟!! ويخلق لديهم شعورا طفوليا صبيانيا بأن تغيير أوضاع الحياة وتحويلها وتشكيلها سهل ويسير .. وكثيرا ما يقترن هذا الإحساس الكاذب والشعور الطفولى بجرأة بلهاء على مناهضة نواميس الكون وتحويلها ، وضعف التبصر بالنسب بين الأشياء والفروق وبقيمة الزمن والشعور بمعنى الواقع وصلابته وصلة الواقع بالممكن ، فتنحجب عنا دون أن ندرى ـ الهوة التى تفصل بين الممكن وبين الوهم والخيال الهاذى .. ولو فهمنا هذا لأدركنا أن طريق الدعوات الأعظم ، هو الإنسان نفسه لا فيما يقوله أو يدعيه أو يتشدق به ، إنما فى حياته نفسها وسلوكه ومواقفه وتصرفاته وأفعاله وردود أفعاله .. باطنه وظاهره .. غيابه وحضوره .. جده وهزله .. فخطاب الناس بالمواقف والتصرفات والأفعال أقوى أثرا وتأثيرا من الدعاوى القولية والخطب الرنانة والانفعالات الحماسية !!

على أن الناس تهرب كثيرا من المواقف والتصرفات والأفعال الجادة المجدية إلى الكلام والتشدق ، ـ لأن الكلام سهل بينما تحتاج الأفعال إلى مزيد من الجهد والمشقة وشجاعة القلب وقوة التمسك والثبات فى وجه الصعاب والمخاطر ، ولأنه لا يتحقق لأصحاب السكينة والوقار والعفة ما يتحقق فى يسر وسهولة للمتشدقين بالكلمات من إسراع إلى الزعامة والتصدر والقيادة والركوب على رقاب الناس !!

ذلك أن فكرة " المكانة " مطلب لدى الناس قديم .. ويكاد يكون فى زمننا مطلب الجميع .. يقتتل عليه الكل ، ويرهقون أنفسهم وأهلهم وذويهم وأشياعهم من أجله .. يتشدقون بالمساواة ، ولكنها عندهم مجرد كلمة تقال سرعان ما ينفلت ملقيها منها ومن تبعاتها ويسعى بالوعى وباللا وعى للتصدر وطلب الرفعة والمكانة وعلو القدر والمنزلة وامتلاك الحكمة والفوز بالزعامة والاستئثار بالقيادة .. فهو أعلم الناس وأفقه الناس وأذكى الناس وأخلص الناس وأبعدهم بصرا وبصيرة وأكثرهم قدرة على سياسة الناس وقيادة الكتل والجموع !!!

هؤلاء الناس يتشدقون بالمساواة ، ولكنهم فى هلع من التشابه والتماثل فيما يؤثر بالنقص على "المكانة" العليا التى ينشدونها .. وهم لذلك فى صراع لا ينى ولا يهدأ للطفو فوق بحر العاديين غير المعروفين من الناس ؟! كل منهم يسعى حثيثا للقرار من اللا اسمى على جدار الزمن ، وأن يقرئ الدنيا

اسمه فى كل عمل يعملـه .. حتـى فـى التفاهـات والحماقـات !! لا تكف الأيـدى ولا تنى ولا تشبع من الكتابة ومحاولة الكتابة على سبورة الدنيا لا يثبت عليها فى الواقع خط واحد !!

إن المسلـم السـوى ـ فيمـا يقول الأستاذ محمد عبد الله محمد فى " معالم التقريب " ـ لا يفتنه شىء من هذا كله ، ولا يهمه أن يكتب اسمه على شـىء ـ أو حتى أن يعـرف النـاس وجوده ـ أو أن يمنحـه النـاس صيتا أو مجدا ، لأنـه موقن أن الناس ينسون ويموتـون ، وأن الله تعـالى وحده حـىّ لا يمـوت .. وأن مـا عنده سبحانه ـ بـاق ومحفوظ لا ينسـى ولايضـيع .. مهمـا جحده أو نسيه الناس !!

المسلم السوى يتوحد مع الكل .. يعـى أن نفحـة الله تعـالى فيـه هـى للكل ومن أجل الكل ، لا تهمـه صـدارة ولا قيـادة ولا وجاهـة ولا أبهـة .. يـدرك أن الصورة الإسلامية الحقيقية إنما توجد مـع وجـود المعنـى الجـامع وهو الله عز وجل ، وبالولاء المطلق لله عز وجل ، وفيه وبه لا تنشد النفس سوى رضـائه سبحانه الذى تتضاءل وتتلاشى أمامه مغريات المكانة والتصدر والوجاهة !!

المسلم السوى يفهم ـ وينبغى أن يفهم ـ أن " المكانـة " (فـى الـدنيا) لا تأتى بالضرورة لمن يطلبها ويجد فى طلبها ، وأنها قد تأتى ساعية بنفسـها إلـى من لا يطلبها بل إلى من قد يبالغ فى العزوف عنها والزهد فيها .. والزهـد فـى " المكانة " والعزوف عنها يحتاج إلـى مجاهدة لأنـه مضـاد لطبيعـة الآدمـى .. وهـذه المجاهـدة أيسـر بحكـم الطبيعـة والـدور ــ لـدى الحكمـاء والمفكـرين والعلمـاء . منهـا لـدى المنشـغلين بلجـج الحيـاة أو المشـاركين فـى إدارة شـئون الناس .. فتنافس هؤلاء ، ودعاوى الاهتمام العام والعمل العام ، قد يجـرفهم ـ وربما يدارون به ـ رغبة عارمـة فـى التصـدر والقيـادة ، بـدعوى أن كـلا منهم أحكم الناس وأخلص الناس وأقدر النـاس .. لـذلك يندر بين هؤلاء من يعزف حقيقة عن التصدر .. ويندر أيضا بينهم من تتوارى ذاته فى سبيل الكل .. ومع ذلك فلم ينعدم وجود أمثال هؤلاء (النادرين) فى القديم والحديث .. ومـا دمنـا نتحدث على هامش " معالم التقريب " ، بين المسلمين ، فإن تـاريخ المسلمين ملىء بنماذج عديدة وضاءة يقف فى مقدمتها الصحابى الجليل .. أمين الأمة .. وأحد العشرة المبشرين بالجنة .. أبو عبيدة عامر بن الجراح .

* وفـى مقــال نشــر بالجمهوريــة 2002/10/7 ، عــن " عبقريـة تـوارى الـذات " ، وأعيـد نشره فـى كتـابى "إبحـار فى هموم الوطن والحياة " ـ دار الشروق .. كتبت : ـ

وجدتنى بعد الرحلة التى حاولتها إبحاراً فى عـالم الـذات ، أو متقصيا لهـا فى " عيون الناس " .. وجدتنى مشدوداً لبيتى شعر لشيخى وأستاذى وإحدى

علامات القرن الماضى فى مصر ، الأستاذ الكبير الراحل محمد عبد الله محمد .. المحامى الأشهر والفقيه الفذ والمفكر الفيلسوف الأديب الشاعر ..
يقول فى أولهما ، بقصيدة " نظارتى " أولى قصائد ديوانه " العارف " :

ماذا ترى الأرضَ إنْ ترصدها من زُحل
وهل ترانى وأَبْعادى وأَمْجادى ؟!

هذا رجل ، أو قل حكيم ، يقف متأملاً فى وقار وتواضع ، يلفت نظر نفسه إلى وهم ما يعتقد هو ـ أو يعتقد الآدمى ـ أنه أمجاد يصورها لنفسه وقد يتعبدها ويتيه معجباً بها وبنفسه دون أن يدرك أنه كله ، وبعمله جميعاً ، ذرة من نقطة فى بحر فى محيط أعظم فى كون هائل !! .. ما وزن وماقيمة وما حجم وما أثر ما يعتقد الآدمى أنه المجد المخلد الذى يحفر اسمه على جدار الزمن ؟! .. أليس أدعى لمزيد من فهم الواقع الحقيقى أن يتساءل : ماذا تراه يبدو ـ هذا المجد التليد الذى يتوهمه أو يعتقده ـ لراصد الأرض الذى يطل عليها ويتأملها ويتفحصها من السموات العلى .. أترى هذا الراصد من الكوكب زحل يرى هذا الآدمى المتضخم الموهوم .. أبعاده ومقاساته .. أعماله وأمجاده ؟! أم أننا نبالغ ونضخم أنفسنا ونتصور كل همسة أو إيماءة أو حركة أو عمل لنا وكأنه الدنيا بأسرها ومجدها الزاهى التليد الذى لا سابقة له ولا لاحقة عليه ولا شىء بعده !! ، وأنه بعظمته وجلاله ـ الذى نتوهمه !! ـ هو قبلة التفات واهتمام وأنظار وتقدير وإعجاب العالم كله ؟!!!
من على البعد البعيد ، تبدو الرؤية أصفى ، والتبين أوضح ، والفهم أنقى لأنه مستخلص مصفًى من شوائب ومداخلات ونوازع تعوق الرؤية وتشوش عليها وعلى الفهم الرائق الصافى غير المشوب بأوهام وخداعات وتهويمات النفس ومجاملات ومناقضات الغير .. حين يبعد الآدمى يكون أقدر على الرؤية وأقدر على الفهم !!
فى قصيدة " المرايا " ، بذات ديوان " العارف " ، يقول الفيلسوف المحامى الشاعر محمد عبد الله محمد ..

إنى إلى البعدِ محتاجٌ لأفهمَهُ إذا امّحىَ البعدُ لا فهمٌ ولا بصرُ

لم يكن شعر الأستاذ محمد عبد الله محمد هو فقط الذى استدعانى ، ولا كانت ذكرى رحيله من ثلاث سنوات التى اقتربت ، ولا موعد ميلاده الذى يأتى هذا الأسبوع ـ هى فقط التى استدعتنى .. بل ولا حتى أفضاله علىّ التى لا تعد ولا تحصى .. الذى استدعانى أكثر هو شخصية هذا العملاق العظيم الفذ واتصالها بالموضوع الذى فيه أبحرت أو حاولت الإبحار فى عالم الذات

.. هـذا العـالم المهـول الملـيء بتضـاعيف " المبالغـة " فـى النظـر للـذات ، وتضخمها، وانشغال صاحبها بأمرها وصورتها فى عيون النـاس .. عزيـز إن لـم يكن محـالا علـى الآدمـى العـادى أن يخـرج مـن عـالم الـذات إلـى خارجـه .. الأنبيـاء والقديسون وقمم العلم الخالصـة المخلصـة ـ هم فقط القـادرون علـى الحياة خارج عالم الذات الذى نقع جميعاً صرعى فيه ، ولـذلك فمحـال ، وبعيـد بعيد ـ ولـن يكـون فـى أى مستقبل معقول ، أن يصـير هؤلاء أنماطـاً شـعبية ـ يمكن أن تقع عليها العين فى أى مكان يغشاه آدميون !!

محمد عبد الله محمد من هذه الفئة النادرة جداً جداً ، عمـلاق فذ فريـد فـى زمانه وفى مكانته ، امتلأت حياته بصفحات مجيدة تدعو الآدمـى العـادى إلـى الوقوع فى كل آفات تضخم الذات ، ومع ذلك فإن هذا العملاق عـاش وإلـى أن رحل عن عالمنا صورة مجسدة للعظيم الذى توارت ذاته لأنه استطاع أن ينفذ من أسوارها ويخرج إلى خارج عالمها مع ما فى الحياة فى عالم الـلا ذات من اختلافات هائلة بينه وبين عالم الذات الذى نعرفه !

كان من حظى أن اقتربت من هذا العملاق ، صـاحبته ولـم أفارقـه لربـع قرن لم أنقطع عن الجلوس إليه والتأمل معه والتلقى منه وعنه .. كان دوحة لا تفرغ رطبها الجنى ، صـاحب موقف من الحيـاة .. لـم تفلت منـه قط حكمتها وغايتها واغتنام أيامها لمزيد من التأمل ومن الفهم .. أبحـر الرجل فـى عـوالم شـتى فصـار عالمـا فـى القـانون ، والأدب ، والفكـر ، والفلسـفة ، والفلـك ، والتاريخ ، والأديان .. تحس وأنت معه أنك مع موسوعة معـارف حيـة ، ليس حسبها ما اكتنزته من معلومات هائلة فى بحور شتى بلا شطآن ، وإنمـا تـدرك فى كل عطفة أن شيئاً لم يمرعلى هذا المحـامى العلامـة المفكرالفيلسـوف دون أن يعمـل فيـه نظـره ومبضـعه ويشـرّحه ويغـوص فـى صـحبته إلـى الجـذور والأعماق حتى تنكشف له أستار من المحال أن تنكشف لسواه ..

حين اقتربت من هذا العملاق ، اقتربت مشفقا متردداً لصيته البعيد الـذى ملأ الدنيا .. فقـد اجتمعـت لهـذا الحكيم الفيلسـوف المفكـر الأديـب الشـاعر ، والقاضـى المحـامى الفقيـه الضـليع ، كل أسـباب تضـخم الـذات .. شـعر وسـلم بامتيـازه وتفوقـه وأسـتاذيته وتفـرده وعلمـه الواسـع الغزيـر غيـر المحـدود ومواهبـه الفذة ، أساطين رجـالات مصـر .. عـرف مـن تـابعوه عـن قـرب أن نبوغه كـان منـذ أيـام الدراسـة ، كـان أول الخـريجين بحقـوق القـاهرة 1930 ، وبدأ منذ هذا التاريخ رحلة عريضة فى الحيـاة .. افتتحهـا بالنيابـة العامـة فكـان واحداً من أعز بنيها وخدم فيها إلى أن صار محاميا عاماً بمحكمة النقض ، لـم يتـرك موقعـه إلـى المحامـاة ، وإلاّ كـان قـد زيـن مجموعـة القواعـد القانونيـة المستخلصـة مـن أحكـام محكمـة النقض مـن عـام 1931 ـ 1949 ، بتعليقـات

على الأحكام هى درر فريدة مورية بتمكنه الفذ .. وضعها الرجل فى صمت ووقار دون أن يدون عليها اسمه .. لم يجر الرجل وراء ما يتعلق به كل آدمى من وضع بطاقته والتذكير بنفسه على كل عمل حتى فى التافه الهين من الأمور !!!

من فرط خروج هذا المحامى العظيم خارج عالم الذات ، لم يبدر منه قط ما يشير حتى إلى أقرب المقربين إليه أن هذه التعليقات له .. لم يبال بأن نسبتها إليه سوف تنطمر بمرور الزمن .. فى عالم اللا ذات لم يحفل الرجل بشىء من ذلك ، مثلما لم يحفل بكل من وقعوا بالسرقة على كتابه الفريد " فى جرائم النشر " .. هذا الكتاب الضافى هو عمدة المراجع فى بابه منذ أخرجه عام 1951 وحتى الآن .. درس عليه معظم الجيل الذهبى فى الإذاعة ، وإليه يرجع حتى الآن المستشارون والقضاة والمحامون على مدى عشرات السنين ، أكل الجميع على مائدة هذا الكتاب ، ونقل البعض فصولاً كاملةً منه ضمنوها كتباً بأسمائهم دون أن يشيروا إلى " المصدر " - والرجل لا يضيق ولا يشكو ولا يتململ .. ولا يحاول قط أن يلفت الأنظار إلى ذاته .. ولا يذكر أحداً بنفسه .. على يديه تخرج عمالقة بذات المعهد الذى تخرج هو فيه .. منهم من شغل رئاسة الوزارة والبرلمان والجامعة العتيدة .. الدكتور رفعت المحجوب والدكتور عاطف صدقى والدكتور أحمد فتحى سرور ونقيب النقباء أحمد الخواجة والدكتور محمود نجيب حسنى الرئيس الأسبق لجامعة القاهرة وفقيه القرن فى القانون الجنائى .. إلى آخر أيام حياته كان يختلف إليه ــ مقراً بفضله ــ أعلام فى الفقه والفكر والسياسة .. أعطى أخطر المشورات فى أمهات المسائل وأخطر الأمور !! ــ فى صمت ووقار بلا استعراض .. إضطلع بأخطر قضايا العصر ، واحتاز مكانة لم أجد على مدار عمرى أحداً قد احتازها .. بيد أن الرجل لم يزهُ بنفسه ولم يفارق تواضعه قط ..

أسرع ما يسارع إليه الآدمى - التماس الشكل أو المظهر الذى يصادف حجمه أو ما يعتقد أو يتصور أو يتوهم أنه حجمه .. يسارع إلى ذلك فى زيه وملبسه ، وفى سيارته ، وفى مكتبه .. فى وقفته وفى جلسته وفى مشيته .. لا ينى ولا يهدأ فى محاولة لفت الأنظار إليه وإلى أبهته وحجمه ومكانته وصيته مخافة أن تفوت الآخرين ... على نقيض ذلك تماما كان المحامى الجليل محمد عبد الله محمد .. مفرط التواضع فى غير تظاهر ولا ادعاء، جم العطاء فى غير مَنٍّ ، بسيط غاية البساطة ، يجافى المظاهر حتى يكاد المحتك به يحسبه من المتصوفة ــ بل لعله كذلك فعلا .. يعمل كأنه يتعبد ، ويتعقب مباحث ومصادر ومراجع ما يكتب فيه وكأنه تلميذ لا يعرف ولم يعرف شيئا ،

يخاصم عامدا أى مظهر من مظاهر الفخامة أو الأبهة أو لفت الأنظار .. حتى فى أسلوب كتابته .. مهاجر عامد للألفاظ الفخمة والعبارات المزخرفة فى إيمان عميق بأن ذلك يصرف عن المعنى وعن الفكرة .. الأدب فى نظره منبعه الصدق الذى لا تكلف فيه ولا فى عبارته ولا فى لفظه .. الذى ينصرف إلى الاعتناء بألفاظ ينفصل دون أن يدرى عن المعنى الذى يستهدفه ، تماماً مثلما ينصرف الأدمى عن غاياته الحقة حين يتضخم إحساسه بذاته أو التفاته إليها .

برغم اقترابى الحميم منه ، لم يستعرض ولم يذكر أمامى قط عملين هائلين له كفيلين بخلود صاحبهما .. وقعت عليهما بالمصادفة البحتة وبذلت معه جهوداً مضنية ليوافق على طباعتهما وتقديمهما إلى الناس حتى لا ينطمرا ويضيعا بمضى الزمن وضياع المخطوطات .. مقالاته فى " معالم التقريب " بين المذاهب الإسلامية .. ماكدت أجمعها فى كتاب حتى صار رفيقى يلازمنى وألازمه ..

أما أشعار محمد عبد الله محمد ، فقصة أخرى تكشف عن موهبة تطاول ـ بلا أدنى مبالغة ـ موهبة أبى العلاء المعرى .. مضافاً إليها خبرات ومعارف عشرة قرون هى الفاصل الزمنى بين الرجلين .. ظل المحامى العظيم محمد عبد الله محمد يرصف هذه الأشعار ـ وكلها عمودية وفى الفكر والحكمة ـ على مدى سبعين عاماً متصلة ، يحتفظ بمخطوطاتها لنفسه دون أن يسارع بها عارضاً متباهياً إلى الناس .. أعرف أناساً يَحْبون حبواً فى الشعر ، ولا يجيدون نظماً ولا معنى ، ومع ذلك ما إن يكتبوا عشرة أبيات حتى تسبقهم إلى صفحات الصحف يسلكون لنشرها وعرض أنفسهم كل سبيل ..

صورة المحامى الضليع الشاعر الحكيم الأديب محمد عبد الله محمد صورة نادرة ، بالغة الندرة .. سبعون عاماً أو تزيد ، وهذه الثروة الشعرية الهائلة راقدة فى مخطوطات فى أرشيف الرجل ، مع أنها لو نشرت تباعاً لبوأته مكانة توازى أبا العلاء المعرى وتسلكه ضمن عمالقة شعراء عصرنا .. كان علىّ أن أناضل مناضلة حقيقية مع الرجل ليتركنى أذهب إلى المطبعة بهذه الأشعار التى تاه إعجاباً بها كل من اطلع عليها من أصدقائى الأدباء والنقاد !!

ما كان للرجل أن يصبر سبعين عاماً وزيادة على نظم هذا الشعر الرائع الرصين ، والاحتفاظ به دون عرض ، مالم يكن عائشاً فى الواقع والحقيقة خارج عالم الذات ، منصرفاً عما يغرق ويتصارع فيه الناس من أجل الظهور وطلب الصيت والمكانة واستقبال الإطراء والإعجاب .. نفهم هذه القدرة حين نتأمل فلسفة هذا العملاق الفذ الشاخصة فى تضاعيف ما كتبه من

أشعار .. وأيضا فى " معالم التقريب " بين المذاهب الإسلامية .. يلمس المتأمل حساسية مفرطة لدى الرجل إزاء الانصراف للذات وطلب الصدارة والوجاهة .. مما توقف عنده فى " معالم التقريب " كاشفا عن فلسفته وموقفه من الحياة ، ما أسماه " ظاهرة طبيب الملايين " .

عرف محمد عبد الله محمد أن هذا كله سراب .. لم تصرفه ذاته قط عن الموضوع .. عن القيام بدوره فى الحياة فى صمت وتواضع ووقار .. لم يدع علما ولا فهما ولا حكمة، وإنما عاش حياته يتأمل فى المحراب ساعيا إلى فهم يقول إنه لم يدركه أبدا .. فى ديوانه " العارف " يقول ..

مهما تفكّرتَ لم تدركْ سوى صلةٍ ما بين فعلٍ وفعلٍ خلفها فعلُ
لقد جلوت كثيراً هل ترى أحداً .. إن الخفاءَ كَثيفٌ حول ما نجلو
من الظلالِ نَلُمُّ النور ـ داخِلَنَا ندعو اليقين الذى يدنو ويبتعد

* أما ما كتبه أستاذنا الجليل محمد عبدالله محمد عن "معالم التقريب " ، فقد كان وراء مقال كتبته للجمهورية 2003/4/28 ، بعنوان " بلقنة المنطقة ومعالم التقريب " ، وأعيد نشره فى كتابى : " ماذا أقول لكم " ـ دار الشروق ـ كتبت :

قبل هذا التحالف الآنى الشرير لبلقنة المنطقة العربية عرقيا وطائفيا ، التفت نجباء علمائنا إلى مخاطر تمزيق الأمة وبلقنتها من خلال استيجاد خلاف ـ وتوسيع رقعته وفتقه وتحويله إلى " فلق " واسع يفصل بين السنة والشيعة ويجعل من كل منهما أمة غير الأخرى .. أقول إنه من قبل هذا التحالف الشرير الذى نراه اليوم ، نهض هؤلاء النجباء ليدعوا فى همة ونشاط إلى " التقريب " بين المذاهب الإسلامية .. كان من حظى أن عرفت واقتربت من نائبهم بعد الشيخ الإيرانى محمد تقى الدين القمى رحمه الله ، وهو أبى الروحى وشيخى وأستاذى العلامة المتفرد والمحامى الأديب الشاعر المفكر محمد عبدالله محمد الذى جمعت له ونشرت ـ فى كتاب ـ مقالاته عن معالم التقريب والتى كانت قد نشرت تباعا فى مجلة " رسالة الإسلام " والتى تناوب الكتابة فيها ، وحمل دعوة التقريب ، إلى جانب الشيخ القمى ، والعلامة الكبير محمد عبدالله محمد ـ أئمة وأساتذة عظام .. أذكر منهم الإمام الأكبر الشيخ شلتوت ، والإمام الأكبر عبد المجيد سليم ـ من شيوخ الأزهر ، ومن العلماء المصريين العرب الشيوخ والأساتذة والدكاترة : عبدالله العلايلى ، محمد حسين آل كاشف الغطاء ، ومحمد صادق الصدر ، ومحمود فياض ، ومحمد المدنى ، ومحمد يوسف موسى، ومحمد عبداللطيف دراز ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، ومحمد جواد مغنية ، وعبد المتعال

الصعيدى ، وعبد العزيز عيسى ، ومحمد على علوبة ، ومحمد صالح الحائرى المازندارى .

الدعوة إلى " التقريب " بين المذاهب الإسلامية أدعى وأولى فى زماننا ـ لمقاومة الفرقة والتشرذم والبلقنة التى يسعى إليها مخطط الشر لتفتيت وإضعاف كياننا ، وأخذنا قطعة قطعة ، والقضاء علينا جزءا جزءا، وفصيلا فصيلا ، وقطرا قطرا !!!

* أوحى إلى أستاذنا الجليل ، محمد عبدالله محمد المحامى ، هو وفارس المحاماة النبيل أستاذنا الكبير مصطفى مرعى ـ أوحيا إلى فكرة مقال عن " غربة القريب " ـ نشرته الجمهورية فى 2002/11/18 ، وأعيد نشره فى كتابى : " إبحار فى هموم الوطن والحياة " ـ دار الشروق ـ فكتبت :

كان أستاذنا العظيم ، الرجل القيمة ، المرحوم الأستاذ / مصطفى مرعى المحامى القاضى الفقيه الوزير ، الذى تحل ذكرى وفاته هذا الشهر ـ كان شديد الإعجاب ، وأنا معجب وإياه ، بأثيرة الفيلسوف الأديب أبى حيان التوحيدى : " أغرب الغرباء ، من صار غريبا فى وطنه . وأبعد البعداء ، من كان بعيدا فى محل قربه . لأن غاية المطلوب ، أن يسلو عن الموجود وأن يُغمض عن المشهود وأن يُقصى عن المعهود . يا هذا الغريب : الذى إذا ذكر الحق هُجر ، وإذا دعا إليه زُجر " !

الغربة فى الحياة ، ليست الغربة المادية وكفى .. ليست فقط غربة البعيد ـ ماديا ـ عن بلده أو مرتع صباه ، أو أسرته وأحبابه .. وليست فقط فى هجرته ولا انطلاقه بحثاً عن الرزق فى أسفاره أو سياحاته .. الغربة الأمض ، الموجعة المؤلمة حقيقةً ، هى الغربة النفسية .. هى غربة القريب .. أن يحس الآدمى بالغربة فى أرضه وبلده وبين أترابه وذويه وبنى جلدته وأهل عمله أو صنعته أو حرفته أو مهنته .. هذا الغريب هو الغريب الحقيقى بغربة تبدو كالداء الوبيل لا دواء ولا شفاء لها .. حين يحس الآدمى أنه غريب فى ذات محيطه ـ بل أبعد البعداء ـ فى محل قربه !!

هذا الإحساس بالغربة فى محيط الشاعر بها ، إحساس متوالد متنام لا يولد فى لحظة ، وإنما يتشكل من ركامات تتوالى على أحاسيس وفكر وعقل ومشاعر الآدمى يتمخض بها فى داخله إحساس يتزايد بأنه لم يعد يحيا فى دنياه ، وأن ما حوله قد انقطعت أسبابه به .. قد يكون هذا لضمور سعيه عن ملاحقة ما حوله ، وقد يكون ـ وهو ما يعنينى هنا ، لأنه آفة هذا الزمان ـ لتنامى ملكاته وأفكاره ورؤاه ومنظومة مناقبه تناميا لا يلاحقه أو لا يقبله

خفوت شعلة المبادئ والقيم والوقار والأمانة والإخلاص عند الغالب الأعم من الناس .. يحدث ذلك أكثر وأشد ، حين تكون هذه المنظومة الرفيعة ـ منظومة معبرة ، تورى بنفسها بغير عرض ولا استعراض ، فتحرك أشجاناً وغيرةً وحسداً وأحقاداً ، أو إذا كانت تتخذ من المواقف ما تضيق به صدور ، وتعتل منه قلوب ، وتتضرر منه مصالح وأهواء لم تعد قادرة على أن تسمع أى نغمة هى فى نظرها نشاز مادامت لا تجرى ولا تصدر عما يتوافق مع ماتريد وتبغى !

كان من حظى ـ أو نصيبى ـ فى رحلة الحياة ، أن اقتربت من قمم وشوامخ داهمها الإحساس بالغربة ، وظل يتزايد ويتزايد لديهم ـ ليس فقط إلى حد المفارقة والانفصال عن تيار الحياة الدافق ومسارحه المتعددة المختلفة ، وإنما أيضا فى دائرة العلاقات الشخصية والحوارات الحميمة التى تدور عادة بين الأصدقاء والأتراب وأبناء وزملاء العمل أو المهنة أو المدارس الفكرية أو المذهبية أو الاقتصادية .. المغترب يغترب عن هؤلاء جميعا ، وربما اغترب عن أعز اصدقائه بل وعن أسرته إلا ما يتعلق بشئون معاشه وضرورات حياته .. الغربة إحساس عميق هائل يزوى بالآدمى بعيدا بعيدا ينظر إلى ما يراه فيستغربه ولا يتقبله ويكاد لا يعرفه .. غالبا ما يقترن هذا الإحساس العميق بنزوع إلى الماضى .. النزوع إلى الماضى هو صورة من صور الآليات الدفاعية ، يصدر تعبيراً عن رفض الحاضر أو الضيق به وعدم التواؤم معه ، ، ويجد سلواه فى استحضار صورة أو صور الماضى الجميل التى تمثل للمغترب المهاجر الجنة التى إليها يهرب حين تنقطع الأسباب بينه وبين الحاضر !!!

النزوع إلى الماضى أثره كأثر " المنفس " الذى يفرغ الضغط الزائد من أوانى وخزانات البخار ويقى من الانفجار ، وهو أقل الآثار السلبية لنواتج الشعور بالغربة ، الأخطر منه :المرارة أو الانكفاء حول الذات أو التمحور فيها أو السقوط فى وهدة اليأس والقنوط والمرارة والإحباط : عرفت عظيما شامخا كان من حظى الاقتراب منه والتلقى عنه ، حتى صرت من صنعة يديه ، هو أبى الروحى وشيخى وأستاذى محمد عبد الله محمد .. رأيته هذا العملاق الشامخ يتزايد إحساسه بالغربة مع الأيام ، فقد عاش للثانية والتسعين ، تضيق من حوله الدوائر التى اعتاد أن يتنفس فيها ويتواصل معها ، وهذا الإحساس بالغربة وارد وأصاب غيره كثيرين ، ولكن العظمة العظيمة فى هذا العملاق الذى لا يفارقنى حتى اليوم ، فى صحوى وفى منامى ، أنه لم يسقط فريسة لشىء من سلبيات هذا الإحساس، لا قنط ولا يئس ولا أصابه إحباط ولا انكفأ أو تمحور فى ذاته ولا انفصل عن تيار العطاء .. لآخر أيام

حياته يعمل وكأنه ابن العشرين ، لا يلاحق أحداً ، ولا يطلب شيئا ، ولكنه لا يبخل على أى لاجئ إليه بما لديه من علم هائل وحكمة عميقة .. وقفت كثيرا أمام هذا العملاق متأملا حائرا ، كيف استطاع ؟! .. أجابتنى أعماله وصورته قبل أن يجيبنى لسانه .. إنه وجد ضالته فى التسليم والرضا ، فى هذا الإيمان العميق الصامت الوقور الذى ملأه رضًى وتسليماً .. وفهما ، هذا الفهم الذى علم منه ، وعلمت عنه، أنه إذا دان للآدمى ـ استغنى ، .. فمن فهم استغنى ، ومن استغنى تحرر !!

* كان الأستاذ محمد عبدالله محمد ، حاضرا فى صفحة وجدانى حين كتبت للأهرام 2004/5/21 مقال : " الأمل : قاطرة الإنسان والإنسانية " . وأعيد نشره فى كتابى : " الإنسان العاقل وزاده الخيال " ــ دار الشروق ـ كتبت فيما كتبته فى هذا المقال عما إذا كان يمكن أن نعيش بغير أمل ودود؟

ابتسامة الرضا العريضة على وجه الطفل ، قديمة قدم الإنسانية كلها .. ومع ذلك فإنها ليست مكررة ولا تتكرر قط ، لأنها ابتسامة روح نابعة من قلب أخضر تعبر عن أمل ودود لروح معينة ، ولا ينفر منها أو يعجز عن الانجذاب إليها ـ إلاّ حجر أو آدمى جفت روحه وتحجر قلبه .. حَجَّره خوفه أو شهوته أو أنانيته الكثيفة التى لا يمكن أن ترى إلاّ نفسها ومن هم فى حكم نفسها !!!

مهما تقدمت العلوم ، وارتقت الحضارات ، وامتلك عالم الواقع مظاهر الرقى والتقدم ، وطابت معطياته ، فإن نشاط الروح هو الذى يعطى الطعم الحقيقى لحركات البشر ، وهو الذى يضمن وجود الجدّة والحدّة ، وليس مجرد تغيير الشكل ، أو تغير الزمان أو المكان .

الجدّة تصدرها الحياة ذاتها .. لا توجد إلاّ فى الأحياء ، ولا توجد قط فى الكون الطبيعى المادى ، ولا يستولد الجدة ليفرح ويتعلق ويفخر بها إلاّ الآدمى !

هل ذلك لأن الحياة طارئة على الكون الطبيعى الأسبق خلقاً وإيجادا كما تقول الكتب المقدسة ، وإنه لذلك يشعر الآدميون بأن الكون الطبيعى شىء واقع خارجهم دائما، وأنه على الدوام غريب على " الأنا " و" الذات " و" النفس " ؟! .. هذا السؤال سؤال قديم يطرحه الآدميون على أنفسهم من حقب ، وما زالوا رغم هذا بعيدين عن العثور على إجابة صحيحة ، لأنهم ما زالوا بعيدين عن أى حوار حقيقى مع الكون الطبيعى يخرجه من سلبيته العنيدة تجاه الآدميين !!

فى ديوانه العارف يقول المحامى الشاعر المفكر العملاق محمد عبد الله محمد :

مهما تفكرت لم تدرك سوى صلةٍ ما بين فعلٍ وفعل خلفها فعلُ
لقد جلوت كثيرا هل ترى أحداً إن الخفاء كثيف حول ما نجلو

* عن " صفحة الذكريات " ـ كتبت مقالا للجمهورية فى 2001/12/9 ـ وأعيد نشره فى كتابى " إبحار فى هموم الوطن والحياة " ـ دار الشروق ـ استرجعت فيه ذكرى حقيقية جرت مع أستاذى الجليل محمد عبدالله ـ فقلت : ـ

كنت أجلس إلى أبى الروحى وأستاذى المرحوم الدكتور محمد عبدالله محمد ، وقد بلغ التسعين .. أتلو عليه بعضا من أشعاره التى نجحت ـ بعد مجاهدة معه ـ فى نشرها فى ديوانيه " العارف " و " الطريق " .. فجرت عينى فى ديوان " الطريق " .. على أبيات من قصيدة " كعك العيد " .. أخذت أتلوها عليه وهو مستغرق ـ وأنا معه .. تقول الأبيات :

كانت أمى قبل يوم العيد
تجهز الكعك وكنا نشترك
إلى ثلاث من صبايا الغيد
أنا وطفلان وكنا نعترك
كانت أمى بابتهال وعتاب
ترقب الكل بفهم وحذر
هل جمال الكعك أن لا يؤكلا
كان يملأ العيد من صنعة أمى
كان مولودا سعيدا ليديها
عاض ما فى العام من هم وغم
وأعاد البشر منها وإليها
لم تكن تطلب منا شكرها

مضيت مستغرقا فى التلاوة ، منصرفاً إلى الأبيات والصفحات ، مخافة أن أخطئ النحو أو الجرس ، لتحين منى التفاتة إلى الشيخ المهيب الذى فارقت أمه دنيا الناس من نحو ثمانين عاما ، فإذا بدموعه تجرى سخينة .. توقفت عن التلاوة مبهوتا ، مأخوذا بجلال اللحظة واحتراما للتداعيات التى لا بد مرت بخاطر الشيخ الكبير حتى أجرت دموعه مدرارة .. أعرف أنه

كان يحبها حبا عميقاً لم يفلح صغر سنه وقت أن فارقت ، فقد كان دون العاشرة ، ولا أفلحت الثمانون عاما التى مضت على وفاتها ، فى خفوت ذكراها وإجلالها فى صفحة وعيه .. ولكن ، ما كل هذه الدموع ؟! .. إلى أى آفاق طارت جوانح الشيخ ، وإلى أى السموات حلقت ؟!.. وكيف ينبعث هكذا فجأة ماض ظننت أن السنوات الطوال كفيلة ـ ومع تقدم العمر وجفاف الينابيع ـ بأن يتوارى من صفحة الوعى ، وأن ينطمر فى زوايا النسيان ؟!

* * *

لقد رأينا فى بعض الصفحات السابقة ، عظمة وبطولة المحاماة ، وهى تخوض الغمرات فى هذا السبيل ـ عنها قال عبد الحليم الجندى فى كتابة " المحامون وسيادة القانون " :

" إنما هى الحرية غاية جيلنا من حياته ، لا وسيلة لأغراضه ، ولا طب لأمراضه ، إلاّ بتدعيمها، وتعميمها ، والفسح فى مداها . وما حرية الأمة إلاّ فيض من حريات بنيها ، واستقرار العدالة فيها .

" فإلى دعاة الحرية والعدالة هذه الصور المصغرة لأربعة من كبار المدافعين عن الحرية فى ساحة العدالة .

" لقد وقفت المحاماة إلى جوار الملوك وإلى جوار الأفراد . وكلما وقف المتهم وحده ، أو اجتمعت الدنيا ضده ، اعتدل ميزان العدالة إذا ما وقف إلى جواره محاميه ، فتساوى المتهم والدنيا .

" ولئن تميزت المحاماة بأنها صناعة التضحيات ، فى سبيل الأفراد وفى سبيل الأمم ، إنها فى الحق وفى الواقع ـ مهمة قبل أن تكون مهنة ، يشارك بنوها بالفداء وبالفن ، رجال الدين رسالتهم الربانية ، ورجال الطب برسالتهم الإنسانية . فى إبداء النصيحة للناس ، وإسداء المعونة لهم ، واحتمال الفواجع معهم ، إن لم يكن دونهم .

" هذه دراسات فى العظمة ، نزجيها ومصر تهتف من أعماقها باستكمال حقها فى الحرية ، ليرى الناس مبلغ ما فى أمتنا من فيوض القوة والفتوة ، إذ تستجيب ، كلما قدحتها الخطوب ، إلى هتافات العدالة والوطنية ، فتتيح لها رجالاً على قدر الأحداث . ينافحون عن الأفراد ، وعن الجماعات ، وعن القيم العليا للوطن " .

لماذا هذا الكتاب الآن ؟!

عبر أكثر من نصف قرن جرت أحداث فى نهر المحاماة ونقابتها أكلت من الرصيد الرائع الذى كان للمحاماة والمحامين !

عز على كثيرين أن تبقى المحاماة قوية مؤثرة فى الحركة الوطنية والحياة السياسية ، حداهم إلى ذلك أن المحامى " طاقة " " حرة " و"مؤثرة " .. تتأبى على الإذعان أو التطويع ، فالمحامى ، لا ينتظر راتبا من أحد ، وإنما رزقه فى يد الله ـ عز وجل ـ وعلى مدى كفاءته وقدراته وإخلاصه ، ثم هو صاحب معرفة وحجة ومنطق وقدرة على المنازلة والمقارعة والإقناع ، فلا سبيل إذن إليه إلا أن تضرب المحاماة بأسرها ، والطريق القريب إلى ضربها : ضرب نقابتها ، لذلك استهدفت نقابة المحامين منذ أكثر من نصف قرن .. تغيرت الأساليب والطرق والهدف واحد هو احتواء النقابة .. قادت مشاهدها المأساوية إلى فرض الحراسة القضائية على النقابة ، ثم التقدم مؤخرا بنص مشبوه غير دستورى استبعد فى اللحظة الأخيرة من المشروع المقدم بمعزل عن المحامين ـ لتعيين حارس دائم تحت ستار القانون ، ولضمان أن تقع النقابة فى قبضة هيمنة من نوع جديد ، وتساق بصغائر عديدة إلى التلهى عن قيم ومطالب المحاماة ، وبحروب هابطة وألاعيب صغيرة تضمن حصار النقابة وتطويقها والسيطرة عليها ، وقد للأسف كان !..

ووسط هذا المناخ المعبأ بالسلبيات تاهت المحاماة ومطالبها وانقطع من سنوات ما بين النقابة وبين المحاماة ، ثم هجمت الأغراض الانتخابية على كل شىء ، فتعثر تأهيل شباب المحامين ، وساهم فى هذه الإعاقة عدم تقديم حل جدى حقيقى قابل للتطبيق لتيسير تمرين كريم للمحامى وإعداده للتأهل للمرحلة التالية فى القيد أمام المحاكم الابتدائية ، وتقديمه إلى مجتمع المحاماة مزوداً بالعلم والتطبيق والتقاليد التى تجعله أهلاً لحمل رسالة المحاماة !

تآكلت ثم انعدمت المكتبات التى كانت فى غرف المحامين على مستوى المحاكم الابتدائية بل والجزئية ، وعز الكتاب مع غلو ثمنه على الأجيال الجديدة المتتالية مثلما عز التعليم وتآكل التدريب والتمرين الذى مثل قضية بلا حل ، ومن ثم صارت الأجيال الجديدة مقطوعة عن أى مصدر من مصادر التعليم والدربة والمران ، محاصرة برغبة وخطة متعمدة ـ لأغراض انتخابية صغيرة ـ لتقطيع أى أواصر للتواصل بين الأجيال ، لحجب القامات العالية وخبراتها عن الشباب ، مخافة الاستنارة واتساع الفهم ومن ثم التيقظ

إلى اللعبة الصغيرة الجارية وقواعدها التى تستهدفهم لأغراضها ولا ترعاهم لمصلحتهم الباقية ، أو لأهداف النقابة التى ظلت جليلة عبر قامات عظيمة رعتها فى الزمن الفائت !

هذا الكتاب تعريف بالمحاماة ، ودعوة للتقدم إليها ، بقيمها ومبادئها وعلمها ومعرفتها ، لتعود بالمحامين إلى ما كانت وكانوا عليه . لعل هذه هى الفرصة الأخيرة ليستيقظ المحامون وينتبهوا ويتفطنوا لاستخلاص أنفسهم ونقابتهم والمحاماة ، واستعادة ما كان من عظمة وجلال .. أردت بإيراد بعض صفحاتها ـ أن تكون حافزاً للمحامين للتواصل الحقيقى والتقدم بعزم وإخلاص إلى المحاماة !

كتب وإصدارات المؤلف

(1) أوراق ـ ط 1997 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام ـ 58 ش الجيزة
(2) من هدى النبوة وفى مدرسة الرسول ـ ط 1997 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(3) من هدى القرآن وذلك الكتاب لاريب فيه ـ ط 1998 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(4) بشاير ـ ط 2000 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(5) باسمك اللهم ـ ط 2000 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(6) بسم الله ـ ط 2000 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(7) نواب القروض ـ ط 2001 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(8) يارب ـ ط 2001 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(9) قضية النقابيين ـ ط 2001 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(10) أبو ذر الغفارى ـ ط أولى 2002 ـ روزاليوسف
ط ثانية 2005 ـ هيئة الكتاب
(11) قضية الجمارك الكبرى ـ ط 2002 ـ المركز المصرى للأبحاث والإعلام
(12) مواقف ومشاهد إسلامية ـ ط 2002 ـ دار الهلال
(13) ماذا أقول لكم ـ ط أولى 2003 ـ دار الشروق
(14) عالمية الإسلام ـ ط 1 ، ط 2 ـ 2003 ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر
(15) إبحار فى هموم الوطن والحياة ـ ط 2004 ـ دار الشروق
(16) الإنسان العاقل وزاده الخيال ـ ط 2004 ـ دار الشروق
(17) السيرة النبوية : فى رحاب التنزيل ـ ط2003 ـ المجلد الأول ـ روزاليوسف
(18) السيرة النبوية : فى رحاب التنزيل ـ ط 2003 ـ المجلد الثانى ـ روزاليوسف
(19) السيرة النبوية : فى رحاب التنزيل ـ ط 2004 ـ المجلد الثالث ـ روزاليوسف
(20) السيرة النبوية : فى رحاب التنزيل ـ ط 2005 ـ المجلد الرابع ـ روزاليوسف
(21) السيرة النبوية : فى رحاب التنزيل ـ ط 2006 ـ المجلد الخامس ـ المكتب المصرى الحديث .
(22) الإنسان والكون والحياة ـ كتاب الهلال ـ أكتوبر 2005 ـ دار الهلال .
(23) تأملات غائرة ـ ط 2006 ـ دار الشروق .
(24) الأديان والزمن والناس ـ كتاب الهلال ـ سبتمبر 2006 ـ دار الهلال
(25) شجون وطنية ـ ط 2006 ـ المكتب المصرى الحديث .
(26) الهجرة إلى الوطن ـ كتاب الهلال ـ نوفمبر 2007 ـ دار الهلال .
(27) رسالة المحاماة ـ دار الشروق .
(28) من قضايا الوحدة الوطنية ـ تحت الطبع .
(29) عبقرية إنكار الذات ـ أبو عبيدة بن الجراح ـ تحت الطبع .
(30) فى رياض الفكر ـ تحت الطبع .

الفهـــرس

- تقديم 7

الباب الأول
الدور ـ الفن ـ الأداء

- رسالة المحاماة 13
- رسالة المحاماة والأديان 21
- رسالة المحاماة ـ لماذا ؟ 29
- المخاطر والضمان 37
- أسرار وواجبات الوكالة 79
- أمانة الوكالة 83
- فى محراب العدالة 87
- فنون الإلقاء 99
- المرافعة الشفوية 105
- المحاماة واللغة 111
- المحاماة واللغة والتفكير 119
- الإقناع بين المرافعة الشفوية والمكتوبة 127
- أمانة وحرية الكلمة 131
- حرية الفكر والتعبير 135
- التقاليد والآداب 143

الباب الثانى
المحاماة والحركة الوطنية والحياة السياسية

- رسالة المحاماة والحركة الوطنية والحياة السياسية 149
- الحضور العالمى والعربى للمحاماة 150
- الزعامات المصرية ـ من المحاماة 152
- حسين فخرى باشا 153
- محمد توفيق نسيم باشا ومحمد سعيد باشا وعبد العزيز فهمى باشا 154
- حسين رشدى باشا 156
- وزارة حسين رشدى باشا الرابعة 157
- وزارة محمد سعيد باشا الثانية 157
- وزارة يوسف وهبة باشا 158
- وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى 158
- وزارة عبد الخالق ثروت الأولى 158
- وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية 160
- وزارة يحيى باشا إبراهيم الأولى 160
- الوزارة السعدية 162

- استقالة سعد زغلول ووزارة أحمد زيور الأولى والثانية 164
- وزارة عدلى باشا يكن الثانية 165
- عودة الوفد إلى الحكم - وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى 166
- وزارة محمد محمود باشا - وزارة اليد القوية 166
- وزارة عدلى باشا يكن الثالثة 167
- وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية 167
- وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى 167
- وزارة إسماعيل صدقى باشا الثانية 169
- وزارة عبد الفتاح يحيى باشا الأولى 169
- وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة 170
- وزارة على باشا ماهر الأولى 170
- وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة 171
- وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة 172
- وزارة محمد محمود باشا الائتلافية 173
- وزارة محمد محمود باشا الثالثة 173
- وزارة على ماهر باشا الثانية 174
- وزارة حسن باشا صبرى الأولى 175
- وزارة حسين سرى باشا الأولى 175
- وزارة حسين سرى باشا الثانية 176
- وزارتا مصطفى النحاس باشا الخامسة والسادسة 177
- وزارتا الدكتور أحمد باشا ماهر الأولى والثانية 178
- اغتيال أحمد ماهر وتشكيل وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى 180
- وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة 181
- وزارة محمود فهمى النقراشى الثانية واغتياله 181
- وزارة إبراهيم باشا عبد الهادى الأولى 182
- وزارة حسين سرى باشا الثالثة 182
- وزارة حسين سرى باشا الرابعة 183
- وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة 183
- مؤامرات السراى ضد الوزارة الوفدية فى أعقاب حريق القاهرة 184
- وزارة على ماهر باشا الثالثة 185
- وزارة أحمد نجيب باشا الهلالى الأولى 185
- وزارة حسين سرى باشا الخامسة 187
- المحامون والحقائب الوزارية 188
- المحامون والرئاسة 190
- المحاماة بعد 1952 191
- المحاماة فى البرلمان 194
- المحاماة وزعامة الأحزاب 196

- المحاماة فى الفكر والأدب والصحافة 197
- المحاماة فى رئاسة المجالس النيابية 198

الباب الثالث

المحاماة والمحامون فى الحركة الوطنية والحياة السياسية والأدبية

- المحامى مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية 206
- المحامى محمد فريد الفارس النبيل شهيد الوطنية 219
- محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش 230
- وزارة بطرس باشا غالى 232
- قانون المطبوعات 236
- قانون النفى الادارى 240
- معركة رفض مد امتياز شركة قناة السويس 242
- أزمة اغتيال بطرس باشا غالى 246
- قضية ديوان وطنيتى 261
- محاكمة محمد فريد 265
- المحاكمة الثانية لمحمد فريد 269
- قضية إمام واكد 274
- قضية المنشورات 275
- نادى المدارس العليا والمحامى عمر بك لطفى 276
- المحامى عمر لطفى والحركة التعاونية 277
- المحاماة والأعمال النيابية 278
- الحياة النيابية ومجلس شورى القوانين 279
- فى جنيف ولندن وليون 280
- إنشاء الجامعة المصرية 282
- مصر للمصريين 284
- طلبة الحقوق 284
- عام محمد بك فريد 288
- المحاماة الفارس الحاضر فى ثورة 1919 290
- اجتماع منزل حمد الباسل باشا 291
- مقومات الثورة 297
- الإنذار البريطانى واعتقال سعد زغلول وصاحبه 298
- الشرارة الأولى للثورة فى مدرسة الحقوق 299
- إضراب المحامين 301
- خطباء الثورة من المحامين 305
- الجمعية العمومية للمحامين 306
- محاكمات الثورة 308
- قضية عبد الرحمن بك فهمى 309
- المحامون خارج البلاد 312
- نضال الوفد فى أوروبا وأمريكا 313
- المحامون ولجنة ملنر 315

- المحامون بالخارج مرة أخرى 319
- المحامون يقودون إلى عقد اجتماع للجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول 320
- مندوبو الوفد فى لندن 323
- تحفظات الوفد 325
- المحامون ودستور 326
- العقد الفريد للمحامين العظام 331
- ابراهيم الهلباوى المحامى 334
- مصطفى مرعى المحامى 327
- محمد عبد الله محمد المحامى 328
- لماذا هذا الكتاب الآن 379
- كتب وإصدارات المؤلف 381